
الشهابية
وسياسة الموقف

توفيق كفوري

الشهابيّة

وسياسة الموقف

الإهداء

الى كلّ قائد منتظر
الى وجعنا النازف وفرحنا المؤجّل
الى الضمير، الى الأرض، الى المحبّة الأقوى...
الى الشعب، الى الطفل،
الى الجيش اللبناني

لأنه لم يتكلم

لانه لم يتكلم ، اعتدى النكران على حقيقة فؤاد شهاب وصلبها ..

لانه لم يتكلم ، استطاع ان يكون وفيا لاصول العطاء فاذا العطاء يثور عليه ويطرده من ذاكرة الاعتراف بما فعل . وحده كان يفهم صمته ويحتفظ في ذات الوقت بأسرار ضجيج الآخرين :

« كنت وما زلت الرجل الذي عرفتم عزوفا عن القول وايثـارا للصمت في اداء الواجب » .

صمت فؤاد شهاب كان خطيئته في مزادات ومزايدات اسواق القول فمرت ٢٢ سنة على تسلمه الحكم و٧ سنوات على رحيله دون ان يتصدى أحد للأوهام التي تنخر صورة فؤاد شهاب وتكاد تأتي على كل اثره .

لذا ، وبعيدا عن فكرة ترجمة صمته ، او تحويل هذا الصمت الى اوهام جديدة عبر اختراع هالة قدسية حول فؤاد شهاب الشخص فنضيف بذلك رقما جديدا الى لائحة اصنام شرقنا العربي ، نود في هذا الكتاب ان ندرس الشهابية « كقضية » و« محاولة » استطاعت ان تتبلور في « ظاهرة » مميزة من حيث اسسها وخططها ومنجزاتها علّنا بذلك نخفف شيئا من الحرمانين اللذين عاشهما فؤاد شهاب في آخر حياته : حرمانه من وريث وحرمانه من اعتراف الشعب اللبناني بارثه .



قد يقال ان الصمت والسرية هما روح نجاحات قياديي مصائر الشعوب الذين يتحتم عليهم الالتزام بالتكتم لتجنيب اوطانهم القلاقل والكوارث وان القائد والرئيس فؤاد شهاب كان من الذين يتكلمون قليلا ويسمعون كثيرا ، لذا يفترض البحث في معتقداته ومبادئه واعماله حرصا ان لم يتساو مع حرصه ودقته في الاعلان عن فكره ، فعلى الاقل يتوجب ان يحاذيهما ويقتدي بهما .

وقد يقال ايضا ان في هذا الوطن المدمن على الثرثرة وقلة الصبر في ملاحقة الخفايا ، خفايا الدولة وخفايا الافراد فيها وخارجها ، يكون السكوت مضراً أكثر من الكلام لان موهبة شعبنا في التأويل غالبا ما تصبح تشويشا وتشويها وطعنا وابادة لكل الحقائق المحتملة منها والواقعية .

يقول الكونت موسكا : « في فوضى المجادلات احرص على الا تصرح عن فكرة اوحى بها المنطق اليك . اسكت ... فالناس المرهفون سيرون فكرك حتما في عينيك . »

لهذا استوقفنا فؤاد شهاب . لانه اجتذب انتباهنا بصمته المثمر اكثر بكثير من طنين الكلمات في مواكبه او هدير التصفيق امامه وافواج « البيلاطوسات » وراءه .

رحل دون ان يكتب كلمة . لا مذكرات ولا توصيات ولا تشهيرات . لم يتهم ولم يحرج ولم يرد على التجنيات والتجريحات . اجتمعت عنده وفيه ، السلطة العسكرية بحكم كونه مؤسس الجيش اللبناني ، وذروة السلطة السياسية عبر اجماع شعبي تراوح بين الايمان والتزلف . ومع هذا ، لم تستيقظ غريزة الاستئثار فيه ولم يصبح ديكتاتورا في منطقة طغت فيها « موضة » عسكرة السلطات .

يقول بول كامبون : « بوسعنا قياس حجم رجل الدولة من مقدرته على ان يسكت والا يكتب ابدا » .

وتطبيقا لحكمة فؤاد شهاب التي شاءها غموضه وهي ان يمحو الصمت فيه شخصه لتبقى الاعمال ، نركز دراستنا هذه على نظرياته ومنجزاته وتأثيره في مجرى تاريخنا الحديث بالاعتماد على النصوص والمراسيم والقوانين والمشاريع والبيانات الاحصائية مدعمة بصور تاريخية غابت عن العين والذاكرة . فالشهابية ليست مطمورة في قبر بارد في غزير ، وانما هي جدران وهياكل ودراسات ومشاريع موجودة في كل دائرة رسمية وكل مرفأ وكل مصرف وتحت خيمة كل فرقة جيش اينما وجدت وفي ضمير كل مواطن يفكر ويقارن .

والشهابية ليست في شعاراتها او كتب عقيدتها . انها في ممارسة دؤوبة انطلقت من واقع مأساوي عام ١٩٥٨ وحاولت ناجحة ان تثبّت ركائز دولة لبنانية عصرية ذات شخصية متميزة . هي « قضية » لانها طوردت واهينت وحوكمت فحكم عليها بالبراءة وتخفت حتى كادت تختفي . وهي « ظاهرة » لانها تمرد على القواعد التقليدية لممارسة الحكم وخطة استهدفت تخطي المعالجات العشوائية ومماشاة الظروف .

وان كان من الطبيعي ان يُسأل موجّه سياسة الدولة عن اخطاء او كوارث سياسته حتى ولو حاول جاهدا ان يتصدى لنتائجها النهائية المغايرة لارادته ، فان من الغريب والغريب جدا ان تُسمّم القناعات بتضليلات تلصق أخطاء وهمية بنجاحات هذه السياسة . فان تلافى قائد نزاعا او صراعا او صداما ، اعتبر انه يقوم بواجبه الطبيعي لان السلم يحدث ضجيجا اقل من الحرب « والجماهير تتبع عادة من يبهرها وتدير ظهورها لمن ينيرها » .

ان القاعدة العرفية التي تتبناها الشعوب من ان السياسة ليست

الا مدرسة الخداع والكذب هي في اساس تحديد وعي هذه الشعوب ومداه . « فماكيافيل » نفسه لحظ وهو يعطي توجيهاته لسفير فلورنسا ان السياسي يجب ان يجتهد بألا يظهر وكأنه رجل يفكر بعكس ما يفعل . لان السياسي لا يكتسب عادة رصيده الشعبي الا بقدر الايمان بصدقه . وكما يقول « لا روشفوكو » : « لا نتخدع فعلا الا اذا اعتقدنا بأننا نخدع الآخرين » .

لذا ولأنه يكفي شعبنا ما اجتاحه وتجتاحه من موجات حمى الانفعال المضللة في عقله وممارساته اصول التعامل مع الحقيقة ، ومن اجل وطن لا تقتل الكلمة فيه قائلها ولا يسحق فجور العنف فيه معنى المواقف الصامتة .

ومن اجل ألاّ يُعجن التاريخ بارادة الحاضر وفي سبيل محاولة لملمة بصمات الشهابية عن واجهة التطور اللبناني . ومن اجل دعوة مفتوحة لمتابعة الطريق التي رسمتها مدرسة « النهج » على كل الصعد ، وفي سبيل عدالة اجتماعية ودولة عصرية ، نكتب متخطّين اكثر من صعوبة : نقص في تدوين دور الشهابية وتأثيرها ونقصان هما سبب الاول وسره : نقص في الجرأة وفي الاهتمام .

في بدء عملنا ، سمعنا أكثر من قائل ينصحنا بالحذر حينا وبالاذعان احيانا وبالتفكير مليّا بأبعاد الخطوة التي نقدم عليها دائما . فالمعلومات حول الشهابية شبه نادرة والكتابة عنها ليست ضربا مربحا لا في عمليات تسويق « وتبضيع » الكتب ولا في تمحور الساحة اللبنانية حول « رموزها » المتطاحنة بنار الموت والابادة . فأي عمل سياسي او الاعلان عنه يجب ان يتميز بالتأني والصبر وبطء التحركات والمداخلات مخافة ارتكاب اخطاء يكون سببها العجلة والتسرع. وكأنهم بذلك يستشهدون بقول نابوليون : « ان القضايا السياسية هي قضايا يجب ان تعالج

برصانة وتمهل ... انني احتفظ برسائلي السياسية ثلاثة او اربعة ايام تحت وسادتي قبل ان ارسلها » .

على هذا نجيب ان الانتظار اكثر من ايام نابوليون الثلاثة او الاربعة ، خاصة اذا اصبح عمر هذا الانتظار اكثر بكثير من سبع سنوات ، يُعد بلادة وكفرا وتنكرا ودخولا متأخرا في مواكب الشعوب والايام .

لماذا الشهابية ؟ ؟

لأن تراثها العملي أكبر وأعظم بكثير من تراثها النظري . فدستور الشهابية مشرذم موزع لكن منجزاتها ثابتة واضحة .. ولانها تصور وتعامل نجحا في رسم خريطة عاهات الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنان وراحا يفلتان قبضة التخلف أصبع أصبع عن خناق المساحات البشرية والجغرافية لقضايانا الوطنية .

ولانها ظاهرة عصرنة راحت تبثّ في شرايين الوطن دماء جديدة فاقتحمت الادارة وقلبتها وطهرتها واخضعتها لمراقبة التفتيش والملاحقة وعنت بالتربية وعمقت دور الجيش في دعم الاستقلال الوطني وزرعت المشاريع في ارجاء المحافظات الخمس واهتمت بالقرية ولجمت البطر الاقتصادي المختبيء تحت مظلة الحرية فاستطاعت في فترة يسيرة ، وهي المنطلقة من ازمة دموية مخربة ، ان تطل بلبنان على العالم عبر شخصية قوية مشرقة تسير بخطى ثابتة نحو الازدهار .

ولأن الشهابية اعتدال ان في تعاملها مع الواقع اللبناني الداخلي وان في حيادها وعدم انحيازها او تبعيتها لأي معسكر او تيار اقليمي او عالمي . وهي عدالة لانها قضاء مستقل حازم ونظرة متساوية الى كل المناطق والفئات وخطة تشمل الجميع . وهي حرية مسؤولة تقتص من المشوشين وتنتفض لعلك الكرامة الوطنية بين فكّي كل عابر سبيل ...

وقبل ان نقع في فخ الادب السياسي ، لا بد من كلمة في سياسة ادب الشهابية او الخلقية الشهابية التي طبعت النمو الرصين لفتوة الجيش اللبناني والتي جعلت من القصر الجمهوري صومعة عمل لها آدابها كما الهياكل والمساجد ، يحتبس الداخل اليها انفاسه ، ويتنفس في اثناء خروجه الصعداء ...

قد يقال ان الشهابية ليست فلسفة وتنقصها المقومات الشمولية للعقيدة . وقد يقال ان طرحها لن يتعدى دائرة الرأي الشخصي العاجز عن استيعاب كل علامات الاستفهام . وانها لم تأت بجديد على النظريات السياسية-الاقتصادية المعروفة والمتداولة ، وان مداها توقف عند انتهاء مهماتها المحددة وانها برنامج مرحلي لاطار زمني وجد فجأة .

على هذا نرد ببساطة البداهة ووضوح النتيجة الثابتة ان الشهابية وان لم تكن كل ذلك ، فهي نمط حياة ونهج وجود وخطة مستقبل انطلقت من عمق معايشتها للحقيقة اللبنانية ووجدت بلا مقدمات ولا تمهيدات ، فكانت تعبيرا صادقا عن حاجة شعبية ملحة في قيادة واضحة الاهداف والاساليب ، تستمد آراءها من قضايا شعبها وتبعد عن هذا الشعب تحديات الاخطار .

من هذا المنطلق تبرز الشهابية وكأنها « فلسفة القيادة اللبنانية » . هذه الفلسفة التي استطاعت ان تكون نقطة لقاء غريبة بين اشتراكيات وشيوعيات ثائرة رافضة وبين رأسمالية متحجرة متزمتة فساوت الاثنين في كفتي ميزان العدالة الاجتماعية .

انطلاقا من هذه الفكرة، سنركز في مسحنا لابعاد الشهابية على واقعين: واقع ايديولوجية مجتمعنا ومدى امكانية نجاح النظريات الكلاسيكية التي تعرفها قواميس الحضارات في التعبير عن حقيقة الكيان اللبناني ،

ومن ثم . واقع المدرسة الشهابية في تعاملها مع هذا الكيان والتأثير فيه والتفاعل معه لتستنتج منه مبادئها بدل ان تفرض عليه مبادىء محنطة افرزها عقل الشرق طورا وعقل الغرب اطوارا فألبست لشعبنا قسرا وغصبا .

الشهابية مدرسة لبنانية ، عقيدة ونهجا وعملا وغائية . لم يعكر صفاء هويتها اللبنانية اتهام . انطلقت من عمق الخارطة اللبنانية وتوقفت عند حدود هذه الخارطة ، دون ان تسعى لكي تصبح حركة عربية أو شرق اوسطية او كونية . أهم ما في زمنها كان حاضرها وفي رأس سلم اهتماماتها : شعبها . فلا طفرات الوحدة والاتحادات ولا مد وجزر الاتصال والانفصال ولا المعسكرات القارية استطاعت ان تبهرها لتصرفها عن شق طريق او بناء مصرف او مصنع او مرفأ او مدرسة . فكان معناها في صغر حجمها وفي صغر خطواتها الثابتة التي تجمعت لتصبح خلال ست سنوات عمل ، الارث الاهم في تاريخنا الاستقلالي . ارث ما تزال العهود المتلاحقة تستمد منه الخميرة والخبز .

وعندما نقول عمق الخارطة اللبنانية ، نعني صميم وجوهر الحياة اللبنانية بكل ما فيها من توثب وميول وتناقضات ونقاط ضعف وغرابة . هذه الغرابة التي قلبت مقاييس القاعدة القائلة : « نصف الناس اعداء لمن ولي الاحكام ، هذا ان عدل . » فحولتها الى : « كل اللبنانيين » تقريبا « اعداء لمن ولي الاحكام ، حتى لو عدل » .

الحياة اللبنانية التي عدّد الاستاذ توفيق حسن الشرتوني عيوبها عام ١٩٢٧ فحصر هذه العيوب في : الضوضاء والقذارة ووحول الشتاء وغبار الصيف والتفرنج والتكالب على الوظائف والتبذير واعتبار المال أكثر من الرجال وجهل الناس الحقيقة والغلو في المحادثة ورقي الافراد وانحطاط المجموع والافراط في التجمل وكثرة الكلام وقلة المعنى والتشكي والزعامة والاحزاب ...

هذه العيوب البريئة دخلت المتحف اللبناني . فلو شئنا مقارنتها مع غيرها المستجدة ، العالقة حديثا بالطبع اللبناني وواجهة الشخصية اللبنانية الواقعية لبدت بريئة باهتة سطحية . اذ ان ما مرّ على هذا الشعب من ألوان العنف الدموي ، قد الغى ، ومنذ عام ١٩٥٨ ، حقائق كانت في أساس تكوين هويتنا واستبدلها بأخرى ... من هنا راحت الشهابية تتعامل مع هذه المستجدات فتلغي منها ما يعيق عودة البلاد الى مسارها الطبيعي وترسخ اماني الشعب في قيامة اكيدة .

وازاء الفسيفساء البشرية اللبنانية ، كان عليها ان تحكم وان تحزم ، ان ترسم ملامح قضية وطنية واحدة ، ان تحوّل جهود الاقتتال الى مناكب وسواعد عمل ، وان تطوق نيران الفوضى بأنظمة وقوانين واجراءات صارمة حاسمة شكلت مع الوقت اساس هيبة كل ثكنة ومخفر ورجل امن .

ان فهم دور الشهابية ومقدار نجاحها وكيفية صبها عبر ما أسمي اخفاقا وعودة قيامتها على الاقل في النفوس والصدور المتململة والعيون الدامعة ازاء ما انحدرت اليه اوضاع البلاد والشعب ، ان فهم هذه الظاهرة التي زوبعت في ليل التشرذم الوطني واقتادته الى فجر أكيد لا يمكن ان يرتكز الا على سوسيولوجية وسيكولوجية المجتمع اللبناني وحده وعلى الارقام والدراسات والوقائع التي وحدها تدين وتنصف ، تلغي عاطفة ما او تؤكدها .

ولا يكفي ان يرد على نظريتنا هذه ، بأن الوقائع تتغير والمعطيات تتبدل وان السياسة اللبنانية حرباء شيطانية تتلون تبعا للمصالح والتيارات ، وتنكفيء وتتريث وتتشير وتستأنس وتضرب الاخماس بالاسداس وتعد الى « المليون » قبل اتخاذها القرارات .. لا يكفينا اكتشاف معان ومعان للكلمة الواحدة والموقف الواحد والتبخير

والتعظيم والتفخيم والابتسامات المتطايرة من بين أكف التصفيق المنفعل ، بل نسعى عبر تصميم واضح المراحل الى تسجيل ما هو ابعد من التصفيق والتأييد واعمق من الموالاة ، نسعى الى تشريح الشهابية وادانتها لنسمح لها آخر المطاف بأن تجمع الشعب اللبناني ، كل الشعب اللبناني ، في قفص اتهام واحد وتدينه . علّنا بذلك نساهم ، مرة اخرى ، في اجلاء بعض الملامح لحقائق طمرها الخوف حينا والعقوق احيانا .. فكما يقول جون ستيوارت ميل :

« ان الاعتقاد بأن الحقيقة تنتصر دوما على الاضطهاد هو مزاح كاذب يردده الرجال واحدهم بعد الآخر فينزل عندهم منزلة الشيء البدهي حتى ولو اثبتت التجارب عقم معناه . ان التاريخ مليء بالاحداث التي تظهر بأن الاضطهاد قد حول الحقيقة الى مجرد صمت بارد . »

وللاحاطة بهذا الدفق من القضايا والمسائل المرتبطة ببحثنا ، نقسم هذا البحث الى أربعة اقسام :

١ ـ الظاهرة الشهابية .

٢ ـ دستور الشهابية المبتور .

٣ ـ الشهابية بالارقام والوثائق والتواريخ .

٤ ـ اختلاق الاخفاق .

القسم الأول

الظاهرة الشهابيّة

ترسيخا للطرح الذي بدأناه ، نود ان نتعمق في الشهابية باعتماد دراسة علمية ترمي الى الاحاطة بابعاد معنى كلمة « ظاهرة » ، فنحلل بعض القضايا التي تكاد تشكل اساس جدلية كل أمة وكل نظرية او عقيدة سياسية .

لذا سنعرض على التوالي :

١ ـ **مفهوم القيادة وحقيقتها في لبنان .**
٢ ـ **القيادة والحرية .**
٣ ـ **العسكر والسلطة والديكتاتوريات .**
٤ ـ **الطبع اللبناني والتغيير .**
٥ ـ **الاعتدال والحياة اللبنانية .**
٦ ـ **الحكم والخطة .**
٧ ـ **الشخصية اللبنانية ووجهها الدولي .**
٨ ـ **الشهابية في تعاملها مع الواقع الاجتماعي اللبناني .**

وذلك لاثبات فكرة ان التجربة الشهابية تؤلف عبر عناصرها ونواحيها وحدة متماسكة مميزة ان من حيث اطرها او منهجيتها ، وان من حيث اطلالتها على القضايا الاساسية في حياة الامة ، ومن ثم التصدي لها ، حتى صحّ تسميتها بالظاهرة في وطن تميزت فيه السلطات برتابة تصرف مملة أفقدت المواطن ثقته بفعاليتها حينا وبنزاهتها احيانا كثيرة .

الشهابية ظاهرة من حيث استقطابها للجماهير اللبنانية التي نادرا ما اعتبرت القصر الجمهوري مرجعا صالحا لحمل عبء قضاياها وقيادة مسيرتها ، ظاهرة سلطة وظاهرة سياسة وظاهرة شعب . ولنا في ما يتبع أكثر من حجة تدعم هذا الاعتقاد .

١ - مفهوم القيادة وحقيقتها في لبنان

منذ بدء الخليقة والانسان في صراع مع فراغ معناه وهزال حقيقته وضعف قدراته في مواجهة الدنيا . آمن بالاصنام الحجرية حينا وبالالهة الوهمية احيانا عله ينبش من الغموض المسيطر على مداركه شيئا من قوة ، شيئا من معرفة . لهذا اقترب من اخيه الانسان فتجمع وتكتل وبكلمة اخرى اختبأ تحت حجمه الجديد .

ان البحث عن قائد ، نزوع يكمن في جوهر الضعف البشري ان من حيث النقص في القدرة او النقص في المعرفة . لذا تعاملت الشعوب مع الله على انه قائد وتعاملت مع السيد المسيح ومع الرسول محمد على انهما قائدان ايضا فاسلمتهم مصائرها وحاضرها واستلهمت منهم القرار والهدف .. وهكذا فعلت شعوب اخرى وعلى درجات متفاوتة مع بوذا وغاندي وهتلر وموسوليني وماركس وديغول وتشرشل وغيرهم ...

على ان توق الشعوب الى نقطة ارتكاز تحميها من جاذبية القلق ، غالبا ما انحصر في شخص القائد فأتى تشخيص السلطات ترجمة حسية لهذا التوق المزمن . وراح تعلق الشعوب بقيادييها ينقلب فجائيا الى خيانات تدعى انقلابات او ثورات او استقالات قسرية او عبر انتخابات انتقامية واستفتاءات تهدر دم القائد وتستبيح معناه في بورصة الشعب النهم الى التغيير .

هذا القائد ، الذي قال فيه المهاتما غاندي : « هو الذي يسيطر على

ذاته دائما ، يجهل المراوغة ، الغضب والخوف ... » فأدخله ، بذلك ، في « ميثولوجية » الشعوب .

في التاريخ محطات اسمها القيادات الاسطورية التي تمردت على المعقول والممكن وراحت تخط بجنونها او ببطولتها خرائط وحدود جغرافيتها فتسحق في هياج طموحاتها المتغيرة كيانات وحريات وحقوق او تقتاد شعوبها الى الانعتاق والتحرر . والقيادات الاسطورية خطيرة في انطلاقتها كما في سقوطها لانها كلية ، تراهن على احتمال واحد هو انتصارها . وهذا ما عبر عنه الكاتب عبدالله القصيمي سنة ١٩٥٦ في مقال بعنوان : « احذروا عصر الابطال » استهدف من خلاله تحطيم أسطورة عبد الناصر فكتب :

« البطل هو انسان متفوق في ارادته او في قسوته او في احدى الخصائص الاخرى التي تجعله مرهوبا او مطاعا – تجعله مسيطرا او تجعل الجماهير تمشي خلفه بلا وقار او امامه مذعورة ! »

« ... ومن اجل وجود بطل واحد يجب وجود جمهور كبير من الراكعين والعاجزين والمحتقرين لانفسهم ... والمعاني القوية في الجماهير القوية تنافي وجود المتفوق المسيطر المعبود ... »

« والناس يخضعون للبطل القوي اما خوفا او اعجابا او بحثا عن القائد المنقذ ... هم يؤمنون بأفراد متفوقين ويعطونهم احتمالات التفوق لانهم يريدون الفرار من انفسهم ويشكّون في قدرتهم على مواجهة المواقف ! »

« والابطال يذلون مشاعر الجماعات ويدمرونها لانهم يخيفونها ويهزمونها ويفسدونها بقوتهم وتفوقهم عليها وتفردهم بحكمها والتدبير لها ... »



« ان البطل الذي يتفوق على المجتمع بمزاياه القوية فيحكمه بالاعجاب والاستسلام ليفسده اكثر من الحاكم الطاغية الذي يحكمه بالخوف والعذاب » .

« ... والمجتمعات هي التي تصنع ابطالها دون العكس ، فالعاجزون عن حمل انفسهم يصنعون ابطالهم ... اما الاقوياء والذين لا يجبنون عن تحمل الحرية فلا يمكن ان يخلقوا بطلا ... فالابطال حاجة من حاجات الضعفاء والجبناء ... »

« ... وكلما طال عهد البطل تمكنت اسباب الضعف والاتكال والخوف من الحرية والعجز عن مواجهتها . واذا انتهى عهده الطويل تكشفت حينئذ المأساة . »

« فالشعب الذي يتخلف عن عهد بطولي لا يستطيع ان يعيش حرا – لا يستطيع ان يعيش وحده ولا ان يقف مع نفسه في العراء ... فاذا ذهب بطله ضاع وبدا مثل يتيم ضعيف مدلل فقد ابويه وكافليه مرة واحدة ... »

« ومن المخاطر الدائمة ان البطل يريد دائما ان يكون بطلا . وهذا يجعله خليقا بأن يفقد توازنه وهو يسير فوق القمة ... وقد تزيغ الجماهير الهاتفة الراكعة بصره فيخطو وهو لا يرى طريقه ! »

الا ان هذه الصورة القاتمة التي رسمها القصيمي ، فقصم بها ظهور الشعوب التي تتطرف في عبادتها لشخصانية القيادة ، عاد الاستاذ جورج نقاش لدراستها بعد اربع سنوات في محاضرته : « الشهابية » عام ١٩٦٠ مركزا على مؤلف « قياصرة الغد » للمؤرخ الفرنسي الاميركي اموري ده رينكور Amaury de Riencourt فأكد ان ظاهرة الخلط بين القيادة والقائد ليست خاصة بلبنان وانما هنالك تيارا تاريخيا عالميا يفضي حتى في أكثر الديمقراطيات تعلقا بتقاليدها الحرة الى «تشخيص»

متماد للسلطة . ويستشهد برينكور القائل : « لقد دخلنا نهائيا في عصر الجماهير . والجماهير مؤنثة ، تقاد بالردات العاطفية اكثر جدا منها بالحكم العقلي وهذا البحث عن القيصر ، عن العظيم ، عن الرجل القوي الذي يضطلع بمصير الامة ناتج عن «مركب الاب» Complexe du Père الاب الذي هو تلك السلطة الحازمة ، تلك القدرة الكلية للطمئنة لرجل تنازلت له الامة ، في تمزق الفئات وعجز المجالس ، عن مسؤولية قيادة نفسها .

وهكذا ينتهي المجتمع بأن ينعكس في رجل فيحصل التوحّد شبه المطلق بين كيان الامة والشخص الذي اختارت ان ترى نفسها فيه ، والذي يصبح بنوع من التجرد والتسامي ، رمز الجماعة بالذات وطوطم TOTEM العشيرة الكبرى .

وينهي الاستاذ نقاش قائلا : هكذا يظهر هذا النوع من قدرية التحول الذي به ، كما حصل للجمهورية الرومانية ، ينتهي الامر بالديموقراطيات التي هي في طريق النمو الى ان تتمخض ، هي نفسها ، عن السلطة الشخصية ... »

رغم هذا فان حاجة الشعوب الى فكر طليعي توجيهي يطرح خطة مصير ويرسم ملامح المستقبل ، تبقى في صلب وعي الاوطان ولا وعيها ، تبقى الاسماء عناوين الحضارات ورموزها ... حتى اشعار آخر .

لقد تعاملت الشعوب مع فكرة القيادة انطلاقا من عقدة الخوف والتهيّب فآمنت بأن القائد هو في الرأس وهو الرأس الذي يفكر ويقرر عنها ولاجلها . من اجل هذا تزلّفت وخادعت وجبنت ورضخت حتى انها برّأت احيانا قائدا اعتمد على ما ظهر من ارادتها فراح يتطرف ويتمادى في غيه .

ان هذه العلاقة المرضية Pathologique طبعت توجه الشعب

اللبناني اجمالا ، وتعامله مع السلطات الوطنية والحكم . ليس بدافع الخوف دائما بل انطلاقا من مراعاة المصالح الآنية والمستقبلية حينا وبسبب غياب الارادة الوطنية الواحدة احيانا اخرى ، فكانت الجماعات المشرذمة تسارع الى الولاء مخافة ان تنفرد في معارضتها فتبقى وحدها في الساح .

ان ازمة الثقة القائمة بين شعبنا وحكامه تبقى ، على غرار الشعوب العربية الاخرى ، في حيّز العتب ، او التشكي الذي ينهار امام وهج الكراسي والمناصب . ففي عام ١٩٥١ ، كتب « جاد تلر » مراسل جريدة التايمز النيويوركية : « ان العربي لا يزال مقاتلا باسلا خطرا ، غير انه من الظاهر ان ليس في وسع قادته ان يثيروه ، وليس له من ثقة فيهم ولا في قضيتهم . اما قادة صفوفه الثانية والثالثة ، فأكثرهم انتهازيون ، متنعمون ، مثقفون على يد الغرب ، محجمون عن المخاطرة بأعناقهم فيما هم يحرضون العامة كي يقاتلوا من أجلهم » .

ورغم انعدام الثقة هذه فان للقياديين والزعماء في لبنان حرمة وهالة قدسية تصد أي غضب شعبي وتحول مجراه عن « مقاماتهم » فتتلاطم احقاد الشعب بعضها ببعض في المساحات الفاصلة بين « المقامات » فقط .

في هذا المناخ ولدت الشهابية ، واطلت على شعب نصفه على الاقل ، عدوّ موقعها .

ان اول ما تطلبه الشعوب من قياداتها هو ان تحكم وان تعدل ، ان تقود وان تحمي ، ان تمنع المصادمات والمنازعات بالعمل على ازالة بواعثها او بالحد من هذه البواعث . فالقيادات هي التي تؤمن الوفاق والسلام في صفوف الجماعة .

انطلاقا من هذا المبدأ عملت الشهابية على ان يكون وقف الاقتتال

أثر احداث ١٩٥٨ ، الصرخة الاولى في عمر زمنها . ان اغراق العهود المتلاحقة في اهمال وتجاهل هموم ومعاناة شعبنا الملحة كان في أساس توجه هذا الشعب الى قيادات ظرفية تقليدية اهتمت بقضاياه كلاميا فاستفادت من هذه القضايا لتصل الى غاياتها فيما بقيت القضايا على حالها تترسب وتتجمع لتعمق عدائية اللبناني لسلطاته الرسمية الشرعية . من هنا ، اصبح مقياس نجاح الحكم اللبناني مرتبطا بمقدرته على « تشليح » الزعامات حصصها في عملية اقتسام المناطق والمواطنين . أو ما يشكل « قالب الجبنة » على حد قول الرئيس شهاب نفسه .

يقول الكولونيل موتانيون : « ان تعريف القيادة يرتبط غالبا بالمهام التي تقوم بها والامتيازات الممنوحة لها . وفي هذه الحالة يكون القائد حتما من يصدر الاوامر ، أي من توافرت له الامكانات المادية والمعنوية لحمل الآخرين على تنفيذ ما يرى تنفيذه واجبا .

تكون له الامكانات المادية بأجهزة التنفيذ والمراقبة ، فضلا عن اجهزة القمع ، الموضوعة بتصرفه . وتكون له الامكانات المعنوية بالمهابة تفرضها شخصيته والوظيفة التي يشغلها ، وتدفع المرؤوسين الى تنفيذ الاوامر الصادرة عنه طوعا لا كرها . من هنا جاز القول ان القائد هو ، الى حد ما ، القابض على زمام السلطة . »

الا ان هذه القاعدة الاصطلاحية ، وان نزلت منزلة البداهة في حياة الامم والحضارات والثورات ، واكثرية الانظمة السياسية العالمية ، هي في لبنان موضوع علك جدلي يستهدف اعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ، بهدف الحد من اتساعها ومداها .

عن هذا يقول الدكتور شفيق مالك: ان « رئيس الدولة اللبنانية لا يستطيع تطبيق مبدأ عدم مسؤوليته عن الاعمال التي يقوم بها أثناء وظيفته لانه يعلم حق العلم ان السيادة في لبنان هي سيادة فعلية أكثر منها سيادة

حق . ولهذا فان رئيس الدولة يحكم ، أو على الاقل يضطر الى ان يحكم . »

ويعتقد الاستاذ جورج نقاش بأن « التقاليد والعادات الغابرة لا تزال حية في النفوس وبأن ذكريات امراء معن وشهاب الذين عرفوا كيف يحكمون لبنان ما فتئت تستهوي افئدة اللبنانيين وتغذي عندهم الميل الى السير وراء شخصية فذة قوية » .

ان هذا التجاذب التنظيري حول حقيقة صلاحيات ودور رئيس الجمهورية اللبنانية في قيادة البلاد يبدو متعارضا مع صراحة الدستور اللبناني الذي نص في المادة ٥٣ على ان « رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ، ويرئس الحفلات الرسمية » .

والمادة ٥٨ تقول بأن « كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء يمكن لرئيس الجمهورية ، بعد مضي اربعين يوما من طرحه على المجلس دون ان يبت به ، ان يصدر مرسوما قاضيا بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء » .

ثم تمنح المادة ١٧ الرئيس ، السلطة الاجرائية التي يتولاها بمعاونة الوزراء وتخوله المادة ١٨ حق اقتراح القوانين مع مجلس النواب ، والمادة ٥١ تنفيذها .

وتنص المادة ٥٢ على ان الرئيس يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات وابرامها ولرئيس الجمهورية حسب المادة ٥٩ تأجيل انعقاد المجلس الى أمد لا يتجاوز شهرا واحدا ، وليس له ان يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد « ويحق لـه ، وفقا للمادة ٥٥ ، أن يتخذ قرارا معللا بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة » .

على ان هذه الصلاحيات وان بدت هامة في ظاهرها فان الجدل ما يزال قائما حول ما اذا كان رئيس الجمهورية اللبنانية « يملك ولا يحكم » حسب قاعدة دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي كان الرئيس شهاب يقول اننا نحيا في ظله .

لذا فاننا نرى ان رئيس الجمهورية القابع في سدة مسؤولياته نادرا ما استطاع ان يجتذب تأييدا وطنيا جماعيا لخططه واجراءاته . مع العلم انه قد يتألق هو ذاته وينجح في استثارة الجماعات والتجمعات والانصار بعد تخليه عن السلطة مع ابقائه على ذات الخطط وذات التعامل مع الواقع العام . تفهم من هنا ان محرك الجماهير هو غير الرئيس الحقيقي . فمحركو الجماهير على حد قول الدكتور لوبون : « هم في الغالب رجال عمل لا رجال فكر ، يعتمدون في تصرفهم اساليب بدائية : التأكيد المفتقر الى براهين والترداد والعدوى . اما طاقتهم التي تكون احيانا غير محدودة فانها من النوع الموقوت وتزول بزوال المهيج الذي أثارها » . ويضيف قائلا « غالبا ما يكون محرك الجماهير نتاج عهود يسودها الاضطراب وعدم الاستقرار ، ويكون نشاطه موجها ضد احد الناس او احد الاشياء ، أي ان نشاطه من النوع الهدام . أما نشاط الرئيس الحقيقي فهو في جوهره نشاط خلاق . ومهما يكن المحرك لامعا ، ومهما يبلغ تحمس الجماهير له ، ومهما يصدر عنه ، وبالغا ما تبلغ درجة شعبيته ، فان طابعه الغالب يبقى فئويا محصورا مفتقدا لعنصر الشمولية التي يتمتع بها الرئيس الحقيقي » .

ان هذه الحقائق والآراء وان التقت مع الحقيقة السوسيولوجية اللبنانية فأنها تبقى عاجزة عن الاحاطة بالملامح المميزة لعلاقة الشعب اللبناني بقيادييه . هذا الشعب المنطبع بذاتية تجعله ، واقعيا ، قائد نفسه ومصيره ومخطط مسيرته المستقلة .

انسانا سريع التأقلم ، سريع الكفر ، سريع الايمان وايضا سريع الخيانة . ينقلب بين ليلة وضحاها على أمير او حاكم ، رئيس جمهورية او زعيم فهو غير عقائدي اجمالا ، يقوم بثورة فلا يكملها ، يعترض ولا ينتفض ويمارس داخل جدران بيته وفي حديقته وبستانه ومتجره سلطات فردية تحمي بقاءه واستمراره .

عن هذه الحقيقة كتب الاستاذ سعيد تقي الدين : « ان مواطنينا يدورون في افلاك لا تلتقي الا حين تصطدم ، فلكل منا دائرة يسير فيها تزخر بعشرائه واصدقائه واخصامه ، وتحفل بنشاط عمله . ولكن هذه الدائرة بعيدة عن سواها ، لذلك لا يعرف أكثرنا من شؤون البلاد عامة الا ما يسمع ويرى ويلمس في دنياه الصغيرة » .

تنبهت الشهابية لهذه الحقيقة – ولو انها سقطت ضحية هذه الحقيقة ذاتها – فحاولت ان تخلق مدارا واحدا للاهداف والطموحات الشعبية . تنازلت عن بروتوكول احتباسها داخل الاصول المحنطة للحكم وعالجت المتاريس الشارعية والمتاريس الذهنية والنفسية وانتزعت بحزم واضح حقوق سلطتها واعترافا جماعيا بقيادتها تجلى بوضوح بالغ – رغم كل التأويلات السفسطائية المغايرة لهذه الحقيقة – في ٢٠ تموز ١٩٦٠ . يؤكد ذلك من عاش تلك المرحلة ، مواليا أم معارضا ، مصفقا أم مهيصا أم متربصا .

٢ - القيادة والحرّية

وللحرية في لبنان مسقط رأسه وآلاف القصص والصولات والجولات ... والاغنيات ! ! هي شيء من تراثنا ، ورمز من رموز حياتنا عبر التاريخ . قدسها البعض فاستشهد في سبيلها واعتبرها البعض الآخر علة واقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والغطاء الشرعي لكل التجاوزات والصفقات الوطنية . وفي كلا الحالين كان على الحكم اللبناني ان يحاذر المساس بهذا الرمز والا قامت دنيا الانفعال ولم تقعد .

للحرية اللبنانية نكهة خاصة ومعنى غريب أبعدا شعبنا عن كل محاولات التنظيم والتخطيط والتوجيه فبقيت الاوضاع على ترديها عبر الزمن بحجة ان مداخلات السلطة في شؤون الاقتصاد والتجارة والمشاريع « الخاصة » تطال روح النظام اللبناني و« فرادته » وسرّه .

وبشيء من ردة الفعل الشرسة ، انطلقت الحرية اللبنانية بعد الاستقلال فلم يلجمها عهد او يقف في وجهها تشريع . وتلقفها شعبنا بنهم العطش الطويل اليها بعد أجيال من الاحتلال والانتداب .

وسرعان ما ارتدت حريتنا « سموكنغ » الديموقراطية لتخفي عيوبها من جهة ولتمتلك عبر اناقتها الجديدة اسهما مهمة في كل دستور او نظام اقتصادي-اجتماعي سياسي من جهة اخرى .

وتورّم حجمها فكبر حجم وطننا الصغير بسرعة اثر استقباله لاغلبية تمردات المنطقة وثوراتها وشعاراتها ودعواتها التحررية . وان كان مونتيسكيو قد قال : « الحرية هي الحق في القيام بكل ما تسمح به القوانين » فان تجار الحرية اللبنانية وجلاديها وجدوا في غياب القوانين فرصة ذهبية احسنوا استغلالها جيدا .

وراح مصير الوطن ومصير النظام السياسي ومستقبل لبنان كأمة يتأرجح فوق هوة المجازفات والتهورات و« البهورات » في غياب الأطر والنظم التي لا بقاء لدولة في العالم الحديث بدونها .

في وصف هذا التورم المرضي ، قال الاستاذ جورج نقاش سنة ١٩٦٠ : ان لبنان يذكرني بعنوان مسرحية لجان سارمنت كان لها حظ وافر من الرواج في فترة ما بين الحربين : « أنا أكبر من نفسي » فاننا مهددون بالتضخم لان تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي المذهل عقب الحرب الاخيرة ، يسيران بسرعة تفوق ما لدينا من وسائل التفكير والعمل فلقد اقتضانا الف سنة لكي نصبح مليون نسمة فوق هذه الصخرة التي هي كل ما لوطننا من مدى جغرافي .

أما اليوم فيبشرنا الاحصائيون بأن هذا الرقم سيتضاعف في مدة خمس عشرة سنة . وهذا ما يضع امام قادة الامة مشكلات اجتماعية واخلاقية لا تختلف عن سابقاتها من حيث القياس ولكنها تختلف عنها من حيث طبيعتها . ان الخبراء الذين ينكبون على دراسة اقتصادنا يساورهم القلق فيبينون لنا كم من وهن ومغامرة في الازدهار القائم على التجارة والخدمات فقط .

ان خلاصة التحقيق الذي قامت به بعثة « ايرفد » — او على الاقل ما نشر منه — تثبت اننا بلغنا الحد الذي لا بد لنا ان نفقد من بعده التوازن . وهذه الصفعة تكفي لاخراس ابطال الحرية الاقتصادية



التامة واصحاب نظرية اطلاق الحبل على الغارب للعمل الاقتصادي ، اولئك الذين يطلبون من الدولة ان تبقى غائبة على الدوام . هـذه الفوضى التي جعُلت نظاما تقودنا حتما الى النكبة .

ان الاقتصاد اللبناني ، وسياستنا المتعلقة بتشكيل رؤوس الاموال وسياستنا المتعلقة بالضرائب وتشريعنا الاجتماعي ، هذه كلها يجب ان نعيد النظر فيها بكاملها . وهذا يفترض مجهودا جماعيا من ابناء الامة ، وقبل كل شيء مجموعة من الاعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة ان يرتضوها قبل سواهم .

فمشكلتنا برمتها هي المشكلة التي تواجـه العالم الحر بأسره – ولكنها تواجه لبنان بصورة مباشرة اكثر من سواه – أي معرفة ما اذا كان بالامكان رفع التحدي واثبات ان الحرية ليست انكـارا للدولة . وليست الشهابية غير محاولة سامية للاتيان بهذا الدليل ، واحلال توجيه جماعي للامة يكون غير الفوضى . والخطأ ، الذي قد يكون قاضيا ، هو الظن ان رجلا فردا يمكنه ان يحل محل امة بأسرها بصورة نهائية .

لقد وهبت لنا الظروف « رجل العناية » ولكن رجل العناية هو نفسه يقول لنا انه ليس هناك من « رجل عناية » الى الابد . فاذا لم يكن في طاقة اللبنانيين ان يهيئوا لانفسهم الضمانات ، اذا لم يضـع زعماؤنا السياسيون حدا لمزايداتهم الجنونية ، واذا لم يكن في مقدورهم ان يفرضوا على جماعاتهم مفهوما جديدا للحرية ، فقدنا عندئذ كـل امل . يقول « بوسويه » : حيث يفعل كل انسان ما يشاء ، لا يفعل احد ما يشاء وحيث الجميع احرار ، فالجميع عبيد . هذا هو تحديد الفوضى التي تريد الشهابية ان تضع حدا لها . فان لم تفلح في ذلك خلت الطريق امام المغامرات جميعها من الداخل والخارج » .

واخلت الشهابية الطريق التي ازدحمت بأفواج المهيصين لرحيلها . فهل نجحت في تعاملها مـع الحرية وترويضها وتهذيبها لتصبح اكثر ملاءمة لحياة اجتماعية منظمة ؟ وأين اصبح خـط التفتيش المركزي والاصلاح الاداري ومجلس الخدمة المدنية ومصلحة الابحاث والتوجيه ومجلس البحوث العلمية ومجلس تنفيـذ المشاريع الكبرى لمدينـة بيروت والمشروع الاخضر ومصلحة الانعاش الاجتماعي وانعاش القرى ومجلس تنفيـذ المشاريع الانشائيـة ومعهـد الدروس القضائيـة والاوتوسترادات (الضبية ، المعاملتين ، فاريا ، قليعات ، بكفيا ، وطريق القمم في عكار) ، كلها وغيرها من التدابير والاجراءات الوقائية التي اوجدتها الشهابية ؟ ؟

ان تهيُّب مآسي حاضرنا يدفعنا الى عدم توضيح الجواب .

قلنا ان « الحرية » اللبنانية قد غارت في جذور اكثرية نواحي واجهة الوطن حتى شكلت نوعا ما عبئا على قيام الحكم باصلاحات تستهدف تنظيم الفلتان المتمادي على كل صعيد . فتحولت مع الوقت الى أزمة ومسألة ان من حيث مفهومها ومعناها وان من حيث علاقتها بالتركيبة الواقعية للسلطة والحكم .

والحرية كلمة تسلَّط عليها ابهام كبير لكثرة ما لاكتها الالسن ولكثرة ما راجت في مختلف الهيئات والميادين . ان الحرية مجردة لا تعني شيئا اذ بقدر ما تضيع صيغتها المطلقة ، بقدر ما تكتسب معنى واقعيا . ليس هناك «حرية» ، ولكن حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية المعتقد الخ ... من هنا يبدأ التناقض مع بدء البحث في معناها اذ اننا نكتشف أثر تعميق التحليل ان الحرية قبل كل شيء ليست الا التقيد ، بحيث لا يفهم مدلولها الا اذا تنازلت عن الاستقلال الكلي والتزمت التحديد .

ان التنوع الهائل في مجالات الحرية وكيفية دراستها وتعدد النظريات في تشريحها يجعل من اية محاولة لدراستها ضربا من ضروب الاعجاز . ذلك انها ما تزال تشكل حتى اليوم دستور وقاعدة اغلبية ، ان لم نقل كل ، الثورات والتغييرات والتجديدات . ولبنان واحد من الاوطان المزدهرة فيها بورصة التحرر والانعتاق الانفلاتي. لذا، ولحصر البحث ، نود ان نركز اولا على **مسؤولية الحكم او السلطة اللبنانية في واقع الحرية وحقيقتها .**

فالرئيس الذي يشعر بمسؤولية كبيرة نحو شعبه يعتبر رئيسا صالحا ومطيعا للقاعدة الشهيرة : كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته. والمواطن الذي يلاحق باهتمام التطور السياسي في بلاده ويشارك في الاعمال والافكار التي توجه السياسة الوطنية يكون ايضا مواطنا مسؤولا . ان التاريخ العربي مع الاسف لم يشهد الا القليلين من الحكام الذين تمثلوا فكرة ونظرية المسؤولية الشعبية التي تعتبر معنى من معاني الحرية .

من المتعارف عليه ان في كل دولة سلطة وهذه السلطة هي فوق ارادة أي فرد او أية مجموعة من الافراد ، وكل فرد يرى ان على الدولة واجب توفير اسباب التقدم والحرية له . وقد ساد الاعتقاد قديما ان بين الحرية الشخصية وبين السلطة تناقضا اساسيا فحيث تكون الحرية مطلقة ، لا تكون السلطة بل تعم الفوضى . وكل ما بذل لمحو هذا الاعتقاد من الاذهان حتى يومنا هذا ، لم يستطع بعد الوصول الى حل دائم عادل .

وان كان معروفا ان للديموقراطية عنصرين اساسيين هما الحرية المدنية والحرية السياسية ، فهذان العنصران بحد ذاتهما يؤكدان على دور القيادة او السلطة في لعب دور الحكم والمراقب والموجه لمفهومهما .

والديموقراطية ايضا ذات مفهوم فيه من المطاطية والغموض ما خول ويخول ساسة معسكرين يتسابقان – لتناقض مبادئهما – في مضمار تنازع البقاء ، حق التكلم والتغني باسم الديموقراطية . فأول وربما أهم مشاكل الديموقراطية هي الديموقراطية نفسها .

ان تحديد مفهوم الديموقراطية بشكل تتحاشى معه اعتباطية التمييز وتضمن فيه ثقة التطبيق الاختباري لامر ذو صعوبة كبيرة .

في محاضرة بعنوان « مشاكل الديموقراطية » ألقيت في المؤتمر العالمي الاول لعلم السياسة المنعقد في بيروت عام ١٩٥٩ ، يقول الدكتور ملحم قربان : « اذا كان من امل للديموقراطية في الدفاع عن نفسها فيجب ان يتمركز هذا الامل والدفاع على نوعية وكيفية العلاقة بين الحاكم والمحكوم او على بحث غاية الحكم . واهم مميزات هذه العلاقة هي كون السلطة الحاكمة موسومة برضى وارادة المحكومين . ولكن هل يمكن الحصول على رضى جميع إفراد الشعب ؟ »

هذا الرضى الزئبقي المتأرجح دونما سبب ، الذي عبر عن نفسه في ٢٠ تموز ١٩٦٠ بما يشبه الطوفان والذي عاد فيما بعد عبر الاجماع ذاته لينكر ويصلب اجماعه الاول هو في لبنان ، كما الكثير من عناصر الوطن ، استثناء للقواعد الحضارية والعلمية .

في مكان آخر من المحاضرة ذاتها ، يقول الدكتور قربان : « ان مبدأ حرية الرأي يستند عادة الى حق المقاومة والمضادة والمعاكسة . ان جهازا يخول هذا الحق ويشجعه ، والديموقراطية تتبجح بذلك ، يجب ان لا يستبعد او يستغرب وجود التيارات المختلفة وربما المتضاربة فيه . ومهما يكن لمثل هذا الجو من حسنات – وقد تنبه لاكثرها فلاسفة الديموقراطية – فان من نتائجه خلق وتشجيع المعارضة وربما المقاومة السياسية للحكومة . وان كانت هذه المعارضة ذاتها من

مقومات حسنات الحكم الديموقراطي ، اذا نظرنا اليها من زاوية حد السلطة التنفيذية في الدولة ، فانها في سياق بحثنا هذا ولتصبح اداة حد فعالة ، من مشجعات التقسيم والتضارب بين الآراء والافعال في الدولة ، الأمر الذي قد يكون في ظروف خاصة خطرا مميتا ليس على نظام الحكم الديموقراطي فحسب في بلد ما ، بل على كيان ذلك البلد السياسي » .

يتضح لنا من هذه المقتطفات النظرية ، مدى الخطر الذي كان يتهدد لبنان عام ١٩٥٨ ومدى المعالجة الشهابية لهذا الخطر . معالجة تعاملت مع الحرية كحق وواجب ومسؤولية فتشبثت بحقها كقيادة وكرست من خلال ممارستها لواجباتها حقوق المواطنين . كما وانطلاقا من ذات الفكرة ، تفهم معنى الحرية اللبنانية « الخاصة» التي كانت أحد أسباب الانفجار الدموي الذي نحياه منذ عام ١٩٧٥ .

ولكي تفهم مدى الحرية التي سمحت بها الشهابية واعتمدتها جوا عاما لتحقيق اصلاحاتها يتوجب علينا ان نؤكد الحقائق النظرية التالية :

١ – لا توجد حرية بصفة مطلقة مجردة . فكل حرية تكون متعددة والا بقيت بدون محتوى .

٢ – تكاملية الحريات : أي ان كل حرية تستلزم حريات اخرى ، نعني انه لا حقيقة لاية حرية الا في مجموعة من الحريات تتكامل معها وتتكمل وتتكيف بها . لذا كان في طليعة اهتمام « النهج » الشهابي تحرير المواطن من الاذلالات المتعددة التي تبدأ بأزماته الاقتصادية والتربوية والسياسية والطبقية، عبر خطة كادت تغطي بشموليتها كل ارجاء الوطن وفئاته الشعبية .

٣ – لا تفهم أية حرية الا اذا ارتكزت على معايير . هذه المعايير تختلف تبعا لعلاقةالحريات بالسلطة. نحن نعلم انللسلطةهدف هو تسيير امور الامة ، وامور الامة تتنوع حسب الظروف والاجيال والطبقات . فحسب التركيبة اللبنانية ، يصطدم الحكم بحقيقة ان مصالح طائفة معينة تتناقض احيانا ومصالح طائفة اخرى ثم يكتشف ان لكل هيئة وسائل خاصة في الدفاع عن مصالحها. لذا وجد نفسه ان هو اراد الا يتناقض مع معناه وموقع مسؤوليته ، مدفوعا الى الحد من فوضى الفئات المتصارعة ، هذه الفوضى المسماة زورا « حرية » ، حفاظا على المصلحة العامة .

وفي هذه العلاقة ، علاقة الحكم اللبناني بحقوق وحريات مواطنيه، يقول الاستاذ فيليب تقلا : « على الحاكمين في لبنان ان يبقوا هم ، اولا ، في مرتبة النخبة بكل ما تعني هذه الكلمة من جودة وصلابة وتفوّق ، ثم عليهم ان يحفظوا الدولة نفسها ، كجهاز مخطط ومدبر ومنفذ ، فيمستوى ارفع من مستوى الشعب الذي تسوس اموره كافة .

واذا لم يفعلوا خرجت المبادرة من ايديهم واعتمد افراد الشعب على أنفسهم ، كل في نطاق عمله ومصلحته الفردية الآنية وضاعت المقاييس التي يبنى عليها التعلق بلبنان . وعلى الحاكمين فوق هذا ، ان ينفخوا الروح في كل جسم من اجسام الامة لكي يخرج الى نور التجدد ويستطيع التحليق فوق الصغائر والسفاسف محققا اسمى غاياته . »

وعن « ازمة الثقة بين الحاكمين والمحكومين » يقول : « قد يكون من اسباب هذا الفراق بين السلطة والشعب تنكر اللبنانيين الفطري لكل

من يحكمهم بالنظر الى ما عانوه من تحكم الاجانب ههنا ، وتجبرهم طوال عشرات السنين ، كما ان من بين اسبابها : الفردية والاثرة والانانية التي يتميز بها المواطن اللبناني لضعف الروح الوطنية وانعدام التربية المدنية وفقدان الشعور بالواجب عند سواد الشعب .

ولقد زاد في بعد الشقة بدلا من ان يردمها ، الاتجاه الذي سارت فيه السياسة الداخلية في لبنان بعد ما تركز الاستقلال وغابت حماسة الجهاد . ومن هنا كانت المفارقة : حكومات تتوالى ويبقى عملها سطحيا ، وشعب تملكه السأم مما يرى ويسمع فاحتمى وراء عدم اكتراث يبطّن مرارة وخيبة امل ، ومال عن شؤون الحكم الى العمل الفردي غير المنظم ، موجها جهده الى حيث تقوده مصلحته الآنية لا الى حيث تقوده مصلحة البلاد بتوجيه من الدولة .

وحصلت من كل هذا النتيجة المحتومة : فقدان هيبة السلطة وما تجره وراءها من ذيول سوداء تبدأ بمخالفة القوانين ونشر التهم واثارة الشكوك وانتقاد الحكم نقدا جارحا ، وتنتهي الى اشاعة مركب من اليأس والانهزامية . بل ان جوا من رفع الكلفة وتبادل المنافع على حساب النظام يخيم على البلاد كأن ريحا قبلية تهبّ من كل الجوانب فيقف ازاءها المراقب الغريب مشدوها حائرا يتساءل عما اذا لم يكن في لبنان قواعد لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم ولتحديد السلطات والمسؤوليات ، وعما اذا لم يكن من هيئات تطبق تلك القواعد وتضع كل امر في نصابه العادل وكل قيمة في مرتبتها الصحيحة . »

وفي هذا الجو المكفهر من انعدام الثقة ، جاءت الشهابية لتتعامل مع « الحريات » الموزعة المنثورة حسب المنافع والاهواء . وكان عليها اعادة الاعتبار الى السلطة انطلاقا من قاعدة ان الرهبة لا تكون الا حيث يكون الاحترام والاحترام لا يكون الا حيث تجتمع القوة والكفاءة

والعدالة فاصطدمت بتعصب « ديموقراطي » لمباديء عاش عليها شعبنا وشب ، منها الرياء المتبادل بين السلطة والشعب في تقاذف القاب الحريات الوهمية واسرار « التجربة » اللبنانية « الفريدة » . فهل نحن فعلا ديموقراطيون ؟ هل نحن فعلا احرار ؟ واين هي ضمانة حريتنا ؟

على هذا تساءل الاستاذ غسان تويني في احدى محاضراته عام ١٩٥٧ : « هل الضمانة في مجرد فصل السلطات والموازنة بينها ؟ هل الضمانة في العقد الدستوري ، ينص حرفه على ان الحقوق والحريات مضمونة ، فتضمن ؟ هل الضمانة في مجرد تقرير سيادة الشعب ، وان استحالت سيادة الشعب سيادة عليه باسمه ، وهو منها براء ؟ » .

ثم أجاب : « ضمانة الحرية في الحرية ذاتها ، في جوهرها وفي مظاهرها ، في التراث والتقاليد ، في الآداب والمناقب ، في المؤسسات والهيئات ، الموجودة كلها بفعل خلق حر وكأنها ليست سوى مراتب في تاريخ الحرية ، تمهد لاستمرار هذا التاريخ » .

انطلاقا من هنا ، هل يصح لنا تسمية المؤسسات والمشاريع والخطط والمنجزات التي ارتبطت باسم الشهابية منذ ١٩٥٨ ، بمراتب في تاريخ حريتنا ، مهدت لاستمرار هذا التاريخ ؟

وفي حال النفي ، أيّ نعت من النعوت يصح في سعي الشهابية لعتق المواطن اللبناني من ربقة تعذيباته المتعددة بخلق تشريعات ومؤسسات تخفف من لا عدالة توزيع الخيرات الوطنية والحظوظ والفرص على المناطق والطبقات ؟

رد واحد نجده منطقيا ونعت واحد : الشهابية مشروع حرية . « لانه كما ان الحرية لا ترتجل ، فكذلك الديموقراطية لا ترتجل هي الاخرى . وكل ديموقراطية لا تكون وليدة تطور تاريخي طبيعي

عفوي ، محتوم عليها ان تفشل . كل نظام ديموقراطي يفرض اصطناعيا ، في شكل قوالب دستورية ، لا قواعد اجتماعية واقتصادية ومدنية لها ...

كل نظام ديموقراطي لا يمهد له عبر الزمن بخلق مجتمع حر وشعب قادر على قيادة نفسه ... كل نظام ديموقراطي هذا شأنه ، يظل حرفا ميتا ولا بد له ان ينهار او ينفجر . لذا متى وضعنا الديموقراطية اللبنانية على المحك ، وجدناها وهما لا حقيقة له » .

رغم ذلك وفي محاولة منا لتبرير حكمنا على الحرية اللبنانية نسأل : ما هو مدى حرية الضحية البريئة التي تسقط نتيجة « حرية » العنف ؟ وما هو مدى حرية المحروم المتلوي تحت سياط حرية الاتجار و« التسعير » ؟ وما هو مدى حرية الرأي في حمى حصرية الآراء وكليتها وشراسة تعاملها مع كل معارضة تطالها ؟

كان يمكن ان نكون احرارا لو اننا آمنا كلنا بالحرية ، بذات الحرية . وكان يمكن ان يثمر تعاقدنا وان يستقيم لو كنا قماشة اجتماعية واحدة مشدودة بعضها الى بعض متحدة .

وكان يمكن ان يكون شعبنا سيد نفسه لو كانت له ارادة جامعة تقدر ان تسود وتحكم لانها متحررة من اوزار الجهل والمرض والخوف والفقر . لذا شعرت الشهابية بالحاجة الى نظام للحكم جديد يقوم بعملية تحرير تشمل الانماء الاقتصادي المرتكز على ضمانات اجتماعية واصلاحات ادارية وتشريعية .

فالى أيّ مدى نجحت في هذه العملية ؟ بوسعنا ان نجد الرد عبر البحث في تاريخنا الحديث عن المحاولات الجدية التي استطاعت ان تطور نظامنا السياسي ومستوى عيشنا الوطني وهويتنا اللبنانية . أي ، المحاولات التي انتقلت من التنظير الى التطبيق .

نترك الجواب لكل من يفتح مجموعة القوانين اللبنانية فيقسم تاريخنا الحديث الى مراحل تمتد كل واحدة منها على سنوات ست ويقارن بين انتاجية هذه المراحل ومنجزاتها .

في بدء محاضرته التي اشرنا اليها ، اقتطع الاستاذ تويني فقرة من تاريخ توكيديدس الاغريقي يقول فيها : « بفضل مرتبته ومهارته ونزاهته ، استطاع ان يمسك مستقلا بزمام الجماهير ، فيقودها بدلا من ان ينقاد لها . ولما لم ينشد السلطة بوسائل غير مشرفة ، فانه لم يضطر لتملق الشعب ، بل بالعكس كان يتمتع بصيت له من السمو ما يمكنه من اغضاب الجماهير بمعاكستها ... فاذا رآها منتفخة مزهوة لغير ما سبب وبوقاحة ، ايقظ فيها ، بكلمة واحدة ، شعور الجد بل الخطر . واذا وقعت الجماهير فريسة ذعر ، اعاد اليها ، بكلمة واحدة ثقتها بنفسها . هكذا اصبحت الديموقراطية بيد بيريكلس حكم المواطن الاول » .

ثم ينهي محاضرته ذاتها بقوله : « لو كنت اعرف البيريكلس الذي يقدر ان يجعل الديموقراطية اللبنانية حكم المواطن الاول ، فيقود الشعب الى الكمال ، بدل ان ينساق مع الجماهير الى الهاوية . لو كنت اعرف ذاك الرجل ، لكنت سعيدا بأن اجعل هذه المحاضرة دعوة للايمان به . حسبها اذاً انها ربما برهنت ، بالفعل ، عن ان ذاك الرجل واجب الوجود ، فلا بد اذاً ان يوجد » .

لا بد ان يوجد . فهل وجد ؟

هل عرف لبنان في تاريخه الحديث قيادة اتسمت بالنزاهة واستطاعت ان تمسك مستقلة بزمام جماهيرنا وتقودها بدل الانقياد لها ؟ ولم تضطر الى تملق الشعب اللبناني لتصل الى ذروة الهرم

السلطوي ، قيادة تمتعت بصيت من السمو لانها انقذت الوطن من الذعر والخطر واعادت اليه الثقة بنفسه ؟

على هذا يجيب « الشهابيون » ، او من تبقّى منهم ، ببسمة متأملة فيها من المعاني ما يعجز عن استيعابه أيّ جواب .

اما لمن لم يكتف بعد من ملاحظاتنا المتعلقة بحريتنا الخاصة ، تترك هذه الفكرة برسم حاضرنا : ان التاريخ السياسي العالمي يشهد بأن الانضباط الاجتماعي ومسيرات التطور والعصرنة تتناقض مع الحريات غير المسؤولة وغير المبررة . وان كانت الحرية دواء ناجعا لتبريد حمى الاحقاد الشعبية ، فان هذا الدواء يفترض رقيا واعيا مسؤولا في استعماله وتنظيم جرعاته والاّ تحول هذا الدواء في أيدي الرغبات المسعورة الى سم يفتك بأجهزة وشرايين الشعوب والامم .

٣- العسكر والسلطة والديكتاتوريات

لا بد لنا ، ونحن ننكبّ على دراسة هذا الموضوع الدقيق من ان نسجل بعض الحقائق التاريخية التي تمهد لكل طرح علمي نظري :

أ – عام ١٩٥٨ ، بدأ عصر الشهابية في اطار منطقة متميزة بأنظمتها الكلية المطلقة . فمن ملكية الى امارة الى رئاسات ديكتاتورية مقنعة بأسماء ومفاهيم تمويهية (جمهوريات ، انتخابات ، استفتاءات) .

ب – جاءت ، وفي طليعة مهماتها وادوارها معالجة الانقسامات الدموية والبلبلة الوطنية الحاصلة على كل صعيد . هذا ، بالاضافة الى اعادة الاعتبار لمركز قيادة الوطن اللبناني: رئاسة الجمهورية التي طالتها سهام التشكيك والطعن والاتهام وحتى نيران المقتتلين . كان عليها ان تنقل رئاسة الجمهورية من متراس الفريق الى منصة حكم الحكم .

ج – الشهابية قيادة وصلت السلطة عن طريق الانتخاب (اجماع) .

د – قيادة لها ملامح وجذور عسكرية . فملامحها اللواء قائد الجيش وجذورها تعود الى تأسيس الجيش اللبناني . ولا بد من الاشارة هنا الى ان القائد فؤاد شهاب لم يكن

مجرد قائد عيّن صدفة او عن طريق المساومات والضغوط بل ان علاقته بالجيش اللبناني كانت علاقة ابوّة بحكم كونه مؤسس الجيش ، مما وفر له تأييدا وولاء مطلقين في صفوفه .

هـ – بالاضافة الى الولاء العسكري ، كانت الشهابية تستقطب دعما سياسيا نادرا واكثرية برلمانية مستمرة . فأهم اقطاب السياسة اللبنانية كانوا من مواليها .

و – على الصعيد الشعبي ، ساد في اوساط المواطنين اعتبار صادق لنزاهة واستقامة حكم انكب على القضايا الشعبية الملحة وعمل بصمت على توحيد البلاد . فدانت له الاكثريات وراحت الجماعات والتجمعات تتسابق في اعلان دعمها وتأييدها لمواقفه .

ومع هذا ، رغم البلبلة الوطنية وولاء الجيش المطلق والاجماع السياسي و« المبايعات » الشعبية ووضع المنطقة العربية الخاص ، بقيت الشهابية امينة لمبادىء الجمهورية وجوهر الدستور وحقيقة الكيان اللبناني .

رغم ذلك ، ردد بعض « منصفيها » بأنها حكم عسكري مقنّع فالى أيّ حد هم مصيبون ؟

قلنا ان الشهابية هي قيادة لبنانية . وهي مشروع حرية . وبما انها قيادة كانت في أساس تكوين الجيش اللبناني ، جاز لنا أن ندقق في مدى مقاربتها للحكم العسكري المتفرد وبالتالي للديكتاتورية . لهذا سنبدأ بحثنا بتوضيح مفهوم سلطة ومسؤولية الفرد المتولي قيادة الجماعة .



فالرئيس او القائد وان كان يعتبر جزءا غير منفصل عن المجتمع ، الا انه يمتاز عن غيره بالصلاحيات العائدة اليه . وفي كيفية تعامله مع هذه الصلاحيات يكمن تحديد الحكم الذي يمارسه. في المجال التطبيقي، تسمى هذه الصلاحيات : سلطات . تتنوع لكنها تظل واحدة من حيث طبيعتها . هذه السلطات تسمح للقائد بأن يؤثر في سواه تأثيرا فاعلا . وهذه القدرة على التأثير هي التي تشكل اهم امتيازات القائد هي السلطة.

من هنا لم يجز تصور قائدا مجردا من هذا العنصر الجوهري الذي هو اساس سائر عناصر القيادة ومصدرها . الا ان السلطة التي للقائد لا تعطى له دون مقابل . فالافعال التي تصدر عنه بموجب الصلاحيات المعطاة له ، لا تأخذ مجراها بمعزل عنه ، ولا يكون شخصه بمنجاة من عواقبها . انه يتحمل مسؤولية كل عمل يأتيه وكل أمر يصدره . ومسؤوليته ، في الحالين ، كاملة تامة . ولا يحق له ولا يمكنه التنصل من عواقب نشاطه ، لان هذه العواقب هي ملكه اسوة بالنشاط نفسه . من هنا ينبع تشخيص السلطات ، ومن هنا يبدأ تطرف الحكام اثر نجاحاتهم اذ انهم يردون نجاحات سياساتهم لشخصهم فقط مهما بلغت فعالية فريق عملهم وتأثيره .

ولمزيد من التوضيح نقول ان السلطة التي تؤول الى احد الناس هي من وجهة نظر عامة ، قدرة المرء على فرض ارادته ، او هي على الاقل بالنسبة الى كل سلطة شرعية ، حق فرض هذه الارادة . ينتج عن هذا المبدأ ان الذين لا يتمتعون بهذه الميزة او الذين يتمتعون بها على نطاق ضيق ، يتحتم عليهم واجب الطاعة .

ان سلطة القائد ترتكز عادة اما على موافقة الذين تمارس حيالهم او على وسائل الاكراه المادية والمعنوية التي لديه . والسلطة المرتكزة على الاكراه ظاهرة عادية وطبيعية الا ان الظاهرة المعقدة التي تهمنا

هي السلطة التي تفرض نفسها . فهل هذا الفرض يتناقض دائما مع مفهوم السلطة الديموقراطي ؟ ؟

مما لا شك فيه ان ممارسة الرئيس لسلطته تخضع لحكم الظروف. فالعهود التي تسودها الازمات تتطلب اساليب فعالة ، بل قاسية ، لا تتطلبها العهود العادية . فثمة محاولات وخطى حائرة وتجارب يمكن الاغضاء عنها في السلم اما في الحرب فلا محل لها على الاطلاق . واذا كانت السلطة العطوف مرغوبا فيها في عهود الطمأنينة والازدهار ، فالسلطة الحزوم اكثر من ضرورية في الظروف الصعبة .

يروي اندره موروى الحادثة التالية في مؤلفه « محاورات في موضوع القيادة » : « في العام ١٩١٨ فقدت احدى الفصائل التابعة لقيادتي جميع الرتباء وانتقلت قيادتها الى جندي ، فوقف هذا وارتجل خطابا أكد فيه لرجاله ان موقفه منهم لن يتبدل . فهو باق رفيقا لهم ولن يمارس سلطة مطلقة ما ، بل سيحرص على ان تكون الفصيلة جمهورية صغيرة . فقاطعه الجنود قائلين : دعنا من الخطب والعواطف ، واصدر الينا اوامرك » .

يقول لاكوردير : « لا ينشد البشر سلطة ضعيفة مسايرة ، بل يسعدهم ان يقعوا على رجل قوي يمكنهم الاعتماد عليه . فالرجولة الحازمة تشيعّ الطمأنينة في نفوسهم ، اما الضعف العطوف فانه يثير حذرهم وينتهي باثارة اشمئزازهم » .

وعن القبض على زمام السلطة ، قال القديس بولس في رسالته الى الرومانيين : « ليس من باب الصدفة تمنطق الامير بالسيف » . يتضح اذن ان الاتجاه العام ، عادة ، نحو قائد قوي هو في صميم نزوع الشعوب وتوقها . فأين هو هذا القائد ومن هو ؟ وهل تكفي صفة

القوة لتبيانه واكتشاف هويته ؟ وهل القوة وحدها موجهة مسيرة الاوطان والشعوب ؟ وما هو سر نجاح الحكم المرتكز على القوة ؟

من مطالعتنا للتاريخ ، نجد ان السلطات كانت تنتزع في الاصل انتزاعا الا ان السلطة التي تفرض ذاتها ولو بالعنف يمكنها عاجلا او اجلا الحصول على تأييد الذين فرضت ذاتها عليهم واخلاصهم لها . اذ يكفي لبلوغ هذه النتيجة ان يأتي اتجاهها متفقا ومصلحة المحكومين. نفهم من هنا ان الحكم المرتكز على القوة لا يمكن ان يستمر بغير العدالة .

انقسمت الآراء حيال الرئيس العسكري وصبّت في اتجاهين متناقضين :

١ – خوف على الحريات العامة والقوانين المدنية .

٢ – اطمئنان الى حكم حازم يوحي بالثقة ويشكّل ضمانة للمواطنين .

وساد الاعتقاد بأن الرئيس العسكري يبدو موسوما بطابع وظيفته أكثر من الرئيس المدني وانه يتحلى بخصال تميزه عن سائر السلطات . ذلك لأن الجيش مؤسسة تختلف عن سائر المؤسسات . فالمهام التي يضطلع بها ونظام التراتب الذي يسوده والانضباط الذي ينفخ فيه الحياة والنشاط ، وحتى الهندام الذي يظهر به ، هذه كلها تجعل منه كائنا يحيا على حدة ، والى حد ما على هامش الامة ، وان يكن الجيش من الامة ولها .

وفي وصف الدور الاجتماعي لهذا الرئيس ، يقول المارشال ليوتي : « ان السلطة التي يمارسها مرتكزة على القانون ومقررة شرعا وهي لا تقبل جدلا او مساومة » . هذا التعريف وهذه النظرة الى

الرئيس العسكري يبدوان متطرفين بعض الشيء خاصة متى تنبهنا للمزايا الايجابية الممكن توفرها في هذا الرئيس . « فالعسكرية » لا تتناقض مع روح الحياة المدنية وحرياتها .

يقول المؤرخ الفيلسوف جاك باتفيل : « ان المثالية التي تجعل من الكاهن كاهنا ومن العسكري عسكريا هي أبعد ما يكون عن الخشونة والعزلة الفكرية » . فالصحيح ان الجيش يظل موئل الذين ما زالوا يؤمنون بالقيم والمبادىء السامية المجردة في عصر تنكر فيه كثير من الناس لهذه وتلك .

واذا صح ان الانسان يجتاز في حياته مرحلة تطور تنتقل به من المثالية الى التشكك والارتياب مرورا بالواقعية ، فالجندي يظل أبعد الناس عادة عن هذا المنزلق . ذلك ان الحياة التي يحيا والحاجز الذي تقيمه حرفته بينه وبين العالم يصونان فتوته الجسدية ومناقبيته الصافية التي تشكل التربة الصالحة لنمو المزايا الواجب توافرها في الرئيس العسكري . بيد ان مزايا كل عسكري ونزعاته ومؤهلاته التي تختلف تبعا للمنشأ والتربية والاختصاص ، لا تلبث ان تجعل لكل رئيس طابعا مميزا .

فهناك الرئيس المتسلط ذو الارادة الحديدية الذي يحرز نتائج غالبا ما تكون مرضية ومدعاة لوثوق مرؤوسيه بكفاءته دون ان تكون دائما مدعاة لتعلقهم بشخصه . وهناك الرئيس الرسول الذي يؤثر الاقناع على اعتماد الاوامر سبيلا الى فرض ما يراه صوابا وهو يجعل من الجدارة الخلقية مرتكزا لسلطته ومن القدوة طريقته المثلى في الحكم . وهناك الرئيس العطوف الذي ينزع الى التفاهم والتسامح والذي توليه السن والخبرة سلطة واعية تفرض ذاتها عن طريق الاقناع . وهناك الرئيس الديبلوماسي الذي يؤثر التوفيق على البت . اما الحكم لكل نموذج او عليه فيظل رهنا بالنتائج والظروف .

ان مزايا القائد تجد تكريسها في العمل الذي هو محك الجدارة ومقياس كفاءة المرء ، العمل الذي هو تلك اللحظة التي يسود فيها التردد والحيرة ويبدو الانسان على حقيقته . ولكن ، اذا كانت مزايا القائد تتجلى في العمل ، فقيمتها الحقيقية لا تعرف الا في الملمات حيث يتضح مدى عمقها ومتانة اسسها .

اما كيف يصل العسكري الى السلطة أن هو اعرض عن طريق العنف والقوة ، ففي كتاب الجنرال ديغول « حد السيف » ، بعض الجواب : « ان موجة من الاعماق تدفع بالرجل الخلوق الى مقدمة الصفوف » لان الرئيس العسكري هو بالدرجة الاولى رجل عمل ، يناضل في الحرب والسلم على السواء ضد جمود البعض وسوء نية البعض الآخر . ويفرض ذاته بدينامية قوامها القوة والحركة والاندفاع . ان نشاط الرئيس يجب ان يكون وليد التبصر فهو يتطلب ذكاء حادا ولكنه يتطلب بالدرجة الاولى حزما واقداما .

هذا من ناحية ايجابيات عسكرة السلطة السياسية ، الا ان التعريف المثالي شيء وواقع الحال شيء آخر ، اذ نادرا ما يستطيع الرئيس العسكري ضبط تعامله مع سلطاته واستعماله لها فيتطرف ويبطش ويعتدي على الحريات ويرتجل المفاهيم والفلسفات ويقود معارك ابادة اخصامه ومعارضيه ليبقى هو ، وحده ، رمز السلطة وسيدها المعبود .

وهذا ما دفع ادولف هتلر في كتابه « عقيدتي » – ص ١٤٧ – الى القول : « ان عقيدة لا تعترف بالفكرة الديموقراطية للجماعة ، وتستهدف وهب هذه الارض للشعب الافضل والامثل ، أي للافراد المتفوقين ، يتوجب عليها منطقيا تبني ذات المبدأ الارستقراطي دائما فتحتفظ للنخبة بالقيادة والسلطة . هذه العقيدة لا تهتم لفكرة الاكثرية

بل تركز على الشخصية لان الجماعة لا تخلق ، ولا الاكثرية توجه وتفكر ، وانما من يفعل ذلك دائما وابدا فهو الفرد المنفرد » .

« ان الناحية الاكثر قيمة في اختراع او اكتشاف مادي او روحي ، هي قبل كل شيء : « شخص المخترع » .

« لاعادة العظمة والقوة لشعبنا يتوجب علينا اولا تعظيم شخص الرئيس وارجاع حقوقه له » . وهذا ما حدا به الى القول في المؤتمر النازي سنة ١٩٣٥ : « الفوهرر هو الحزب والحزب هو الفوهرر . تماما كما اشعر نفسي جزءا من الحزب فان الحزب يشعر وكأنه جزء مني » .

وفي تفسيره للاسس التاريخية لسلطة الدولة يقول : « ان سلطة الدولة لا ترتكز على ثرثرات البرلمانات ولا على القوانين التي تحميها ولا على احكام المحاكم التي تستهدف ترويع من ينكر هذه السلطة وانما ترتكز على الثقة العامة التي يجب ان تمنح لاولئك الذين يقودون ويوجهون الجماعة » .

وفي هذه الاقوال ما لا يحتاج الى أي تعليق .

عندما تتحدث عن هتلر يبرز موسوليني تلقائيا فنقرأ في كتابه « الفاشية » – ص ٢٥ – : « الدولة الفاشية هي الشكل الاسمى والاقوى للشخصية ، هي قوة ، قوة تختصر كل اشكال الحياة الخلقية والفكرية للانسان . من هنا لا يجب حصرها في مجرد وظائف هدفها حماية الافراد ، كما تشاء الليبرالية . انها شكل وقاعدة داخلية ونظام لكل الشخصية يطال الارادة ويدخل اعماق الانسان : الدولة هي روح الروح » .

ان هتلر وموسوليني اللذين قادا تيار شخصانية القيادة

وديكتاتورية السلطة في العصر الحديث فنجحا حيث اخفق غيرهما وسقطا ضحية نجاحهما ذاته ، شكلا معا الحالتين المرضيتين الاكثر بروزا في واجهات الامم والشعوب . لذلك كان البحث في منشأ الديكتاتورية وفي العوامل والمناخات التي تساهم عادة في تسريع وصول هذه الممارسة المتطرفة الى السلطة ، ضرورة تفرضها طبيعة واهمية الموضوع واصول البحث والتنقيب عن حقائق الامور .

ان علاقة العامة بالرئيس القوي ، « التاريخي » عندنا تشبه والى حد كبير ، علاقة بعض المؤمنين بالله المنقذ من « الورطات » والاخطار الهائلة « في ساعة الحشرة » . هذه العلاقة الطارئة تدفع «بالرأي العام» او « الاكثرية الصامتة » او بمعارضي ما هو قائم ، الى توسل « مستبد عادل » او « صاحب يد حديدية » من اجل انقاذ البلاد والعباد وايصال « السفينة » الى « الشاطىء الامين » .

فمتى وصلت السفينة قفز من فيها الى الشاطىء المذكور ليصبحوا كلهم ربابنة ، وكلهم منقذين . في شرح هذه العلاقة ، يشدد مؤلف « قياصرة الغد » على انه «يجب الا نخلط بين الديكتاتورية والطغيان» . فالديكتاتورية ليست حادثا تاريخيا ، ولا نظاما فرض على الشعب عنفا واقتدارا ، ولا استيلاء مغامر على السلطة ليحكم الامة في عهد للرعب دائم . بل هي على العكس ، نتيجة تطور بطيء لا واع تتخلى في نهايته الشعوب الحرة عن حريتها مختارة لتضعها بين يدي رئيس » . وفي النتيجة ، بحسب رأي مؤلف « قياصرة الغد » : « ليس قيصر من كان قيصريا ، بل ان الشعب هو الذي جعل منه قيصرا رغما عنه » .

ويلاحظ ريينكور انه « كلما نزع المجتمع نحو المساواة ، مال الى حصر السلطات المطلقة بين يدي رجل فرد . ففي عهود الازمات الخطيرة وهي التي تستحيل فيها الارادة الجماعية للامة ، يقوم ممثلو

الامة انفسهم بوضع دفة القيادة بين يدى ربان واحد » • وعلى هـذا النحو كان « بنفيل » ، مؤلف «تاريخ فرنسا» ، يرى الامور ، اذ يقول : « تنبثق الديكتاتوريات من الجماهير ولا يمكن ان تستمر الا برضاها »•

ولكن الديكتاتورية في عرف بنفيل ، خلافا لما يقول ريينكور ، هي في الاساس أزمة . انها حادث . فقد كان يقول : « ان الديكتاتوريات هي حمى تعتري الديموقراطيات التي لم تكن عاقلة » . ثم يردف « لنكن عقلاء فنوفر الديكتاتورية على انفسنا » • على هذا الامر يعلق الاستاذ جورج نقاش بقوله : «هذا هو الواقع الذي يمكن رؤيته في كل مكان . وهو ان ممارسة مظاهر السيادة الوطنية اذا كانت ما زالت نظريا عائدة للمجالس ، الا ان حقيقة السلطة تفلت من ايدي هذه الاخيرة اكثر فأكثر • ولاسباب مختلفة ، ولكن مع اتفـاق صاعق في الزمن ، تنحو جميع الديموقراطيات ، الكبيرة والصغيرة ، نحوا متزايدا في اتجاه « تشخيص السلطة » •

ويتابع الاستاذ نقاش قائلا : « يحدد نظامنا دستور يعود الى سنة ١٩٢٦ وهو ينص على ان السيادة يمارسها مبدئيا ممثلو الامـة المنتخبون بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول • هـذا في حين ان الحقيقة الراهنة الاولى هي ان كامل السلطات تقريبا انتهت بان تجمعت في يدي رئيس الدولة . الحقيقة الاولى ان لبنان لم يمكن الى الآن حكمه بطريقة اخرى ، وقد يتعذر حكمه بغير هذه الطريقة • لكن هناك واقعا آخر اطلعتنا عليه تجربة اليمة ، وهو ان العهدين الرئاسيين الاولين بعد الاستقلال انتهيا بحادثين خطيرين • فهل يعني ذلك اننا معدون لمغامرة دائمة ؟ ام يعني ان حادثي ١٩٥٢ و ١٩٥٨ نجما عن اخطاء شخصية يمكن الا تتكرر ، عن ظروف يمكن ان يكون عدم تجديدها متوقعا علينـا ؟

في محاكمة العهدين الاخيرين (الطريف اننا في لبنان نسمي مدة ولاية رئيس عهدا ، فكأنها ملك تقريبا) كثيرا ما عزونا الى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة ، والى كبريائهم ، والى هـذا النوع من « دوار القمة » الذى يمكن ان يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها ، مسؤولية الازمتين اللتين غرقت فيهما ، سنة ١٩٥٢ اولا ، ثم ، وبشكل أخطر جدا ، سنة ١٩٥٨ ، التجربتان الاوليان لشرعية انتهت الى سلطـة تجاوزت الحـدود .

هذا التجاوز يصبح خطيرا أكثر متى تعلق الامر برئيس عسكري يستطيع ان يترجم ارادته الى فعل واوامره الى خط عمل . لذا توجب على من يقود ـ كما يقول الجنرال ديغول : « ان يستوحي بواعث عمله من قرارة نفسه ، من جوهره » . وهذا الجوهر يتلقى الرئيس بعضه ولا شك ولكنه يصنع معظمه ، انه يبني بنفسه القاعدة التي عليها تقوم قيادته وترتكز . والبناء صعب وبطيء وتدريجي يعاد النظر فيه دون انقطاع ولا ينتهي ابدا . ومع هذا يتوجب على الرئيس العسكري ان يركز على البناء ان هو اراد ان يقوم بعمل مجد وان يفرض ذاته وان يكون مصدر ثقة .

وللخروج بنتيجة نقول : ان الرئيس العسكري لا يحكم بالضرورة « عسكريا » . كما انه يتعلق مبدئيا بنص القانون وباحترام الحقوق اكثر بكثير من غيره لانه رجل نظام يطمح الى خدمة الجماعة ويذهب في هذه المهمة الى حد التضحية . من هذا المنطلق يتضح ان حكم الرجل العسكري خصالا وانضباطا وخدمة ، يبدو مفضلا ومرغوبا به . وهذا الحكم هو ما تسميه العامة : حكم المستبد العادل وتحلم به منقذا لها وقائدا يحمي ضعفها وينصف عذاباتها ويحمي حرياتها مـن الغبن ، ولقمتها من النهب .

الا ان الامر يختلف عندما يتحول حكم العسكري الى نظـام بوليسي يقفز رجاله الى السلطة يغتصبونها ، يزورونها بتحوير الاسس الدستورية وتلوين نصوصها وتعطيل الحريات وكتم الانفاس وخنق اية معارضة عن طريق حل الاحزاب ومزج الوان الصحافة لتصبح اونا واحدا « ملائما » تطبل لعدالة بحجم القائد وعلى قياسه ، وتزمر لتاريخ يحوله الطاغية الى مجرد مذكرات شخصية .

فان عدنا للشهابية مستهدفين تحديد هويتها وطبيعة انتمائها وانتسابها لتصنيفات انواع الحكم الذي يقوده عسكري ، طلعت علينا الحقائق التالية :

١ ـ لا نجد في ايّ من الـ٤٩٥ مرسوما وقرارا ، التي تشكل ارث الشهابية ونتيجة جهدها خلال عهدها الرئاسي ، لا نجد أي اجراء يرمي الى تركيب حرية او تقليم اظافر حق . بل على العكس ، فان كل ما تناول الحريات العامة والاساسية انما تناولها لتحصين جوهرها ودورها ودوامها في واجهة الحياة الوطنية .

٢ ـ لم تتعاون الشهابية من خلال كل حكوماتها مع عسكري واحـد .

٣ ـ اهتمت بالقضاء المدني واعتبرته من جملة اولوياتها بدليل ان اغلبية ، ونكاد نقول كل ، التنظيمات والقوانين التي اعطت المحاكم امتيازاتها وحصاناتها ، والقضاء هيبته ، انما وضعت في فترة ١٩٥٨ — ١٩٦٤ .

٤ ـ الشهابية كقيادة رئاسية ، تركت الحكم في ٢٣ ايلول بصورة سلمية ودون مشاغبات او خضات او صدامات . مما يؤكد

تمسكها بما يفرضه الدستور او « الكتاب » كما كـان يسميه الرئيس شهاب ، من ناحية ، ويميزها عن غالبية الرئاسات التي اقتلعت اقتلاعا من ٢٣ ايلولها ، من ناحية اخـرى .

٥ ـ ان الحلول التي تبنتها الشهابية للمسألة الاجتماعية اللبنانية، لم تكن وليدة مشيئتها المنفردة او تصورها الذاتي ، وانما جاءت نتيجة الدراسات والتحليلات العميقة التي استحوذت على اهتمام فريق العمل الشهابي وطبعت اسلوبه في الحكم وفي الادارة ، طيلة عهده ، مما يؤكد الطابع العصري ، والنهج العلمي للدولة الشهابية .

٦ ـ ان اتهام هـذه الدولة بعسكريـة « الوسائل » وكثرة « الحشرية » متى تعلق الامـر بقضايـا امـن الدولة « وحاتمية » استقبال الداخل والخارج الى البلاد واسس النظام والدستور والجيش والمؤسسات ، هذا الاتهام يبدو متسرعا ومبالغا فيه ، متى تعرفنا على هيكلية الانظمة الاكثر ديموقراطية في العالم ، ومتى فهمنا ، ليتنا نفهم يوما ، الاسباب التي ساهمت في جعل حاضرنا ، ضحية انفعالنا وانفصالنا « الوطنيين » .

٤ ـ الطبع اللبناني والتغيير...

في آخر مقابلة كانت لنا مع الرئيس شهاب قبل رحيله بشهرين ، كان ذلك في صباح ٢٨ شباط عام ١٩٧٣ ، ردد امامنا بكثير من الالم الذي كان واضحا في عينيه : « الشعب اللبناني طفـل يبكي لانه لا يقوى على الافصاح . يتعثر فيهوي ، ليقوم ويتعثر من جديد . يهوى الاساطير ويصدقها لانه لم يسمع سواها . يؤخذ بأشياء كثيرة لكنه لا يعرف ماذا يريد » .

التغيير ، كلمة اخرى تلبس معان خاصـة متى نزلت القاموس اللبناني فتصبح مرادفا للقلق والتردد . صحيح ان شعبنا مغرم ، مهووس بحب الانتقال من حالة الى اخرى ، يرفض الالم والفرح على حد سواء متى تحولا الى رتابة مستمرة . يؤيد ثم يعارض ، ينصف ثم ، وبسرعة ، يخون ليتبنى الموقف « الاربح » و« الاريح » وفقا لتبدلات اتجـاه الريح . لكن الصحيح ايضا ان رغبة التغيير المنغرزة في صميم الطبع اللبناني ، لم تغير شيئا لا في هيلكية النظام ولا في الرموز السياسية « التقليدية » ولا في اصول التعامل مع الكون والزمن ، لا مع الاخطار ولا مع الكوارث .

فالواقع الطائفي ما يزال هو هو والواقع الاقتصادي عاد ، ورغم محاولة التخطيط الوحيدة ، ليبقى هو هو ، كذلك الواقـع الثقافي – حتى ولو كثر عدد حملة الشهادات – والواقع السياسي (هو ذاته

مع الآباء والابناء) . هذا فضلا عن التشبث الاعمى لشعبنا « برموزه » وعدائيته لأيّ اجراء يغير شيئا من جمود واقعه .

فمثلا المرسوم رقم ١٩٤٣ : قامت في وجهه قيامة العمال قبل ارباب العمل . اما الوزراء الذين حاولوا التصدي لمحتكري الادوية والاغذية وقراصنة الجهود الشعبية ، فقد شكك في معنى حملاتهم واهدافهم المغبونون قبل المستفيدين .

اذن ، وبعيدا عن فكرة تعدادنا لخيانات الشعب اللبناني وعقوقه ازاء محاولات التغيير الفعلية ، نود ان ندرس هذه القضية من زاوية كونها انحرافا متأصلا في فكر المجتمع اللبناني ، ادى ، في تاريخنا القديم والحديث ، الى هفوات واخطاء مميتة . فهل بوسعنا الاعراض عن هذه الفكرة في سياق بحثنا للاسباب العميقة لفشل اغلبية المشاريع الموضوعة من اجل الخير العام ؟ هل بوسعنا الاكتفاء بالنظريات والتلميحات أم أن جدية الاتهام تستلزم فعلا احاطة وعمقا وموضوعية هي في أساس البحث عن مطلق حقيقة ؟

مهما يكن من امر ، فاننا سنتخطى فكرة ازعاج البعض والغمز من قناة البعض الآخر في أثناء تعريتنا الاحداث والاعتقادات من اوهامها.

منذ القديم واللبناني يردد :« ان امورنا الوطنية تسوء يوما بعد يوم بسبب رداءة الحكم » • و... « المسؤولون عن قيادة البلاد ليسوا في حجم مراكزهم » . لكن هذه النقمة المتأففة المتذمرة ، سرعان ما كانت تضمحل وتتلاشى على عتبة مراكز الاقتراع وفي حمى الانتخابات الكرنفالية فتعود « الشخصيات ذاتها » وذات الزعامات ، لذات « الكراسي » .

قيل : « ان من قواعد التطور الرئيسية للحياة انها لا تتقدم في خط واحد مستقيم ومحاولة واحدة ، بل تتلمس طريقها في الاتجاه



الواحد المجهول ، في طرق وسبل متشعبة عديدة ، وفي محاولات كثيرة تحدث في الآن ذاته ، او ما يقرب من التوقيت نفسه . لان التنوع هو من صلب كينونة مظهر الحياة وتجليها » . اما عندنا « فالخط المستقيم » الذي تسير عليه عمليات فرز الشعب اللبناني وتصنيفه وتوزيعه وضربه ومن ثم اعادة جمعه مؤقتا ، ما يزال مستمرا في استقامته ونسقه الواحد .

ان موضوع «الطبع اللبناني والتغيير» يجب ان يُدرس في الاطار الاجتماعي ليفهم جيدا ، انطلاقا من التركيز على الظواهر الفردية لهذا الاطار ، لانه وان اردنا التدقيق في نظرتنا الى الامور وجدنا ان انفعالاتنا الاجتماعية والمدنية ترجع في جذورها الى ميولنا الذاتية الخاصة . وكون هذه الميول تتمحور غالبا ، لكي لا نقول دوما ، حول مبدأ الربح والخسارة من جهة ، وحول لا عقائدية واضحة من جهة اخرى ، فان التعبير عنها يأتي اكثر الاحيان حذرا غامضا فاترا ، مما ميز وطبع مواقفنا بطابع « اللانهائية » اذ ان الاراء نادرا ما تحدد « نهائيا » انتماء اللبناني المترجرج القافز من ضفة الى اخرى .

على اننا - ولا بد من قول الحق - نجد بأن الفتور قد ناسب اللبناني اكثر من الغليان المنفعل لانه ورغم الاهمال المميز تعاملنا مع الزمن ، رغم « الجمبازيات » القانونية التي تسمح بالقفز فوق النصوص والقواعد ، رغم الاستغلالات النهمة للمراكز والنفوذ ، رغم العلامات الواضحة للفوضى « والطحش » التزاحمي ، فان ماضينا القريب قد تميز بملامح ازدهار ، ولو مصطنع .

ان التبني المؤقت للتغيير يصطدم سريعا عندنا « باذعان » فجائي وتسليم بالامر الواقع . اما الغريب والخطير في ذات الوقت ، فهو ان هذا الاذعان لا يثير من يتوجب عليهم التفكير والتعبير فيسكتون بسبب الخوف حينا ، او المصلحة او لعدم وعي المشكلة ، او بسبب افتقادهم

للحس الوطني احيانا اخرى . على ان استمرار الشعب اللبناني في عدم محاسبته وعدم انتفاضته ما يزال في اساس الاهمالات المزمنة وغياب المعالجات الفعالة للقضايا العامة .

ان تحديد الملامح الخاصة « للطبع » اللبناني لا يتم الا بالالتفات الى مدى الوعي المدني لهذا الطبع وعلاماته الفارقة . فالتغيير في لبنان هو عبارة عن طفرة تقليد تكون اكثر الاحيان لا واعية . من هنا يبدو « التغيير » اللبناني وكأنه نقيض الارتكاز ، كأنـه البلبلة والقلق . فالمواطن يحيا حالة عدم الاطمئنان وعدم الحماية وعدم الثقة فينكفيء الى شرنقته الخاصة متخليا عن مسيرة الجماعة . وهذا ما خلق مع الوقت « شعوبا لبنانية » ،- كما يقول روجيه غوديـل - منفردة ، منفصلة ، متباعدة تسببت في ابقاء محاولات التغيير الشاملة ، مجرد اجنّـة ممسوخة تموت في ارحامها .

ان هذا القلق التغييري الذي اشرنا اليه ناتج عن خيبة شعرها اللبناني بعد تعرضه للتجارب والخضات المتعددة فوجد نفسه وحيـدا امام كوارثه وازماته مما جعله يندفع الى محاولات علاجية اعتمد فيها طرقا ووسائل مضطربة انعكست على تعامله مع كل جديد . فكان يتخلى عن هذا الجديد في منتصف الطريق خوفا من ان يكتشف نفسه وحيدا مع خيبته . من هنا نفهم ما اتت به الشهابية عندما اتجهت مباشرة نحو هذا القلق الذي تشعر به الذات الوطنية وحاولت ان تعالجه بمعالجة أسبابه .

ان محاولات التغيير الجماعية في لبنان كانت وما تزال شبه متعذرة بسبب غياب الارادة الوطنية الواحدة واضمحلالها بين النزعات والطوائف والتجمعات المختلفة الموغلة في تطرفها لمبادئها ، مما خلق جيلا يعيش وجودا مزيفا ويبتعد عن واقعه لدرجة التنكر له . ذلك لانه يملك قدرة

دينامية تحاول خلق قيم جديدة ووجود جديد فتصدمها قوالب معينة ووقائع ثابتة متحجرة واسلوب عيش عام يعتمد المسايرة اكثر من الصراحة والميوعة أكثر من الرصانة والفوضى أكثر من النظام والبلبلة اكثر من الوضوح. هذا مع العلم اننا ان تجاهلنا حتمية التغير التي ترتكز عليها مبادىء الحياة عامة نكون كمن يتعامى عن بدهيات اساسية . لكن التغير الطبيعي شيء والطبع التغييري اللبناني شيء آخر .

اشرنا في ما سبق الى الوعي المدني الذي يتوجب ان يقود عمليات التغيير الايجابية ، فما هو هذا الوعي ؟ ولكي لا نغوص في نظريات جافة فنتوه ونتيه ، نتطرق مباشرة لمثل الشهابية التي قامت بجهود معترف بها على صعيد اعادة تنظيم مؤسسات البلاد الادارية ، فنقول ان كل هذه الجهود لا تعني بالواقع الا مجرد نصوص قانونية لاقت رواجا في فترة محددة، وسقطت من الاستعمال بعد حين لانها اصطدمت بالعقلية التقليدية المسيطرة والتفكير المدني الناعس لاكثرية شعبنا الساحقة . وهذا ما تسبب في ترسيخ اعتقاد عام يقول بعدم جدوى كل المحاولات الرامية الى تطوير الوعي او الحس المدني لهذا الشعب ، محاولات لن تسفر الا عن اضاعة الوقت والمال .

لكن الصحيح انه وان كان المتشائمون هم الذين ينتقدون التاريخ فان المتفائلين هم الذين يصنعونه . والصحيح ايضا ان « ارادة الحياة » اللبنانية هي التي انتصرت على الاحداث المتلاحقة عبر الزمن فأذهلت العالم بأسره لكن هـذه الارادة لم ترتكز على وعي مدني متناسب عند القادة والشعب .

ان فقدان الاتصال والتعاون بين المواطنين والدولة يؤدي عادة الى واحدة من حالتين متطرفتين : فأما نظام كلي واما الفوضى المطلقة . اما ما يجعل هذا التعاون وهذا الاتصال ممكنين فهو الوعي المدني ،

القادر وحده ، على جمع العناصر المختلفة للبنية اللبنانية وجمع العقول والارادات الخيرة في مسيرة بناء امة واحدة تتقدم نحو المستقبل بخطى واثقة ثابتة .

لكن الواقع هو ان مسيرة الوطن ما يزال يميزها القلق وتطبعها جلبة الخلافات والصدامات الدموية والوثبات المتلاحقة صوب الهوة . ولمزيد من التعمق والتبصر في اطلاق حكمنا على الامور نود ان ندرس موقف الدولة ودورها في عملية التغيير ومن ثم طريقة المواطن في مطالبته وملاحقته لهذه العملية .

أ – **ان دور الدولة** ، في تأمينها للخير العام ، يقضي بوقوفها في موقع الحكم تجاه مختلف تجمعات المصالح التي تؤلف الامة ، ويقضي ايضا بوجوب تنسيقها لجهود هذه التجمعات من اجل الحفاظ على السير المتلائم ، للنشاط العام . لكن هذا الامر يصبح شاذا عندما تكتفي الدولة بهذا الدور دون ان تطرح لا بل تفرض سياستها . عندها تجهض الخطط والمشاريع بين تطاحن وتناطح تجمعات المصالح .

لقد تميزت اجهزتنا الادارية بعدم جدية الاشتغال وتميز اقتصادنا، حتى في مراحل ازدهاره ، بارتجال حاذى التهور . مما تسبب في تعميق التناقض بين النضج السياسي الذي عرف به لبنان على الصعيد العالمي والخفة والاهمال المميزين تعامله مع قضاياه الداخلية . وتسبب ايضا في دفع المواطن الى اعادة النظر في البنية الداخلية لهذا الوطن . فسنة ١٩٥٢ مثلا كانت هناك ارادة ضمنية لتغيير هذه البنية مع تغيير الرئيس ، لكن هذه الارادة اكتفت بما اسمي حينذاك نصوصا اصلاحية . وبعد فترة تنبه اللبنانيون الى انهم مدعوون لتغيير هذه النصوص التي لم تحمل من الاصلاح الا الاسم . هذه الخيبات المتلاحقة في حياة المواطن اللبناني عمّقت عدائيته لأي اصلاح تطلع به الدولة ، وتسببت في الوهن واليأس و« القرف » الذي طبع ممارسة اللبناني لحياته السياسية .

هذا الواقع كان في اساس وعي الشهابية المنطلقة ، مع خطواتها الاولى ، فوق مساحات الوجع اللبناني فأدركت ان لا علاج لهذا الانحراف الا في مجموعة اصلاحات تتناول ، وعلى حدة ، الناحية الادارية ، والناحية السياسية ، والناحية الاجتماعية والاقتصادية . وادركت ايضا ان الاصلاح ، أي اصلاح ، يصبح غير ممكن ومتعذر في غياب قيادة ذات طابع عقائدي فكري ، ذات سلطة غير منازع فيها ولا في توجيهها لسياسة الدولة ، سلطة تستلهم بالاضافة الى ضميرها ، روح المبادىء المسلم بها على الصعيد الوطني العام .

أي ان الشهابية ، وبكلمة اخرى ، عملت على ان تتميز القمة ، قمة الهرم السياسي والسلطوي ، بفكر وعقيدة ، مؤمنة ان دوافع الشك ودوافع القلق التي تتفاعل في صميم الكيان اللبناني امام هزال بنيته الداخلية وضعفها في عالم يضج بالثورات التغييرية التطويرية ، هذه الدوافع بوسعها ان تتحول الى مناخ من الثقة ، عام ، متى وجدت في سدة قيادة البلاد سلطة تستوعب النزوع الحتمي الى الاصلاح وتقود مسيرته ، توجهها .

وعندما نقول بدور الدولة في التغيير وفي الاصلاح ، انما نعني دورها ايضا ، في توضيح المفاهيم والتحديدات السياسية العامة ، دورها في معالجة الحس المفقود لمفهوم المواطنية ، دورها في افهام والزام المواطن بانتمائه الى « كل » الى « جماعة » ، وان مصالحه المحددة يجب ان تتناسب وتتناسق مع الخير العام والمصلحة الوطنية . الدولة الشهابية انطلقت ، متغاضية عن تقصير الجماعات المشرذمة في نزوعها الى تغيير واقعها ، لتطرح خطتها الانمائية التطويرية ولتلزم المواطن بانضباطية غابت عن سلوكه المجتمعي ، انضباطية هي اساس المشاركة الفعالة في أي تطور .

ب ــ هذا من ناحية الدولة ودورها . اما اذا اردنا تبيان **الدور الواقعي للمواطن** في عملية التغيير الشامة ، اعترضتنا بادىء ذي بدء عبارة « هم » الشهيرة التي يختبىء اللبناني خلفها ليبرر عجزه واضمحلال تأثيره وهزال مشيئته في رسم ملامح الواقع الذي يعيشه . « هم » المسؤولون « هم » وراء التخلف والخراب « هم » الخ ... وعلى هذا المستوى تبرز بوضوح علاقة الوعي المدني بعملية التغيير ، لان المواطن المغرق في ذاتيته وانعدام ثقة موضوعها السلطة ، غالبا ما يشعر تجاه أي عمل جماعي بالهامشية واللامبالاة .

ففي الدول المتحضرة يعتبر المواطن نفسه جزءا من الدولة فيعمل بوحي من اقدامها ، ويتبنى او يعارض الخط الذي ترسمه ، لكنه نادرا ما ينفلت عن مدارها لينسج على منواله حدود عالمه وشريعته . اما عندنا ، فالمواطنية عبارة عن رفع المناكب حيرة وقلب الشفاه تأففا واطلاق التهم جزافا بحق « هم » ... « هم » ، المسؤولية المجردة التي يلصقون بها كل تعاساتهم . « هم » الدولة التي يعاديها المواطن دون ان يفهم دائما معنى اجراءاتها او تنظيماتها او قوانينها فكل ما يعنيه هو التهرب من هذه الاجراءات والقوانين .

غير مؤمن بالدولة ، ولا في شرعية لا بل فعالية او جدوى اساليبها، يعرض المواطن اللبناني حتى عن انتظار مجرد امل، مجرد وعد صادق يرمي الى تغيير واقعه نحو الافضل. ان هذه الحلقة المفرغة التي وقع اللبناني فيها ، لكي لا نقول انه اوقع نفسه ، قد افقدته ايمانه بالدولة ولم تعطه بديلا عما فقد ، حتى هو لم يقتنع فعلا بأي بديل ، فاللبناني وان كان يجلد ظهر دولته التي تجلده بدورها الا انه حريص على عدم قبول مداخلة او وساطة احد في هذه العلاقة الغريبة .

يعلمنا علم الاجتماع ان كل تغيير يستلزم نظرية تغييرية تتبناها

قاعدة واسعة فتعمل بوحيها وتناضل وتستمر . وان التغيير او التطور يمكن ان يكون ارتقائيا او انحطاطيا بالنسبة الى الوضع الاجتماعي الراهن . لكن ، ومع كون هـذه الحقيقة العلمية واضحة كالحقائق الحسابية فأنه عالق في اذهان الناس ان « التطور » معناه التقـدم والترقي . هذا ما يقوله العلم ، اما ما يقوله القاموس اللبناني فهو ان التغيير عندنا « فوضوية » تشكل معضلة سيكولوجية تمتد جذورها الى مئات طويلة من السنين . ندور في دوامة قاتلة ونجتر الدعوات من اجل انقاذ المصير ، نبقى مستسلمين لواقع منحط يجمدنا في قوالبنا العتيقة ، يجمدنا ونحن نجهل اننا جامدون .

وفوق هذا ، فقد اثبت شعبنا عبر تعامله مع التجربة الشهابية (مثلا) انه سرعان ما يتنكر للدعوات التي تستنهض عزمه قبل عطفه وعقله اكثر من غريزته ، يغير مواقفه و« يكـوّع » دون ان يؤثر هذا التغيير الا على قيامته من احضان تقصيره .

ان عقليتنا التي تمادت في ترك مصيرنا للاقدار عبر امتثال مشلول للصدفة ، شكلت مع الوقت التربة الصالحة لتخابط العوامل التلقائية والموجهة مما افقد مجتمعنا ارادته فراح شراعه ضحية رياحه . أمـا تقليد التطور التغييري فقد أصبح في بلادنا مرضا فكريا ونفسيا منتشرا في كل طبقات شعبنا ، تقليد ينحصر في واجهة حقيقتنا الفكرية دون ان يتخطاها ، دون ان يطال جذور الطبع اللبناني وخصائصه مما احدث مع الوقت تفاوتا وتباينا بين حقيقة مستوى رقينا الانساني والحضاري، وبين مظهرنا الخارجي الذي نطل من خلاله على الدنيا .

ان مطالعة سريعة لكيفية توالي العهود والحكام والامراء والعائلات على قيادة بلادنا ، تظهر لنا زئبقية القاعدة المسماة « بالرأي العام » . فالاكثرية هي مع الامير فخر الدين مثلا في مجده والاكثرية ذاتها ضده

في غيابه ومن جديد ، معه في حضوره . يخطيء من يعتقد ان الخوف من بطش او من ممارسات ارهابية كان دائما في اساس هـذا التلون « الحربائي » الذي استمر حتى ايامنا هذه وحتى في حال وجود قيادة ضعيفة في واجهة الحكم .

ونستمر في السؤال : الى أين نحن سائرون ؟ الى أين سيصل الوطـن ؟

حتى يطال قلق اللبناني هويتـه فيروح يخبط رأسه بطروحات البحث عن ارضية صلبة يرد اليها انطلاقته ونشوءه عله يجد ، عبر هذه المرحلة المبدئية والبدائية ، شيئا من استقراره المفقود . وازاء هـذا القلق الذي يساهم في تعميقه انتماؤنا الى عالم ومنطقة دائمي التغير والتبدل ، وارتباطنا الوثيق بالازمات العربية المستمرة ، واستضافتنا لمعظم التيارات المتبارية في خض الشرق الاوسط واقلاق راحته ، حافظ لبنان حتى امسه القريب على نوع مـن استقرارية سياسية واقتصادية فكان يشارك في التململات ويتخلص من حرج المواقف « بذكاء » . ثم يخرج سالما فيما كل ما حوله يتدحرج وينهار .

ان « رغبة » التغيير اللبنانية حافظت على خجلها التاريخي وتريثها الحذر فلم تركبها حمى الانقلابات الانفجارية التي أدمن عليها محيطنا العربي . ولم تنجح حالة التشنج هذه ، الا مؤخرا ، في ان تجذبه اليها . فبقي الدستور بعيدا عن أية لمسة تعديل او تغيير أكثر من ثلاثين سنة وتابـع النظام البرلماني مسيرته بهدوء رغم المطالبة المستمرة والرتيبة بتطويـره .

الا ان هذه البلادة التغييرية كانت تتخللها انقضاضات مسعورة متداخلة العناصر والاسباب فتصب نقمتها على كل شيء دون ان يفهم

احد وجهتها او هدفها ثم تعود الاعصاب والانفعالات الى الهدوء والتهدئة و« عفا الله عما فات » ...

من تحت يافطة « عفا الله عما فات » او كما تردد في حينه « لا غالب ولا مغلوب » ، مر موكب الشهابية المتوجهة الى القصر الجمهوري ... لتحكم .

ومن هناك اطلت على شعب منقسم وكيان مفكك وقلق تقليدي استقر في التراث وفي النفوس ، فحسمت هذا القلق لمصلحة الورشة الشاملة التي نصبت قواعدها ومحطاتها في كل مؤسسة وكل منطقة ، تظهر ذلك الارقام والنصوص التي سنركز عليها لاحقا ، واستحدثت نمطا جديدا في علاقة الحكم بالمواطن من حيث المطالبة وتصور الحلول ، فتقدمت السلطة على كل ما عداها في مجال الاصلاح والاعمار والانماء . هذه المسحة « التغييرية » الخاصة التصقت بمفهوم الشهابية وملامحها وميزت مناخ شهر العسل الذي عاشه شعبنا ، انذاك ، مع دولته .

ولكي نلمّ بابعاد هذا الموضوع الذي نطرقه ، سنحاول توضيح واستجلاء معالم نقاط الالتقاء بين السوسيولوجية والسيكولوجية اللبنانيتين ، أي بكلمة اوضح ، العلاقة بين التغيير المجتمعي الذي يحدث عادة في كل زمن وكل دولة لا بل كل امة وحضارة ، وبين التغير النفسي الذاتي ومده وجزره في اعماق الطبع اللبناني العام .

هذه العلاقة تبدو بدهية ، شبيهة بعلاقة الاصل بالفرع لان التماوج النفسي لا بل التأرجح فوق كل الحقائق الوطنية التي تبنى على اساسها الدولة وتبقى ، شكل مع الوقت وشما فاضحا على صدر الحياة اللبنانية. فمن جدل حول الهوية الواحدة، الى مساجلات التعايش والميثاق والصيغة، الى عكاظية « الوطنية » وسفسطة التوازن والمشاركة وتفصيل قياسات الحقوق والواجبات، والاسبقيات ونكايات الافضليات

والمحسوبيات وغيرها وغيرها من القضايا « الوطنية » ، كلها تفاعلت وتجمعت لتلبد سماء المستقبل والمصير بأكثر من غيمة سوداء .

هذا اللهو او الالهاء الذي عاشه شعبنا خلال مراحل ما بعد الاستقلال ، وحتى يومنا ، خلق مجموعة من الجزر انطرحت فوق الخارطة اللبنانية ، لا بل اغرق هذه الجزر في مستنقعات الاهمال وغض النظر والتأجيل والتقصير فبقيت مؤسساتنا « ابتدائية » الجوهر والتنظيم والعمل و« استقلالية » الاسم والشعار وبقيت طموحاتنا سجينة « قمقم » القراديات والزجليات واطلاق النكات .

وسط هذا الواقع ، راحت جزيرة الحكم ، تبعد عن جزيرة الشعب فشعر هذا الاخير بالعزلة والخوف من مفاجآت غده في غياب التشريعات التي تستبق وتتصور قضاياه ، وانعدام الضمانات والتأمينات المخففة عادة من وقع مآزقه ونكباته الاجتماعية . شعر بحالة تشبه اليتم فراح ينقض على حكامه يشوه صورهم ويفرغ فوقها احقاده وكبته ولكن ... بعد رحيلهم . غيَّر ولاءه مرات وأضاع في مواسم استقبال العهود ووداعها فرص التغيير والعمل لاجله . في غمرة هذا الضياع ، تمادى المسؤولون في الاستفادة من غياب الرقابة والمحاسبة الشعبيتين فنامت المشاريع في الادراج وكثرت الوعود الوهمية وارتمى التطور في حضن الاتكالية .

هذه الصورة ، رغم خيالية اطارها ، احتلت ارجاء وطن المغامرات وراحت تتشبث « بنسقية » وروتينية قاتلة . فان « رقعت » طريق هلَّل الشعب و« هيص » ، وان مسح الغبار عن نوافذ وابواب مكاتب وزارة ما ، شعر الداخلون اليها ان في طيات هذه العملية استقبالا لمسؤول او تحضيرا لعيد . واذا عدل الحد الادنى للاجور عمَّت موجات الاستبشار وكثرت طوابير الشاكرين الممتنين ، وسبق جنون

الاسعار صرف لوائح الاجور الجديدة . اما اذا تعلق الامر بمشروع او تعهد او استحداث او استصلاح ، قامت قيامة المداخلات وعرض العضلات وعادت معدات التنفيذ الى امكنتها ، انتظارا وتريثا واستمهالا واستئناسا بالاراء المختلفة .

ان تغيير الولاءات وتغيير الموضة وتغيير الاستثمارات والاستغلالات وتغيير الصور داخل الاطر الواحدة وتغيير الشعارات وخطط المعارضات وتغيير اللهجات والطروحات والتصريحات وخطب المهرجانات وتغيير حجم الاعتمادات والمخصصات وتغيير الاهتمامات والاولويات واساليب معالجة « المؤامرات » ، كلها ، لم تستطع ان تؤدي الى تغيير جذري فعلي ، لا في شخصية الفرد الواحد ولا في الطبع اللبناني العام ، لا في العائلة كمؤسسة وكوحدة Unité ولا في النظام او هيكلية المجتمع .

ان هيكلية المجتمع وأسسه واشتغاله Fonctionnement وضماناته وتفاعل الطبقات فيه ورؤيته المستقبلية ووضعيته كاطار عام للجهد وحلبة عمل مشترك ضمن خطة وطنية عامة ، هذه العناصر شكلت مجتمعة مضمون التغيير الشهابي وخارطة منجزاته . وعندما نقول هيكلية المجتمع نعني المواطن الفرد ايضا ليس من زاوية ذاتيته الضيقة وانما انطلاقا من كونه صاحب دور ذي تأثير عام ونتيجة تنعكس بالضرورة على مسيرة الوطن .

واخيرا ، هل يكفي التذكير بأن اكبر المشاريع العامة واكثرها ، واغلبية التشريعات والمراسيم المنظمة للوزارات والمحاكم والهيئات والخدمات ، وضعتها الشهابية ؟ هل يكفي ذكر الاجماع الشعبي حول رئاسة الجمهورية والسلطة الحازمة العادلة والجيش القوي والمعرفة النادرة لغوامض النفسية اللبنانية ونزوعها وانفعالاتها وكل العناوين التي ارتبطت بنجاح «التجربة» لنفهم التغيير الذي أتت به الشهابية ؟ ؟

بكل اخلاص نعتقد ان المشكلة لا تكمن على هذا الصعيد ، فالتغيير الشهابي ثابت ومنجزاته ثابتة ، على الاقل في المراجع القانونية ومحاضر جلسات مجلس الوزراء والانظمة الداخلية للمؤسسات ، وكلها لا تقوى على شهادة الزور ولا تستطيعها .

المشكلة هي في الصراع الباطني ، الصامت والمستمر بين التغير والتغيير اللبنانيين ، ينتصر التغير فيتأخر التغيير ، او يلجم التغيير التغير فيحظى الوطن المعذب بفترة هدنة واستقرار .

٥ - الاعتدال والحياة اللبنانية

ان اضطراب الذات اللبنانية هو الموضوع الذي يعنينا في هــذا الباب . فنحن ان تخطينا بعض النواحي المرتبطة بتكوين التفاخر اللبناني والاعتزاز الذي يصل الى الادعاء احيانا كثيرة ، فلأننا نعتبر ان المساهمة المسؤولة في توضيح الحقائق الوطنية تفترض وضع اصبع المعالجة في جراحات الوطن ، وهي كثيرة كثيرة ، وبالتالي التخلي للشعراء والمطربين وغيرهم من الفنانين عن مهمة التغني والمباهاة . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، نود ان نوضح ان دفاعنا عن الشهابية ، لا بل محاولة ازالة الغموض والنسيان والعقوق عن ملامحها ، لا يعني اننا ، عبر تعدادنا لعقد وانحرافات وانفعالات طبعنا العام ، ننحاز الى جهــة الحكم او السلطة وتتغاضى عن تفهم وانصاف المواطن والاخذ بيده وتبني قضاياه .

* * *

لهذا نسارع في الاعلان عن حقيقة نيتنا وايماننا الثابت بأن غاية هذا البحث وفائدته تصبان في مصب الشعب اللبناني حيث هو موضوع العدالة الاجتماعية وعمودها الفقري ، حيث هو موضوع كل انجاز وكل انشاء وكل بناء ، حيث العائلة قاعدة له ومعاناتها وجعه الصامت . ونحن ان كنا قد ركزنا على دراسة الشهابية ، فلأنها علاقة ناجحة بهذا الشعب اردنا توضيح اسباب وابعاد نجاحها .





الاعتدال موضوع مهم في هذا البحث لانه في قاموسنا اللبناني كلمة خجولة لا تثق بنفسها فتختفي في زوايا الاعترافات كأنها موضوع مطاردة وابادة . هي دعوة لم تزدهر في لبنان . فكادت ، لولا بقايا ايمانها بمعنى صمت « الاكثرية الصامتة » ، تسقط كالعملات القديمة ، كالفولكلور الذي يضحك الاجيال الجديدة . الاعتدال اصبح عندنا قضية منذ ان بدأت الصدور الهائجة تشكك بشرعيته وبصوابيته ، وتحوّل الى جريمة عندما ارتقى التطرف سدة التكلم باسم الشعب « كله » ، واحيانا « أكثريته » ، وراح يفسر الحقائق والمواقف ويرتجل الدعوات .

من هنا ، يتضح اننا ملزمون ، لتوضيح معنى الاعتدال الذي نقصده ، بالتطرق الى الوان التطرف التي منها العنف ومنها العصبية والرفض ومنها التمايز ومنها النهم والمبالغة . وغنيّ عن القول ان هذه العناوين لا تختصر مجالات التطرف وابعاده ، وان شكلت نتؤاته النافرة، إذ ان أي احساس وأي تصرف من الممكن ان يصبحا تطرفا متماديا . فالجمال والاناقة والفرح مثلا حقوق ، لكن الاغراق في ممارسة هذه الحقوق وملاحقتها يخترق حدود واطر التحديدات ويشذ عن القواعد الاساسية .

● **العنف :** في طليعة الطوفانات المغرقة للاعتدال ، يأتي العنف ، اسلوبا يائسا مما عداه ، يراهن على كلية الحقائق فيدمر باسم المحافظة على الافكار ويقتل من اجل حياة آتية ثم ينتحر ، اكثر الاحيان ، اخلاصا لما يعتقد . وان كانت الولادة البشرية تحتاج ، بحد ذاتها ، الى قوة تعادل العنف احيانا لكي تتم ، فان البشرية قد عذبت وشردت واحرقت وكادت تفنى احيانا كثيرة في لحظات وحقبات ازدهار هذا التطرف التدميري . على ان للعنف في لبنان سجلا ذهبيا في تاريخ الصراع الطائفي ، يبرز تلقائيا خلال فترات التأزم في البلاد .

ان قصة العنف الطائفي في لبنان قديمة على حد قول الاستاذ سليمان تقي الدين في كتابه « التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ – ١٩٧٠ » حيث أورد : « ان كيان لبنان الكبير يحمل ارث الحروب الاهلية في منتصف القرن التاسع عشر ويحمل الارث التاريخي الأبعد حتى من الفتح الاسلامي ، في ما نسميه حالة التمزق والتشتت بل الاحرى حالة عدم الوحدة والانصهار ، حالة عدم التجانس ، حالة التنافر والصراع » .

هذا العنف الذي يبدو متأصلا في تعاملنا الجماعي عبر الزمن ارتدى عدة نعوت والقاب ، فأسماه المعلم بطرس البستاني « حربا » سنة ١٨٦٠ اذ اورد في جريدته « نفير سورية » : « أشر ما يوجد تحت قبة الفلك : الحروب . وأشر الحروب واقبحها واشنعها : الحروب الاهلية ... ومن اشرّ الحروب الاهلية ، الحرب التي اضرمت نارها ورشقت سهامها هذه السنة فعطلت هذا المقدار من المصالح والصوالح الدينية والادبية والمدنية وكلفت البلاد والعالم اجمع هذا المقدار من الاثقال والخسائر والمصاريف والمخاطر » .

أما حسين غضبان ابو شقرا وهو شاهد عيان من رواة الدروز فقد نعت احداث ١٨٦٠ « بالحركات » ومثله فعل الدكتور ادمون رباط . اما رستم باز فقد كتب : « سنة ١٨٤١ حدث « شر » بين أهالي الدير واهالي بعقلين » . الدكتور فيليب حتي يتحدث عن « فتنة » و« مذابح المتين » ثم يضيف دون أي تعليق : « ... بل كان هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأنها كانت فتنة مدبرة » . اما الدكتور كمال سليمان الصليبي فيتحدث عن « حركة تمرد » و« ثورة ١٨٤٠ » وعن « اضطرابات ١٨٤٠–١٨٤١ » .

هذا العنف ، ومهما اتخذ من تسميات ، كان في أساس المجازر

العفوية والغريزية (القائمة على أساس ردة الفعل) التي تعرض لها شعبنا ، من حيث انتمائه الى منطقة ما احيانا او الى طائفة معينة احيانا اخرى . هذا العنف ، فقد الكثير من زخمه العفوي الغرائزي منذ احداث ١٩٥٨ وأصبح سلاحا من اسلحة القوى الطائفية فشكل العقبة الاهم في وجه الشهابية التي كان عليها ان تعالج جذوره ونتائجه قبل الانطلاق في عملية الترميم والبناء .

ان اهتمامنا بالعنف ينحصر في مدى تأثيره على قيمة الاعتدال وجدواه لا بل على وجوده في مرحلة معينة . والصراع بين الاثنين تاريخي كما رأينا ، يربطهما مبدأ « الاوعية المتصلة » . فكلما ضاقت مساحة الاعتدال ، انتشرت بالمقابل حدود العنف كنوع من انواع التطرف ونتيجة اكيدة له .

لهذا كان الحديث عن المواقف والحلول والاهداف المعتدلة تهورا في «كرنفالات» الانفعال ، مما يجعل المعتدل – وبتناقض – مضطرا الى الاعتماد بدوره على قوة تدعمه وتحميه لان لا شيء يوقف زحف القوة الا القوة . من هذا المنطلق ، بوسعنا ان نفهم معنى اعتدال الشهابية وجرأته وحزمه ، فهو انطلق كدعوة منفرة وسط اجواء لا تبشر الا بالرفض والاستهجان ، واستطاع في مهلة قصيرة ان يصبح وشم الدولة اللبنانية وطابعها العام والخط الذي تسير عليه « العقول » و«العواطف» على حد سواء .

● **التمايز** : اشرنا في ما سبق الى ان من الظواهر السلبية التي تفسد على لبنان استقراره الداخلي ، النزعة الفردية والميل الفوضوي ، وتهرب الفرد والمجموع من التقيد بالنظامَ ، وسياسة المساومة واعتماد العفوية في تسيير الامور وحل القضايا الاساسية . اما مشكلة التمايز فترجع في جذورها الى ان الهجرة من لبنان واليه ، التي تمت بأقصر

من نصف قرن من الزمن احدثت تبديلا سريعا في نوع السكان ، اضعف وحدة لبنان الاجتماعية ، دون ان يرافق هذا المد توجيه تربوي خاص يعالج الفوارق ليزيلها كلما ذرت قرنها ويقرب فيما بينها . مما احدث خللا بالتوازن بين هذه الفوارق كاد ، مرات ، ان يطيح بالوحدة الاجتماعية ويفقدها .

ان تشبث كل فئة من فئات شعبنا بنزعتها الفردية منع ان تكون للبنان ارادة جماعية فتحول الى « مجموع ارادات » . هكذا اختلفت قيمة الوطن اللبناني في نظر كل فئة من هذه الفئات باختلاف ما يعنيه لها هذا الوطن . ومن الطبيعي ان تكون قيمة لبنان وقتية في نظر من اتخذه لنفسه موطنا مؤقتا ويصبح الولاء في هذه الحال ، نسبيا لان المحبة اذا تجزأت في ذات الفرد ،فترت وكان مفعولها محدودا .

ومن الطبيعي ايضا ان تكون قيمة لبنان دائمة في نظر من اتخذه لنفسه موطنا دائما ، وان يخصه بولاء مطلق دائم ، ما زال لا يجزيء في نفسه هذا الولاء وطن منافس . ان الولاء المطلق للوطن اللبناني ، شرط أساسي لبقاء لبنان وضمانة وحدة شعبه كما ان الولاء النسبي يبعثر جهود مواطنيه ، ويضعف من قوة الانصراف الجماعي التي يحتاجها لتأمين عملية تكييف الذات ، وهي العملية الاخيرة في تقرير مصيره .

هذا التمايز في الولاء يرجع حسب تحليلات الكثرة من علماء الاجتماع الى عدة فوارق :

– **الفوارق العقائدية** : هي التي تعود الى كون موقع لبنان الجغرافي قد سهّل عليه ان يكون ملتقى العقائد والحضارات منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا . فاتصاله المادي بالقارة الاسيوية جعل منه بلدا شرقيا وارتباطه المعنوي بأوروبا والقارة

الاميركية اوجد له صلات فكرية بالغرب . وبالنظر لهذا الواقع المادي والمعنوي لم يكن من المستغرب ان تتنازع لبنان واللبنانيين فوارق عقائدية قائمة منذ عهد طويل ، لتوجد في تنازعها ، فئات اجتماعية يفصلها اختلاف كمّي ، ناجم عن نسبة تأثر كل فئة من هذه الفئات بخلاصة التراث الفكري الذي جاء نتيجة اجيال من الجهد البشري في كل من الشرق والغرب .

ان تأثر لبنان بحاصل هذه القيم حرم اللبنانيين من طابع لبناني موحد . اما نسبة التفاوت في مدى تأثير هذه القيم على الافراد ، فقد اوجدت في المجتمع اللبناني فئات ثلاثا : نقيضان ومعتدلة . فئة تعبِّر فينا عن طابع اوروبا والغرب ، وفئة تحمل طابع آسيا والشرق . وبين النقيضين ، فئة معتدلة تجمع في طابعها بين القيم التي يتميز بها كلٌ من الشرق والغرب . وهذا ما ارادت الشهابية ان تكونه .

هذه الفئة الاخيرة اعطتنا في تطور تكوينها صورة عن فكرة التلاقي بين الشرق والغرب ، فتجلت فيها امكانية دور الوسيط الذي يتوجب على لبنان ان يمثله . الا ان قيمة هذا الدور لا يمكن ان تتحقق بشكل صحيح فعال ، ما لم تتكون في لبنان ، الارادة الجماعية التي تدرك اهميته .

– وهناك **فوارق التربية** التي انكمشت على ذاتها احيانا كثيرة تبعا لدوافع طائفية او عنصرية ، فاستهدفت في انكماشها النشىء واحلت في تربيته وتوجيهه مصلحة الطائفة الواحدة او مصلحة بيئة عنصرية معينة فوق مصلحة لبنان . هذا بالاضافة الى وجود مؤسسات تربوية وقفت نفسها على خدمة ثقافة معينة من الثقافات واضعة دونها كل ما عداها . هذا التمايز غذته المدارس

التي أوجدت فارقا جديدا في أداة التعبير والتفاهم ، وهو فارق اللغة ، كما اضطرتها المصلحة المادية في بعض الاحيان لمراعاة الفوارق الطبقية ، واعداد اجهزة تربوية خاصة تختلف امكاناتها باختلاف امكانات الطالب المادية .

– اما **الفوارق الحزبية** : وهي العنصر الثالث في تكوين التمايز الذي يعاني منه لبنان ، فقد زادت في تجزئة وتشتيت المجتمع اللبناني ، فتشكلت فئات متعددة داخل البيئة اللبنانية منها :

١ – من يحل جميع القوى الخارجية مرتبة واحدة ، ويحتفظ للبنان بحق التعاون مع افضلها ، معتبرا افضلها من يتفق تعاونه مع مصلحة الكيان اللبناني .

٢ – ومنها من يحصر التعاون بالعالم العربي ، ما زال لبنان في نظره يكون بشخصيته المعنوية والمادية جزءا لا يتجزأ من هذا العالم .

٣ – ومنها من يحصر تعاونه بالدول العربية التي تتكوّن منها سوريا الطبيعية ، اذ يعتبر لبنان بشخصيته المعنوية والمادية جزءا من سوريا .

٤ – ومنها من يرى بقاء لبنان بالتعاون مع القوى الغربية مجموعة او منفردة .

٥ – ومنها من يميل الى التعاون مع المعسكر القائم « ما وراء الستار الحديدي » .

٦ – ومنها من يرغب في ادخال لبنان في مجموعة الحياديين او في الجبهة العالمية الثالثة التي ترى سلامتها وسلامة العالم في

حفظ التوازن بين قوى الشرق والغرب المتطاحنة على مسرح السياسة العالمية .

ومهما بدا رأينا حول هذه الفروق الاخيرة متعارضا مع جوهر حرية المعتقد المنصوص عليها في الدستور اللبناني ومبادىء الديموقراطية التي يستوحيها هذا الدستور ، فان تعدد الاحزاب في بلد ضيق كلبنان أدى في كثير من الحالات الى التجزئة والمنافسة الضيقة ، كما ان تعدد الاهداف الحزبية بالشكل الذي ورد اعلاه ، راح يسبب تنازعا في نفس المواطن بين ولاء يشده لتعزيز مبادىء حزبه واهدافه ، وولائه للبنان .

هذه الفوارق : العقائدية والتربوية والحزبية ، اوجدت حواجز معنوية زعزعت استقرار لبنان الداخلي وحولت ولاء مواطنيه الى ولاء نسبي ، ووزعت ارادته الجماعية الى عدة ارادات ، فأضعفت وحدته الاجتماعية ، وحالت دون تحقيق وحدتـه الشعبية والوطنيـة . ان « الاحداث » او « الثورة » او « الفتنة » التي اشتعلت عام ١٩٥٨ لم تكن سوى حلقة شبيهة بغيرها في مسلسل محاولات تفجير الكيان اللبناني الذي يتصادم فيه التمايز ويتفاعل . الا ان نتائج هذه الحلقة عمقت في قناعـة الشهابية ضرورة ايجاد مخرج مشترك تلتقي فيـه الارادات المتعددة والاهداف المتباينة لترتبط نفسهـا بملء اختيارها بقضية عامة شاملة هي قضية لبنان .

وادركت الشهابية ايضا ان الفروق متأصلة في شعبنا فلم تتوخ استئصالها عبر فكرة المخرج المشترك بل ارادت التقريب والجمع فيما بين هذه الفوارق واعطاءها طابعا جديدا موحدا يحتفظ جوهره بالخصائص والميزات الفردية ، ويكسبها بالاضافة الى ميزاتها الاصلية ميزة عامة شاملة . هذا هو باختصار منطق الاعتدال الشهابي في معالجة التمايز الاجتماعي وصهر عناصره المختلفة في وحـدة وطنية ثابتة تمثل ارادة الفئات المجتمعة وتحدد هدفها الموحد .

● **العصبية** : العصبية عندنا شهرزاد لا تنتهي قصصها ولا تتعب من مفاجاتنا بالوان غراباتها ومستحيلاتها . هي في كل مهرجان ، حناجر مجرحة ، وصفارات انفعال وفي كل خطاب حرباء متخفية بـين السطور وفي غالبية الممارسات العامة والخاصة ووراء كل مطالبة وكل مزايدة . والعصبية هي من الناحية العلمية ، صفة من مستلزمات وجود الانسان . فما دام الانسان انسانا يحب ويكره ويأمل ويطمح ، وما دام كائنا مضطرا الى الكفاح والصراع ليسد حاجته ويضمن بقاءه ، فهو مضطر الى ان يتعصب . من هنا، لا نستطيع ان نخص بالتعصب والعصبية طائفة دون طائفة ولا منطقة دون اخرى فقد تأثر بهما تاريخ كل فئة وكل عصر ولعبا دورهما في كل مراحل تطورنا على قدر واحد وان اختلفت مظاهرهما وتفاوتت فخفت حدتهما هنا وظلا على شدتهما هناك .

وان كان لتطور العصبية مراحل بارزة ، فهي قد تحولت عندنا ، مع الوقت ، من عصبية ذاتية ، الى عصبية أسرية ، واستقرت عصبية طائفية ـ تحزبية ، كانت في اساس المجازر والفتن التي ما تزال محطات خجلنا وفهرس اثباتات تخلفنا . ان ظهور العصبية الدينية في شكلها المقيت المدمر لم يتم الا في عهود الاستعمار وعلى يديه ، اذ اثيرت ونظمت في العهد التركي وتداول اساليب تنظيمها واثارتها من بعده خلفاء هذا العهد ، ومن بعدهم ورثاؤه .

وبشكل عام ، ما تزال العصبية حتى يومنا ، من اعمق امراضنا واشدها خطرا ، وما يزال التحدي الاكبر كامنا في مقدار استعدادنا للتغلب على العصبيات التي تتوزعنا من اجل انشاء مجتمع موحد متقدم قادر على حماية نفسه من الاخطار وعلى تأمين العدالة والرقي لجميع افـراده .

فعصور الانحطاط والاستقلال التي خضعنا فيها لحكم الاجانب

كانت جديرة بان توقظنا وان توحد بيننا ومن ثم ان تضعف عصبياتنا المقيتة ، الا انها على العكس غذتها وجعلتها تنمو وتتعدد مظاهرها واشكالها في حياتنا . اثر ظهور بوادر الحياة الحزبية السياسية ، اعتبر اللبناني ان في الامر ايذانا بتطور جديد يقوم على انقاض العصبيات العشائرية والعائلية والاقليمية والطائفية لكن الوقائع المدعمة بالاحصاءات اثبتت ، انه في فترة قصيرة نسبيا ، استطاعت العصبية الجديدة الحزبية ان تفوق سابقاتها شراسة ودموية وعنفا . لكن استقصاء النواحي التي لعبت فيها العصبية ادوارها الهامة لم يستطع رغم عبره وعظاته ان يعدل شيئا في مدى « اخلاص » المتعصبين ووفائهم لافكارهم .

ان السؤال المهم الذي يجابهنا في كل لحظة من لحظات حياتنا الاجتماعية هو : هل اننا نستطيع التغلب على عصبياتنا المختلفة والتسامي فوقها لنبني مجتمعا سليما ودولة موحدة على اساس وطني ملاكه العلم والتطور وقوامه الفكر المنطلق الحر ؟ نسأل فيطلع علينا تململ استفهام يقول : « اليست الشهابية هي المحاولة البارزة في تاريخنا الحديث التي عملت لهكذا مجتمع ؟

وللاجابة ، نعتمد مواجهة الحقيقة بشجاعة وتحليل الواقع بصراحة، فالشجاعة والصراحة في مواجهة الحقائق هما اول مرحلة عملية يقطعها المرء في سبيل حل المشاكل والتخلص من العقبات والعراقيل التي تعتمد سيره . وكما نوجه نقدنا الى العصبية السلبية ، هكذا ، وبذات النسبة نود ان نوجه دعوتنا الى عصبية التآخي والتعاطف ، عصبية المصلحة التي تحقق مجتمعا موحدا مترفعا عن العنعنات الاقليمية والطائفية والعشائرية، يحقق عزة المجموع وعزة الفرد .

ان في مجتمعنا اليوم ، عدا العصبيات الذميمة الموروثة ، عصبيات جديدة خطرة . فالانقسام الفكري والثقافي يقيم في هذا المجتمع تكتلات

متباينة متباعدة نتيجة التربية والثقافات المتباينة المتباعدة . فبينما نحن نعيش على صعيد جغرافي واحد ، ترانا في وقت واحد نعيش على اكثر من صعيد فكري ، يذهب ببعضنا شرقا وببعضنا الاخر غربا ويدور بمن تبقى منا في حلقة مفرغة .

ان تعصبنا سبب ويسبب انقساما مخيفا حول النقاط الأهم والاكثر حساسية ، انقساما ادى الى وجود تكتلات لا انسجام بينها ولا تفاهم مع ان الحقيقة واحدة والمصلحة واحدة . مرة اخرى نجدنا ملزمين بالخروج من هذه العموميات والبحث في مدى الشبه بين اسسها واسس الشهابية ومبادئها ، فتطالعنا الملاحظات التالية :

أ ــ الشهابية كمرحلة وكأسلوب حكم ، نجحت في تجنيب الوطن والشعب حالات التوتر والانقسام .

ب ــ الدولة الموحدة العصرية القائمة على مبدأ تشارك كل القوى الوطنية في عملية بنائها ، عنوان مهم من عناوين دستور الشهابية .

ج ــ العدالة الاجتماعية التي نادت بها الشهابية وعملت من اجلها ساهمت في تذويب وصهر تعصبات الاشتراكية الثائرة والرأسمالية المتزمتة ، فرضيت الائتنان بها .

د ــ اهم ما في اعتدال الشهابية ، انه يشكل نظرية جربت و . . . نجحت .

● **الالتزام :** يقول الاستاذ رينه حبشي : « ان من لا يرى في اعماق هزاتنا المتلاحقة وفي انعدام الملاءمة بين الاحداث التي نعيشها وفي معايشتنا للعبث على الصعيد الوطني ، ان من لا يرى في كل ذلك وقبل كل شيء ، ازمة ثقافة ، لا يرى شيئا ولا يفعل شيئا . راقبوا مسحة

وطابع الثرثرة الصبيانية للسياسة اللبنانية التي تهمل في كل وقت الامر الاساسي وتلاحق كل ثانوي فتدركون ان لا شيء يفسر هذا الاقبال على ادب العواطف وتفخيم وطنابة التصريحات والاعلانات ، غير ان هناك طاقات غير ملتزمة ولا موظفة في صناعة التاريخ تحاول التعويض بشاعريتها عما هي مسؤولة عن فقدانه • ان الضحايا والتضحيات التي نقدمها لقضايانا السياسية هي شكل موجع من اشكال هذه الشاعرية التي تجمع بين غليان الدم وثرثرة الكلمات . لهذا لا يعتبرون ملتزمين ، الساسة ورجال الاعمال والمتحكمون في المشاريع والاموال الذين يوهمون الناس بانهم مفيدون للزمن فيما هم مجرد فطر متشبث بهذا الزمن ، مجرد ضجيج لمحرك لا يصلنا ولا يوصلنا للتاريخ » •

ليس من باب الصدفة ان نعالج هذا الموضوع مباشرة بعد « العصبية » ، لان الاختلاط بين الاثنين قائم ومستمر في موازيننا اللبنانية وتحديداتنا . فمما لا شك فيه ان المجتمع الملتزم بقضايا محددة وبفلسفة واضحة هو مجتمع متطور • الا ان الكذبة الكبرى والتضليل الاعظم يكمنان في استعمال الالتزام كاسفين بلبلة في جسم المجتمع الواحد •

الفكر الملتزم في الحقيقة ، هو فكر منعتق ، متحرر ، محاور وليس كهفا مظلما مغلقا في وجه « الاخصام » كما تفهم العامة عندنا فيسارع البعض الى التنصل من تهمة كونهم ملتزمين ، لان الالتزام في مفهومهم ، تقوقع وانكماش وانغلاق •

وفي هذا المجال ، وكون اعتدال الشهابية التزاما وموقفا ، كان لا بد لنا من البحث في اسس وابعاد هذا الالتزام • فعلى الصعيد العام ، انصب اهتمام وجهد الشهابية على القضية الاجتماعية التي اعتبرتها من الامور المستعجلة لانه من دون سلام داخلي ، يصعب لا بل يستحيل

التفكير بالمستقبل • لهذا راحت تعزز استقرار القطاعات الثلاثة بخطط ومشاريع ودراسات وضمانات ومساعدات ، ثم عالجت عقدة النقص الملتصقة بوجهنا الدولي ، المسممة سياستنا الخارجية ، بان ازالت الغموض والتردد عن جبين القرار الوطني العام .

على انه وان كان للنظريات العلمية والفلسفية والسياسية والاجتماعية اراء مختلفة متناقضة في الاعتدال ، نرى ان الفلسفات الروحية والديانات تبشر بالاعتدال وتكرسه وتدعو له • ففي المسيحية ، وعلى الرغم من كون السيد المسيح لم ينهج نهجا سياسيا ، اي انه لم ينشيء ملكا او يؤسس دولة ، نجد ان الانجيل يلقي على عمل الانسان السياسي نورا يمكنه من الاسهام في تحقيق العدالة والاعتدال السياسيين ، مساهمة جوهرية •

فالسيد المسيح لم يميز بين سامري وكنعاني ويهودي وروماني . لقد كانوا جميعا كأبناء لله الواحد ، متساوين في موضوع محبته • ان الاعتراف بالمساواة الجوهرية بين الناس كأبناء لله ، وما ينتج عنه من اقرار المساواة في الحقوق بين المواطنين ، يصطدم بالتفاوت الطبيعي والمصطنع بين ابناء المجتمع الواحد • فالفوارق الطبيعية هي التي اوجدتها الطبيعة من تفاوت في الصحة والبنية والذكاء والمذاهب •

اما الفوارق المصطنعة ، فهي التي نشأت من اوضاع اجتماعية موروثة كالتفاوت في الثروات وفي المراكز الاجتماعية والحواجز التي تحول دون وصول المواطنين الى مصادر العلم والتقدم . ان تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المشروعة بحرية ومساواة ، يشكل روح الاعتدال وجوهره ، لذا فالاعتدال السياسي ، في نظر المسيحي ، يقضي بان يتخذ المجتمع التدابير القصوى للقضاء قدر المستطاع على الحواجز التي اقامتها الطبيعة دون نمو بعض المواطنين ، كما يقضي بتأمين فرص

متساوية لجميع المواطنين عن طريق الانماء ونشر العلم والثقافة وازالة الفوارق الشاسعة في الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

اما في الاسلام ، فتعتبر مفاهيم العدل والمساواة والشورى والطاعة لاولياء الامر بمثابة القواعد الاساسية للفكر السياسي الاسلامي . وكلها منطلقات الاعتدال ومضامينه . ان كون الخلافة لا تنحصر او تقتصر على فرد او اسرة او طبقة او فئة من المسلمين دون سواهم ، يجعل من المسلم راعيا ومسؤولا عن رعيته : « وليس لاحد فضل على احد الا بالتقوى » .

فالمجتمع الاسلامي الذي حث عليه القرآن الكريم هو مجتمع يقوم على المساواة من حيث الواجبات والحقوق . ولعل خطبة ابي بكر الصديق خير بيّنة تظهر لنا بصورة واضحة جلية ، الاعتدال السياسي الاسلامي كما جسده عهد الخلفاء الراشدين . فقد قال : « الا واني أكثركم شغلا وأثقلكم حملا ، فان استقمت فاتبعوني ، وان ملت فقوموني ، اطيعوني ما اطعت الله فيكم ، واذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم » . وقول عمر : « فاتقوا الله عباد الله ، واعينوني على انفسكم بكفها عني ، واعينوني على نفسي بالمعروف والنهي عن المنكر واحضاري النصيحة في ما ولاني الله من امركم » .

وعن الاعتدال ، او التعادل التوازني ، كتب توفيق الحكيم : « فلنقنع بأهم صفة للارض ... وهي انها كرة تعيش بالتوازن او التعادل بينها وبين كرة اضخم ، هي الشمس . فاذا اختل هذا التعادل ابتلعتها الشمس او ضاعت في الفضاء . التعادل اذن هو الحقيقة الاولى لحياة الارض . ولننظر كيف يعيش الانسان من حيث هو كائن مادي ، انه يعيش طبعا بالتنفس . ما هو التنفس ؟ هو حركة تعادل بين الشهيق والزفير . فاذا اختل هذا التعادل ، بان طال الشهيق اكثر مما ينبغي

طاغيا على الزفير ، او امتد الزفير اكثر مما ينبغي جائرا على الشهيق ، وقفت حياة الانسان ... وما يطلق عليه وصف الامراض العقلية والعصبية ما هو الا اختلال في هذا التعادل ، اما بتضخم الشعور تضخما يلغي الى جانبه او يعطل مهمة الفكر ، واما ان يطغى الفكر ويكبت الشعور ، فترتبك اداة الادراك في الانسان . الانسان اذن كائن متعادل ماديا وروحيا » .

وعن الاعتدال في حياة الامة والدولة يقول الرئيس فاليري جيسكار ديستان في كتابه : « ديموقراطية فرنسية : « ان الاعتدال الممكن هو في الانضباط الذاتي . فالسلطة العامة بوسعها ان تتصدى للتجاوزات الاكثر ضررا لكنها ملزمة ، بأن تتصرف بحذر لكي لا تجازف في ضرب الحرية من خلال سلطتها . لهذا توجب على المجتمع الديموقراطي ان يعتمد على الانضباط الذاتي لاعضائه بتشجيعه لتفكير عام يتبناه كل من يمارس حرية جماعية ، ويقوم على قواعد : الموضوعية، الاعتدال ، احترام احساس الغير » .

ومهما يكن من امر ، فان الاعتدال يبقى نوعا من « براءة الذمة » في الحياة السياسية اللبنانية ، يلجأ اليه سياسيونا وفقا لدوافع مختلفة متعددة . ففي لحظات ضعفهم وهزائمهم ، هم معتدلون توفيقيون ، كذلك في مناوراتهم ومهادناتهم التربصية . نادرا ما يكون الاعتدال صبغة دائمة او معيار تصنيف لزعيم او نائب او وزير او فكرة او خطة اذ ان اهميته وسحره يكمنان ، عندنا ، في الاعلان عنه بعد عاصفة قتالية او فتنة او معركة ، ففي هذه اللحظات فقط يلفت الانظار . اما متى كان طبعا وميزة دائمة ، تحول في نظر الناس ومقاييس تقييمهم الى بلادة وبرودة ورتابة .

وفي النظرة الاخيرة بعض الحقيقة لان الاعتدال بحد ذاتــه ، تصرف عاقر لا ينجب القرارات ولا المواقف . لكنه ، متى كان التزاما واختيارا ، استطاع ان يدوّن في سجل الانجازات اللبنانيــة ٤٩٥ مرسوما وقرارا ، انتزعها من بين فكّي فتنة وانقسام .

٦ ـ الخطّة والحكم

« العيش العشوائي » تعبير يكاد ، ورغم قساوة معناه ، يختصر اسلوب تعاملنا مع الحاضر والمستقبل . ففيما يفكر العالم المتقدم عن نفسه وعن غيره ، نجدنا ، ما نزال غرقى الاهمال والاتكالية القدرية ، نسكر على موائد خطط المنعكسات الشرطية Reflexes conditionnés وتتقيأ القرارات « المصيرية » فوق نكباتنا والكوارث .

نادرا ما ترك فكرنا السياسي صومعة حصريته وآنيته وراح يحلم بالمستقبل . نادرا ما اعتمد على الارقام واتعظ من دروسها ، نادرا ما جرّب حاكم ان يتصور. تصرفا تبدأ خطوته الاولى في الحاضر وتمتد الى سنوات اطول من عمر ولايته ، فيروح « يسلــق » الحلول ويطبخ المشاريع ولكن على ناره هو وبحجم زمنه .

ان الخطة او التصميم عنــدنا كيان هش ، يحــاول ان يخيف العشوائيين ، لكنه يبقى اسير حقيقته ، تماما « كفزاعة » البساتين ، التي اعتادت عليها الثعالب والعصافير .

نحن لم نعرف في تاريخنا تلك الخطة المتكاملة التي تمثل تطورنا الذاتي وتكون نتيجة قرار واع مصدره الحكم الذي يختار لنا،عند تقاطع الطرق ، الطريق التي ينبغي لنا ان نسلكها .

ان تطور مجتمعنا تميز عبر الزمن بالتجريبية ، أي انه لم يخضع لمخطط توجيهي فكانت الجماعات تستوحي اعمالها مــن الضرورات

الاقتصادية الطارئة او من غريزة التنبه للآتي ، لكن هذا الامر لم يعن شعبنا عن الموجهين والقادة الذين يتوجب عليهم قيادة الجماعات السائرة خلفهم في اتجاه جديد كلما رأوها مترددة حائرة . ان كلامنا عن الخطة يتعدى الخطة بحد ذاتها ليتناول واضعها والمسؤول عنها لانه ، كما يقول اندره موروى « في كل مرة تتقدم البشرية خطوة يكون فرد قد أوضح للعالم معالم الطريق » .

وقبل ان نتعمق في دراسة هذا الموضوع نسجل في رأس ملاحظاتنا ان الشهابية خطة حاولت ان تلم بأهم نواحي الحياة الوطنية وقضاياها . وتثبيتا لهذه الفكرة نسوق المثل التالي عن المهمات التي استحدثها العهد الشهابي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية : اذ أوكل لدائرة الشباب في هذه الوزارة قضايا : النوادي الريفية والمهرجانات الاجتماعية ومخيمات عمل المتطوعين والدورات التدريبية وانشاء بيوت الشباب ، والرحلات الدراسية .

ولدائرة المشاريع القروية قضايا : التحريج ومياه الشفة والطرق الداخلية والطرق الزراعية ومشاريع الري واستصلاح الاراضي والمشاريع الثقافية .

وفي دائرة مراكز الخدمات الانمائية ، خططت الشهابية لقضايا : الدورات التدريبية للعمال الاجتماعيين ومراكز التدريب واعداد قادة محليين والمراكز الاجتماعية الريفية ووحدات التنمية الريفية ومساعدات الجمعيات التعاونية . هذه الدوائر الثلاث شكلت مصلحة التنمية الاجتماعية .

اما مصلحة الخدمات الاجتماعية ، في ذات الوزارة ، فقد شكلت هي الاخرى ثلاث دوائر هي: دائرة الاسعاف الاجتماعي ودائرة الجمعيات الخيرية ودائرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية اهتمت وخططت لقضايا :



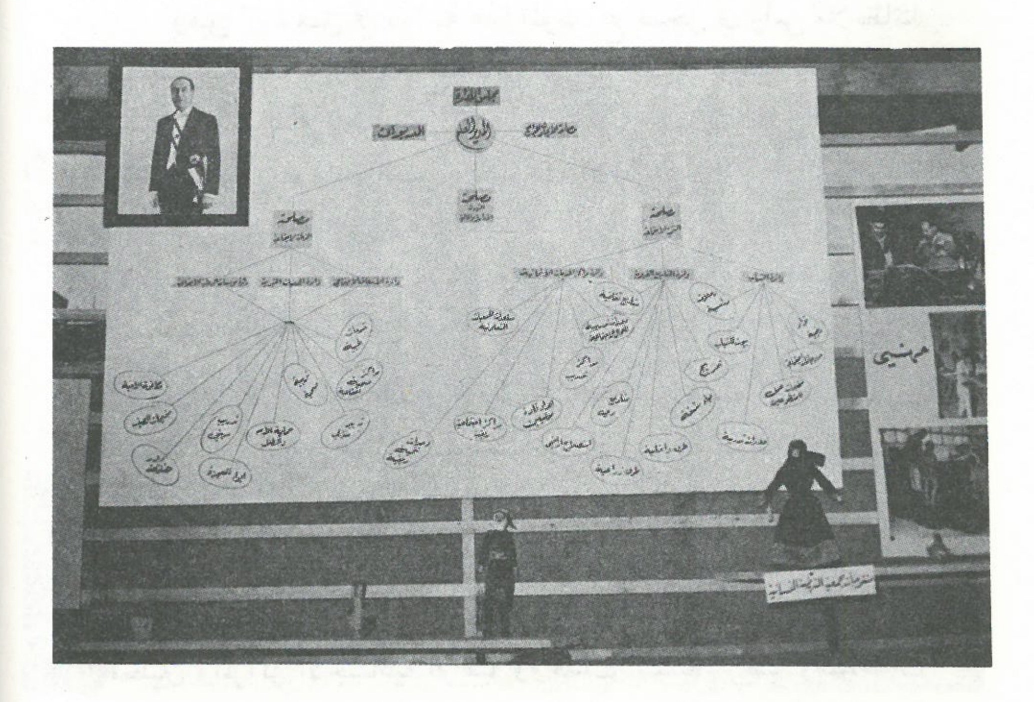
الخدمات الطبية والمراكز الصحية الاجتماعية والتدبير المنزلي والتربية الصحية وحماية الام والطفــل وايواء العجزة والتدريب المهني ودور الحضانة ومخيمات الصيف ومكافحة الامية .

وقبل ان نبدأ البحث ايضا ، لا نتهم بالمبالغة ان سارعنا الى القول بأن الشهابية هي الخطة الوحيدة في تاريخنا الحديث ، الخطة الوحيدة التي وصلت الى الحكم فتركت له وللوطن اغنى ما في ارثهما .

هذه الخطة التنظيمية ، يتحدث عنها الدكتور رينه انجيبوست فيقول : « في المجتمعات البدائية نجد ان لكل قبيلة تنظيمها الخـاص ورئيسها ، ولا نجد شيئا فوقهما . ومع تطور المجتمعات المطرد اتسع نطاق الجماعات البدائية شيئا فشيئا ، واحكم تنظيمها ووضح تراتبها مع الايام حتى انتهت الى المجتمع الحالي المؤلف من جماعات مختلفة لا حصر لها ، تشدها شبكة من الملاكات معقدة » . ثم يتساءل في مكان آخر : « أليس الرئيس هو من كان كفوءا الى أبعد الحدود لتنظيم جماعـة من الناس ؟ » .

أيكون التنظيم الذي عناه «انجيبوست» شيئا غير اخراج الجماعة من حالة الفوضى والتشويش واعطائها طابعا وحياة خاصين بها ، ومن ثم تحويلها الى مجتمع ؟

قد يقال ان الخطة غابت عن حياتنا العامـة بحكم كوننا نعادي السلطة التي تفرض علينا الاجراءات الانضباطية مما منع العهود المتتابعة من التصدي لهذا الميل العفوي المتأصل في طبعنا . على هـذا يجيب « الفرد بوز » Alfred Bose في كتابه « فلسفة السلطة » بقوله : « لما كان النوع البشري انيسا (قابلا للألفة) بطبيعته ، فانه يتوق الى كل ما يؤمن الحفاظ على المجتمع . من اجل هذا اخضع نفسه للموجبات المناقبية ، وروض ذاته على الطاعة ، وخضع لسلطـة ، لحكم يفرض



الموجبات المناقبية ويؤمن اللحمة في الجماعة . فالتنظيم يتجاوب اذاً وحاجة كامنة في الطبيعة البشرية ، حاجة تولدها غريزتنا الاجتماعية وشعورنا المبهم بمتطلبات الحياة في المجتمع ومقتضياته » .

في الحقيقة ، اردنا التأكيد ، من خلال استشهادنا بهذا القول ، على ان التنظيم والتخطيط والانضباط هي التصرفات الاساسية التي تقوم عليها المجتمعات وتستمر . يقول برغسون : « علينا ان نذكر دائماً ان الحياة الاجتماعية هي من ضمن التصميم الخاص بنظام النوع البشري كما هي من ضمن نظام النحل ، وان هذه الحياة كانت ضرورية بحيث لم تترك الطبيعة قبولها او رفضها لمحض اختيارنا » .

وفي الواقع كان لا بد للجماعات غير المنظمة من ان تدرك يوماً عقم جهودها وسرعة زوال النتائج التي احرزتها في صراعها مع البقاء ، تدرك وتشعر في الوقت نفسه بوطأة المنازعات المتعددة واعتداءات الاقوياء على الضعفاء ، مما يجعل حياتها غير مستقرة ، تسودها فوضى مستمرة . اما وجود خطة موضوعة من قبل حكم قادر فمعناه حلول النظام محل التشويش والاضطراب ، والعمل المنسق محل الجهود المبعثرة ويجعل بالوسع الافادة من امكانات كل فرد وادخار الاحتياطي من هذه الامكانات وحمايته .

ومن البديهي القول ، ان الافراد المجتمعين يظلون في متاهاتهم ودواماتهم ما داموا يعملون ولا خطة توجههم . ذلك انه لا يكفي لاحراز نتيجة مرضية ان نحشد الكفاءات ، بل ينبغي ان ندير نشاط هذه الكفاءات ونوجهه . لقد كانت قبائل البربر غنية بالابطال المغاوير ، ولكنها كانت دائماً الفريق الخاسر المغلوب على أمره في حروبها ضد الفرق المنظمة . ان اتباع خطة عامة ، والعمل بها ومن اجلها ، التزام غير مرغوب فيه بين جماعات المستفيدين من غياب أي تنظيم يحد من

« طموحاتهم » لان الفرد ، عادة ، في دفاع مستمر ضد هذا الحكم الذي تكرهه على الاذعان له ضرورات الحياة الاجتماعية .

واذا امعنا النظر في تطور الهيئة الاجتماعية منذ نشوئها الى يومنا هذا ، نجد ان تحولات عميقة طرأت عليها وما تزال . فالمجتمع يمشي نحو مصير ابدي ، بل يمشي باستمرار نحو غاية ربما كان لا يعرفها بالضبط . لهذا توجب عليه ان يخطط ، على ضوء امكاناته الحالية والمستقبلية ، طريقة معرفته وبلوغه هذه الغاية حتى ولو ترتب على ذلك الوقوف في وجه مطامح اعضائه الرئيسية .

ان الخطة هي من العناصر الاساسية التي تكوّن وتركّز أية خلية ، أية مسيرة . ففي كل مشروع يتطلب عملاً جماعياً ينبغي للذين يقومون به ان يوافقوا على اخضاع حركاتهم الخاصة لمشيئة واحدة ولهدف واحد تحدده قيادة واحدة .

والخطة التي نقصدها ، تعني « العمل الجماعي » بالنسبة للشعب، وتعني « النظرية » بالنسبة للحكم . أي أنها بكلمة اخرى ، الالمام بالمعاناة الوطنية والاحاطة بأصغر الامور الحياتية حتى أكبر الافكار المستقبلية . هذه الخطة ، لا يمكن ان تكون وليدة يوم وليلة ، ولا يمكن ان يستعاض عنها ببعض التصرفات « الطاووسية » والشعارات البراقة ، نستعيرها من هنا وهناك لنغلف بها سطحية تعاملنا مع الحياة ، بل هي نتيجة جهد دؤوب وفكر يعي الابعاد الحضارية لوجوده والآمال البعيدة المعلقة عليه . وغني عن القول ان هذا النوع من الخطط ما زال نادراً في عالمنا العربي الذي صحا فجأة ، اوائل هذا القرن ، على ضجيج الحضارة الغربية وتصارع الافكار والانظمة فيها ووجد نفسه وجهاً لوجه امام معطيات الحضارة الحديثة بعد قرون من الثبات العميق في ظل الاستعمار ، التركي والغربي ، فكان لا بد له من التقاط ما

استطاع من الافكار بغية اللحاق بعصره ، فحاول اختراع الخطط وتقليد المخططين دون ان يكون قد مر بنفس المراحل التي قطعهـا المجتمع الغربي ..

انطلاقا من هذه الجولة « النظرية » السريعة ، نلاحظ ان حياتنا اللبنانية العامة قد تميزت بغياب التوثيق الاحصائي والدراسات الشاملة. اما المحاولات الاحصائية المسوخة فانها غالبا ما تكون غير كافية ، غير ملمـّـة بواقع الحال لانها تنشر بعد فوات الاوان ، وغير جامعـة بمعنى انها تسقط من حسابها قطاعات اساسية . ان الفردية اللبنانية تترجم في الواقع ، بعدم اهتمام اللبناني بالتصورات المستقبلية البعيدة المدى ولا في توظيف امكاناته في مشاريع بطيئة الافادة ، طويلة الاجل ، بل ان كل ما يؤخذ به هو ان ينجح بأيام قليلة ، ولو لايام قليلة . ومن ناحية ثانية ، ان عزل الدولة وابعادها عن التأثير في النشاط الاقتصادي العام أدى ويؤدي الى تأخر وتقصير المؤسسات العامة فغاب معنـى الخطة وجدواها بفعل ان الفردية اللبنانية « الممزوجة » بهالة الحرية تؤدي باللبناني الى اعتبار أي تدخل من قبل الدولة في نطاق اعماله وكأنه مساس بكرامته وامكاناته .

على ان الانصاف يقضي بتسجيل حقيقة ان الاقتصاد اللبناني لم يكتسب شخصيته الخاصة الا أثر الانفصال الجمركي عام ١٩٥٠ مع سوريا وليس منذ الاستقلال السياسي عام ١٩٤٣ . هذا الوجود الشاب لاقتصادنا في مجمل نواحيه يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار في أية دراسة تقييمية لحياة الوطن .

مع انطلاقتها الاولى ، سعت الشهابية الى وضع خطة وطنية عامة هدفها في مرحلة اولى دراسة الواقع اللبناني انطلاقا من معطياته العامة وبالارتكاز على التحليل المناطقي (كل منطقة على حدة) ومن ثم ،

في مرحلة ثانية ، استنتاج الخط العام للمسائل والقضايا الوطنية ، لكي يتاح لها في مرحلة ثالثة تصور الحلول والاجراءات الموجهة لعمليـة التنمية . لذا استقدمت بعثة ايرفد (١٩٥٩–١٩٦٠) وأوكلت اليهـا مهمة اعداد دراسة تحليلية شاملة تتناول حاجات وامكانات التنمية في لبنان ، دراسة ما تزال يتيمة في مكتبة الخطـة اللبنانية . ان التحليل المناطقي الذي ركز على دراسة المناطق الريفيـة ، والمدن والمواقـع الثالثية Tertiaire وايضا الثروات الطبيعية والبشرية لكل منطقة سمح للشهابية بمعرفة حقيقة ووضعية الخارطة اللبنانية فاستطاعت عبر المقارنة فيما بين المناطـق ، ان تلمس وتتعمق في المشاكل الاساسية لتكوين جغرافيتنا ، مشاكل لخصتها بملاحظات ثلاث :

١ – ان لبنان المركزي يتمتع ، بالنسبة لبقية المناطق ، بوضعية متميزة .

٢ – ان الفرق بين مستوى المناطق الثلاث الاخرى ، الشمال والجنوب والشرق ، لا يظهر بالطريقة الفاضحة التي يبرز فيها متى قورنت احداها مع لبنان المركزي .

٣ – ان اهم ما في الفوارق التي تظهر بين وضعيات المناطق ، الواحدة بالنسبة للأخرى ، انها (هذه الفوارق) تخفي عبر التمويه الذي يوحي بقلة شأنها ، فوارق مهمـة في مستويات العيش لهـا اسبابها الخاصة المتعلقة بالتكوين الداخلي لكل منطقة .

على ان هذه الملاحظات ، وان تكن مبدئية في ظاهرها ، فانهـا كانت في أساس سعي الشهابية لايجاد خطة تضع في سلم اولوياتها العمل من اجل ازالة الفوارق بين المناطق ، وتعمل على تعزيز العوامل الايجابية

للتنمية بالغاء العوامل السلبية او بتعديل طبيعة هذه الاخيرة ، في كل مرة سمحت الظروف بذلك . هذه العوامل الايجابية هي :

١ – العامل الايجابي الاهم هو وجود لبنان ، كوحـدة ذات سيادة . انطلاقا من هذه الفكرة ، بوسع الشعب اللبناني ان يفهم دوره في استغلال واستثمار خيراته الطبيعية، ودوره الايجابي فيما يتعلق بالخدمات العالمية .

على الصعيد العالمي ، ان لبنان السيد يشكل مثلا ممتازا ان من حيث التكوين المتعدد لشعبه وان من حيث الدور الذي يلعبه كنقطة لقاء مميزة بين الشرق والغرب وبـين حضارات متعددة . وعلى هذا الاساس فهو يحتل موقعا ثقافيا لا تستطيع اية دولة في الشرق الاوسط ان تضاهيه او تحل محله .

٢ – ان فعالية هذا العامل قـد ازدادت بشكل ملحوظ بسبب الوجود اللبناني في عدد كبير من دول العالم . هذا الوجود هو ، من دون شك ، وجود تجاري يضاف احيانا الى نشاط صناعي لا يستهان به .

٣ – فيما يتعلق بتعزيز الموارد البنيوية ، اعتبرت الدراسة أن من اهم العوامل الايجابية :

– التنويع الكبير للمنتجات الزراعيةالممكنة بفضل المناخات المتعددة وتنوع التربة .

– امكانية زيادة الانتاج الزراعي بشكل ملحوظ وذلك بحسن استعمال الثروة المائية .

– الجهد الضخم الذي بذله الاجـداد على صعيد حفظ الاراضي والعناية بها .

– الارادة الاكيدة والمستمرة في تطور تقني لدى المزارعين.

– المبادرات المستمرة من اجل تطوير استعمال الاراضي تبعا لطبيعتها وللغاية التجارية المعدة لها .

٤ – ان بداية تصنيع متفرق بوسعه ان يمهد لانتشار صناعي مهم . خصوصا وان الرساميل الممكن توظيفها لهذه الغاية لا يفتقر لها لبنان ، وبوسعها ان تتوفر بشكل سريع متى اهتم المدخر اللبناني بالانشطة التي يكون ربحها غير تلقائي كما هي الحال في المضاربات التجارية والمالية .

ولا يكفي كون المستوى التقني العام دون المطلوب ، حتى يصرف النظر عن الاهتمام بهذا القطاع ، لان كل الدلائل تبشر بأن المستوى المتطور يمكن اكتسابه سريعا وبذات النسبة عند اليد العاملة والادارات .

٥ – ان الشبكة الدولية التي يكونها وجودنا في العالم ، تؤمن للبنان تصريفا سريعا للمنتجات التي بوسع زراعته وصناعته وحرفيته ان تقدمها للسوق العالمية .

٦ – بفضل انتشار التعليم الثانوي ، المهني والعالي ، يستطيع لبنان ان يدرب المتخصصين ويؤهلهم لكثير من النشاطات العلمية والتطبيقية . فالخبـير والمعـاون التقني اللبنانيان يتمتعـان في بعض الدول بحـق تفضيلهما على الخبراء والمعاونين التقنيين لدول تفوقنا وتسبقنا ، سياسيا وعلميا .

٧ – ان الحس « العملاني » Operationel – العملي والفعال – اللبناني والخبرة التي اكتسبها اللبنانيون على مر الايام ،

هذان العنصران ، يعطيان لبنان ، موقعا متميزا في مجال المضاربات التجارية والمالية المتنوعة .

اما العوامل السلبية التي تؤخر عملية التنمية في لبنان فقد لخصتها دراسة بعثة ايرفد بما يلي :

١ – ان الظروف السياسية للشرق الاوسط تتسبب في حالة انعدام الاستقرار التي تميز الاقتصاد اللبناني . فالمنافذ الطبيعية للبنان واطلالته على السوق العالمية بحكم كونه مفتاح آسيا ، بدأت تضيق منذ ان بدأت دول المنطقة بالاعتماد على مرافئها الوطنية وعلى تكثيف نشاطاتها الصناعية ورغبتها في الحصول مباشرة ودون اللجوء الى لبنان ، على مشترياتها من الدول المنتجة .

ان التعلم المطرد لاصول العمليات التجارية والمالية والمصرفية من قبل رعايا الدول الاقل تطورا ونموا يهدد بالحد من تأثير ودور رجال الاعمال اللبنانيين في المنطقة .

٢ – ان شبكات الحضور اللبناني في العالم ، هي شبكات شخصية لا تشكل تنظيما جماعيا يسمح بدراسة امكانات الهجرة والمهاجرين ودورها في العمليات الاقتصادية الوطنية هذا من ناحية ومن ناحية ثانية ، ان الارتحال المستمر بوسعه ان يمنع اكتسابنا ، في الوقت المناسب، للمعطيات التي تسهل عملية تكيفنا مع تغيرات الظروف .

٣ – ان الموارد البنيوية للبنان ما تزال غير معروفة تماما . فالبحث عن الثروة المعدنية لم يعطِ حتى الآن الا نتائج مبدئية . اما الدراسات التي تبيّن نوعية ومؤهلات الاراضي فما تزال مجهولة وفي حكم الغيب. ان الاستعمال الحالي للمياه يتصف

باللاعقلانية ويتميز برداءة الاساليب المستعملة في الحصر والتجميع وبدائية الاقنية والتمديدات وبالافراط في الري في بعض الاحيان هذا بالاضافة الى ان هنالك قسما كبيرا من الاراضي نهشها الاهمال نهائيا او يكاد . هذه الحالة المتردية تزداد اتساعا وعمقا ازاء السياسة العاطفية والقصيرة النظر التي تعتمد في الحفاظ على المواشي (خاصة الماعز) والاراضي .

فتحسين نوعية الحبوب والحيوانات ما يزال غير معمم . اما استعمال الاسمدة الكيماوية فغالبا ما يؤدي الى نتائج معاكسة للغاية المستعملة لاجلها . هذا الواقع تضاف اليه النسبة المرتفعة ، والمتزايدة للاراضي المهملة وبالمقابل انخفاض في نسبة العاملين في الزراعة .

٤ – في لبنان ، انهزامية واضحة فيما يتعلق بالتصنيع . فالافضلية المعطاة للعمليات التجارية والمالية ، ما تزال تلغي الحاجة الى أي اقتصاد متوازن . اما النتيجة المباشرة لهذا الامر فستكون نقصا واضحا في القدرة على التوظيف والتشغيل. فاذا اضيف هذا النقص الى تأخر الهجرة وعجزت الزراعة من جديد عن استيعاب الحد الاقصى من اليد العاملة فان البطالة ستشكل مع الوقت قضية خطيرة .

٥ – ان النقص في المعرفة الاحصائية سيؤدي الى اضعاف الامكانات الموضوعية لمختلف الوزارات وخاصة وزارة التصميم العام .

٦ – ان ضيق الاراضي اللبنانية ، وعدد السكان والضعف

الصناعي وواقع التعليم ، كل ذلك ، يخفف من رغبة خريجي المعاهد المهنية في متابعة التخصص .

٧ – ان الفردية اللبنانية تجعل من الصعب تزايد التجمعات العفوية للمنتجين من اجل التنسيق بين الوسائل والخبرات ومن اجل تنظيم عمليات البيع والشراء . ان البنية القروية ليست ديناميكية بالنظر الى التطور الفني وتحسين اوضاع المناطق.

٨ – ان الفرق الهائل فيما بين مستويات العيش (بين المناطق وبين الطبقات الاجتماعية) ينذر بردات فعل ستؤدي ، يوما ما ، الى عرقلة التنمية وتعريض منجزاتها للخطر .

٩ – ان النمو غير المنظم للعاصمة ، والتجهيز المنقوص للتجمعات المناطقية التي يتوجب عليها عادة لعب دور استقطابي ، يؤدي الى تضخم في النسبة السكنية لبيروت ويهدد أي جهد عقلاني في سبيل التنمية ، بالفشل .

هذه العوامل بشقيها السلبي والايجابي ورثتها الشهابية بالاضافة الى الجو المتأزم الذي خلفته الاحداث الطائفية الدموية عام ١٩٥٨ ، فسارعت الى وضع تشخيص اجمالي للخلل الوطني العام كانت خلاصته:

أ – ان النمو السكاني يلزم بتصور معدل مرتفع لنمو الدخل الوطني .

ب – ان بنية الاقتصاد الذي تطغى فيه العمليات التجارية على ما عداها ، تمثل هزالا لا يلبث ان يتضح على المدى البعيد.

ج – ان كون مواردنا الطبيعية محدودة ، يلزمنا بحماية هذه الموارد والتنبه الى طريقة استعمالها .

د – يتوجب تعليق بالغ الاهمية على العوامل الاجتماعية .

هـ – ان الاستقطاب المبالغ به للعاصمة يشكل خطرا متعدد العواقب .

و – ان الاستعمال العقلاني للمياه والتخطيط الشامل للمواصلات يشكلان اهمية بالغة .

ز – ان الحجم الذي تمثله الخدمات غالبا ما يكون مبالغا به وغير منسجم مع واقع الحال .

الا ان هذا التشخيص لم يشكل كل ما في الدراسة من ايجابيات ، بل انه الحق بتوجيه عام اعتبر ان التنمية في لبنان تفترض تدخلا من قبل الدولة ، ومشاركة ارادية منسجمة وفعالة من قبل الشعب في الجهد المخصص للتنمية .

واعتبر ان اللبناني يتميز بعدائيته لكل فكرة اجتماعية للتنمية عبر اصراره على التشبث بما يسميه حريته الشخصية . لكن هذا الامر لا يجب ان يشجع الفوضى ويضاعف التجاوزات . بل يجب ان يدفع الدولة الى وضع نظام يضبط الحرية في اطار المصلحة العامة لكي لا تنتهي الجهود الفردية الى هدر يؤثر على معدل النمو ، وتناقضات تجعل من المستحيل قيام أي انسجام . ان العوامل الايجابية عديدة من دون شك لكن لا يجب أن تغطي أو تخفي العوامل السلبية العديدة (البنيوية ، الاجتماعية ، السياسية) ، وانما يجب ان يكون هناك نوع من التنسيق بين تدخل الدولة في النشاط العام والمبادرات الفردية الخاصة لكي يتسنى تحقيق نمو نسبي ، ملائم ، منسجم ، اصلاحي . ان النسبية تقضي باستعمال الوسائل الضرورية للوصول الى غاية التنمية .

ومما لا شك فيه ان التنمية تنطلق من معرفة ما يجب تنميته وتطويره ومعرفة المعطيات العامة عن طريق الاحصاء والمسح الشامل للثروات الوطنية المختلفة ، وتنفذ متى توفر شرط تنسيق وتجميع الجهود والقوى المتوفرة . لهذا اعتمدت الشهابية على هذا النوع من التصرف وراحت تبني ، في مهلة قصيرة نسبيا ، أسس الدولة اللبنانية الحديثة .

ان خلاصة الدراسة التي ارتكزت عليها الشهابية في وضع خطتها الاجتماعية الشاملة ، تشدد على اهمية الدور العالمي للبنان بحكم موقعه على مفترق حضارات عدة تلتقي فوق ارضه لتؤكد للعالم ان تعايشها ممكن وموجود . فلبنان ، بقعة لا تستطيع العيش والبقاء باعتمادها على مجرد موارد ارضها ، حتى الدفينة منها ، يؤكد هذا الامر ، الارتفاع المتزايد في نسبة النمو السكاني مما يحتم علينا البحث عن موارد خارجية منها تلك التي يؤمنها مهاجرونا جزئيا ، ومنها ايضا تلك التي تتأتى عن الخدمات التي يقدمها اللبنانيون لحركة التبادل العالمية ومنها اخيرا ما يجنيه توظيف الرساميل الوطنية في الخارج . انطلاقا من هذه الحقيقة ، عملت الشهابية على تحسين وتوجيه استغلال الموارد الطبيعية البنيوية من اجل تشغيل اكبر عدد ممكن من المواطنين ومن اجل الحد من تأثير التلاعبات الدولية بلقمة الوطن . لكنها اصطدمت بتسرب الادخار اللبناني الى الخارج في وقت كان فيه لبنان بأمس الحاجة الى استثمارات وطنية مما طبع اقتصادنا بطابع « عشوائية » لم يلغها الا تدخل الدولة الشهابية لتأمين حد ادنى من الانضباط الجماعي .

ان تحرك الشهابية السريع وتنفيذها لمشاريع المياه والطرقات والمدارس والمؤسسات العامة والاجهزة المتخصصة ، شكل العنصر الاساسي لتأثيرها على الوضعية الانسانية والاقتصادية للشعب اللبناني .

خاصة وانها ادركت ان مشاركة هذا الشعب الفعالة في الجهد الضخم اللازم للتنمية لا يتحقق طالما بقيت التجمعات الاساسية في المناطق منعزلة مفتقرة الى نظام بلدي يتناول كل القرى التي يزيد عدد سكانها على الخمس مئة .

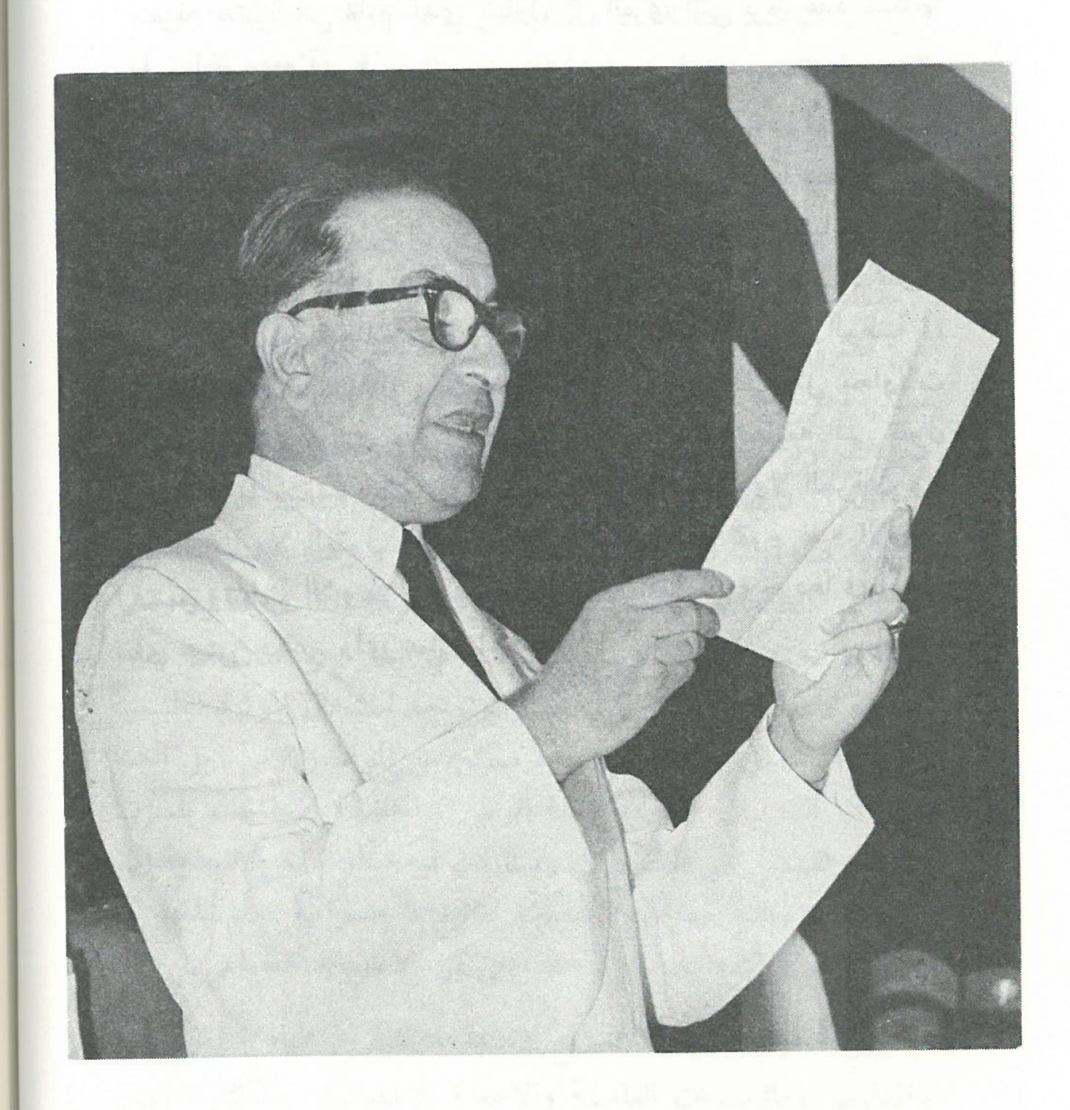
ويطول الكلام على الخطة الشهابية وتتشعب حولها الاراء وتتناقض وتبقى الحقيقة التي لا تقبل الجدل وهي ان ما سعت اليه دراسة بعثة ايرفد ما يزال كل تراث التخطيط الرسمي الشامل منذ واحد وعشرين عاما . وعندما تتحدث الشهابية عن التخطيط ، تنطلق من موقع العارف والمجرب ومن صفة ابوتها لأهم المنجزات الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال ، لتسجل الحقيقة المتمردة على كل محاولات البناء والتنظيم والتشريع حتى اشعار آخر ، تلك الحقيقة التي تقول بأن أهم ما يفتقده ويفتقر اليه لبنان ، ليس الثروات ولا الطرقات ولا المساحات ولا العقول وانما هو ذلك السر الذي تقوم عليه الاوطان فتنمو وتتطور الا وهو : « روح التعاون » المفترض وجودها في اساس أي عيش جماعي وأي عمل واية خطة .

٧ - الشخصية اللبنانية - وجه لبنان الدولي

يقول الدكتور شارل مالك في تقرير–وثيقة رفعه الى وزارة الخارجية اللبنانية في ٥ آب ١٩٤٩ ، وكان يومها وزيرا مفوضا للبنان في واشنطن : « ليس لبنان بالذات السياسية القومية المطلقة ، ولا تبرر وجوده حجج سياسية . مبرر لبنان الاخير امام ذاته وامام الضمير العالمي هو امانته للحرية العقلية والروحية والكيانية . اذا ظل امينا لهذه الحرية فلا يستطيع احد على الاطلاق ان يبرر محوه . ويجد دائما من يتحمس له ويتطوع لنصرته . اما اذا تنكر لها او وهن في حملها فتضعف ثقته بنفسه وثقة غيره به وينتفي رويدا رويدا مبرر وجوده . فبقدر ما يحترم ويحقق حرية العقل والروح والتعبير لا سبيل لهدمه وبقدر ما لا يحترمها ولا يحققها ، لا سبيل لعدم هدمه .

لذلك اذا احب لبنان ان يقوي نفسه فعليه ان يقوي اسباب العقل والروح فيه . اذا عرف عنه انه يعبد الحرية الحقة والنور والمعرفة، وكان هو بالفعل كذلك ، فاني اضمن بقاءه . اما اذا لم يمكن ولم يعرف كذلك في الاوساط المسؤولة المقررة ، فسيزول .

فوق تأديته قسطه المتواضع المشترك في التعاون العربي العام – وعليه ان يظل في الطليعة من حيث هذا التعاون – يجب ان يتعمق لبنان فيما يمتاز به عن سائر البلدان العربية وفيما لا تستطيع احداها مضارعته به الى مئة سنة ، بانصبابه على ميزته الخاصة الفريدة يبقى



ذاته ويخدم العالم العربي ، لا بتقليده الاعمال وطرق العيش المتوفرة في غـيره .

ليلمع بالتجارة وليقوها . ليحقق اقتصاديات علمية غربية . ليؤسس صناعات فذة في الشرق كله . ليحرر اجتماعياته تحريرا تاما حيث يصبح يضرب به المثل في الشرق والغرب . ليخلق اطارا من الحياة مليئا بالفرح والمثل يتفجر معهما الشعر والفن تفجرا . لبنان مدعو لأن يكون شعره وفنه وادبه وموسيقاه ونحته وبناؤه من ارقى الطرازات ، ولأن يلهم بها جميعا العالم العربي . وما يمكن للبنان في هذه الحقول لا يمكن لسواه .

ليشجع مؤسسات الفكر والعقل . لبنان مدعو لأن ينتج علما ونقدا وفلسفة ولاهوتا لا مثيل لها في الشرق على الاطلاق . وانا أؤمن ان هذه الدعوة العقلية اخطر دعواته كلها . اذا حقق لبنان ذاته الفريدة وقوّاها ، ثبت في وجه كل عاصفة . عندئذ يؤمن بنوه به كل الايمان . ما ينقص لبنان اليوم هو ايمان بنيه به . والايمان لا يمنح الا الى الذات الفذة القيمة .

اما ذات لبنان الفذة فلا تتألف من موارد مادية او امكانيات زراعية او صخابة عسكرية او حنكة سياسية ، بل من الحرية في التبادل التجاري والتحقيق الاقتصادي العلمي والتأسيس الصناعي والتفاعل الاجتماعي . تتألف ذات لبنان الفذة مـن امكانيات الفكر والعقـل والروح الحرة الايجابية فيه . فاذا اصبحت هذه الامكانيات فعلا حقيقيا آمن بنوه به واحبوه فوق أي شيء آخر ، واذا برهن للعالم العربي انه متضامن معه في كل شيء وانه مع ذلك لا يستطيع تحقيق ذاته ، وبالتالي تأدية خدمته الفذة له ، الا ببقائه مستقلا حرا عنه ، فيقيني ان العالم العربي لا يفرط بـه بضمه اليه وبالتالي بخسران مساهمته ، بل يتركه يكون ذاته في حرية تامة .

واذا اقتنعت اوساط الغرب المقررة بأن للبنان قيمة اخيرة بحد ذاته ، انبرت هي للدفاع عنه وللمحافظة عليه . ايمان بنيه به ، سماح العرب له بالبقاء ، حماس الغرب لكيانه : كل هذه الاسباب الاخيرة لوجوده تتوقـف على مقـدار تحقيقه ذاته : كيانا حرا في مبادلة وخلق الصنع المادي وفي مبادلة وخلق الصنـع العقلي والروحي ... فليس بالسياسات يصير لبنان ويبقى ، بل بالعقل النير الحر ، المتصل بالتراثات الاصيلة ، المجسد فعله في مؤسسات وحركات ، المنظم للمادة والحياة ، المتفجر معرفة وحقيقـة وجمالا ، المحب الهادىء الشامل الوديـع . »

هذا التعريف للشخصية اللبنانية ودورها وجوهرها ، لا يحتكر الفلسفة المثالية لمعنى لبنان ، فان كان الدكتور مالك قد رد كل روافد وتشعبات الكيان اللبناني الى منبع الحرية ، نرى الدكتور كمال الحاج يعتبر « الحرية اولى معاضل لبنان ، واهمها ، واخطرها ، وابقاها . تاريخ لبنان تحد . منذ ان كان وهو يقظ ، يتحفز ، لانه منذ ان كان وهو مُشتهى . لبنان دوما على قرن عفريت . لذا كنا دوما في نضال من اجل الحرية . وقد ثبتنا دائما . لطمنا الفراعنـة ، صفعنا اشور وفارس ، قاومنا الاسكندر . سجلاتنا الحديثة مليئة هي ايضا ، بالذود عن الحرية . في عهد العباسيين ، في عهد المماليك ، في عهد فخر الدين ، في عهد شهاب الكبير ، في عهدي المتصرفية والانتداب . كلها عهـود تشهد لنا بالكفاح المتواصل لاجل الحرية . لقد احيط اللبناني دائما بالاخطار . لهذا عاش دوما في حالة من الجندية لم تعرف الراحة » .

وعن الدور الدولي لهذه الشخصية يقول الدكتور الحاج « هل وعى اللبنانيون انهم في صميم اللعبة الحضارية ؟ ربما لسنا على بينة من ذلك . الا ان مدار اللعبة هو فينا ايضا وخصوصا ، الامر الذي يعني انه لا خيار للبنان بعد اليوم ، اقصد لا حياد له بعد اليوم .

الذين ينادون باللاانتماء يخطئون . لا مجال مـن الآن فصاعدا للانزواء في مواقعنا . النار امامنا ، والنار وراءنا ، والنار تحتنا ، والنار فوقنا . لبنان في اللهب . لبنان في صميم الدواخة الآخذة بوجدان العالم العربي . اذن عليه ان ينزل ، قبل فوات الاوان ، الى الميدان العربي الهائج المائج ، بمدفعية ثقيلة من الفكر أي بما يفوق « جفنه علـّم الغـزل » .

وليس كالفلسفة ما يبقي لبنـان في قلب الصدارة بين اشقائـه العرب . ان اللعبة التي ينسج القضاء خيوطها فوق ملاعب الشرق العربي تنجح او تفشل بمقدار ما تكون مسنودة الى نظرة فلسفية صحيحة في الوجود . الجندي لا يحارب فقط لانه جندي . انه بحاجة الى دافع من الوجدان، الى غاية ، الى هدف يدخل في باب اسمى القيم الانسانية».

وهذه البقعة – التي اسمها لبنان ومعنا، البياض المستوحى من الثلج المكلل هامته ، قامت قبل التاريخ المدون ولا تزال . ولها تراث مستمر لم تستطع طمسه عاديات الزمن . على ان هذا اللبنان المتمرد على الزمن ، اطل على العالم بفكره وايضا بكثير من الآلام والانزفة . فمنذ التوراة وهو مقر غليان ، اذ جاء في « حزقيال » : « افتح يا لبنان ابوابك ولتأكل النار ارزك » (ف ١١ عد ١) وورد في « نجوم » : « يزجر البحر فيجففه وينضب جميع الانهار . قد ذوى باثان والكرمل وذبل زهر لبنان (ف ١ عد ٤) وفي مكان آخر من التوراة : « صوت الرب يحطم الارز يحطم الرب ارز لبنان » (المزامير ف ٢٨ عد ٥) .

وفي تفسير هذا الغليان الدائم يقول الدكتور فيليب حتي في كتابه « لبنـان في التاريخ » : « لقد ازدحمت حوادث التاريخ الخطيرة في لبنان ، لبنان الغني بالزمن ، الصغير بمساحته ، كما لم تزدحم في أية بقعة اخرى من بقاع الدنيا مساحتها مساحة لبنان . لا جدال في ان لبنان

يستطيع ان يفخر على أية قطعة جغرافية مساحتها مساحته ، ليس بعدد الحوادث الجسام التي مثلت على ارضه وحسب ، بل يستطيع ان يباهي بمعنى هذه الحوادث وقيمتها واهميتها العالمية . قـد يصح ان تنعت لبنان بأنه ، من حيث الجغرافية ، بلد ميكروسكوبي ولكنه من حيث التأثير ، بلد كوني ، لأن تاريخه في الواقع جزء من تاريخ عالمنا المتحضر . فقصة لبنان عبر التاريخ اذن قصة العالم المتمدن ، ولكن على نطاق صغـير » .

لشخصية لبنان مع الفلسفة المثالية صولات وجولات ، حتى لتكاد الواحدة تبتلع الاخرى وتندمج بها.فعندما نبحر في موسوعات التعاريف لهذه الشخصية نخالنا في ميتافيزيقية غير محدودة الاعماق وفي كونية يبتلعها لبنان فتصبح شيئاً منه ويصبح التفاخر بعدا لبنانيا . من هذا المنطلق كتب الاستاذ سعيد عقل : « قيل : مشكلتك الكبرى ان لا يكون لك مشكلة . ومن حسن الحظ ان لبنان هو ، كانسان « غوته » ، علامة استفهام رسمت كبرى بين نجوم هذا الكون لتقول : ما انا ؟ ما عملت واعمل ؟ والى اين مصيري ؟

أجل انه لثراء في أمة أن يكون لها من الاستقرار القدر الادنى الكافي فقط ويكون قسمها الاكبر الباقي في مهب الرياح من العقل : موضوع شك حينا ، واحيانا املا ضخما ، توجس زوال مرة ، ومرارا ضرورة طرق على باب المستحيل » .

هذه الشخصية اللبنانية « الجمالية » او « المثالية » فرض عليها ، عبر مراحل تثبيت كيانها ، ان تواجه واقع المنطقة والعالم وان يكون لها وجه دولي يحدد سياستها الخارجية . فلبنان المستقل ، كما ينص تقرير ١٩٤٩ المذكور ، « انطلق وسط اجواء أزمة حادة ما زال العالم العربي بأسره يعاني منها ، هذه الازمة هي وليدة قرون من الحالات النفسية

الكيانية المريضة ونتيجة نكبة فاجعة آل اليها انفجار التوترات المشدودة القائمة في جذور الحياة العربية واللبنانية وتآمر قوى عالمية صار لها عشرات السنين تخطط وتفعل .

كما وان هذا الوضع – لما تكمن فيه من مخاطر ، ولما تنجلي في معالمه من ضعفات – يشكل في آن واحد مسرحا لعمل القرارات الحاسمة التي يتوقف عليها مصيرنا ومصير العالم العربي،ومحكا لاهليتنا في اتخاذ هذه القرارات وانتزاع مصيرنا من ايدي القوى المتآمرة عليه ، او من جوف الفناء الذي تتدافع اليه » .

وتأتي السياسة الخارجية في طليعة هذه القرارات المحددة لوجه لبنان الدولي ولشخصيته ولاستقلاله وسيادته في نفس الوقت . لأن الدولة لا تكون مستقلة استقلالا تاما اذا لم تمارس السيادة الوطنية بجميع معانيها ، فترسم سياسة خارجية تمليها عليها المصلحة الوطنية . ان لبنان لم يستكمل استقلاله وينعم بكامل سيادته ، الا عندما بدأ يخط لنفسه سياسة خارجية واضعا اسسها بملء مشيئته .

فما هو أساس هذه السياسة ، وهل انها تمثل فعلا نتيجة صهر عناصر الرأي العام في قرار واحد ؟ ؟

في الواقع هناك ما يسمى بالقيود والضوابط التي تتحكم في سياستنا الخارجية وتمنعها من ان تعبر بصدق ، اكثر الاحيان ، عن حقيقة الوجه الدولي للبنان . عن هذه الضوابط والقيود يقول الاستاذ فؤاد بطرس (في ندوة عقدت عام ١٩٦٩ عن سياسة لبنان الخارجية) : « السياسة الخارجية من حيث التعريف ما هي ؟ انها ليست سوى امتداد في الخارج لاوضاع داخلية وانعكاس لها ، عن طريقها يتمكن البلد من ابداء رأيه في المعضلات الدولية والاسهام بقدر طاقته في حل المشاكل

التي تصيب علاقات الشعوب في سبيل تأمين حد ادنى او اقصى من العدل والاستقرار والصداقة بين البلدان . ولتأدية ذلك ، خير أداء ، على كل بلد ان يقيم سياسته الخارجية على رأي موحد يناضل في سبيله المسؤولون عن السياسة الخارجية . ومتى فقد مثل هذا الرأي الموحد اصبحت السياسة الخارجية في وضع دقيق جدا . اذن القيد الاساسي ، من أي زاوية عالجنا الموضوع او نظرنا اليه ، هو الوضع الداخلي » .

وفي معرض تحديده للعوامل المؤثرة على شخصيتنا الدولية يعتبر الاستاذ بطرس « أن لبنان قد جوبه بمشكلة سياسته تجاه العالم العربي، اولا ، عندما تبدلت ، بصورة عنيفة ، الانظمة في بعض البلدان العربية . فنشأت انظمة جديدة وصفت نفسها بالتقدمية والثورية ، تقابلها انظمة قديمة وصفت بأنها تقليدية . وكان لبنان تجاه هذه الاوضاع يتمتع قبل ذلك بنظام يمكن تسميته بالنظام البورجوازي الرأسمالي الذي تجاوز النظام الاقطاعي التقليدي دون ان يبلغ بعد درجة العدالة الاجتماعية. وهكذا أخذ لبنان «بين» هذين التيارين واصبحت العلاقات في الجامعة العربية ومناقشات الجامعة العربية تعكس الى حد بعيد اختلاف الانظمة في العالم العربي . وبطبيعة الحال نشأت فلسفات متعددة في العالم العربي بسبب اختلاف الانظمة . صار لبنان الذي لا ينتمي الى هذه الفئة او تلك يعتبر ان من واجبه ان يتحفظ ويمتنع . ومهما قيل في هذا الصدد فان في موقف لبنان كثير من الحكمة لأن لبنان بطريقة تكوينه ليس قادرا على ان يفصل في النزاع بين الدول العربية من حيث التقدمية او الاقطاعية او المحافظة . وما ذلك الا لأن هناك فئة من ابنائه تنتمي عاطفيا بطبيعة الحال ، الى افكار معينة او الى دول معينة . كما ان هناك فئة ثانية تنتمي بطبيعة الحال ايضا الى افكار ودول اخرى . وهكذا وجد لبنان نفسه في الجامعة العربية وكأنه يعاني مشاكله الداخلية بالذات ، فالتزم موقفا متحفظا .

يضاف الى ذلك ان علينا الاعتراف ، مع التغني بلبنان والمعيته وعبقريته ، وذكاء بنيه ، بأن امكاناتنا ضئيلة متواضعة فلا نستطيع والحال هذه ان نضع في الميزان أكثر مما نملك . اما في ما يتعلق بالصعيد الدولي والامم المتحدة فان لبنان واجه الامم المتحدة في مناسبات متعددة يمكن قسمتها الى قسمين : قسم يتناول الاسهام مع الدول العربية في الدفاع عن القضية الفلسطينية ، والقسم الثاني يتناول الامور اللبنانية الصرف .

واني اعتبر بكل اخلاص ان لبنان على صعيد الامم المتحدة قام بدوره بطريقة طبيعية معقولة تتناسب مع امكاناته . فمهما أوتي المسؤولون اللبنانيون من عبقرية ومهما كان لهم من طلاقة وحجة قوية فان وقوف وزير خارجية بلد يعد مليوني نسمة مع اوضاع داخلية نعرفها جيدا ، لا يمكن ان نقارنه بوقوف وزير خارجية دولة تعد مئة او مئتي مليون نسمة وتملك طاقات من شأنها لو شاءت ان تدمر العالم».

أما الدكتور حسن صعب فيرى لبنان « كمثل للدولة التي تقوم سياستها الخارجية على التوازن السياسي الداخلي بين طوائفها الدينية . فقد تفاهمت هذه الطوائف منذ عام ١٩٤٣ على سياسة خارجية عربية ودولية تنبثق من الميثاق الوطني وتستهدف استبقاء التوازن قائما بين سيادة لبنان وعروبته وحيادته الدولية ، لكننا نحتاج في لبنان الى اقامة سياستنا الخارجية على مبدأ التلاحم الوطني لا على مبدأ التعايش او التعاهد الطائفي » .

هذه الرؤية الواقعية لوجه لبنان الدولي وحقيقة دوره تبدو متناقضة مع الفلسفة المثالية التي راحت تحلق بالشخصية اللبنانية فتصل بها الى النجوم .

على كل ، ومهما قيل في معنى هذا التناقض ، فان التاريخ لا يعترف

الا بالحقائق التي تتحول الى وقائع ويترك للمستقبل مهمة انصاف الطموح .

ان الضوابط ، او الممنوعات او الاعراف المتحكمة باطلالتنا على العالم ميزتنا بالرخاوة والفتور فغبنا عن بورصة القرارات والمواقف الجريئة . وجاء موقفنا الدبلوماسي ، أكثر الاحيان ، صورة طبق الاصل عن نظامنا السياسي . ولعل في خطاب ديموستين الذي نسوق مقاطع منه ، بعض النقد لبعض واقعنا . جاء في هذا الخطاب : « ان السفراء لا يستخدمون البوارج او المدافع الثقيلة او القلاع او الاسلحة، ولكنهم يصطنعون الكلمات ويقتنصون الفرص . ولكن الفرص تسنح وتفوت بسرعة فائقة في المناسبات الهامة . وتتضرر الديموقراطية بفرصة تفوت مثلما تتضرر الاوليغاركية من انهيار استبداديتها . ان القرارات في هذه النظم هي أوامر الحاكم الحازمة . واما في نظامنا ، فان على المجلس اولا ان يبلغ وان يعتمد قرارا مؤقتا ولا يتخذ هذا القرار الا بعد ان يوجه الرسل والسفراء طلبا خطيا . وما يلبث المجلس ان يدعو الجمعية العامة للانعقاد ... فيجد المناقش نفسه ملزما باقناع معارضة جاهلة وكثيرا ما تكون فاسدة . فاذا افضت هذه الاجراءات اللانهائية الى قرار ما ، هدر المزيد من الوقت قبل اتخاذ القرارات المالية الضرورية .

وهكذا فان السفير الذي يمثل نظاما كنظامنا ، فيتصرف بغباوة وتردد ، لا يضيع علينا الفرص فحسب ولكنه يسلبنا السيطرة على الاحداث . ويبدو لي يا أهل أثينا انكم أصبحتم جامدين جمودا مطلقا ، تنتظرون بغباوة ان تنزل بكم الكارثة . انكم تجلسون حيث انتم ترصدون النوازل التي حلت بجيرانكم وتتفادون اتخاذ أي تدبير للدفاع عن أنفسكم . وكأنكم لا تعون الطرق المحكمة التي تستخدم لتقويض وجود بلدكم »

من هنا ، يبرز دور المواطن وعلاقتـه بالسياسة العامة وبالوجه الدولي لأمته اذ ليس صحيحا ان السياسة الخارجية هي ابنة القصور والابراج فقط لأن الدولة ، كبيرة كانت أو صغيرة ، تقوى في سياستها بقدر ما تستطيع ان تعبيء قواها الذاتية في الداخـل وقوى حلفائها واصدقائها في الخارج تعبئة كاملة .

ان الدولة الصغيرة تكبر اذا ما توفر لها مثل هذا التناسق بـين الاهداف والوسائل الداخلية والخارجية لسياستها ، وتصغر الدولة الكبيرة اذا ما استعصى عليها مثل هذا التناسق . هذا الدور المفقود للمواطن في دعم التوجه العالمي لدولته عبر الثقة بسياستها وتبني هذه السياسة ، يضاف الى لائحة التقصير اللبناني والى ذلك التراث مـن الايذاء المتبادل بين الحكم والشعب .

انطلاقا من هذه الملاحظات نفهم سبب غياب الطابع المتألق لوجودنا في المحافل الدولية والمؤتمرات والمعاهدات « والمبادرات » .

لكن ورغم هذه الصورة التي تبدو شاحبة ، فان السجل الذهبي لشخصيتنا الدولية ما يزال يفاخر بمحطات زمنية ومواقف « تاريخية » ، تبدأ مع « عجائبية » استقلالنا وتمتد الى « اسرار » بقائنا . ورغم ذلك ايضا ، فقد استطاع لبناننا ، ان ينتزع مقعدا له في جلسات تأسيس منظمة الامم المتحدة ، حتى انه شارك في وضع ميثاقها ، واستطاع بذات النسبة ان يفرض نفسه كواحد من مؤسسي جامعة الدول العربية .

على ان هذه الادوار « الاختيارية » ، لا تشكل كل حضورنا الدولي اذ ان استقطابنا واجتذابنا لخضات وهزات تصارع المعسكرات الاقليمية والدولية ، قد استضافنا في صـدر اكثر من قرار واكثر مـن نزاع وفرض حضورنا « قسريا » أكثر من مرة في الصفحات الاولى للصحف العالمية وفي برقيات المراسلين الاجانب وفي جداول عمل مجلس الامن ومؤتمرات القمة « الاخوية » .

من بين هذه المحطات يبرز عصر الشهابية ، تعاملا مميزا مع اصول البروتوكول الدولي : فالرئيس شهاب لم يغادر الاراضي اللبنانية مرة واحدة طيلة فترة حكمه ، لا بل انه توقف بالتحديد عند النقطة الفاصلة لهذه الاراضي واجتذب اليهـا اكبر رئيس لأكبر دولة عربية في ذلك الحين . كان ذلك في ٢٥ مارس (اذار) من عام ١٩٥٩ .

على انه ، ومهما قيل في تفسير وتحليل هذا الموقف الذي تبنته السياسة الخارجية للعهد الشهابي ، بمراوحتها الارض اللبنانية وتجنبها لموجات التشنج المتواترة في أفق المنطقة العربية فان مـن الثابت ان الشهابية نجحت في ابعاد لبنان عن المجازفات الخطرة باعتمادها سياسة الاعتدال اقليميا وعالميـا . فلم تستهوها المعسكرات والاحلاف ولم تطمح لموقع متقدم في واجهة الاحداث الدولية ، لانها كانت منكبة على رأب تصدع الوحدة الوطنية الداخلية قبل أي شيء آخر .

كان عليها ان تنتزع مهادنة عربية ودولية لكي يتسنى لها ادارة ظهرها للمواجهات والتحديات وبالتالي الانصراف الى القضية الاجتماعية. فاعتمدت لذلك سياسة خارجية تقوم على اساسين واضحين :

١ – تفاهم مع القوة العربية المقاتلة المتمثلة بالرئيس عبد الناصر آنذاك ، يستهدف « تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها » – كما جاء في البلاغ الرسمي أثر لقاء الخيمة – لكي يتسنى للبنان ايجاد حلول ايجابية لقضاياه الاجتماعية والاقتصادية .

ولتحقيق هذه الغاية انطلقت الشهابية في تعاملها مع الدول العربية كافة من مبدأ « التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة ».

٢ – « حياد ايجابي » على الصعيد الدولي يتمثل بالامتناع عن الاشتراك في أي حلف او معسكر او معاهـدة تستهدف

من هنا ، يبرز دور المواطن وعلاقتــه بالسياسة العامة وبالوجه الدولي لأمته اذ ليس صحيحا ان السياسة الخارجية هي ابنة القصور والابراج فقط لأن الدولة ، كبيرة كانت أو صغيرة ، تقوى في سياستها بقدر ما تستطيع ان تعبيء قواها الذاتية في الداخـل وقوى حلفائها واصدقائها في الخارج تعبئة كاملة .

ان الدولة الصغيرة تكبر اذا ما توفر لها مثل هذا التناسق بـين الاهداف والوسائل الداخلية والخارجية لسياستها ، وتصغر الدولة الكبيرة اذا ما استعصى عليها مثل هذا التناسق . هذا الدور المفقود للمواطن في دعم التوجه العالمي لدولته عبر الثقة بسياستها وتبني هذه السياسة ، يضاف الى لائحة التقصير اللبناني والى ذلك التراث مـن الايذاء المتبادل بين الحكم والشعب .

انطلاقا من هذه الملاحظات نفهم سبب غياب الطابع المتألق لوجودنا في المحافل الدولية والمؤتمرات والمعاهدات « والمبادرات » .

لكن ورغم هذه الصورة التي تبدو شاحبة ، فان السجل الذهبي لشخصيتنا الدولية ما يزال يفاخر بمحطات زمنية ومواقف « تاريخية » ، تبدأ مع « عجائبية » استقلالنا وتمتد الى « اسرار » بقائنا . ورغم ذلك ايضا ، فقد استطاع لبناننا ، ان ينتزع مقعدا له في جلسات تأسيس منظمة الامم المتحدة ، حتى انه شارك في وضع ميثاقها ، واستطاع بذات النسبة ان يفرض نفسه كواحد من مؤسسي جامعة الدول العربية .

على ان هذه الادوار « الاختيارية » ، لا تشكل كل حضورنا الدولي اذ ان استقطابنا واجتذابنا لخضات وهزات تصارع المعسكرات الاقليمية والدولية ، قد استضافنا في صـدر اكثر من قرار واكثر مـن نزاع وفرض حضورنا « قسريا » أكثر من مرة في الصفحات الاولى للصحف العالمية وفي برقيات المراسلين الاجانب وفي جداول عمل مجلس الامن ومؤتمرات القمة « الاخوية » .

من بين هذه المحطات يبرز عصر الشهابية ، تعاملا مميزا مع اصول البروتوكول الدولي : فالرئيس شهاب لم يغادر الاراضي اللبنانية مرة واحدة طيلة فترة حكمه ، لا بل انه توقف بالتحديد عند النقطة الفاصلة لهذه الاراضي واجتذب اليهـا اكبر رئيس لأكبر دولة عربية في ذلك الحين . كان ذلك في ٢٥ مارس (اذار) من عام ١٩٥٩ .

على انه ، ومهما قيل في تفسير وتحليل هذا الموقف الذي تبنته السياسة الخارجية للعهد الشهابي ، بمراوحتها الارض اللبنانية وتجنبها لموجات التشنج المتواترة في أفق المنطقة العربية فان مـن الثابت ان الشهابية نجحت في ابعاد لبنان عن المجازفات الخطرة باعتمادها سياسة الاعتدال اقليميا وعالميـا . فلم تستهوها المعسكرات والاحلاف ولم تطمح لموقع متقدم في واجهة الاحداث الدولية ، لأنها كانت منكبة على رأب تصدع الوحدة الوطنية الداخلية قبل أي شيء آخر .

كان عليها ان تنتزع مهادنة عربية ودولية لكي يتسنى لها ادارة ظهرها للمواجهات والتحديات وبالتالي الانصراف الى القضية الاجتماعية. فاعتمدت لذلك سياسة خارجية تقوم على اساسين واضحين :

١ – تفاهم مع القوة العربية المقاتلة المتمثلة بالرئيس عبد الناصر آنذاك ، يستهدف « تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها » – كما جاء في البلاغ الرسمي أثر لقاء الخيمة – لكي يتسنى للبنان ايجاد حلول ايجابية لقضاياه الاجتماعية والاقتصادية .

ولتحقيق هذه الغاية انطلقت الشهابية في تعاملها مع الدول العربية كافة من مبدأ « التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة ».

٢ – « حياد ايجابي » على الصعيد الدولي يتمثل بالامتناع عن الاشتراك في أي حلف او معسكر او معاهـدة تستهدف

تأزيم علاقـات الدول بعضها ببعض ، وتعريض السلامة والامن العالميين للخطر . هذا الحياد سمح «للعهد» الشهابي بالتعبير عن حريته في تبني أية قضية انسانية عادلة ، وصنف لبنان في عداد العاملين من اجل السلام العالمي.

ان محاولة اعطاء الشهابية بعدا خارجيا ، دوليا ، لن تسفر الا عن اتهام بالمبالغة وعدم الواقعية . وما اهتمامنا بهذا الموضوع واعتباره من جملة النواحي التي تسللت اليها روح الشهابية الا للتأكيد على امكانية نجاحنا في معالجة قضايانا الداخلية دون التهافت على طرق ابـواب الاندية الدولية .

لذلك ، لا يمكن فهم الشهابية الا اذا وضعت في اطارها الصحيح وهو الاطـار الاجتماعي الداخلي . اما السياسات من داخلية وخارجية فهي مجرد استعمالات تستهدف بلوغ العدالـة الاجتماعية ، غايـة الشهابية ومعناها .

ان الاعتدال الذي شكل جوهر النهج الشهابي وطابعه العام على كل الاصعدة ، وبالتالي الطابع العام للسياسة الخارجية اللبنانية في تلك الفترة ، لم يكن فتورا ، او تهربا من حرج الالتزامات او جراة المواقف بل كان خطا واعيا لابعاده ، اراديا ، اختياريا وموقفا جريئا جاهر بارادته في وجه القوى الاكثر تطرفا ، وطنيا وعربيا ودوليا .

فالتيار الشهابي وجد في مناخ عبـد الناصر وفي ذروة مجده ، ووجد ايضا في الاجواء المتشنجة لما بعد حلف بغـداد ، والانقلابات الايقاعية العربية ، وعلى مرأى مـن مشاريع وخطط الغرب والشرق ووسط تنافر وتناحر الجبهة الداخلية المنقسمة المشتتة .

من اجل هذا ، نعتبر السلام الشهابي انجازا متفوقا ، لانه عبر اعتداله الارادي ، عزز حق الشخصية الدولية اللبنانية في تقرير مصيرها.

٨ - الشهابية في تعاملها مع الواقع الاجتماعي اللبناني

جاء في ملف اعدتـه جريدة « النهار » ونشر عـام ١٩٧٠ « ان الحديث عن منجزات الشهابية يقترن بالشعار الذي رفعـه عهدها : « العدالة الاجتماعية » ، التي تمثلت وتجسدت بطريقة عمل بعثة ايرفد ورئيسها الاب لوبريه .

ماذا فعلت البعثة ؟ ؟ ؟

درست لبنان اجتماعيا واقتصاديا . تعرفت الى مشاكله . تجولت في مناطقه وقراه واحياء مدنه المحرومة والمهملة . ثم وضعت تقريرهـا الشهير . انطلاقا من ذلك التقرير واستنادا الى الدراسات التي وضعتها بعثة الاب لوبريه اخذ عهد الشهابية ينفذ شعاره . فكان من ابرز مـا حققه على هذا الصعيد : ايصال الطرق والمياه والكهرباء الى القرى النائية او الى قسم كبير منهـا ثم تعميم المدارس الرسمية في المناطق المحرومـة .

لم يفصل اركان العهد الشهابي بين المياه والكهرباء والطرق ، وبين الخطوات التي اتخذها العهد في مجال الاصلاح الاداري . وقد اعتبروا المصالح والمجالس والمكاتب انما هي متممة للشعار واهمها : ـ مجلس الخدمة المدنية ـ هيئة التفتيش المركزي ـ هيئة الاصلاح الاداري ـ المشروع الاخضر ـ مصلحة الانعاش الاجتماعي ـ مصلحة الابحاث

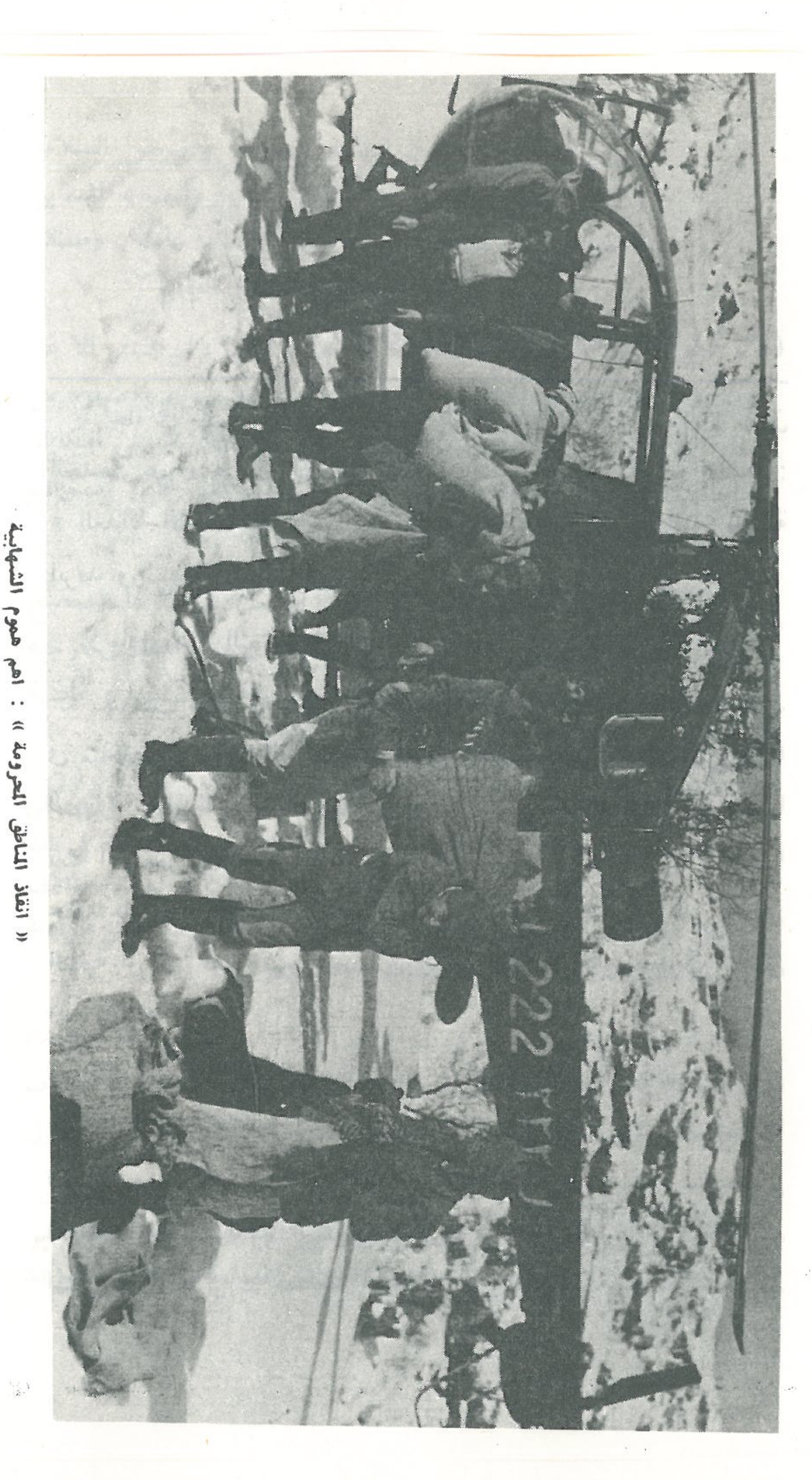
والتوجيه ـ مجلس البحوث العلمية ـ مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ـ مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ـ معهد الدروس القضائية ـ توسيع الجهاز الاعلامي بانشاء مركز النشر والوكالة الوطنية للانباء .

اما المشاريع فأبرزها : مصرف لبنان ـ تنفيذ مرفأ جونيه ـ تنفيذ الحوض الثالث في مرفأ بيروت ـ تنفيذ قسم من الاوتوستراد (ضبيه-معاملتين) اوتوستراد فاريا ـ اوتوستراد (القليعات-بكفيا) ـ طريق القمم في عكار ـ توسيع مطار بيروت الدولي .

هذه المجالس والهيئات والمصالح ، مضافة اليها المشاريع ، وايضا الخبراء الاجانب الذين تجاوز عددهم آنذاك المئتين ، تشكل اسس العهد وتختصر ما صار يسمى بالشهابية دون اهمال شعار العدالة الاجتماعية . خارج هذا الاطار عاش الرئيس شهاب ابسط حياة عرفها رئيس في لبنان ، هادئة ، متواضعة بعيدة عن ابهة الحكم وفخفخة المجد. لم يبدل مسكنه الذي كان يقيم فيه يوم كان قائدا للجيش . كان يقول عندما يسألونه لماذا لا ينقل سكناه الى قصر رئاسي : « كيف اسكن قصورا فخمة بينما هناك لبنانيون ينامون في العراء ؟ » .

لن نكتفي ، ونحن ندرس السياسة الاجتماعية التي اعتمدتها الشهابية ، بمجرد سر تسلسلي وتعداد ببغائي للمنجزات ، كما اننا لن نفصل شمولية هذه السياسة او تتعمق في اهميتها وجدواها لاننا عندها، نكون كمن يناقش البدهي ويدّعي اكتشاف المعلوم والشائع . فكل ما يعنينا هو تسجيل الاهداف التي سعت اليها الشهابية والصعوبات التي اعترضتها طالما ان نتيجة هذا السعي معروفة واضحة .

لم تشأ الشهابية ان تخترع حائط مبكى جديدا ، تسجل عليه لوائح القضايا الوطنية المؤجلة وتتقيأ امامه استحالات قيامها بأي جهد



« انقاذ المناطق المحرومة » : اهم هموم الشهابية

أو أية مبادرة ، بـل أرادت أن تخطو الخطوة الاولى صوب الآلام والهموم الشعبية.فاستدعى الرئيس شهاب في شهر آذار من عام ١٩٥٩ ، الاب لوبريه ، مدير المركز الوطني الفرنسي للابحاث العلمية ومدير ايرفد ، وابلغه رغبته في القيام بمسح شامل للجغرافية الاجتماعية اللبنانية . ثم عاد واجتمع به من جديد في شهر تشرين الاول ١٩٥٩ وعهد اليه بمهمة اعداد دراسة عامة للواقع الاجتماعي اللبناني . وكما جاء في التقرير الذي اعدته بعثة ايرفد ، فان **الرئيس شهاب حرص على ان ترتكز الدراسة ، وبالتالي خطة التنمية الشاملة التي تستتبعها ، على الاسس التي اعتمدها النهج الشهابي في توجهه العام وفي تعامله مع الحقائق الوطنية على كل صعيد .**

لاحظت الشهابية ان لبنان بمجمله يشكل مجتمعا مضطربا ، انتقاليا ، تسوده فردية حادة وطائفية ذات جذور دينية . فاعتبرت ان هذه الفردية الطائفية قد تعود الى كون الاحتلال الطويل الامد لبلادنا قد جعل من الحماية الذاتية ضرورة يلجأ اليها المواطن في غياب اجهزة الامن الرسمية الوطنية . وكان من الطبيعي ان تصب هذه الضرورة في المصب الديني حيث تشكل الطائفة تجمعا بديلا ومقبولا بوسعه التصدي لعدائية الغريب المحتل عبر شبكة انتشاره واهمية حجمه . اذ ، في لحظات الخطر ، لا يشعر الفرد بالحماية الا بين جماعة تقاسمه ذات المعتقد الروحي ، وذات المشاعر .

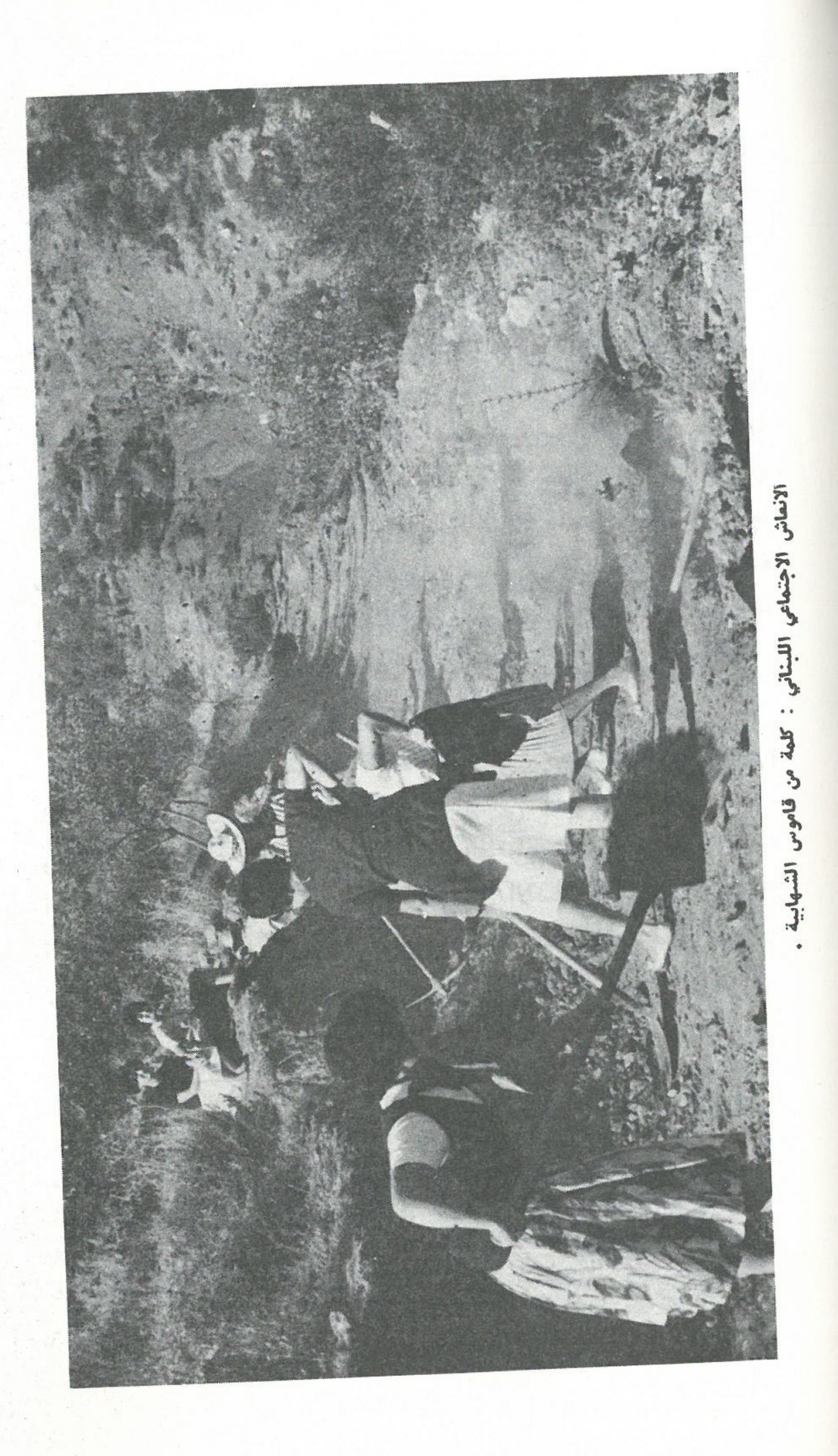
من هنا راح التباعد القائم بين الشعب والسلطة وقوانينها وتنظيماتها ، يرسخ تعود اللبناني على مواجهة مشاكله بنفسه او من خلال « جماعته » وحل اموره من دون اللجؤ الى مساعدة السلطة التي تحكمه . واعتبرت الشهابية ايضا ان العقبات التي تعترض تكوين وولادة الحس المدني وتعميم التفاهم الوطني لا يمكن تذليلها الا بتأن ،

والا اذا ادركت كافة فئات الشعب انها معنية مباشرة بالخيرات التي يجنيها اقتصادها الوطني . لهذا عملت الدولة الشهابية على تخفيف الفوارق ، تمهيدا لازالتها ، بين مستويات عيش الفئات المختلفة ، بان ركزت اهتمامها على المناطق المحرومة قبل سواها .

وعلى صعيد آخر برز حكم الشهابية كأول تجرؤ على ليبرالية مجتمعنا الذي يرفع الحق الشخصي الى مرتبة الرموز المقدسة ويعتبر اي الزام ، اجراء مجحفا مما افقد الانضباط الاجتماعي قيمته الفاعلة . هذا التجرؤ كان في اساس سلسلة من الاجراءات دخلت بواسطتها الدولة الشهابية مدار المبادرات الفردية والفوضوية وعملت على تنسيق تحركاتها ومصالحها ، وفرضت نفسها كموجه يحدد الموانع والحمايات . ذلك لانها آمنت ان على الدولة ان تعمل ، من خلال وحدة مواطنيها ، لهدف لا يمكن ان يكون غير التنمية الشاملة المتناسقة .

انطلاقا من هذا المبدأ ، استهدفت الخطة الشهابية اعطاء مزيد من الفعالية للدولة لكي يتسنى لها العمل على ضبط توزيع عادل لخيرات الامة .

فعناوين « التنسيق والتعاون بين الوزارات على اساس خطة موحدة » ، والاصلاح الاداري ، « والعمل على تخفيف حدة المركزية بتطوير الاجهزة المناطقية » ، هذه العناوين تحدد الاسلوب الشهابي في البحث عن النخبة وايصالها الى الواجهة ومن ثم ، اعطائها ادوارا مختلفة اثرت في ديناميكية الحكم ونشاط اجهزته . هذه السياسة التي اعتمدتها الشهابية في تعاملها مع الكفاءات سمحت لعناصر شابة واسماء غير مدرجة في لوائح اندية العائلات التقليدية بالوصول الى سدة المسؤوليات العامة والمراكز الحساسة في الدولة . فالرئيس الياس سركيس لم يكن اول الواصلين ولا آخرهم ...



الإنعاش الاجتماعي اللبناني : كلمة من قاموس الشهابية .

هكذا اذن ، وككل دولة ترمي الى تسريع عملية التنمية ، اعتمد لبنان في عهد الشهابية سياسة التخطيط مع حرصه على مبدأ الاقتصاد الحر ، واعطى لهذه السياسة مفهوما شاملا يختلف عـن التخطيط الاشتراكي الالزامي وعن التخطيط السطحي للرأسماليات المستحدثة .

ان الخلل الاجتماعي المتسرب الى عمـق الكيان اللبناني ، هو الذي استحوذ على اهتمام الشهابيـة التي كانت تعرف ان الازدهار الظاهري للنشاط التجاري والمصرفي ، ورغم انعكاساته الايجابية على السلامة النقدية وازدياد الدخل الوطني ، لا يمكن اعتبار نتائجه بحكم الدائمة والثابتة لان هذه النتائج ليست الا حصيلة العديد من التشنجات والمجازفات و« الطبخات » العشوائية ، وافراز انعدام المساواة بـين الاطراف والفئات المساهمة في النشاط العام . لذا ، وبعيدا عن فكرة الحد من فعالية المبادرة الفردية او تضييق الخناق على القطاع الحر ، لم تتأخر الشهابية في التدخل المباشر واحتلال الدور الرئيس متى تعلق الامر بالمقومات البنيوية ، الطبيعية والمادية والتربوية للوطن . وفوق ذلك فقد عمدت على استحداث اجهزة تكون مهمتها اعداد الدراسات التي من شأنها ، وحدها ، ان تشكل اساس اطلاع الدولة على حقيقة واقع البلاد ، وتساعد في نفس الوقت على تفادي التقديرات المغلوطة المؤدية الى هدر في الطاقة والوقت .

نلاحظ اذن ان الشهابية هي التي افتتحت عصر التخطيط اللبناني الشامل . صحيح انه في عام ١٩٥٣ تم انشاء « مجلس للتخطيط » ضم عدة اسماء لها جدارتها في حقل العلوم الاقتصادية ، الا ان نشاط هذا المجلس ومشروع الخطة الخمسية التي اقترحها ، لم يسفرا عن أية نتائج عملية . وفي عام ١٩٥٤ انشئت وزارة التصميم ، لكنها بقيت مفتقرة الى الجهاز البشري الكافي الذي يستلزمه اعداد اية خطة مهما كانت بسيطة

او محدودة . لهذا جاء المرسوم رقم ٢٨٦٣ بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩ ، يحـدد دور وزارة التصميم و « مجلس التخطيط والانماء الاقتصادي » . (يتوجب هنا لفت الانتباه الى كلمة « انماء » المضافة الى الاسم السابق ، والتي تدل بوضوح على رغبة وارادة الرئيس شهاب في جعل الانماء ، والانماء وحده غاية التخطيط الشامل).

هذه الغاية ذاتها كانت في اساس مرسوم الرابع من آب عام ١٩٦٠ الذي اوكل لوزير الـدولة آنذاك الشيخ موريس الجميل ، القيام بدراسات تتناول الانماء والتجهيز الاقتصادي والاجتماعي للبنان (اختيار الحلول ، تحديد الاولويات تبعا لحاجات البلاد وامكانياتها ، اقتراح طرق التمويل المحلية والخارجية واصول تنفيذها .. وذلك بعد استشارة الوزارات المختصة) . هذا بالاضافة الى ان المرسوم رقم ١٥٥ بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٩ كان قد انشأ « مكتب الانماء الاجتماعي » والحقه بوزارة الشؤون الاجتماعية .

هذه الاجراءات المتعددة ، بالاضافة الى غيرها ، تظهر بوضوح ارادة الشهابية في ادخـال « العقلانية » الى السياسة الاقتصاديـة والاجتماعية للبلاد ، عبر تبني مفهوم عام للانماء . لذا جاء اختيار بعثة ايرفد قائما على النظرية التي تتبناها من ان الانماء الانساني هو غاية الانماء الاقتصادي ، الاداري وحتى الثقافي . هذا الانماء لكي يكون حقيقيا ، يجب ان يكون شاملا اي ان يتناول « كل الانسان » و « كل انسان » .

وقع عقد الاتفاق مع بعثة ايرفد ، في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٩ . فتشكلت من : لويس-جوزيف لوبريه : مديرا – ريمون دلبرا : مدير مساعد – آن ماري بارون : دراسات مناطقية – انطوان كـير : قسم الاعداد والدراسات المناطقية – آلان بيرو : قسم الاعداد – بيار لانفل : دراسات زراعية – جان لاباس : دراسات مالية – ماريز ميشو : تحليل مناطقي – دني غوليه : دراسات اقتصادية .

ان اي انماء يتوقف في الواقع على مدى التعاون والتنسيق بين الجهود المختلفة للشعب الواحد او بكلمة اوضح على اهمية الطاقة الاجتماعية لهذا الشعب .

لذا كـان الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية او ، على الاصح ، بالمسألة الاجتماعية ، في أية دولة ، باعثـا رئيسا مـن بواعث العمل الحكومي . فجميع الـدول ، سواء أكـانت مبادئها ديموقراطية او ديكتاتورية او ديموقراطية شعبية ، تعتمد منهجا اجتماعيا تعتقد بانه هو وحده المنهج الصحيح . ولكن بين هذه المناهج فارقا اساسيا ، فالبعض يعتبر المسألة الاجتماعية وسيلة للحكم ويتخذها سبيلا لاكتساب شعبية ضرورية ، والبعض الاخر يجعل من هذه المسألة هدف الدولة والمجتمع فتصبح عنده هي الغاية .

اما فرق العمل اللبنانية الملحقة ببعثة ايرفد فقد تألفت من :

أ – الفريق المركزي :

محمد جنون – جان مراد – كاظم كنعان – غبريال يونس – ماري مادلين عواد – عبود صايغ – فاروجان كارتارجيان – مصطفى الحاج – ليليان حداد – هيفا دوين .

ب – الفرق المناطقية :

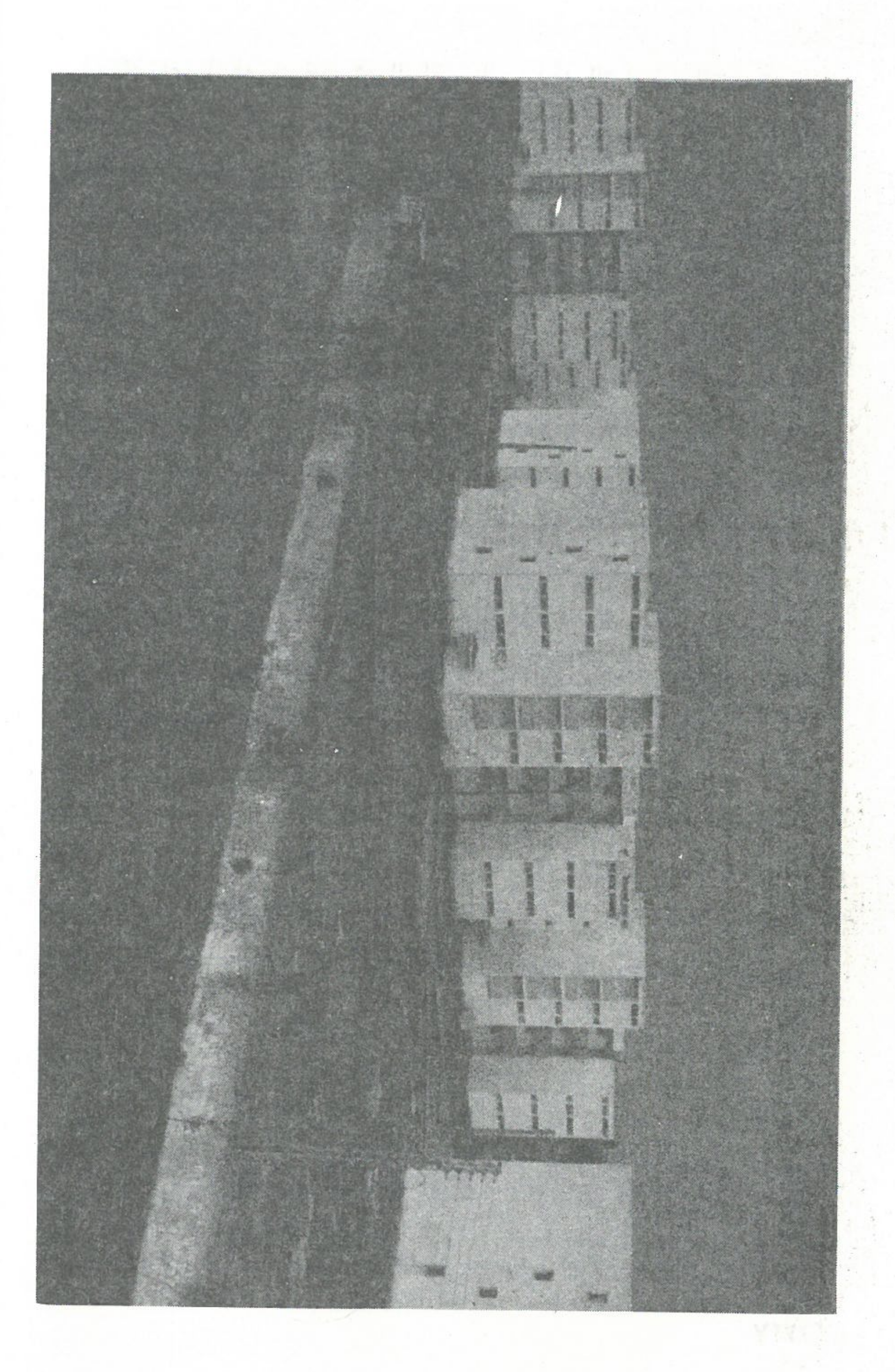
١ – فريق المدن : عدنان عيطور – ماري شرفان – ناهدة رواس – آمال قصيب – عدنان كنعان .
٢ – فريق الشمال : عمر عضاضه – مارغريت شرفان – جورج حويـك .
٣ – فريق الوسط : حنا رامي – ميشال الجر – عادل مكسد – جميلة عقل – ناديا خليل .
٤ – فريق الجنوب : رشاد الزين – ساميـة سنيورة – فوزي حجـلي .
٥ – فريق الشرق : نبيه غانم – جوزف صافي – مادلين رزق .

وقد يظهر هنالك شبه من حيث النتائج العملية بين العمل الحكومي لهذين الفريقين ، ولكن الواقع هو انه اذا غلبت النزعة الى اخضاع المسألة الاجتماعية لسياسة الوسائل فاعتبرت هي وسيلة لا غاية ، اصبح العمل الاجتماعي ثانويا تفرضه غالبا المطالبة به او ظروف عارضة اضطرارية فيكون عندئذ عملا مرتجلا .

أما اذا اعتبرت المسألة الاجتماعية غاية – كما في الشهابية – فالعمل الاجتماعي ، حينئذ ، يكيف وينسق بين جميع الاعمال الاخرى التي يفرضها ، لا بل يرافقها ويوصلها الى غايتها لان العمل الاجتماعي هو ، وقبل كل شيء ، عمل عقلي .

ان المعطيات الاجتماعية الدائمة في لبنان تجعل المسألة الاجتماعية – طبيعيا وتقليديا ودينيا ودستوريا – متصلة في بدايتها ونهايتها بالانسان وبما له من اولوية مطلقة . فاذا كان الانسان يشكل غرض وموضوع كل عمل ، اقتصاديا كان ام ماليا ، سياسيا ام عمليا ، ثقافيا ام اجتماعيا ، وكان كل هذا لا يعرض لنا ولا نمارسه الا من اجل تحسين حال الانسان ، فاننا حينئذ نسلم بانه ليس هنالك من تقدم الا بقدر ما يفيد منه الانسان . ولكن هذه الاولوية التي نقر بها للانسان وحريته ، لا يمكن فهمها الا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه عيشا طبيعيا ، والذي لا يستطيع بدونه ان يحقق طبيعته او ان يظفر بحريته ، « ذلك ان الحرية ليست الا وعي الانسان لذاته وهو يعمل ، اي انها تلك المعرفة التي يكونها الانسان عن انسان آخر يعتبره مساويا له » .

ان تفريغ نظرية الشهابية حول فكرة العدالة الاجتماعية من اي مضمون فلسفي ، يعتبر اجحافا واستخفافا بأهمية المحاولة التي حصدت اكثر من انجاز واكثر من نجاح . فما فعلته الشهابية بتعهدها للمسألة الاجتماعية ، يدخل في اطار الرعاية والالتزام ، اذ انها بتقديمها لاهمية



الانماء وضرورة البناء والتوغل في الزوايا المنسية للارض اللبنانية ، على ما عداها، انما شاءت بملء ارادتها ان تصون وتعزز الذات الوطنية وتسعى الى استكمال قيمتها الانسانية . ان الرعاية الاجتماعية التي تبنتها الشهابية ركزت على معنى المواطنية بصفتها الفردية المطلقة ولكن من زاوية تمثيلها لكائن منتج خلاق له تأثير ايجابي في حياة المجتمع .

فتأمين وجود الانسان بصفته الفردية المطلقة يعني ، نظريا ، سد حاجاته الاولية ، ليتحرر من مخاوف العوز ، والجهل ، والمرض ويقوى على الاحتفاظ بسلامة وجوده ، وتأمين وجوده ككائن منتج يعني توفير فرص النمو امامه وتأمين حرياته الاساسية ، واسباب راحته واستقراره .

ان تبني الشهابية للمشكلة الاجتماعية ، قبل سواها ، جاء نتيجة دراستها وتفهمها للواقع اللبناني القائم على تناقضات وفوارق متعددة ، ثقافية ، دينية ، عقائدية وعلى تعدد في النزعات والاهداف السياسية فكان عليها ان توجه مجهودها العام صوب المسببات التي احدثت تبديلا سريعا في اوضاع لبنان الاجتماعية واضعفت وحدته وبالتالي ، ان تعالج هذه المسببات وتعمل على ازالة الفوارق الاجتماعية وخلق تقارب بين الفئات المتعايشة . وان تسعى لايجاد مخرج اجتماعي مشترك فيما بين هذه الفئات لكي تتمكن من ان تعمل مجتمعة بوحي من ولاء رئيسي يحتل منها المقام الاول ، ويخفف من حدة الولاءات الضيقة ويخلق في الفئات المتعددة ارادة جماعية موحدة تسعى بكليتها لحفظ سلامة المجتمع اللبناني وتعزيز سيادته واحترام كيانه .

لهذا كانت مشكلة الوحدة الاجتماعية : مشكلة الشهابية التي آمنت انها ان تمكنت من خلق هذه الوحدة مع الاحتفاظ بطابع كل فئة من الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني ، وخلق جو من التعايش السلمي فيما بين هذه الفئات مع احترام حق كل واحدة منها في النمو

والتفاعل ، والانتاج ، والبقاء ، فانها تكون بذلك قد وفقت الى حل المشكلة اللبنانية بكاملها . وسهل عليها بالتالي حل المشاكل الاجتماعية الاخرى . فبالنظر لاهمية هذا التعايش السلمي وارتباطه بمصير لبنان من حيث البقاء والزوال ، كان على المجهود العام ان يبدأ عمله بالسعي لخلق هذا الجو ، أي كان عليه ان يضع حجر الزاوية قبل ان يشرع في البناء .

ان التفاعل الذي عملت الشهابية لاجله ، هو ذلك الذي لا ينشأ الا بالامتزاج الحقيقي العميق ، الناتج عن تصميم العناصر الممتزجة بان تعيش حياة موحدة ، وبالتالي بان توجد نمطا من الحياة والفكر مقبولا عند جميع العناصر ، وممثلا لارادتها جميعا لا ارادة أي واحد منها . هذا وقد اعتبر الاعتدال الشهابي ان الميثاق الوطني قد يكون حقق ما اريد له ان يحققه من خلق هذا التفاعل الذي اتخذ اشكالا متعددة وتراوح في العنف والرخاوة ، حسب العناصر التي يتكون منها لبنان من ناحية ، وتبعا لتصميمها من ناحية اخرى على الابقاء على الكيان الموحد الذي اتاح لها هذا التفاعل الغني بالامكانيات الفكرية والروحية والكيانية .

لكن هذا التفاعل ، ككل نشاط فكري انساني عميق ، لا بد له ان يسير زمنا طويلا قبل ان يكتمل وتولد منه الشخصية المنسجمة التي تمثل انصهار العناصر وتوحيدها . لذا اعتبر النهج الشهابي ان هذا الانصهار يحتاج الى جو من العدالة والنزاهة والحكم الصالح ، ينشأ في ظله اقتناع بوحدة الاهداف والغايات والمصالح ، كما يحتاج الى الحرية التامة في الاعراب عن الاراء والاتجاهات في ظل من المحبة الفائقة التي تسود العناصر جميعا . فاذا تأمنت هذه الشروط جميعها فما من مشكلة تنشأ الا ويمكن حلها وما من خطر يلوح الا ويمكن درؤه واتقاؤه .

بعد عرضنا لهذه المبادىء العامة ، يبقى السؤال : الى اي مدى نجحت الشهابية في الابحار فوق اعماق هموم الشعب اللبناني وقضاياه ، وفي اي مدارات تعرضت للغرق ؟

كيف تسابق الشعب الى استقبالها ومواكبتها باكاليل الغار ، وكيف انسحب ذات الشعب من موكبها ليتبارى في عملية رشقها بالتهم وتجريح وجهها بأظافر الغضب ودك معالمها قبل . . . صياح الديك ؟

لن تتسرع في اطلاق حكمنا على الامور فنجاري بذلك تسرع المتهمين ، اصحاب تعهدات الموالاة والمعارضة . لاننا ، قبل الجواب والحكم ، نود ان نستدعي المراسيم والقوانين والتواريخ والصور لتشهد . . . فتدين ولو عبر ايحائها المهذب .

لذا ، قبل ان تفتتح جلسة المحاكمة التي ستمتد فوق كامل صفحات كتابنا ، نود ان نقتطع من كتاب « الف ليلة وليلة » كلمة تقول :

« ان الرجل الناجح كالشجرة . يتحلق حولها الناس طالما بقيت مغطاة بالثمار . ذات الناس يسارعون ، لحظة سقوط الثمر ، الى البحث عن شجرة افضل » .

القسم الثاني

دستور الشهابيّة المبتور

ان كان جبران خليل جبران قد قـال ، آخر ما قاله : « لم أقل كلمتي بعد » ، فاننا هنا ، نكاد نكون امام موقف مشابه . ذلـك ان الشهابية قد اوحت وألهمت ، عملت وحققت واكتشفت ، وعندمـا أجبرت على الكلام ، همست ... ولم تقل كلمتها .

وان كان ثمة مـن عبارة تمثل وتختصر عصر النهج وأيام عمر محاولته فهي : « الحياة اللاهثة » .

الحياة اللاهثة المثقلة بالاعباء ، بالاعمال ، بديون الامس وايضا بدمائه وجراحاته .

ما ذنب الشهابية ان هي وجدت فجأة في قلب الحريق وكان عليها ان تسابق اللهب وتكافح ألسنة ... النيران اللبنانية ؟

ربما لهذا السبب لم يتسنّ لها ان تصوغ « برنامجها » وتسكبه في القوالب «العقائدية» «التاريخية» ، أو تصبغه بسحر البلاغة والتعقيد اللفظي والتوريات ... و« الشطحات » التنبوئية .

عناوين دستور الشهابية بحجم خارطتنا وحجم شعبنا ... بحجم وجعنا لانها مكتوبة بلغة الرغيف والارض البور والامل المشرد . فبهذه اللغة ذاتها رسمت الشهابية ملامح الوحدة الوطنية والعدالة والاعتدال، وبناء الدولة والجيش ، والسيادة ورسالة لبنان في المكان وفي الزمان .

* * *

ان تقصي ابعاد هذا الدستور المبتور ، ليس بالامر الهيّن . ذلك ان اهم ما في الاعمال الناجحة كونها لا ترتكز دومـا على المقاييس الموجودة قبلها وعلى النمطيّة المتّبعـة ، أهم مـا في الاعمال الناجحة ابتكارها للقواعد الجديدة ، أهم ما فيها هو ... النجاح بعينه .

من هنا ، وجدنا انفسنا امام افكار ، مجموعة افكار مشتتة ، مرمية ، مهملة وكنا ، كلما التقطنا منها شيئا ، اكتشفنا ان بساطة وعفوية « التجربة » التي انطلقت لتهدىء المشاعر وتكفكف الدموع وتعلن افتتاح ورشة ترميم الوطن وانمائه ، هذه البساطة مطبوعة ايضا في لهجة الشهابية وفي تعبيرها عن فكرها .

لذا ، وجدنا من الواجب العودة الى هذه اللهجة وتلك اللغة لنفهم ما حاولت الشهابية ان تتجنبه الا وهو قول : « اسمع تفرح ، جرّب تحزن » .

* * *

يقسم دستور الشهابية غير المكتمل ، الى ثلاثة ابواب يمثل كل منها مرحلة زمنية في عمر العهد الشهابي . فاذا عدنا الى « مجموعة خطب الرئيس شهاب » وجدنا انها تركز باديء ذي بدء على اعتماد مفهوم واضح للوحدة الوطنية ، وتدعو الشعب اللبناني الى الالتفاف حول أسس هذا المفهوم وابعاده ، ثم في مرحلة ثانية ، تطرح المباديء التي على أساسها تبنى الدولة وتستمر ، وفي المرحلة الثالثة تستقر الشهابية في مناخها التي أرادت أن تتأثر وتؤثر به الا وهو : القضية الاجتماعية .

لذا سنحاول في هذا القسم ان نرسم جغرافية الشهابية الفكرية (او التصميم الاولي لهذه الجغرافية) فندون تعابير واسلوب توجهها العام ، علنا نرى ونري ما رأته الشهابية قبل غيرها ، علنا نفهم كيف استطاعت ان تصور زمننا ... منذ المراحل الاولى لزمنها .. فكل ما سنورده هنا ، هو خلاصة آراء الرئيس شهاب واقواله .

* * *

الباب الأول

الوحدة الوطنية

ويشمل : أ – مفهوم الشهابية للوحدة الوطنية .
ب – اعتدال – عدالة .
ج – الحرية .
د – السيادة والاستقلال .
هـ – واجب اللبناني .

أ – مفهوم الشهابية للوحدة الوطنية :

١ – « ان أول ما اطلبه من نفسي وما أطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما اوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد الى وحدتها الوطنية التي بقوتها حقق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣ ، وثبت سيادته ، ورسخ كيانه ... »

... « واذا كانت تلك الوحدة هي السلاح الامضى الذي استعان به شعب لبنان لتحقيق الاستقلال وتوطيد السيادة الوطنية ، فان هذه الوحدة وما يرافقها من طمأنينة واستقرار ما تزال الاساس لكل عمل نستهدف منه اليوم ودائما كل غاية مماثلة من غاياتنا الوطنية ... »

(٤ آب ١٩٥٨)

٢ – « ... ان هناك ناحية اخرى من نواحي أزمتنا ، هي ما تخلف عن حوادثها وايامها من تباعد وتنافر بين اعضاء الاسرة اللبنانية . وما أظن اللبنانيين جميعا الا متألمين لهذا الواقع المؤسف ، وتواقين الى تصفية النفوس وتنقية الصدور مما علق بها . ان منطلقنا في ما نصبو اليه من تصفية آثار الازمة وحل المعضلات الناشئة عنها ، وما نصبو اليه من بناء وطن حر متقدم ، ومستقبل مستقر مجيد ، انما هو التمسك بالوحدة الوطنية .

« الى هذه الوحدة ، الى احيائها والاعتصام بها ، الى العيش المستمر في ظلها ، ادعو اللبنانيين جميعا .

« فليس من مطمع ولا من مطلب ، شخصيا كان أم حزبيا ، يجوز ان نعرض من أجله هذه الوحدة . وليس من حق لفرد او لجماعة يوازي جزءا من هذه الوحدة . بل ليس من واجب ألزم على اللبنانيين من الحرص عليها ، والسعي الى دعمها ، ولا من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها ... » (٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٣ – « ... ان كل أمر يبقى قليل الجدوى هزيل الثمر اذا لم يكن الايمان بالنفس والوحدة الوطنية هما الدعامتين اللتين عليهما نبني ونشيد ...

« والازمة الاخيرة التي تعرض فيها كيان لبنان للتفكك ، وازدهاره للانهيار ، وابناؤه للتفاني والتشتت ، لم ينج منها وطننا العزيز الا بقوة الايمان والوحدة .»

« ... وفي الساعة التي اشفق فيها اللبنانيون وغير اللبنانيين على لبنان من ان تعصف به عواصف الفتنة الطائفية ، اذ بهذه التربة المقدسة تبهر أنظار العالم بانتصار الوحدة الوطنية ، واذا باللبنانيين اليوم .



أكثر مما كانوا في كل يـوم ، اخوة متحابون متصافون ، متعاونون متضامنون ، بل اذا بهم شعب واحد ، ووطن واحد ، دستورهم المحبة ، وطموحهم مجد لبنان . (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٤ – « ... ان انهزام روح الفرقة والتناحر والبغضاء ، والرغبة في نبذ كل اسباب التنازع والانقسام ، والعزم على بذل الجهد الكامل لاقامة الدولة والمجتمع على دعائم الأخلاق والعدل والمساواة والواجب، انها كلها عوامل وضعت لبنان ، الخارج من المحنة ، على الطريق القويم لبناء حياته الجديدة .

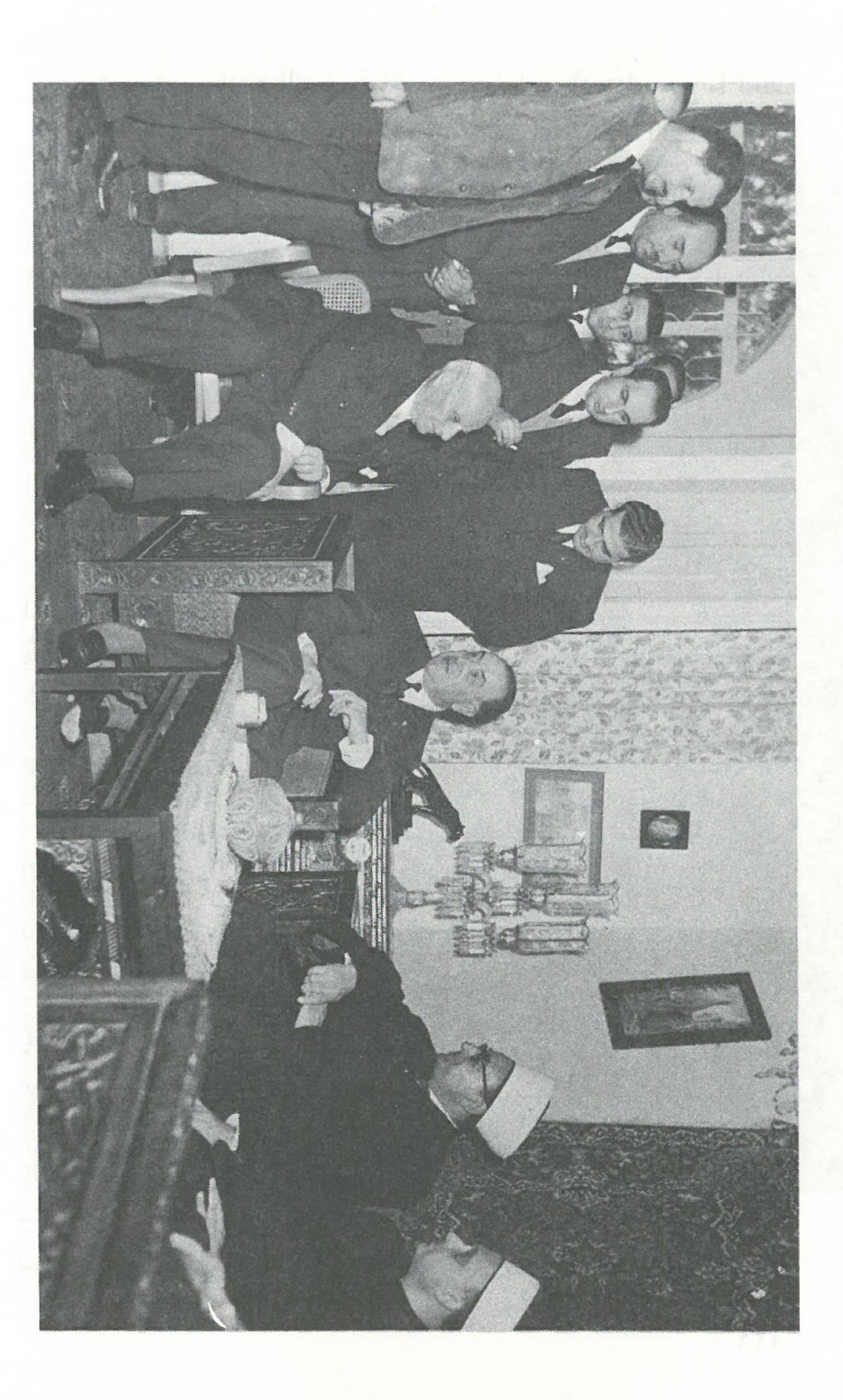
« أيها اللبنانيون ،

لو ان الشعوب تعيش كل ايامها بالروح العالية نفسها التي تحيا بها المراحل الفاصلة ، لتبدل وجه العالم وتحول سير التاريخ .

ولكنها اذا لم تستطع ان تعيش على الدوام ايامها العادية بالروح التاريخية تلك ، فان قبسا من هذه الروح ينير طريقها كل يوم .

ولعـل الشعوب التي تفوقت في كـل مضمار ، هي تلك التي استطاعت ان تأخذ دائما في حياتها الطبيعية بشيء مـن روح ايامهـا البارزة ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٥ – « .. لا شك في ان الصداقات الدولية والمنظمات الاقليمية والهيئات العالمية ، تساعد الشعوب على حفظ استقلالها . ولكن الضمانة الاساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة اراضيه وحدوده .. هي دائما الوحدة بين عناصر الشعب الواحد . الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد أكثر مما يقدم تاريخ لبنان الدليل على انهـا اصل كل استقلال وضمانة كل حدود .



فلولا الوحدة لما تحقق للبنان استقلال ولما بقي له استقلال .

تعاظم الخطر على لبنان منذ عامين ، واستشرى الحقد وسال الدم ، وضاع الامن وانقطع الرزق ، وعجزت كل المنظمات الاقليمية والعالمية عن حماية لبنان حين تعرض لما تعرض له من خطر .

ولكن اجماع اللبنانيين على ارادة العيش متحدين انقذت وحدها في النهاية الوطن ... »

(٢٠ أيار ١٩٦٠)

٦ – « ... ان بلدا كلبنان ، تعددت مذاهبه وطوائفه ، وتضافرت عوامل عديدة ، في قرون مديدة ، على زرع بذور التفرقة في أرضه وبين أهله ، يحتاج أول ما يحتاج الى ما يجمع بين شتات ابنائه ، ويؤلف ما بين قلوبهم ، ويحل المحبة في نفوسهم ، ويوحد صفوفهم وجهودهم لخيرهم وخير وطنهم ...

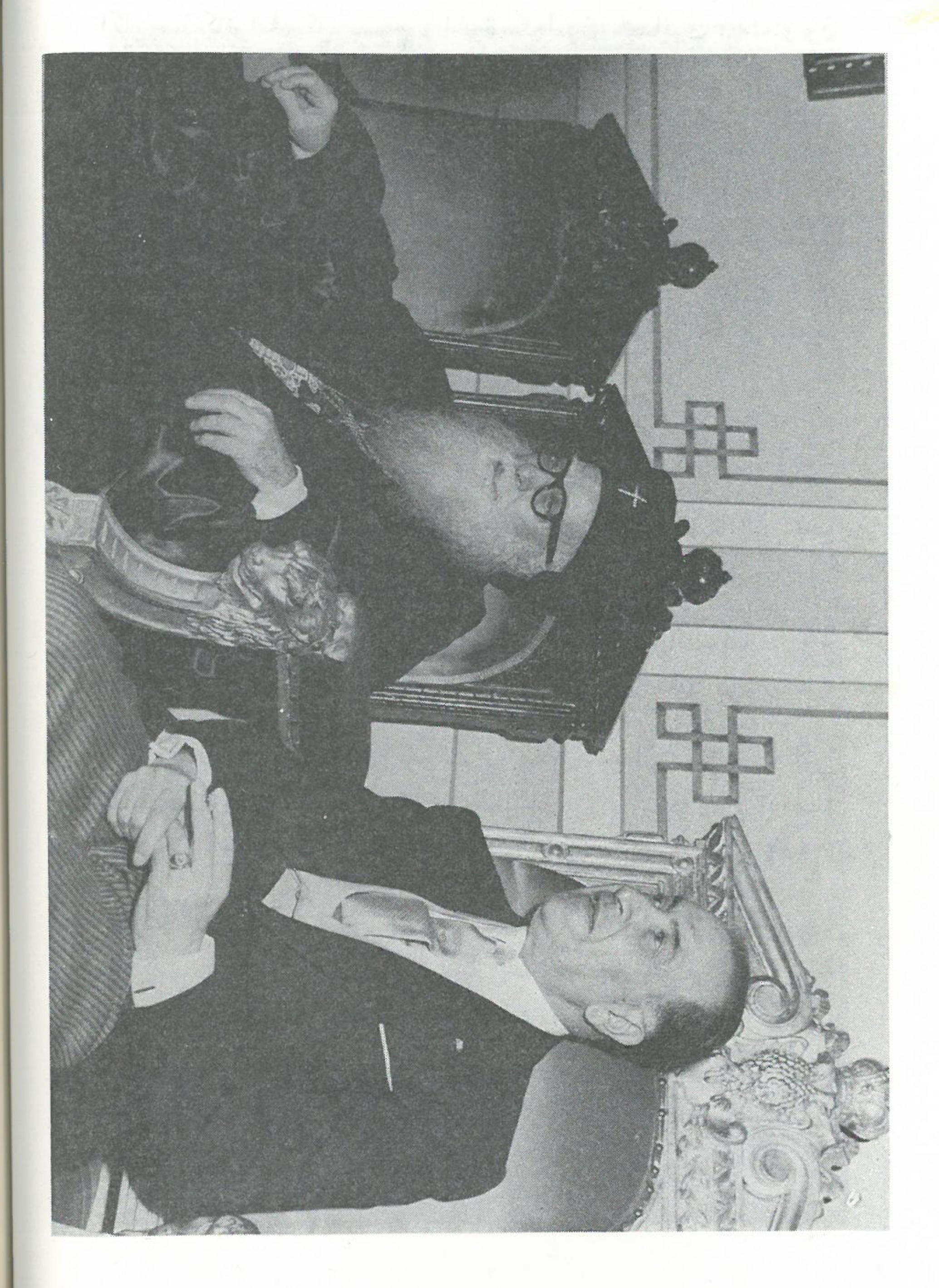
ان الحفاظ على الوحدة الوطنية في بلد كلبنان ، حياته في هذه الوحدة وشقاؤه في زوالها ، شرف لا يقل عن الحفاظ على حدود الوطن، ومجد لا يوازيه الا مجد الموت في ظل العلم ... »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٧ – « ... ان بناء المجتمع لا يقوم الا ببناء الوحدة الوطنية . وبناء الوحدة الوطنية لا يتم الا ببناء المجتمع .

فكما ان التفرق في صفوف المواطنين يقف عائقا دون نمو الوطن وسيره نحو الافضل ، كذلك فان تخلف البلاد سبب رئيسي في تفكك وحدتها ، حتى ولو كان هذا التخلف نسبيا وغير شامل . »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)



٨ – « ايها الضباط ...

ان مهمتكم النبيلة لا تنحصر في حماية الحدود وصدّ كل معتد غاشم عنها فحسب ، بل تتعداها الى الداخل حيث تعملون شعبا وجيشا متآزرين متكاتفين ، على صون وحدتنا الوطنية التي وقفتم في أحلك الظروف تحرسونها بايمان واصرار نادرين ، عندما هبت الرياح العاتية على السفينـة اللبنانية ، وفككت معظم القوى ، فصمدتم انتم رسل هذه الوحدة وبقي لبنان . » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٩ – « ... وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة ، يحياها ويحميها ، يعرف ان الديموقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان ، لانها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي عنها . » (١٤ ايلول ١٩٦٢)

١٠ – « ان العظمة في موت شهداء السادس من ايار لم تكن في انهم ضحوا بحياتهم في سبيل الحرية والكرامة والوطن فحسب ، بل كانت كذلك في انهم ماتوا معا . وقد أرادوا ان يموتوا معا بعد ان عاشوا معا وجاهدوا معا . وقد ارادوا ان يعيشوا وان يجاهدوا معا ، متغلبين في الحيـاة وفي الموت على كل مـا يمكن ان يفرّق بينهم ، منتصرين في الحياة وفي الموت على كل من عمل على تمزيق شملهم .

لا وطن بدون تضحية ، ولا وطنية حيث لا وحدة وطنية ...

فاذا كان ذكر التضحية العظمى واجبا قوميا ، فان ذكر الوحدة الوطنية التي تمت وتألقت في ظلها تلك التضحية يجب ان يكون درسنا اليومي ، بل يجب ان يكون العيش فيها زادنا اليومي . »

ب – اعتـدال – عـدالة

١ – « ... لكي يثق المواطن بالدولة ، يجب ان يسري فيها روح

الجد ويسيّرها : الجد في المسؤولية عن الواجب وفي الحساب ، والجد في جعل الدولة للمواطن وللكل على السواء ، والجد في النظرة الى الغد والتصميم له . » (٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٢ – « ... انني لعلى يقين من ان اللبنانيين ، وقد مكنوا المسؤولين بوعيهم واخلاصهم من الوصول خلال عام بالبلاد الى ما تنعم به الآن من هدوء وطمأنينة ، لن يتوانوا في المرحلة الثانية من مهمتنا عن بذل كل تضحية في سبيل بناء بيت لبناني جميل على ارض لبنان ، ارض المحبة ، يشعر فيه كل لبناني انـه بيته ، ويسوده مزيد من العـدل الاجتماعي ومزيد من الرفاه .

الى تحقيق هذه الغاية النبيلة الكبيرة ادعو جميع اللبنانيين دون استثنـاء ..

ايها اللبنانيون ،

لقد جعلت نصب عيني منذ حملت أمانة الرئاسة ان يظل ضميري مرآة لضميركم ، يستمد منه بعد الله الهداية الى ما يضمن خيره وكرامته ومستقبل ابنائه ، والى ما يؤمن للوطن وحدتـه وسلامته وحريتـه وارتفاع رايته .. »

٣ – « ... ففي ظلال هذا النظام الديموقراطي انما تتحقق المساواة امام القانون ، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق ، وينتفي طغيان الجماعة على الجماعة . وفي أفيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية او لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني . وبفضله انما تتحقق وتقوم وتدوم وحـدة الشعب . لقد اعطت الديموقراطية ودائما كل هذا للبنان ، ولا بدع اذن ان يكون الشعب اللبناني أول شعب مارس الديموقراطية في ربوع الشرق . »

٤ - « ... يجب على الجميع وفي الطليعة الذين ينعمون بمنافع الازدهار ، وربما كانوا من صانعيه ، ان يدركوا ضرورة السعي للارتفاع باللبناني المتخلف ، والقضاء على العسر غير المشروع ، في مجتمع راق مزدهر طموح ، ويتعاونوا ، بمسؤولية وطنية شاملة ، على معالجته وازالة اسبابه وآثاره .

ان المرحلة التي تدخلها البلاد لبناء المجتمع الجديد ، والتي يتحتم فيها تعاون الشعب والمسؤولين اوثق التعاون ، والتي يطلب فيها من البعض التضحية ومن البعض الآخر الصبر ، مرحلة لا تقل خطورة عن المرحلة التي سبقت وحققت الاستقلال ، وان تكن بطولتها بطولة العقل والقلب اكثر مما هي بطولة السيف والزند ... »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٥ - « .. ان لبنان يعيش منذ فترة مرحلة جديدة هامة من مراحل تطوره ، ويرسي القواعد لنهضة اجتماعية تزول معها صورة الواقع المتخلف الذي يشوه في أكثر من ناحية وجه لبنان .. لتحل محلها صورة الكرامة والعدل والانتاج يؤلفها اللبنانيون جميعا هذه المرة دون استثناء .. »

« .. واحتراما لفكرة العدل التي تعلمناها مع تعاليم اديانتا السماوية ، وقفت جهدي دائما على السعي لان تكون للبنان في هذا النطاق الخطير سياسة بعيدة عن التأثر بأي عامل من عوامل الهوى او النظر القصير .

« ... ايها اللبنانيون ،

.. يتجه الذهن الى فضائل خلقية ونفسية ، وكفايات معنوية وروحية ، توسل بها هذا الشعب وثبته الاستقلالية ، فكانت هي ، لا



السلاح والحديد . ولا العدد والعدة ، اداة فوزه وسبيله الامثل الى تحقيق امانيه . ان تلك الفضائل والكفايات نفسها هي التي يجب ان تتحلى بها دائما ونرعاها ونقيمها عهدا بيننا اذن ليكون لنا المجتمع السليم القادر على مجابهة كل الصعاب .

وهذه الفضائل والكفايات نفسها هي التي لا يرى مخلص غنى عن مخاطبتها والاستنجاد بها في كل محاولة صادقة تستهدف بناء الوطن على اسس المحبة والتضحية والضمير والاحساس واقامة الدولة على مبادىء المساواة والعلم والمسؤولية . »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٦ – « ... ايها اللبنانيون ،

بقدر ما تشعرون ان حاجاتكم الاساسية ، المفروض في الدولة تأمينها تسير اليكم كحقوق لا كهبات ، وتصل اليكم مجردة من المنّة . لا يسليها تمييز ولا يشوبها تفريق ، يحق لكم ان تطمئنوا الى ان طلائع الجهد المبذول لن تمنعها عقبة عن التقدم والتوسع ، حتى تعمّ الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته ... »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٧ – « .. سعت الدولة جهدها لتأدية الواجب ، فرعت ، الى جانب وحدتنا الداخليـة ، واجب المحافظة على فضائل النزاهة والعـدل والتجرد ، واعتمدت العلم والتخطيط والانضباط ، وعملت على تأمين المساواة بين المواطنين ، افرادا وفئات ومناطق ، وعلى دفع عجلة التطور الاجتماعي الى الامام لتبقى بلادنا جادة على طموح للسبق في الطريق الحضاري .. » (٢٠ آب ١٩٦٤)



لم تنسه السلطة واجب الركوع امام مقدسات الوطن .



ج ـ الحريـة :

١ – « .. ان النهوض بالدولـة ، النهوض الذي نهدف اليـه اليوم ، يحتاج الى معاونة المواطنين جميعا ، والى حس الفرد بالانتماء الى المجموع ، والى تفهم الحدود بـين حق الذات وحـق الآخرين ، والتمييز بين الحرية والفوضى ، والى التحلي بروح النظام والخضوع الاختياري للقانون .. » (٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٢ – « .. ان لبنان الذي كافح جيـلا فجيلا في سبيل الحيـاة الكريمة ، وفي سبيل الحرية ، وفي سبيل التقدم ، والذي عرف المشرق من الايام والمظلم ، وذاق الرغيد والخشن من العيش ، ورفرفت في سمائه اعلام السيادة حينا وانطوت حينـا ، ليجد في يوم ٢٢ تشرين العظيم اليوم الذي تحققت فيه أمنية ابنائه وانتصرت رسالة شهدائه . لقـد اهتدى هـذا الشعب الصغـير في معركة الاستقلال الى سر الايمان بالنفس وسر الوحدة بين أبناء الوطن ، وبهما ناضل واستبسل فكانا سلاحه الغلاب في وجه القوة .. » (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٣ – « .. ان الخلافات نفسها اذا ما نظر اللبنانيون اليها من خلال اتحادهم في حب لبنان ، والتعلق به ، تبدو من مظاهر ثروتنا الروحية الغالية ، ومن ميزات حرياتنا الاساسية التي كانت ولا تزال من اسباب كيان هذا البلد .. » (اول كانون الثاني ١٩٥٩)

٤ – « .. ان الرجوع الى الشعب ودعوته للاعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب ان يكون ، واجب لا محيد عنه في كل مرة بدا فيها ان امن البلاد وجوها السياسي انما يسمحان بذلك وفي حـدود الحرية والنظام ... » (٢٠ ايار ١٩٦٠)

٥ ـ « اما فيما يعود لي شخصيا ، فاني لم تضعف ثقتي يومـا بالديموقراطية البرلمانية . بل لقد حرصت منذ كـان لي شرف تولي

مقدرات هذا الوطن في فترة استثنائية صعبة من تاريخه .. على تدعيم الحياة النيابية ، مؤمنا كل الايمان بالنظام البرلماني الذي لا ارضى عنه بديلا لبلادنا ، واثقا كل الوثوق انه النظام الوحيد الصالح لها ، وذلك برغم ما يمكن ان يلصق به احيانا من شوائب هو براء منها في النتيجة »...
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٦ ـ « ان اقوى ما في الديموقراطية انها تستطيع ان تكون ، متى شاء الشعب الذي يمارسها ، صورة لارفع ما في تفكيره ، وانبل ما في حسه ، واطهر ما في ضميره .

وفي وسع الديموقراطية ، التي حقق لبنان تحت رايتها كل ما حققه من اصلاح الدولة والمجتمع ، ان تحمل طموحه الكبير الى ابعد اهدافه . وان اصدق النهضات واسلمها واثبتها هو ما قام منها في ظل الحرية » ...
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

د ـ السيادة والاستقلال :

١ « .. ان الاخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة ، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية ، هي اسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان يتأمن فيها الازدهار والسلامة والطمأنينة والعزة . وهي كفيلة بان تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم » ...
(٤ آب ١٩٥٨)

٢ « .. اذا كان ميثاق جامعة الدول العربية التي نغتبط جميعا لاستئناف نشاطها ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، هما الدعامتين القويتين لاستقلال لبنان ، فان الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني ، في وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، في اعتمادنا على انفسنا واتكالنا على سواعدنا، في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان .
(٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٣ « ... لقد علمتنا الايام العصيبة ، التي مررنا بها اخيراً ، ان مصيرنا انما هو صنع ايدينا . فنحن بأيدينا عرضنا استقلالنا حتى كاد يضيع ، ونحن بايدينا انقذناه » ...
(٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٤ ـ ... « ان نشدان الاهداف الكبيرة ، والحرص على حرمة المبادىء السليمة ، وصهر المطامع والأهواء في بوتقة الخير والصالح العام ، والتفهم الواعي لمعنى الوطن ولشرف خدمته ، والشعور بوحدة الحياة والمصير بين جميع اللبنانيين ، من جميع هذه القوى المعنوية التي تمسك باهدابها اللبنانيون ، انبثق يوم ٢٢ تشرين واستحقه لبنان » ...
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٥ ـ « ... ان لبنان الذي خاض معركة الاستقلال عام الف وتسعماية وثلاث واربعين ، قد خاض معركة استقلال ثانية قاسية مرة اخرى عام الف وتسعماية وثمان وخمسين ، وانتصر انتصارا رائعا بما اجتمع له في صفوفكم التي تنتظم في حب لبنان صفا واحدا ، وقلوبكم التي تجتمع في هواه قلبا كبيرا ... »
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٦ ـ « .. ايها اللبنانيون ،

في ذكرى الاستقلال الذي قيل فيه انه يؤخذ ولا يعطى ،

ما اراني الا معبرا عن تجارب لبنان حين اقول :

ان الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى . ان الاستقلال يبنى .

ايها اللبنانيون ،

ليس في اللبنانية تميز ولا امتياز .

وليس للبناني على لبناني فضل الا بالعمل الصادق .

فليكن حبكم للبنان ، واخلاصكم له ، وحرصكم على استقلاله .
عملا ، وعملا لا يكل .

ان استقلالكم هو عمل كل منكم ، وهو عمل كل يوم . »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٧ – « .. ايها الضباط ،

ليست حدود لبنان وحدها ما تحميه صدوركم العامرة بالبسالة ، ولكنه الاستقرار داخل الحدود الذي جعل من لبنانكم موطنا للعيش الكريم ، والجهد المثمر ، والتقدم الوطيد ... »

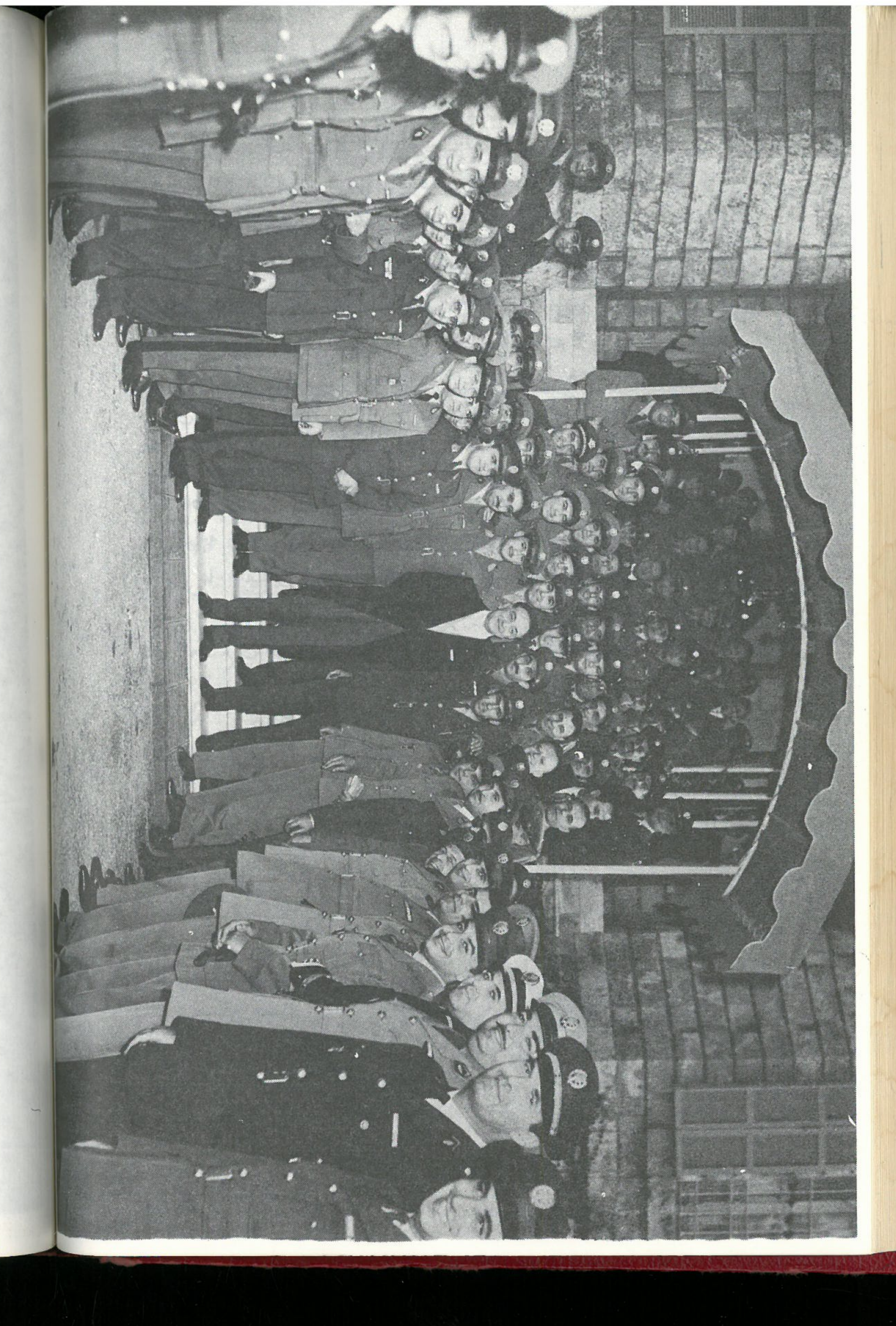
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

٨ – « .. الروح اللبنانية ارحب من الحدود ، وانطلاقها متحرر من القيود ، تكونت وانطلقت على مر العصور منذ افاض الله نعمه على هذه الارض الطيبة وعلى اهلها . انها ، قبل كل شيء ايمان راسخ بخلود لبنان ، وباستقلاله وسيادته ووحدته الوطنية ... »

هـ – واجب اللبناني :

١ – « .. اراني مدفوعا برغبة ملحة في ان تكون رسالتي الى مواطني واخواني دعوة الى التفكير والعمل ، فتشق في اتجاهها اليهم طريقا رحبة الى العقول والقلوب .

فالعمل الذي نحن مدعوون الى القيام به في مختلف الميادين الخلقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ينبغي ان يسمو ، وان يكون عملا مشرقا يشترك فيه كل فرد منا . ولن يكون ثمة اصلاح شامل ، قريب التحقيق ام بعيده ، ان لم يكن مستقرا اصلا في ضمائر الافراد . فليس هنالك مساهمة عقيمة ، ولا تضحية باطلة ، وانما هي فريضة مشتركة تلزم الجميع دون استثناء بواجب الجهد الذاتي والتعاون الوطني . ومما لا شك فيه ان قوة المثل ابعد اثرا واينع ثمرا من الخطب والمواعظ .



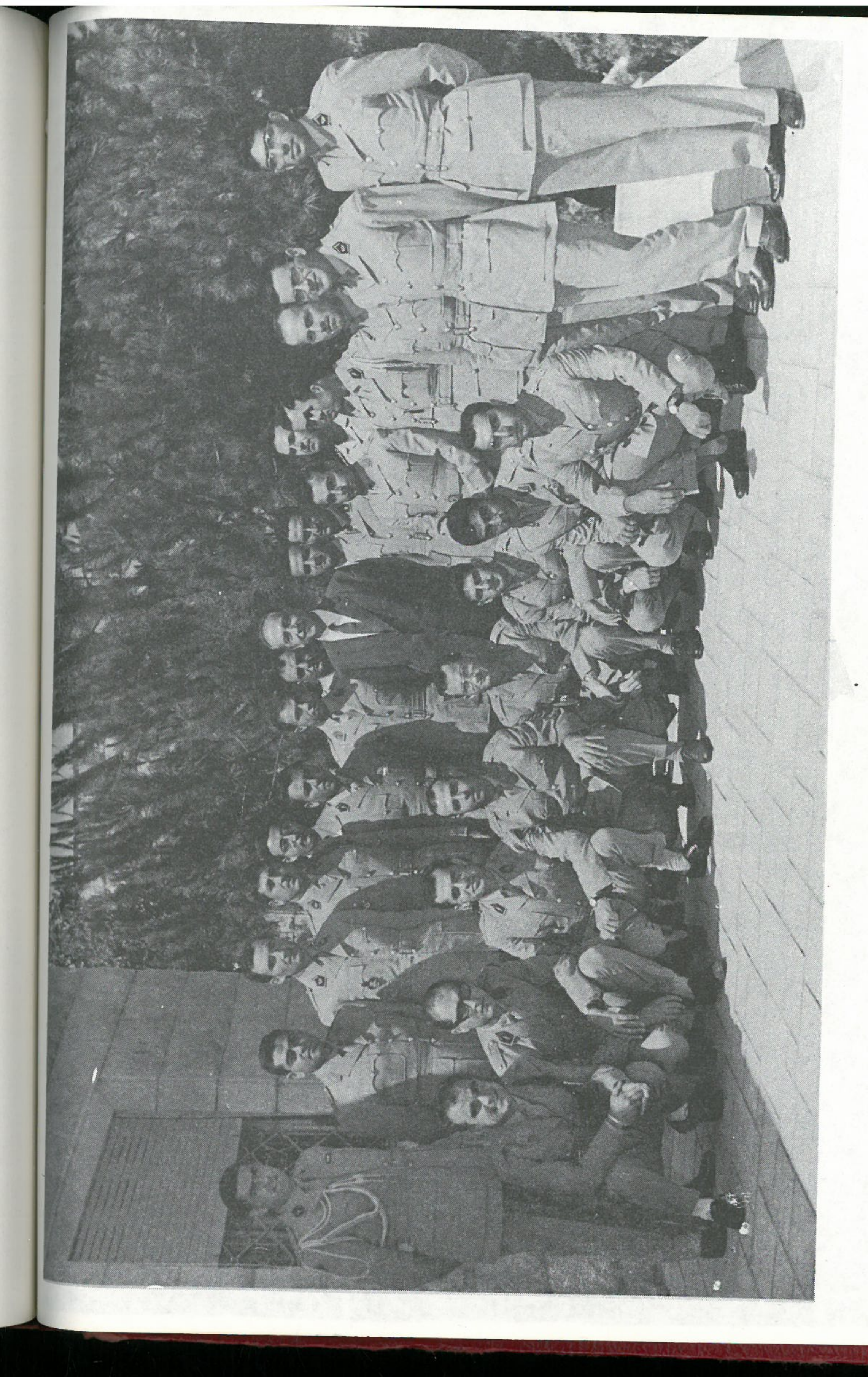
فالى هذا الواجب الشامل ادعو جميع اللبنانيين ، حتى تتضافر جهودهم ، وتتعاون على العمل ايديهم ، وليتقدم شعورهم كل يوم بتضامنهم الوثيق ، وان كانوا يختلفون في بعض الاراء والنزعات والثقافات ، فيتأصل تعاونهم ويتسع نطاقه في ما بينهم ... »
(اول كانون الثاني ١٩٥٩)

٢ ـ « .. لقد شعر لبنان ... انه في حاجة الى جهد استثنائي يبذله كل مواطن فيه ، وكل ذي مسؤولية عامة ، ليستأنف الوطن حياته الطبيعية في ظل المحبة ، والتعاون ، والعمل المنتج ، بل لينطلق كذلك الى بناء حياة عامة جديدة توفر للبنان المناعة ضد المفاسد والفتن ، وتحقق له قيام المجتمع والدولة السليمين الراقيين ... »
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٣ ـ .. « كل اللبنانيين يرون عيوبا في بلدهم ويشكون من مساوىء . كلهم يريدونه أفضل بل في خيال كل منهم صورة للبنان مثالي اكمل ، يقوم على الحكم المستقيم المتجرد القادر المسؤول ، والعدل المنزه المبرأ ، والنظام المريح ، والامن المطمئن ، والازدهار الثابت ، والتقدم المستمر .

ولكن ، كيف يتم للبنانيين هذه الصورة ، وكيف يحقق هذا الخيال ؟ في بلد بني كثير مما بني فيه على الجهد الفردي ، وفي بلد اختار لحكمه النظام الديموقراطي ، لو عمل كل لبناني بروح المجموع ، مدركا ان كل جهد في سبيل الكل مرده في النهاية الى نفسه ، لو جدتم ، ووجدنا ، لبنان الذي نريد .

ان معرفة النقص والتذمر منه نصف الطريق ، والعمل الجدي ، المشترك ، المتعاون ، المخلص ، هو النصف الاخر . فلا نقف في منتصف الطريق ... »
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)



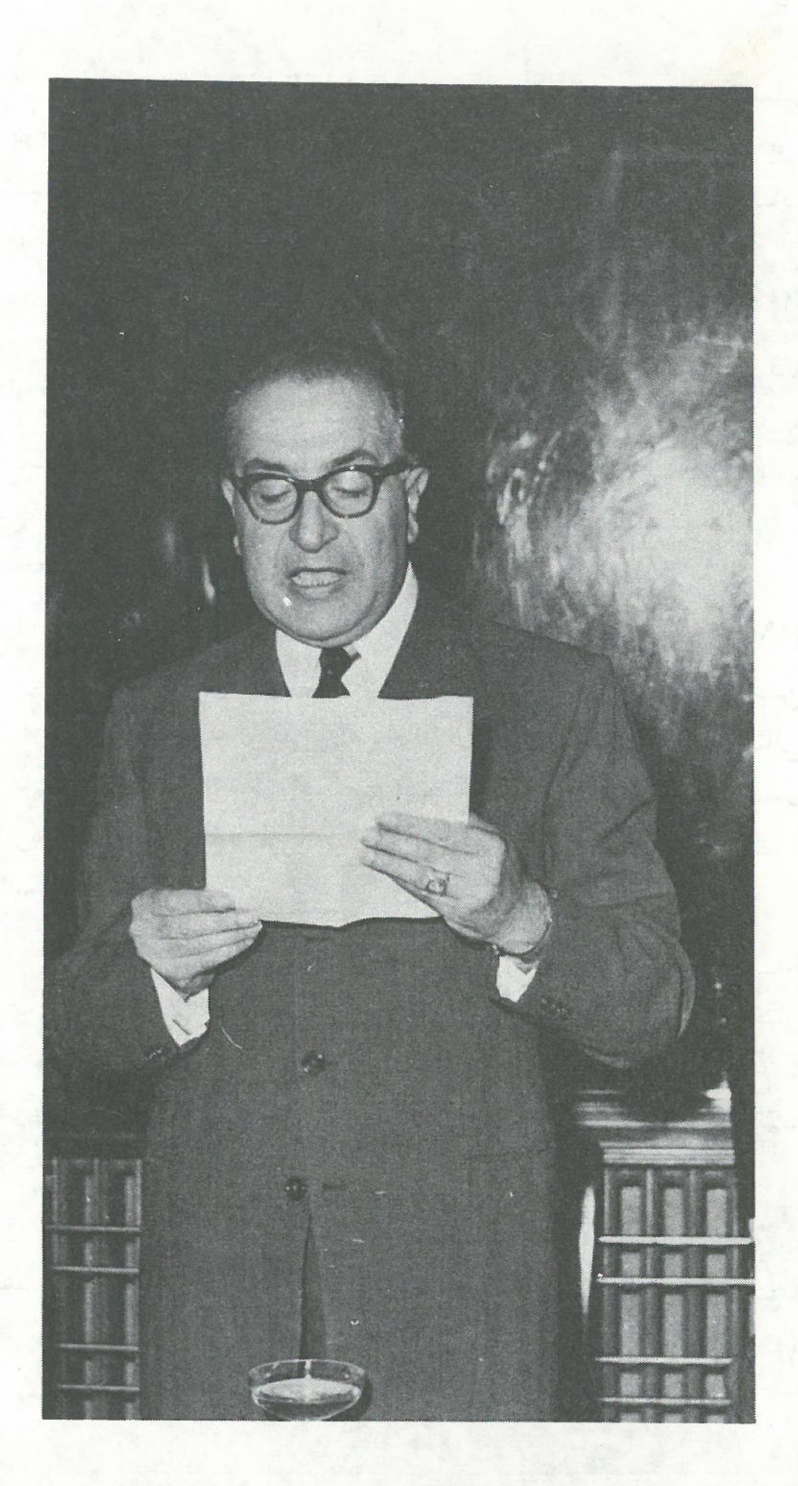
٤ ـ « ... ان اي عمل انمائي لا يعطي كل ثماره اذا لم يبادر المواطن الى بذل الجهد الايجابي لانجازه .

والدولة وهي تقوم بمسؤوليتها .. في حاجة الى حس المواطن لمسؤوليته ، وبحق المجموع عليه ، واستعداده للوفاء له . ان مشاركة المواطنين في عمل الدولة ، واسهامهم في ما تبذل ، شرط لكل نجاح ، بدونه يتعذر تحقيق ما يصبو اليه الوطن .

وتلبية المواطن لهذا الشرط لا يقل قدسية عن قدسية حقه على الدولة واذا ما قرر كل منا ان يبدأ بنفسه ، فيلزمها بالمسؤولية ، يكون قد كفل القوة الاولى للانتاج ...» (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٥ ـ « .. كل لبناني .. ، بقدر ما يملك من قوة ، مسؤول عن ان تبقى خطى وطنه في طريق التقدم التي لا رجوع فيها الى الـوراء ، بل مضي اكيد الى الامام .

انني اتوجه بالدرجة الاولى الى شباب الوطن لاقول له : ان هذه الطريق ، اذا كان التزامها واجبا على اللبنانيين جميعا ، فان الحرص عليها امانة في عنقه ، ووديعة في يده ، لانها طريق الغد ، ولانه بتطلعه وعزيمته ، واستعداده للتضحية ، لا يرضيه ، ولا يجوز ان يرضيه ، الا ان يكون وطنه سائرا ، وبسرعة ، الى اعلى مراتب العزة والكرامة...» (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)



الباب الثاني
الدولة الشهابية

ويشمل :

أ ـ بناء الدولة ـ رسالة لبنان

ب ـ الجيش

ح ـ السياسة العربية

د ـ السياسة الدولية

ه ـ الاقتصاد

و ـ التربية

ز ـ الانتخاب

ح ـ الطفولة

أ ـ بناء الدولة . رسالة لبنان :

١ ـ « ... ان لبنان الذي كان دائما حاملا مشعل التقدم في هذه البقعة من الشرق ، وصاحب المبادرة في كل نهضة عربية ، لن يطمئن اليوم الى الدعة التي تسلبه القدرة على الاستمرار في رسالته المشعة ، بل سيعمل بروح جديد على ان يظل موطن التوثب والاقدام ويحتفظ بدور الطليعة الذي هو دوره .



وأني ، وانا اتطلع الى وثبة لبنانية سباقة يدفعها هـذا الروح الجديد ، اتوجه ، بنوع خاص ، الى عنصر الشباب الذي اتحسس اشواقه الى التقدم والمجد ، واعرف استعداده للعطاء والبذل بسخاء ...»

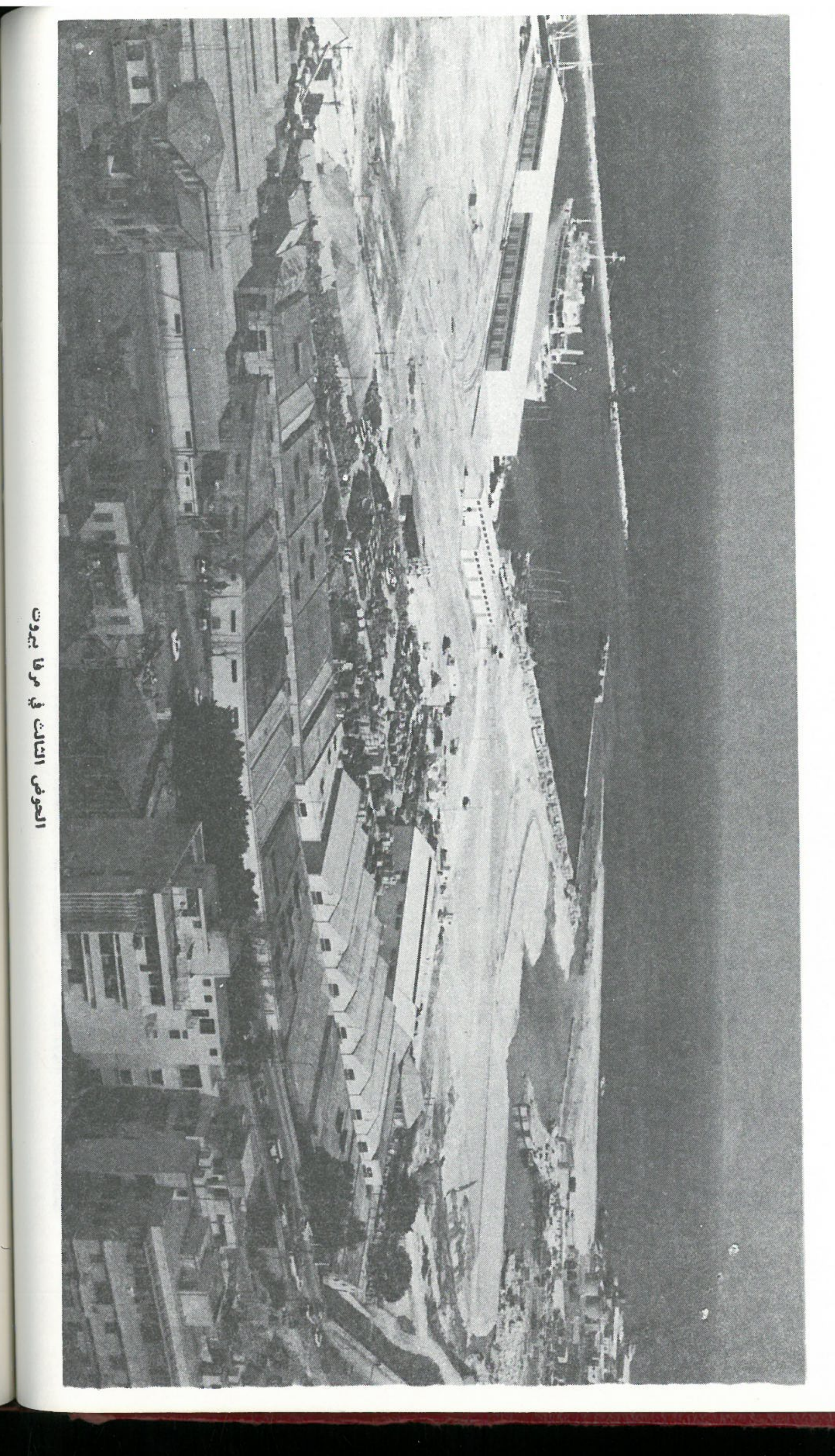
« .. اسمحوا لي ان اعبر عن طموح هذا الوطن ، المنطوي على كنوز وفيرة من كوامن القوى الخلاقة ، وامكانات الابداع ، الى غد لا يكون فيه لبنان شغل العالم بسبب أزمة سياسية تهدد سلم منطقته او سلم العالم ، بل الى غد مجيد يكون فيه لبنان محط انظار الدنيا ، بفعل دور حضاري ألمعي ، شعاعـه العلم العظيم ، ونوره الـروح الكبير ... »
(٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٢ ـ « ... ان الغد المرجو لم يزل بعد في فجره الاول . وقد عاق اكتمال نوره انه كان على هذا الوطن ، مع انتقاله من وضع دولي الى وضع دولي آخر ، ان ينتقل من عقلية في الشؤون العامة الى عقلية ، ومن اسلوب في الحياة الى اسلوب ، ومن طراز في العمل الى سواه ، وليس ذلك كله بالامر اليسير .

واذا كان في المحن التي مر بها لبنان ، والتجارب التي تعرض لها ، ما يهدده بشتى الاخطار ، فقد كان فيها كذلك ما ينبه الضمائر الى ضرورة العمل الجذري في تجديد مناهج الحياة العامة ... »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٣ ـ « ... ان مضي الدولة في تحقيق الاصلاح ، وما يكتنف ذلك من صعاب وعقبات ، يلزم كل لبناني بتحمل نصيب معين من الجهد والاعباء . فالدولة السليمة الصالحة تقتضي منهما مثيل ما يستلزم بناء الاستقلال نفسه . وقيام الدولة لا يكون الا اذا وضع الشعب في بنائها من حماسته وحرارة قلبه وارادته وصلابته ، القدر الـذي وضعه في معركة الاستقلال ... »
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)



الحوض الثالث في مرفأ بيروت

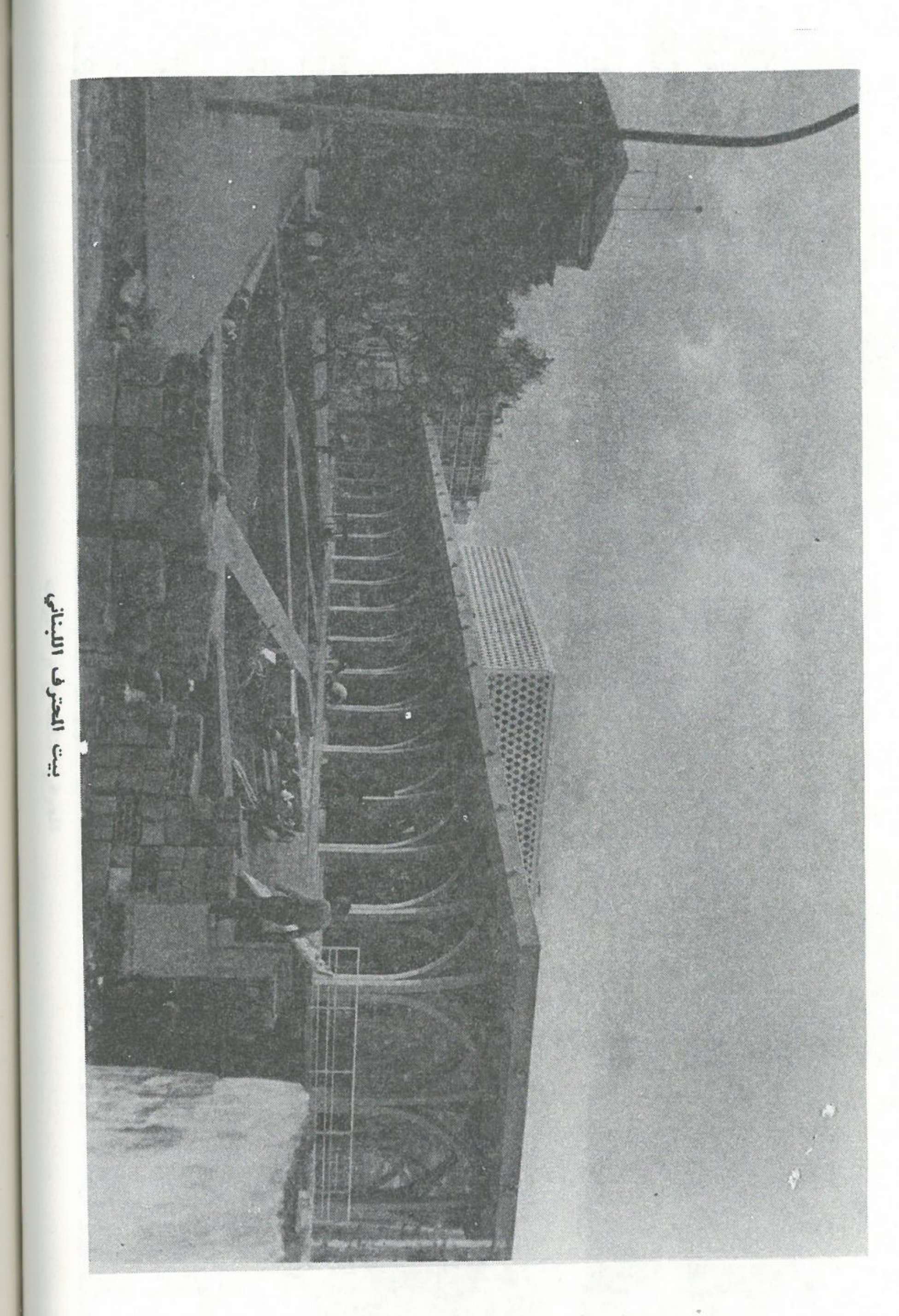
٤ ـ « ... وفيما انتم ونحن نسعى ، وسائر اخواننا ، لاعادة الانسجام والاتصال الى بلدان العالم العربي ، ولاقامة الاستقرار فيه والطمأنينة والسلم على اسس الحق والعدل ، نحرص ونعمل ، بتفكير متفتح عالمي ، مماش لـروح العصر ، على ان يقوم نـوع جديد من التعامل ، والنفع المتبادل ، بين الامم ، مبني على التفاهم والاحترام والكرامـة ... » (٥ شباط ١٩٦٠)

٥ ـ « ... ان الدولة اللبنانية تمر الان في مرحلة جديدة من مراحل حياتها ، هي مرحلة تركيز الحياة اللبنانية العامة على اسس سليمة ثابتة من الحرية والعدل والعلم ، يتعين فيها لكل لبناني حقه على الدولة ، وعلى المجتمع ، من العيش وكرامة العيش ، ويتعين فيها للدولـة ، وللمجتمع ، حقهما على كل لبناني من الولاء واعباء الولاء .

« وهذه المرحلة قد باشرتها الدولة منذ زمن ، قاصدة الى تزويد الوطن اللبناني بمقومات التنظيم المدني الحديث ، اجتماعيا ، واقتصاديا ، وثقافيا ، في تجرد عن اي ربح خاص ، او هوى ذاتي ، لمن يتحملون مؤمنين تبعات هذا العمل ، ويضطلعون متجردين بمسؤوليته الكبرى .

ونحن ، حينما نقبل على القيام بهذه المهمة العسيرة الشاقـة ، انما نفعل ذلك بيقين منا ان مستقبل لبنان في حريته واستقلاله وازدهاره رهن بالقدر من السعي ، والقدر من الجهد ، والقدر من الاخلاص ، الذي يضعه اللبنانيون في تحقيق حاجة وطنهم التاريخية الى هذا التطور الجـدي ...

« ان اصلاح اجهزة الدولة ، الذي عملنا خلال السنتين الماضيتين على ارساء قواعده ، والذي لن تلبث ثماره ان تظهر ، لا بد ان ترافقه عملية اصلاح اضخم واشد ضرورة وخطورة ، واوسع نطاقا واصعب تحقيقا ، لانها تتناول حياة المجتمع اللبناني تناولا مباشرا لتقيمها على قواعد وأسس تليق بشعب متقدم راق في عصر مسألته الكبرى هي



بيت المحترف اللبناني

المسألة الاجتماعية ، الى جانب مسألة السلام العالمي . وكل اصلاح لاجهزة الدولة يبقى محدود النفع ، ولا اقول سطحيا وتافها ، ان لم ترافقه ، جنبا الى جنب ، عملية اصلاح اجتماعي شامل ... »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

ب ـ الجيش :

١ ـ « ... لا بد لي ... من كلمة اوجهها الى جيشنا الحبيب : لقد رافقته ينشأ ، ويترعرع ، ويزهو ، وعملت في سبيله ما استطعت . فمن حقه علي ان اخصه ... بعاطفة ملؤها الحنو . لقد رأيته يعيش تلك الاحداث التي مرّ بها لبنان ، فلم تفت من عزيمته ، بل بقي متحليا بوطنيته وتفهمه للواجب . وكان له الفضل الاكبر في سلامة الكيان والمحافظة على معاني الدولة ، واستمرار الحياة على اسس الديموقراطية والحرية والمحبة .

فله مني الثناء والشكر ، وليعلم انه ابدا موضع ثقتي ليقيني انه خليق بمجابهة كل المواقف بروح الاتحاد والانضباط ... »

(٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٢ ـ « ... ايها الضباط ، ايها الجنود ،

انكم سياج الامة وعنوان كرامتها ، لا لانكم تحمون الحدود وتمثلون القوة فقط ، وانما لانكم تجسمون في الامة المعاني الرفيعة والقيم العليا التي بها تكبر الاوطان مهما صغرت ، ويصان بها تراث الامة الروحي والخلقي جيلا بعد جيل .

ايها الرفاق ،

ان هذه المعاني والقيم التي عرفتها فيكم دائما وعلى ارفع مستوى ، لتكفي وحدها لاعتزاز امتكم بكم . ولكن اللبنانيين يكبرون فيكم الى جانبها ايضا معاني وقيما اخرى ليست دونها سموا وارتفاعا . فقد كنتم



مؤسس دولة الاستقلال ومؤسس الجيش .

وما زلتم وستظلون حفظة القوة الوطنية الحقيقية المتمثلة في رابطة الاخوة الصحيحة التي تشد اللبنانيين بعضهم الى بعض وتجعل منهم شعبا واحدا وبنيانا واحدا مرصوصا ... »

« ... لقد آمنا دائما نحن الذين اخترنا هذا الطريق ، ثم عرفنا بالدرس والتجربة ، ان الغلبة في اية معركة لم تكن يوما للعدد وانما للايمان بالعلم الذي نحميه ، والمبدأ الذي نخدمه ، والوطن الذي نذود به . وقد لا اجدني في حاجة لأن اتخطى حدود لبنان لاقدم لكم في هذه المناسبة دليلا قاطعا على هذه الحقيقة . لن اذكر اسبارطة ولا آثينا ولا سواهما في هذا المجال ، بل ساذكر صور وحدها . فحسبي هذه المدينة التي صمدت في وجه اعظم الجيوش في الزمن الغابر واستحقت بذلك حقا لقب «صور التي لا تغلب» .

« .. ان الوطن الذي فيه مثل روحكم لا يموت .. »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٣ ـ « ... قد يكون لبنان في حاجة الى سواعدكم القوية ، والى سيوفكم الماضية . الى بسالتكم الجوادة ، والى دمائكم الغالية . الى عقولكم المستنيرة ورؤوسكم المدبرة . ولكنه احوج الى تربيتكم الوطنية ، المتغلبة على كل ما يفرق ويصغر ، المتطلعة الى كل ما يعز ويشرف . ولقد رأيتم رفاقكم الذين تقدموكم في طريق الجندية الشريف، باية صلابة وباي صمود وبأية تضحيات التزموا ، عند وقوع الشدة بالوطن ، وفاء بعهد التربية العسكرية العالية ، حتى تمكن من التغلب على شدته .

والقدوة التي تجدونها فيهم ، ويجدها كل جندي في كل جندي اخلص لوطنه ، تقول لكم : انكم بقدر ما تكونون اوفياء لجنديتكم ، امناء لثوبكم ، تكونون وطنيين صادقين في وطنيتكم ..

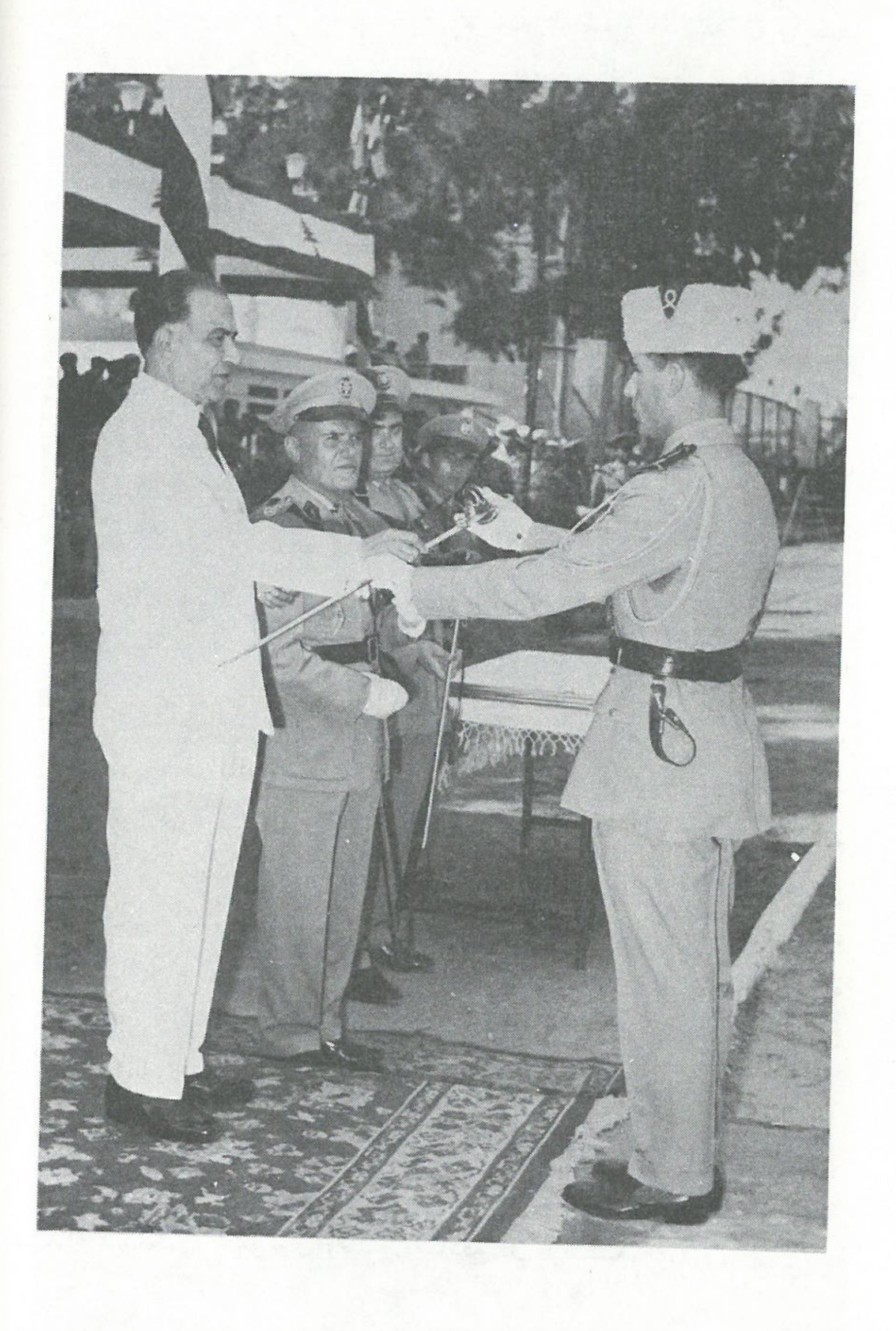






المالكية :

عنوان على صدر الاعتزاز اللبناني .



« .. ان الوطن الذي يجد فيكم وفي من سبقكم في خدمة العلم السياج القوي لحدوده ، والمدرسة المثلى لوحدة بنيه ، ما يزال في حاجة الى دوركم هذا المزدوج ، الدور النادر في ادوار الجيش . »

(١٦ ايلول ١٩٦٠)

٤ – « .. كلكم يعلم ما يمثله هذا الجيش في نظري . لقد افرغت جهدي طول مدة عملي فيه لأزوده بجسم وروح يكونان في مستوى رسالته النبيلة .. » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٥ – « ... ضباط جيشنا وامل لبنان »

في كل يوم يأتيكم الدليل من الداخل ومن الخارج ، على ان الطريق التي سار فيها من تقدموكم في حمل السلاح ، من اخوانكم رجال الجيش ، مهتدين بمناقب العسكرية التي تخرجتم عليها ... ، قد كانت مضاءة بالحكمة والصواب ، سليمة من النكسات والكبوات ، مرسومة بالعقل والخبرة ، مخططة بوعي ومعرفة وضمير . »

(١٤ ايلول ١٩٦٢)

ج – السياسة العربية :

١ – « .. ان الاخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة ، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الاجنبية ، هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان يتأمن فيها الازدهار والسلام والطمأنينة والعزة .. وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم .. » (٤ آب ١٩٥٨)

٢ – « .. ان اقرار الامن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية .. واعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد اللبناني .. وازالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات ، ولا سيما تلك التي

تجاوره ، .. انما هي القضايا الملحة التي يتطلب حلها تصميم المسؤولين الكامل ، وحزمهم الاوفى ، وعنايتهم الدائبة ... » (٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٣ – « .. أيها اللبنانيون »

ان كل ما يعين شعب لبنان على بلوغ المستوى الكريم الراقي الذي ينشد ، يعينه في الوقت نفسه على ان يلعب ادواره الكبيرة في محيطه العربي وفي العالم .

فهذا الوطن يؤمن كل الايمان بواجباته كعضو مخلص في الاسرة العربية . وقد ندبته اسباب كثيرة لأن يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوتهم ووحدة صفهم .

وقد علمته الاحداث ان كل ما يوهن الوشائج بينهم من شأنه ان يعرقل ازدهارهم ويعكر طمأنينتهم ويؤذي مستقبلهم .

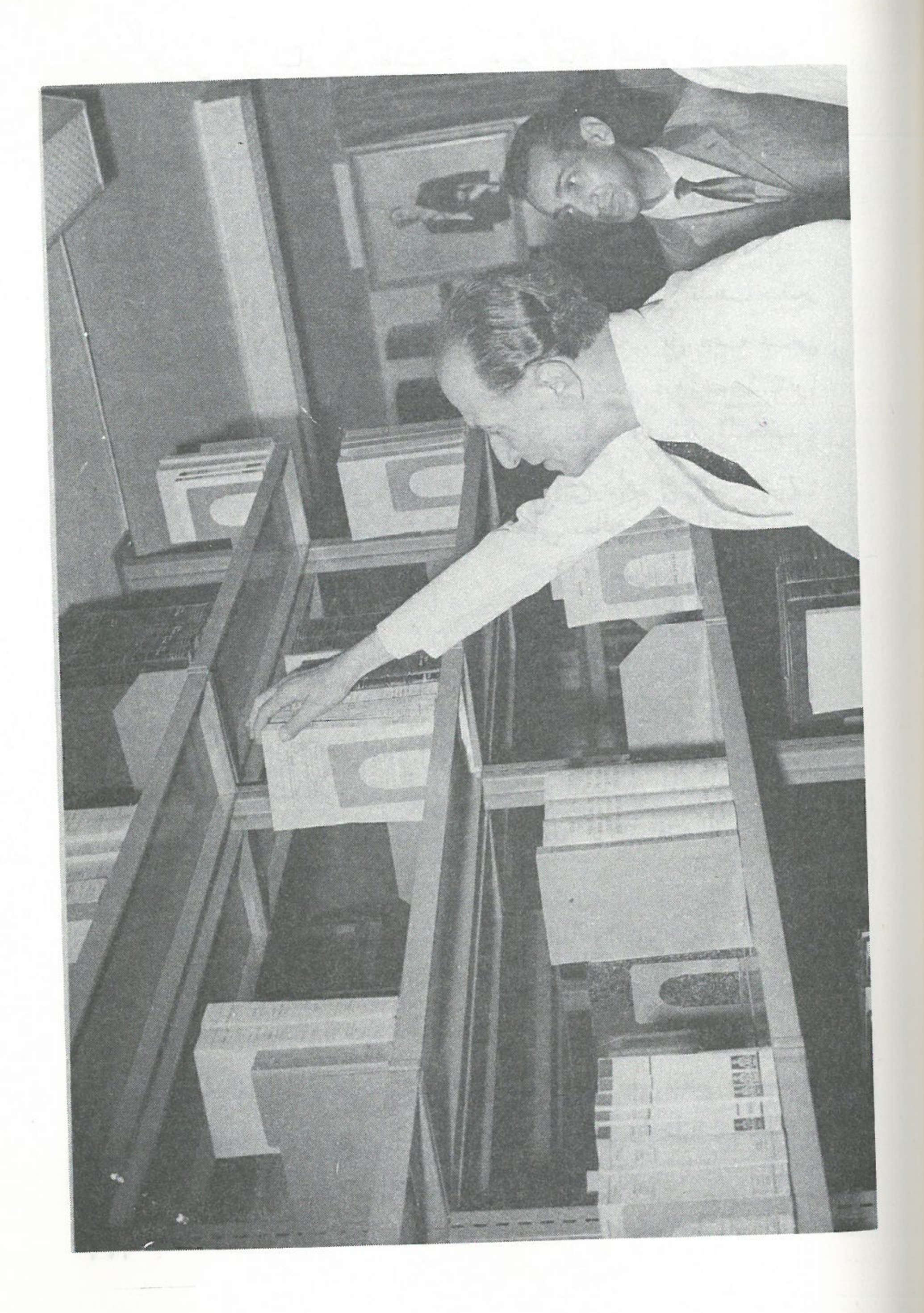
ولبنان ، بدافع من مشاعره ومن مصالحه ، كان وسيظل الحريص دائما على مشاعرهم ومصالحهم جميعا ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٤ – « .. ان لبنان .. يقوم بدوره المتجرد المثمر في محيطه العربي، مخلصا في سعيه ، بارا بأخوته ، أمينا على رسالته ، حريصا أشد الحرص على ما فيه خير العرب وقوتهم ، موليا جهده الكامل كل قضية من قضاياهم ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

د – السياسة الدولية :

١ – « ... ايها اللبنانيون »

ان الوجه الذي يطل به لبنان على العالم كدولة جادة لبناء التقدم ، والقضاء على معالم التخلف .. قد كفل لبلدنا الفرص الثمينة التي تستحقها كفاءات اهله وتتلاءم مع طموحهم ... في المجال الدولي



يؤدي لبنان قسطه الواجب في العمل على سيادة مبادىء العدل والحق والحرية ، ورسوخ فكرة التعاون الدولي وارتفاع راية السلام ، في عالم وضعه التقدم العلمي الجبار على مفترق طريقين : طريق للدمار ، وطريق لتحقيق ازهى احلام الانسانية ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٢ – « ... ان بلادنا الامينة لسياستها في الحياد وعدم التدخل ، ولتقاليدها في الحرية والضيافة ، المصممة فوق كل شيء على صيانة استقلالها وكرامتها مع المحافظة على صداقاتها واحترام التزاماتها ، قد استطاعت بعون الله ، وبحسن تفهم اصدقائها الكثيرين وتأييدهم المعنوي ، ان تتغلب على .. الصعوبات ، وان تحتفظ بوحدتها الوطنية مكينة أكثر من أي وقت مضى ... »

(٣١ كانون الاول ١٩٦٣)

هـ ـ الاقتصاد :

١ – « ... على الدولة ان تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام الى تعزيز الفضيلة ، ورعاية التقدم ، والعمل على ازدهار العلم ، وتوفير اسباب النمو الاقتصادي ، وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم ... » (٢٣ ايلول ١٩٥٨)

٢ – « ... ليكن من دواعي اعتزازكم وفخركم ايضا .. انكم لبنانيون ، وان لكم وطنا ناهضا ، متفتحا ، واثبا ، وطد العزم على البنيان ، وعلى السير قدما في مجالاته الرحبة ، تدعمه في ذلك امكاناته الكافية ، وانظمة حديثة تكون حصنا لدولة فتية تريد ان يغمر الامل والثقة جميع ابنائها في الوطن والمغترب ، وان توفر الفرص والضمانات لاستثمار رؤوس الاموال بحرية كاملة ، وان تؤمن اسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يضمن للجهود الفردية او الجماعية ان تزاول نشاطها التجاري والصناعي والمالي في جو من الطمأنينة يرقى بامكاناتها الى ارفع الذرى .

ان من حق لبنان ان يطلب من جميع ابنائه التفاني في خدمته .
وهذه هي اماني عهده الجديد التي تؤلف منهاجا عمليا ادعو جميع اللبنانيين الى تحقيقه .. »
(١٥ ايلول ١٩٦٠)

٣ – « ... ان الازدهار الاقتصادي ، ومن مظاهره المعروفة هذا الغلاء الذي يشكو منه المواطن ، يجب ان لا يغرينا الى حد الالهاء ، فيخفي عن ابصارنا جوانب العجز والحرمان والبؤس التي تذهب بكثير من رونق هذا الازدهار ، وتقلل من حقيقته وخيراته . بل يجب على الجميع ، وفي الطليعة الذين ينعمون بمنافع الازدهار ، وربما كانوا من صانعيه ، ان يدركوا ضرورة السعي للارتفاع باللبناني المتخلف ، والقضاء على العسر غير المشروع ، في مجتمع راق مزدهر طموح ، ويتعاونوا ، بمسؤولية وطنية شاملة ، على معالجته وازالة اسبابه وآثاره ... »
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

و – التربية :

« ... المعرفة تحرر وانطلاق ، والتربية خدمة ورسالة .
تحرركم المعرفة من قيود الجهل . ومن اغلال العداء . والانسان عدو ما جهل . فتنطلقون في ميادين المجتمع العصري المتفتح الآفاق ، المتحري بعلومه وجوه هذا العالم ، المتطلع باكتشافاته الى العوالم الاخرى .

بيد ان هذه المعرفة تقف عند حد الخطأ والصواب . فلا سبيل لها الى مجال الصلاح والفساد ، والخير والشر ، الا عبر التربية الانسانية التي جعلناها خدمة ورسالة .

خدمة الفرد بترويض مواهبه وتوجيهها نامية نحو الخير والصلاح . وخدمة المجتمع بانشاء المواطن الحق ، الواعي واجباته ، البصير بحقوقه ، الواضع مصلحة المجموع فوق مصلحة الفرد .

وهي رسالة ، رسالة هذا المواطن الحق لدى اخوانه : يرفع من مستواهم ، ويصحح من اخطائهم ، ويقوّم من احكامهم في الاشخاص والاشياء . وعلى هذا الاساس لا تعود المعرفة مجرد سلاح بأيديكم ، بل أمانة في عنقكم ، أمانة الواجب نحو الآخرين . وانه لا يكفي ان تنظروا الى من هم دونكم نظرة الشفقة . لا يكفي ان تدافعوا عن حقوقهم حتى توصلوهم اليها . فاذا فعلتم ذلك منّة منكم عليهم فما أبعدكم عن روح الواجب . وانكم لتظلون مقصرين في تأديته ما دمتم لا تشعرون من تغيثون بأن عملكم انما هو تأدية امانة متوجبة نحو انسانيتهم . وان لمن شيم الانسان الحر ان يتفهم واجباته قبل التسرع في المطالبة بالحقوق . وما الحق والواجب سوى شطري فكرة واحدة . ووجهي مدلول فرد ، حتى لا قيام لاحدهما دون الآخر ... »
(١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠)

ز – الانتخاب .

« ... ان من شأن الفترات التي تسبق كل انتخاب ، ولا سيما عند شعوب الشرق ، ان ترتدي احيانا طابعا صاخبا يبالغ بعض المواطنين فيخالونه بوادر تنفي الاستقرار والامان . ولكن الحقيقة لا تلبث ان تنجلي لهم بعد ذلك ، واذا بهم يتأكدون من ثمة ان ما توهموه طلائع قلق وبوادر اضطراب ليس الا مظاهر عادية لما استلزمه الصراع الانتخابي من جلبة وضجة . فهي اذن طبيعة الاشياء ، ولا شيء غير طبيعة الاشياء .

« ايها اللبنانيون ،

... اذا كان من البديهي بل المحتم في كل بلد يعتمد النظام الديموقراطي الرجوع الى الشعب كلما مر حدث سياسي اساسي بالبلاد.

فكيف يجوز ان لا يكون ذلك على الاخص في لبنان الذي انتابه بالامس أخطر ما يمكن ان ينتاب بلدا في حياته السياسية العامة ؟

لقد كان الرجوع الى الشعب ودعوته للاعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب ان يكون ، اذن ، واجبا لا محيد عنه في الساعة التي بدا فيها ان امن البلاد وجوها السياسي انما يسمحان بذلك وفي حدود الحرية والنظام .

ان الانتخاب في جوهره وفي كل بلد ديموقراطي .. هو ممارسة الفرد لحق وطني وقيامه بواجب مدني . واختيار الشعب للذين يرى ان يتولوا شؤونه في مرحلة معينة من الزمن انما هو في حياة كل شعب أعظم الاعمال السياسية شأنا وابعدها أثرا . وهو كذلك احقها اذن بأن ينزه عن الاحتكام للقوة واللجوء الى الخداع والتضليل .

بل ان الانتخاب هو اولا وقبل كل شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات ، تؤدي فيه الديموقراطية دورا خاصا حساسا بين مختلف الطوائف والفئات...»

(٢٠ ايار ١٩٦٠)

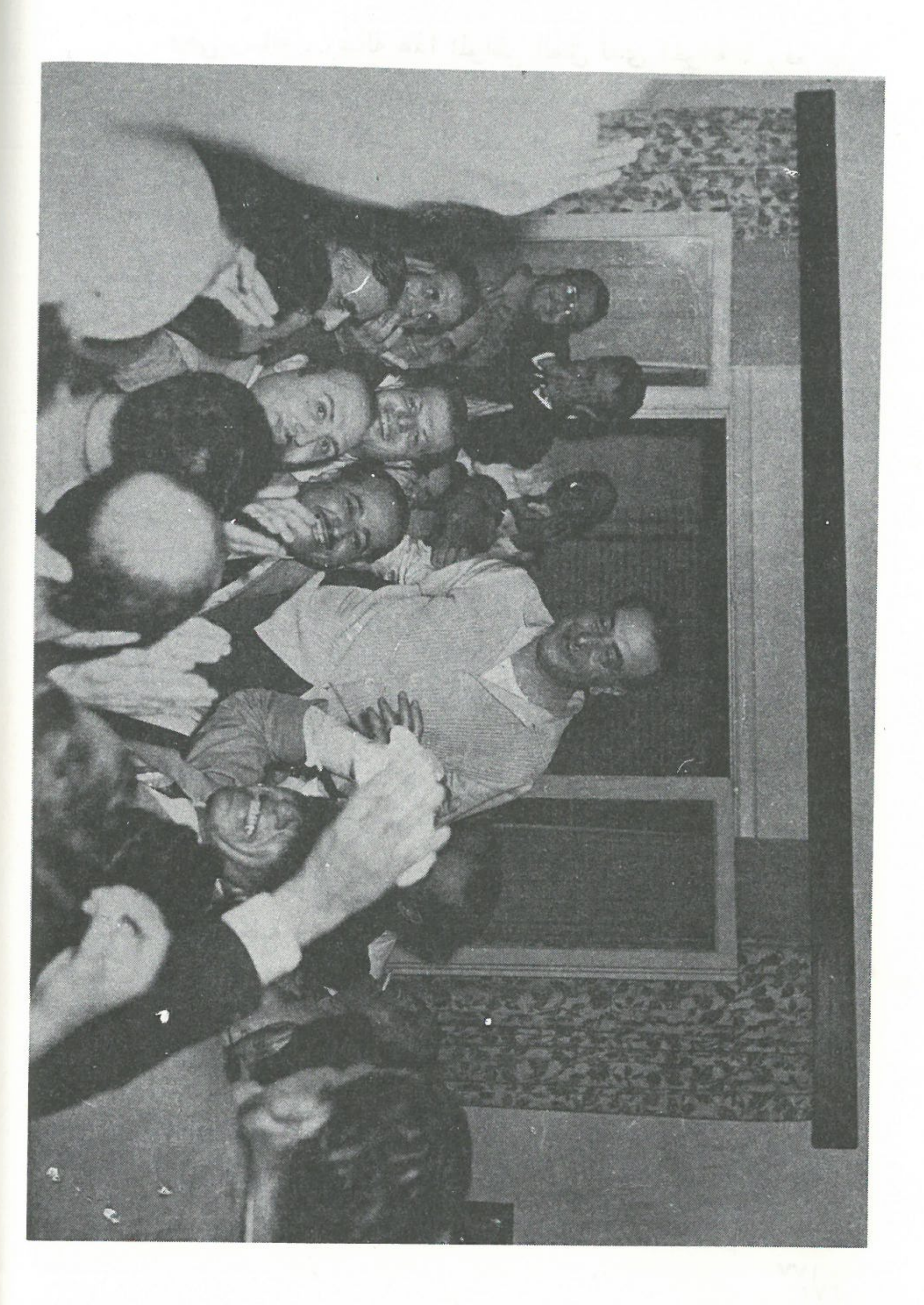
ج ـ الطفولـة :

« ما من انسان الا ويقع تحت سحر الطفولة .

امامهـا يضعف القوي ، ويترفق القاسي ، ويأنس المستوحش ، ويهـدأ الثائر .

ان في الطفل من اسرار الحياة ما هو اقوى من كل سر ، ومـن معاني الجمال ما هو انفذ من كل جمال .

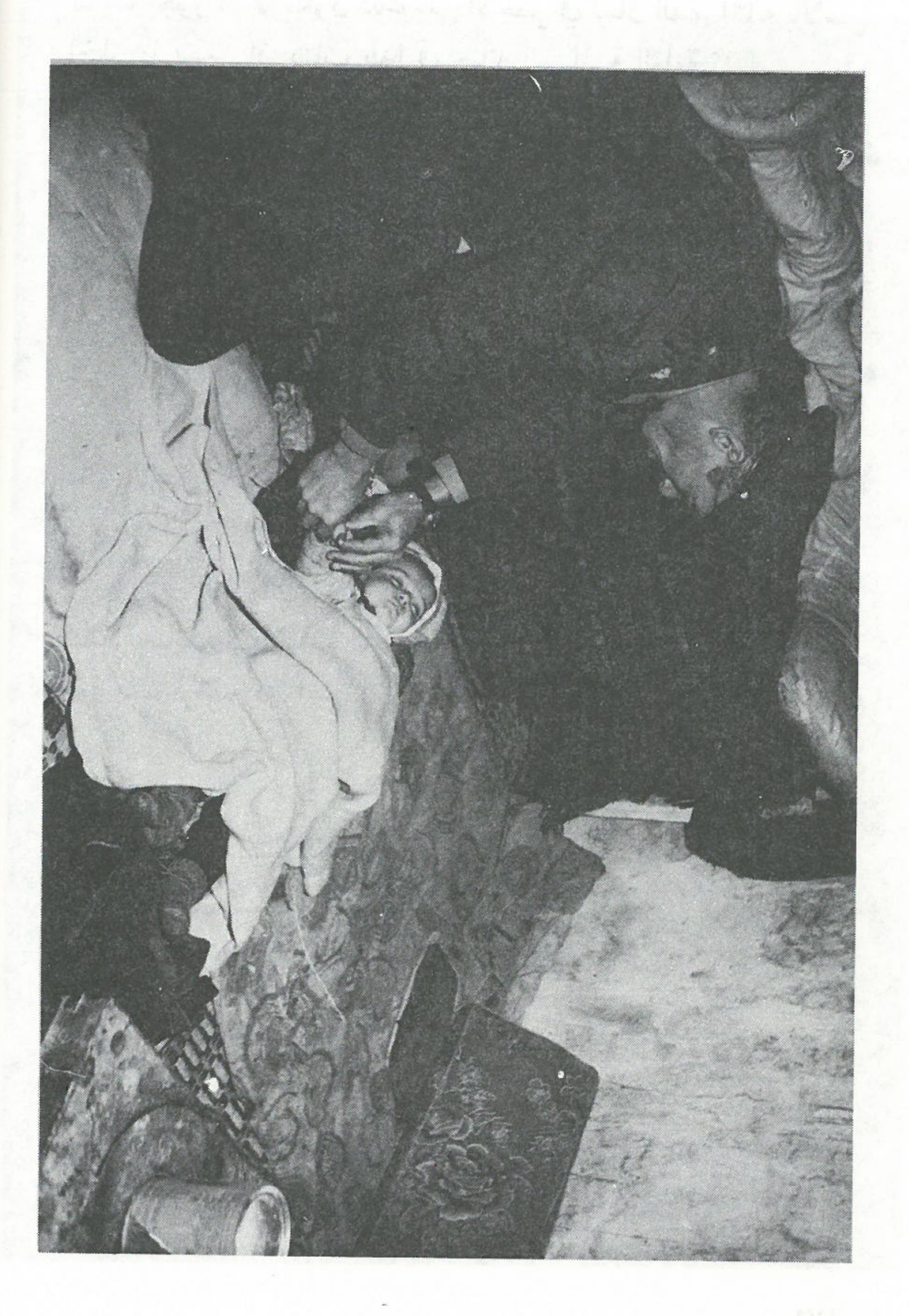
ووجه الطفل يملأ العين والقلب والنفس فرحا يقصر الزهر عـن شبهه ، أو يملأها املا وشعورا بقوة الحياة تعجز كل قوى الطبيعـة عـن مثله .



والامة التي تعرف مقام الطفل أمة تحسن الحياة وتستكن سرها وتستحقها . ان من أدق مقاييس الرقي عند الامم اهتمامها بأطفالها وفي عنايتها بهم ضمان لمستقبلها .

فليكن من أقدس واجباتنا شعبا وحكومة ان نولي الطفل حقه من العناية والاهتمام ، والحب والتضحية ، وان نحرص على ان يقوم في بلدنا مجتمع ينظر دائما الى الطفل نظرة أم وأب . »

(٢٢ آذار ١٩٥٩)



الباب الثالث

القضيّة الاجتماعيّة

١ – « ... انني منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة واعبائها كانت الادلة تتوالى امامي وتتوافر على اننا لا نستطيع ان نعزل اية مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الاجتماعية ، وانه لا يمكننا ان نفكر في شفاء أي داء او تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم تتغلب ، بطريقة جدية وعلمية ، على مشكلتنا الاجتماعية .

في سبيل هذه الغاية دعوتكم وادعوكم ابدا للنظر الى المساعي المبذولة في معالجة المشكلة الاجتماعية على انها عمل من صميم الواجب الديموقراطي وتدعيم لنظام الحياة الحرة ، والى ان تعتبروا المساهمة مع الدولة في هذا الميدان ترسيخا لديموقراطية الدولة وعنوانا بارزا من عناوينها .

فأمام هذا اللون الجديد من التبعات تنهض بها الدولة .. يترتب على كل لبناني ان يواجه واقعه منذ اليوم بعزم جديد .

نحن نعلم ان الطريق طويل ، ولكننا نتكل على الله تعالى كي لا يفوتنا يوم ولا تمر بنا ساعة الا أفدنا منهما في بناء مستقبل لائق كريم . »

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٢ – « ... وفيما تستبر الدولة في اقامة عملها على أساس من العلم والمنهج والتخطيط ، بعيدا عن الاتكال والارتجال ، يجري تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الضخمة ذات النطاق الواسع الشامل . ويأخذ غيرها طريقه الى التنفيذ .

على ان أي عمل انمائي لا يعطي كل ثماره اذا لم يبادر المواطن الى بذل الجهد الايجابي لانجازه ...

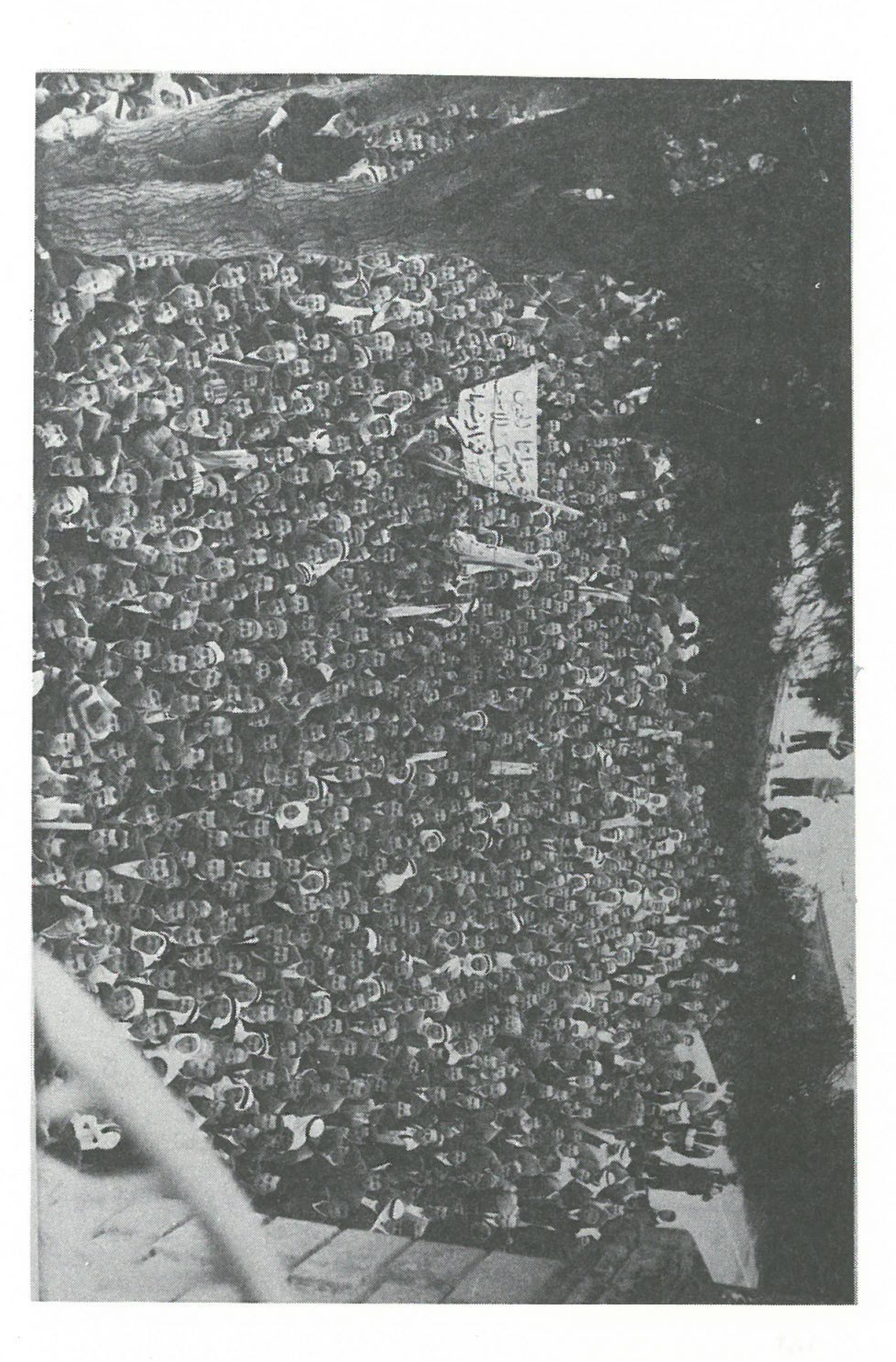
« ... ايها اللبنانيون ،

ان العمل الانمائي (الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران) يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، الى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد ، تقوم وحدته الوطنية على ايمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل الى شعب واحد . والولاء الخالص لوطن واحد ، ولا تقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف . انه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية اسمى معانيها. وتنبعث منها كل قدراتها .

وبالروح الجديد ، روح الحرص على تنظيم العلاقات في المجتمع تنظيما عصريا ، تسعى الدولة من خلال معالجتها للمشكلة الاجتماعية الى تعزيز الاعتقاد الذي هو اعتقاد اصيل عند اللبنانيين بأنه ممكن لبلد يريد اللحاق السريع بركب التقدم العالمي ان يحقق ذلك في ظل الديموقراطية ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٣ – « ... لقد مر استقلال لبنان بمراحل عديدة ، وبتجارب متنوعة ، وخرج دائما متغلبا ظافرا .

الا ان هذا الاستقلال لم يعط ثماره الا يوم اتصل بروح العصر في مفهوم الدولة وواجباتها . وكان هذا الاتصال صنوا للتحرر الوطني في حفظ الكرامة وضمان المصير .



فالمسؤولية عن حياة الشعب ، والعدالة الاجتماعية ، وفكرة الغد ، والخطة والعلم ، قواعد لا تقوم بدونها دولة ولا يسلم كيان .

لقد ناضل الشعب منذ ان نال استقلاله نضالا متواصلا ، وبذل كثيرا من التضحيات ، في سبيل ان تقوم في وطنه دولة تحمل امانيه ، وتلبي مطامحه ، وتعيش همومه ، وترعى حقوقه ، وتخدم مصالحه .

ان لبنان ، بعد ان ارتسمت امامه بفعل العلم والخبرة طريق تطوره ونموه ، تنهض على ارضه المنجزات الاجتماعية والاقتصادية ، وتولد المنشآت العمرانية ، وتنفتح امام الوطن آفاق جديدة للتعليم ، حاملة اليه في كل مكان فرصا متكاثرة على الدوام للعيش المنتج الكريم .

وفي انحاء عديدة من لبنان .. تخرج الحياة دون توقف من اوضاع الماضي الى اوضاع العصر . فحملة الانعاش والتجهيز الانمائي ، الى جانب تطوير أساليب العمل ، تندفع اليوم في غزو المناطق المحرومة ، لتقضي فيها على معالم التخلف ، وتؤمن لابنائها الحاجات الاساسية ، والضرورات الاولية ، للحياة اللائقة بالمجتمع المتمدن .

وهكذا تتقدم الحياة في لبنان ، معززة بتقدمها سعادة الانسان وكرامته ، بانية ولاء المواطن ، مرسخة وحدة الوطن .

« ايها اللبنانيون ،

ان لبنان ، بهذا الاندفاع الواعي المخطط ، لا يبني نفسه كدولة فحسب ، بل يبني نفسه كوطن ايضا ، مؤمنا ان التنمية التي تربط ابناء الشعب بحياة مشتركة هي احدى الوسائل الفعالة في السعي الصادق الهادف الى صهر الشعب وتوعيته على وحدته .

وهذه التنمية ، فيما هي تهيء فرص العمل للجميع ، والعيش اللائق بالانسان ، تفعل فعلها الكبير في القضاء على التفاوت بين الافراد

والجماعات والمناطق ، وتنقل الى كل انحاء لبنان .. المساواة ، وروح الوفاء للوطن .

ايها اللبنانيون ،

تمهيدا لقيام الدولة الحديثة التي تعي مسؤولياتها في عالم تهز مجتمعاته الافكار الثورية ، ويحفل بالتطورات الشاملة السريعة ، كان أول ما يتوجب ، لتمكين الحكم من النهوض بمهامه الكبيرة ، المبادرة الى عمل جذري يبدل أسس الخدمة العامة ، باعتبارها أداة الحكم ، عليها تتوقف الى حد بعيد قدرته وفعاليته .

وان تحرير الخدمة العامة ، وجعلها على أساس الكفاءة ، ووضعها باللامركزية في متناول كل مواطن ، قد اتجه بها وجهتها السليمة .

فالادارة هي في خدمة الجميع. وولاء الموظف هو للوطن والقانون. وهذا الوجه الجديد للادارة ، الى جانب ما يرعاه من كرامة الموظف واعداده ، ومصلحة الوطن ، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان ، فتصبح السياسة دراسة ورأيا ، وتوجيها ومسؤولية ، وتمثيلا ورقابة ، وضميرا ووطنية ، وتتخلص من اثقال الوساطة والاستعلاء على القانون .

اننا نؤمن بأن لبنان ، بنظامه الديموقراطي ، وبوحدة بنيه ، وبادارة مجددة ، يملك من العناصر ما يبرر طموحه ليشهد توطد الدولة الحديثة الراقية ، الجديرة بتأمين الخير والمجد للبنان .

« ... ان مشاريع التنمية لم تبلغ بعد كل غاياتها . فما يزال الطريق شاقا ، كثير العقبات . وما يزال على اصحاب القدرة ان يحملوا التبعات، ويكملوا الطريق . وان من الخطأ وضع القضية الاجتماعية في غير مرتبتها الصحيحة كقضية اولى من قضايا الوطن .

وعلى الجميع ان يدركوا ان التطور هو ضمانة لبنان في أمنه وسلامته ، في استقراره وازدهاره .

وانا في ذلك في سباق مع الزمن ... » (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

٤ – « ... ايها اللبنانيون ،

لقد سعت الدولة جهدها لتأدية الواجب ، فرعت ، الى جانب وحدتنا الداخلية ، واجب المحافظة على فضائل النزاهة والعدل والتجرد ، واعتمدت قواعد العلم والتخطيط والانضباط ، وعملت على تأمين المساواة بين المواطنين ، أفرادا وفئات ومناطق ، وعلى دفع عجلة التطور الاجتماعي الى الامام لتبقى بلادنا جادة على طموح للسبق في الطريق الحضاري .

واني على ثقة من أن الحفاظ على هذه المكاسب والميزات وتنميتها منوطان بعملكم يدا واحدة وقلبا واحدا ، في الداخل والخارج ، على ما فيه خير هذا الوطن الجميل وعزته ومجده ... » (٢٠ آب ١٩٦٤)

القسم الثالث

الشهابيّة بالأرقام والوثائق والتواريخ

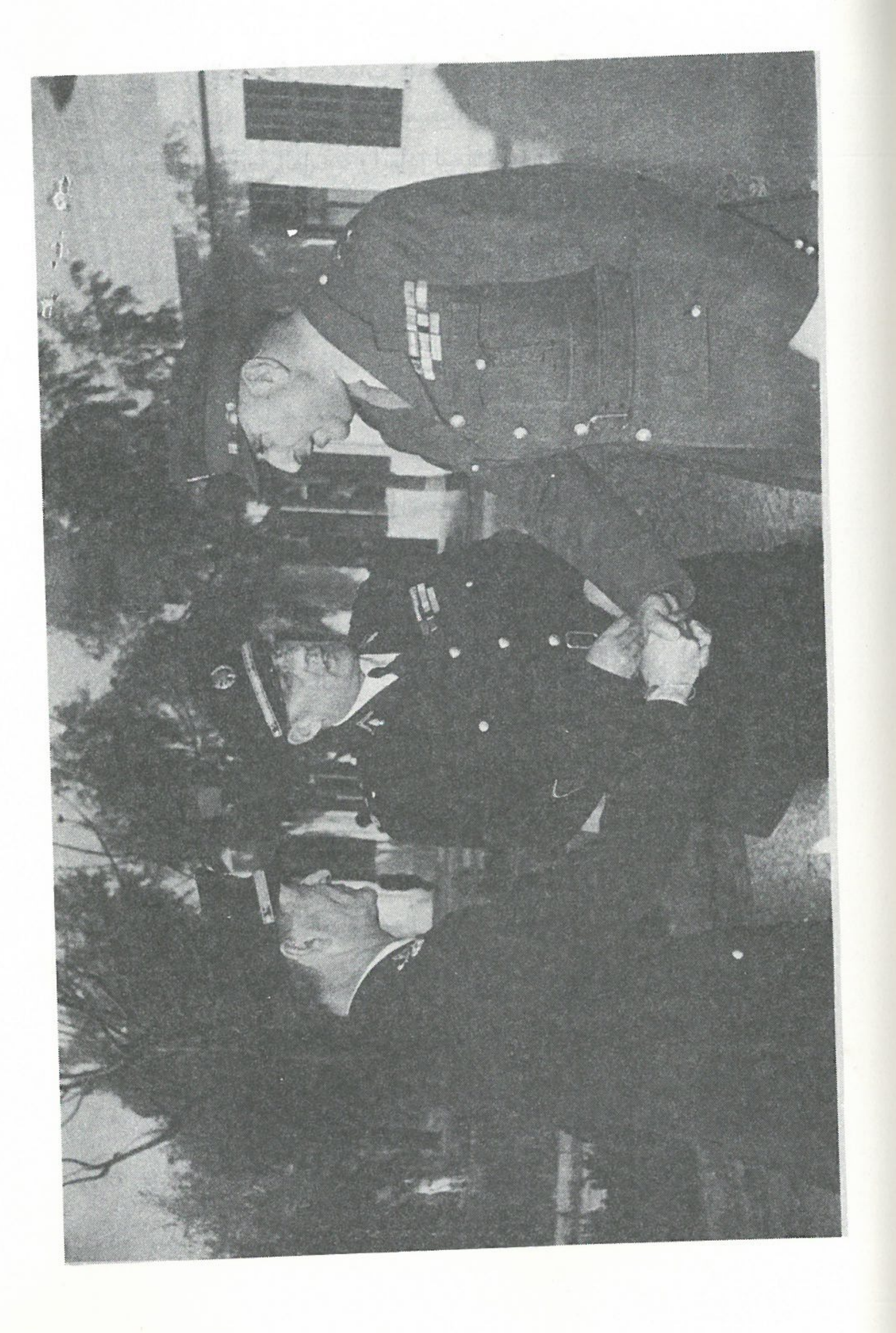
و« الكلام » عندنا كائن موسمي الحيـاة ، زئبقي الارتـكاز والثبوت . فاما ان يؤخذ في ساعته ، في لحظته حتى ، فيفهم منه مـا يجب ان يفهم والا اصبح زيا قديما لا يلزم قائله ... ولا يحرجه . نادرا ما عني كلامنا بستقبلنا - نادرا ما حوسب فلان على كلمة او خطاب او بيان اهتزت له ومنه قلوب شعبنا المسكين وارتعدت فرائصه ... كل كلامنـا يبقى على « المسودّات » ، يبقى صالحا للتشطيب والتحريف والتعديل . اما مرادفات الكلمة الواحدة فقد تتشعب حتى تصل الى النقيض او الضد . كلامنا « العام » ، « السياسي » فيه الكثير الكثير من « التأتأة » و« الوأوأة » وغموض اللهجة والاساليب وفيه مـن الغرابة ما يفوق كل ذلك ، غرابة تقفز من الابيض الى الاسود ومـن الفجر الى الغروب ، فتدفع وتقبض من عملة : « الاعصاب » .

وان كان « من الافضل - على حد قول توماس اكمبيس - عدم قول أية كلمة بدل قول أكثر مما يلائم ، فان مـا قالته الشهابية ، أو بالاحرى ما اضطرت ان تقوله ، يبقى في اطار نصيحة « ايزوكرات » القائلة : « تكلم في حالتين : اما عندما يتعلق الامر بحقيقة تعرفها جيدا واما عندما تلزمك الضرورة على ذلك » .

اذن ، رأينا في القسم الثاني من الكتاب ، ما أراده الرئيس شهاب ، كلاميا ، فهل انه توصل ، هو و« مدرسته » ، الى تحقيق ما وعـد أو وعدت ؟

ولأن الكلمة الفصل تبقى للوقائع وحدها ، نود ان نوضح جوابنا بالاستناد على الارقام والوثائق والتواريخ مصحوبة بصور وجدنا من الضروري اثباتها كلوحات تساعد على تنشيط « ذاكرة » الحاضر وتبقى مثلا مشرقا برسم اعتزازنا الوطني .

لذا سنتكلم في هذا القسم عن :



اولا : الظروف الزمنية والعناوين البارزة لعهد الشهابية .

ثانيا : بصمات الشهابية في سجلات المسألة الاجتماعية اللبنانية .

أولاً: الظروف والعناوين البارزة لعهد الشهابية

البدايـة :

« يجتاز لبنـان أزمة دامية لعل اخطر مـا فيها نقل النزاع الى الصعيدين الدولي والطائفي ، ولهذا يجب ايجاد حل سريع وحاسم مستوحى من روح العدالة والحرص على وحدة الصفوف . ان المواطنين يشعرون جميعا بضرورة العودة الى المقومات الاساسية للبنـان والتي تؤمن حياة مشتركة في جو من السلام والطمأنينة والتسامح والتفاهم لجميع العائلات الروحية . وليس اللجوء الى القوة ، او اتهام المعارضة في لبنانيتها أي خدمة للوطن ، لا سيما وقادتها مخلصون لسيادة لبنان وأستقلاله ، وليس يمكننا الخروج من الازمة الا بحل يعيد الاخوة الى صفوف اللبنانيين ، والتي هي الشرط الاساسي لبقاء لبنان . ولهذا تتجه الابصار الى رجل هو فوق الصراع القائم يتمتع بتقدير اللبنانيين ، هذا الرجل هو اللواء فؤاد شهاب ، والذي بوسعه **وحـده** ضمن الشرعية والتوحيد بين اللبنانيين على اختلاف احزابهم وطوائفهم » .

بيان ، اذاعته « القوة الثالثة » ، التي تألفت ، في أواخر احداث عام ١٩٥٨ ، مـن السادة : هنري فرعون ، يوسف سالم ، بهيج تقي الدين ، كبريال المر ، جورج نقاش ، محمد شقير ، غسان تويني ... فكان اول اعلان– نداء في عمر مرحلة شاءتها الصدفة ، ربما ، على حد قول البعض ، او اسرار قدر الشعب اللبناني ، كما قال آخرون .

بوحث اللواء فؤاد شهاب بأمر الحكم ، لكنه اعتذر اقتناعا منه بضرورة ملازمته مركز القيادة العسكرية في ظروف مصيرية خطيرة ، محافظة على المصلحة العامة ، وابعادا للجيش عن سابقة التدخل في الامور السياسية كلما تأزمت الحالة او حاول البعض القيام بحركة ما .

بعد ظهر الاربعاء ١٦ تموز ١٩٥٨ ، اليوم التالي لانقلاب العراق تمت عملية انزال جيوش اميركية على الشاطىء اللبناني من محلة الاوزاعي في بيروت ، وذلك من تسع قطع حربية انزلت الى المياه ١٦ زورقا مع الآليات الضخمة من دبابات وسيارات مصفحة ، واخذت القوات المذكورة تتجه الى مطار بيروت في خلدة . سبق عملية الانزال اذاعة حكومية حذرت الاهالي من مغادرة منازلهم اثناء حصول عمليات حربية . في هذه الاثناء اذاع الرئيس كميل شمعون بيانا جاء فيه قوله : « الذين حسدوا لبنان على ازدهاره ، والذين ارادوا له الشر والحانقون والناكرون فضل الله والوطن ، والذين باعوا انفسهم وتلقوا اسلحة واموالا من الخارج ، والذين سممت افكارهم ضد لبنان وحريته وكيانه ... كل هؤلاء لم يكفوا منذ اشهر عن محاولة هدم لبنان ... »

وعندما قامت ضجة المعارضة برر الرئيس شمعون طلبه تدخّل الاسطول الاميركي بخمس نقاط :

١ – المساعدة التي قدمتها سوريا والاتحاد السوفياتي للثوار .

٢ – ان الشكوى التي تقدّم بها الحكم الى جامعة الدول العربية لم تعطِ يومها أي نتيجة .

٣ – ان مراقبي الامم المتحدة الذين أرسلوا الى لبنان لم يقوموا بأي عمل .

٤ – ان مجلس الوزراء اعطى رئيس الجمهورية في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ تفويضا بالقيام بأي عمل يضمن استقلال لبنان وسيادته وترك له حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ .

٥ – ان قيام الثورة في العراق ، في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان من شأنه تشجيع الثوار على الاستيلاء على الحكم في لبنان .

رغم هذا التبرير فقد اصرت المعارضة على اعتبارها ان الشعب يرفض ان يكون ضحية لعدوان اجنبي او قاعدة لقوات اجنبية .

كل هذا ، والمؤسسة العسكرية تقف موقفا حكيما ومميزا بوحدة الصف والحياد المطلق والمجرد . تسارعت الاحداث عربيا ودوليا دون الوصول الى حل عادل يرضي الاطراف المتنازعة ويحفظ كيان الوطن فاذا بالسيد روبرت مورفي مبعوث الرئيس ايزنهاور الخاص يصل الى لبنان للبحث في مساهمة الاسطول السادس في تهدئة الاحوال . التقى كافة الاطراف واجتمع بالرئيس شمعون بعد ان تأكد له ان البلاد ، وبشيء من الاجماع ، ترغب في ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية .

استدعي اللواء شهاب الى القصر الجمهوري وفوتح بأمر الرئاسة فاعتذر مرة اخرى . وكان مجلس النواب قد عقد النية على انتخاب رئيس جديد للبلاد نهار ٢٤ تموز ١٩٥٨ ، الا ان الجلسة المقررة ارجئت الى ٣١ من الشهر نفسه وترددت اسماء المرشحين للرئاسة الاولى كالأتي: بشارة الخوري – رئيس سابق – ، شارل حلو ، جواد بولس ، اميل تيان ، بدري المعوشي ، فؤاد شهاب ، من خارج المجلس وايليا ابو جوده، سليم لحود ، ريمون اده من داخل المجلس .

اجتمع الموالون في القصر الجمهوري فأقنعهم الرئيس شمعون بضرورة تأييد اللواء شهاب ، مما ادى الى انسحاب ايليا ابو جوده لصالح اللواء . وكان الاستاذ ادوار حنين حاضرا الاجتماع كممثل عن حزب الكتلة الوطنية فنقل النتائج الى حزبه .

هكذا انجلت المعركة البرلمانية عن رغبة في توحيد الكلمة حول مرشح واحد ... يومها شعر الناس ان البلاد تتهيأ لفتح صفحة جديدة ، فأقفرت بيروت في ٣١ تموز من عام ١٩٥٨ التزاما بقرار منع التجول الذي سبق الجلسة ، وخيم على شوارعها الوجوم القلق وطال الانتظار حتى اكتمل النصاب قرابة الظهر اذ بلغ عدد النواب ٥٥ نائبا .

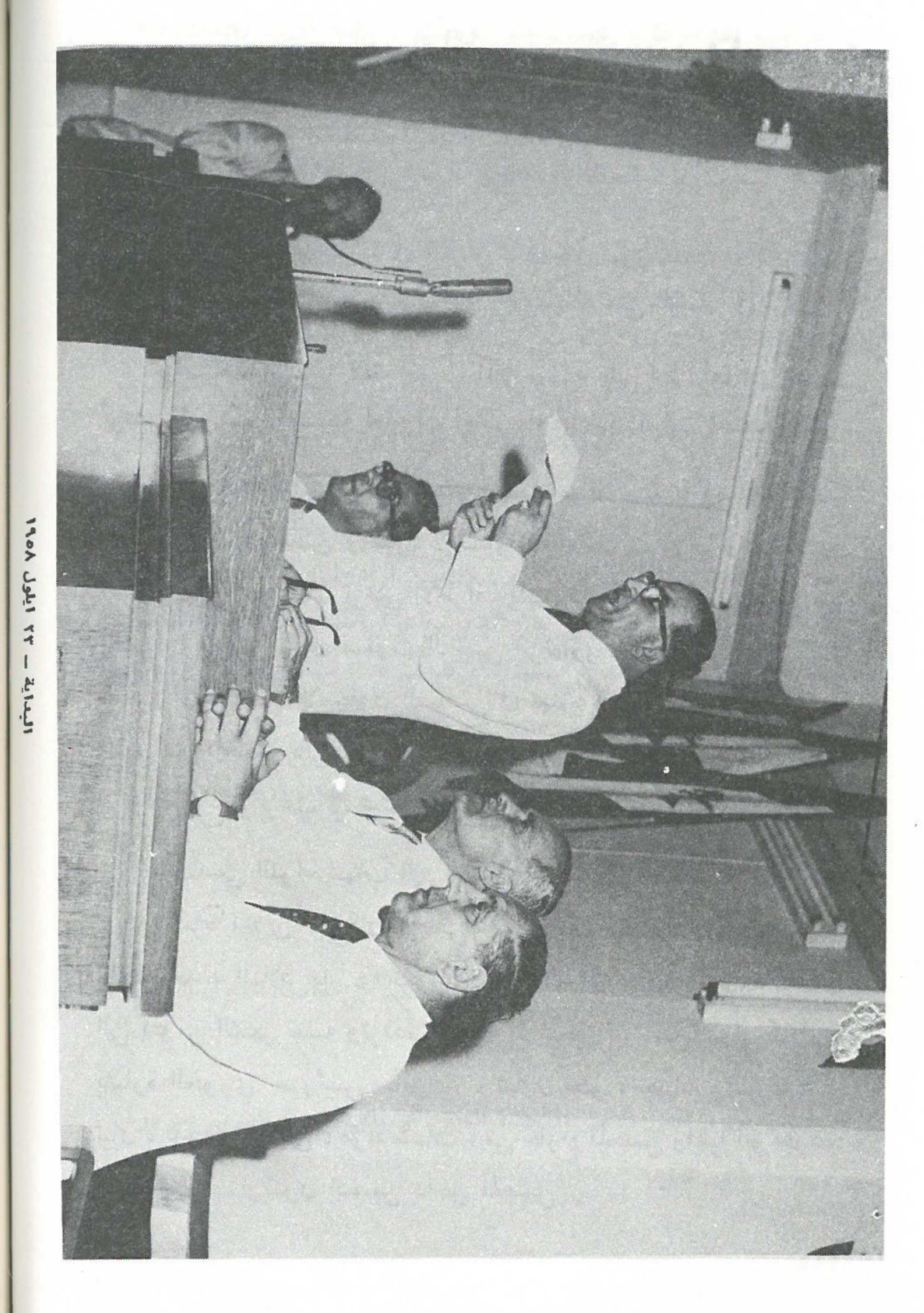
وكان النائبان رينيه معوض ونديم الجسر قد ابرقا مؤيدين اللواء .

افتتحت الجلسة بتلاوة نصوص المواد ٧٣ ــ ٧٥ و ٤٩ من الدستور اللبناني وبوشرت عمليـة الاقتراع السري فجاءت النتيجة كما يلي : اللواء شهاب ٤٣ صوتا ، ريمون اده ١٠ اصوات ، وثلاث اوراق بيضاء ، وورقة معطلة .

ونظرا لعدم حصول اي مـن المرشحين على النسبة المطلوبـة (الثلثين) فقـد اعيد الانتخاب للمرة الثانية وكانت النتيجة التالية : اللواء شهاب ٤٨ صوتا ، ريمون اده ٧ اصوات ، وورقة واحدة بيضاء .

اعلنت النتيجة ، فألقى العميد اده كلمة نوه من خلالها بالانتخاب الديموقراطي ووقف الرئيس شهـاب لاداء يمين الـولاء للدستور والاستقلال ، فكان مما قاله :

« بين مركز قيادة الجيش حيث الصمت رفيق الواجب ، ومنبر



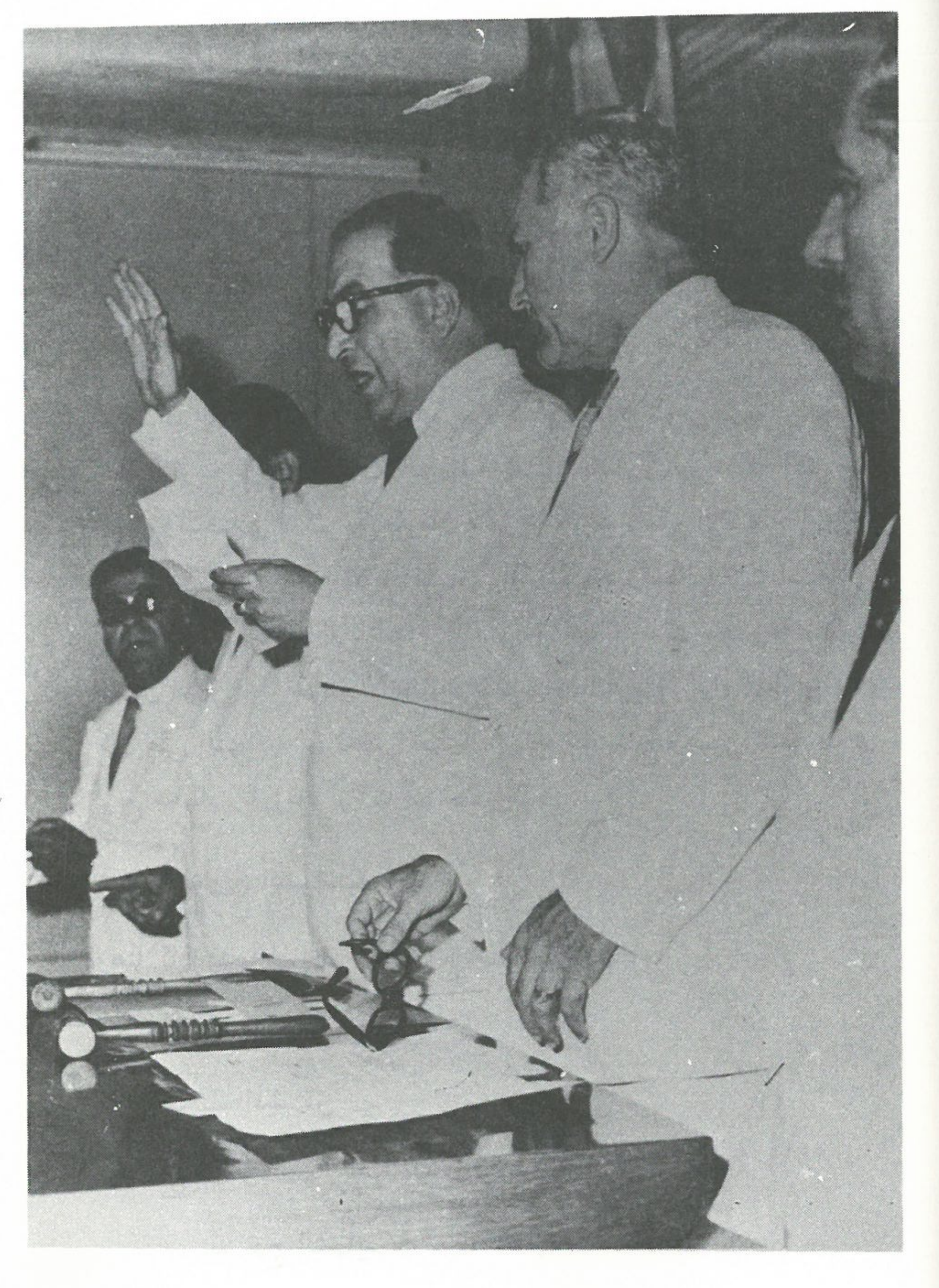
البداية – ٢٣ ايلول ١٩٥٨

هذه الندوة حيث الكلام هو السيد ، مسافة لعلها اصعب ما كتب لي ان اجتازه منذ سلكت طريق الجندية » . ولم يكن مبالغا في ما قاله آنذاك ... لان الحكومة الرباعية التي ضمت رشيد كرامي ، حسين العويني ، ريمون اده وبيار الجميل تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » ، وجلاء آخر جندي اميركي عن الاراضي اللبنانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ لم يشكلا الا خطوته الاولى فوق الهوة التي اسمها : الوحدة الوطنية ، راحت بعدها البلاد ، عبر اتزان العهد الجديد وهدوء اسلوبه ، تعود تدريجيا الى حياتها الطبيعية .

في وصف الاطار الزمني لوصول الرئيس شهاب الى الحكم ، كتب الاستاذ جورج نقاش : « كانت الفتنة تتحول حربا اهلية فتثلم البلاد بالخنادق ، وتجزيء اديمها بالحواجز ، وتزهق خلال ستة اشهر روح الف ضحية ، وبعد ان خلا القضاء وفر نصف رجال الامن وانحلت المؤسسات وعم الاسى وساد الخراب ، اذا بجندي يدفع الى المسرح السياسي ، فيرتفع الى قمة السلطان ويحاول ، من مخلفات الحطام ، ان ينظم ادارة ويصنع ملاكا ويبني دولة حيث لم يبق شيء ، او حيث ربما لم يكن ثمة شيء من قبل . »

« في الحقيقة لم يكن من شيء يهيء هذا الجندي الهادىء الذي اوشك على التقاعد ، اللامبالي بالامجاد ، والاكثر ابتعادا عن جميع الاعيب السياسة ، لم يكن من شيء يهيئه للدور الذي جعل منه الحكم الاعلى على مصائر الامة . نصفا لبنان يقبعان خلف المتاريس ، وهذا الجندي وحده في الوسط يحتفظ برباطة جأشه ، ليس له من خطة سوى منع المجزرة الطائفية .

لقد انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيسا في بيروت ــ وهي بصحراء اشبه ــ على يد مجلس منعته الفتنة من الاجتماع طوال تسعين يوما



القسم الدستوري

فليس هناك ، من الناحية السياسية ، شخص اكثر منه وحدة وانعزالا . وهو هذا الضعف بالذات ما كان قوته الاولى : هذه العزلة التامة حيث هو في وسط السياسيين . »

هكذا بدأ عهد الشهابية ، وسط اجواء ملبدة سرعان ما كشفت عن هموم وقضايا معقدة تصل في عمقها الى جوهر الكيان وتستلزم من المعالجات ومن الحلول انجعها واسرعها .

ان الهدوء الذي يميز عادة سرد التاريخ ، لا يتوفر دوما لمن يصنع هذا التاريخ ، لذا وجدت الشهابية نفسها مدعوة الى اطفاء اكثر من حريق والتصدي لاكثر من طوفان ، في آن واحد . فمن الاقتصاد النازف الى الامن المجرح الى الامل المريض الى المآخذ والمطالب السياسية الى لقمة الشعب الهاربة الى الحقد المتفشي ، كلها ، كانت مجموعة مجانين تسابق الزمن ، لا تعرف الانتظار ولا تسمح بالتأجيل . ازاء هذا الواقع ، كان على الشهابية ان تحضر نفسها ، سلفا ، للنجاح وحسن التصرف في اربع محطات بارزة ، ارتأينا ان نحصرها في :

١ ــ العناوين السياسية

وهنا كان عليها ان تطرح مشروع جدليتها حول :

أ ــ النظام السياسي

ب ــ الميثـاق

ج ــ وضعية رئيس الجمهوريـة

د ــ نهج الشهابيـة

هـ ــ السياسة الخارجيـة

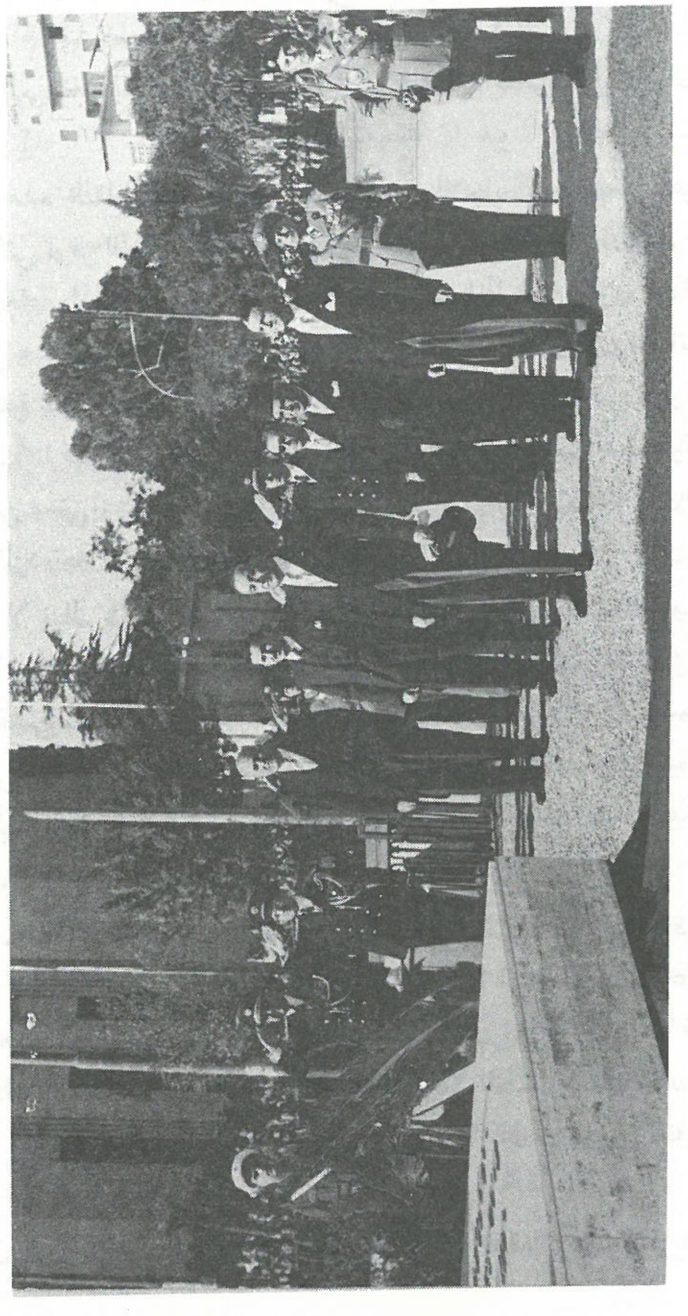
و ــ التـوازن

ز ــ مبادىء الاصـلاح

٢ ــ لقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

٣ ــ الاستقالة (٢٠ تموز ١٩٦٠)

٤ ــ المحاولة الانقلابية (٣٠ كانون الاول ١٩٦١)



الرئيس شهاب والحكومة الرباعية

١ ـ العناوين السياسية

أ ـ النظام السياسي :

نظام الحكم في لبنان فريد من نوعه ، ربما ، في العالم ، على اعتبار انـه مرتكز ، من جهة ، على دستور مكتوب مستوحى مـن دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ومن جهة اخرى على مجموعة من التقاليد والممارسات والاعتبارات التوازنية على الصعيدين الوطني والطائفي ، وهي تقاليد وممارسات لا تحددها نصوص قانونية او دستورية معينة . وعن ذات الفكرة ، كتب الدكتور باسم الجسر في كتابه « ميثاق ١٩٤٣ » : « هذا النظام مورس طيلة ٣٠ عاما ومر بأزمات حادة كان الميثاق الوطني خلالها ، يطرح على بساط البحث . فيدعي الذين هم في الحكم انهم يطبقونه او يدافعون عنه ، في الوقت الذي يطالب معارضوهم بتطبيقه ، ايضا متهمين الحكم بالخروج عنه . خلال ثلاثين عاما استمر هذا النظام المزدوج الأساس . ولا ريب في ان استمراريته تدل على ان القواعد او المباديء التي يرتكز عليها ، هي قواعد صالحة ومباديء لا تخلو من السلامة والصحة . »

« نحن » بلد قديم جدا ودولة حديثة جدا ، عمر سيادتنا بالمفهوم العصري للكلمة ٣٧ سنة . منذ ذلك الوقت ولا نفتأ نسعى الى نظام ، الى توازن تشريعي يظهر جليا اننا كلما اقتربنا منه نفقده . نشكو من فوضى الادارة وعجز المجالس وتردي العدالة واضطراب الامن . ولكن

هل هذا ذنبنا وحـدنا ؟ هل هناك عيب ، عيوب ، في تكوين الدولـة اللبنانية ؟ ام اننا ضحايا ظروف تاريخية استثنائية ؟ اليست الازمات التشريعية التي تجتازها انظمة اعرق جدا من نظامنا ، ظاهرة من ظاهرات هذا العصر ؟

كل هذه النقاط ينبغي الاجابة عليها . وللاجابـة ، للبحث عن الظروف التي توفر للبنان قابلية الحكم والاستمرار ، يجب اولا ان تكون لدينا الشجاعة لرؤية أنفسنا بموضوعية نعترف انها لن تكون سهلة دائما . عن هذه الامور تحدث الاستاذ جورج نقاش فقال : « ان مأساتنا ليست بعيدة عنا ، فهذا البلد الذي اصابته اشد ازمة ضمير اعترت يوما دولة ما ، رأينا فيه جميع اللبنانيين يتساءلون في غمرة الفوضى عن حقيقة وطنهم وعن معنى رسالتهم . وهل يمكن القول ان جراحات فتنة ١٩٥٨ وسواها المزدوجة قد التأمت تماما في النفوس ؟

اننا لا نزال مرهفي الحساسية ، يثير فينا كل حادث اشد الاهواء فتكا ويطلق انحرافات نفسية تنذر في كل لحظة باعادة نصب المتاريس . غير انه يخشى ، حيال امتداد المشهد الثوروي الذي نعيش ، ان تتشوه نظرتنا الى لبنان فتعوج جميع انعكاساتنا . نحن لا نزال حتى اليوم غائصين في المأساة ، فيترتب علينا اولا ان نحاول المباعدة بيننا وبينها لكي نرى انفسنا بعين التجرد . »

ان محنة النظام السياسي اللبناني ، حلقة في سلسلة محن واقع فيها لبنان منذ ان كان .فظروف بلادنا الطبيعية واحوالها البشرية حتمت على القاطنين هذه الديار ان يظلوا ، جيلا بعد جيل ، في صراع لا هدنة فيه ولا هوادة . وهذا تاريخنا : سجل حافل بالحوادث الجسام ، بالخطوب ، بالالام ، بالوثبة حينا وبالكبوة احيانا . وكل هذا كان في سبيل تحقيق غايتين : توحيد البلاد واخذ استقلالها .

فان كان توحيد البلاد واخذ استقلالها قد تحققا ، ولو نظريا ،

يبقى « الاستقرار » علامة نجاح او فشل اي نظام سياسي . ان استقرار الحكم ورضى الشعب عنه هما المظهران الاصيلان لوجود الدولة وجودا يضمن لها الاستمرار كما يضمن للأمة البقاء في الاطار الطبيعي او الكيان الذي اختارته . بيد ان الحكم لا يستقر والشعب لا يرضى عنه ان لم يحقق الغايات التي وجد من اجلها . وهذه الغايات اساسا متشابهة في كل زمان ومكان ويمكن التعبير عنها بالقول انها تحقيق قدر متزايد دائما من السعادة الروحية والمادية للفرد في نطاق الامة التي ينتسب اليها.

اما السياسة فهي اجمالا صناعة الحكم ، تتولى امرها نخبة من المواطنين تأخذ على عاتقها توفير الوسائل واستعمال الاساليب وسن الانظمة وتحريك الاجهزة المختلفة الاحجام والتركيب في آلة الدولة ، لتسوس الشعب وتحقق له بالتالي غاياته . واذا كانت غايات الحكم ، ثابتة لا تتحول ولا تتبدل بين بلاد واخرى ، فان صناعة الحكم ، أي السياسة ، تتبدل هي ، وتتخذ اشكالا لا عد لها ولا حصر : فأساليبها والانظمة التي تعمل في نطاقها واهدافها القريبة والبعيدة يجب ان تتوافق ودرجة رقي السكان وحاجاتهم وطبائعهم الفطرية والمكتسبة وطاقة البلاد الانتاجية ومقدار طموح الشعب ونوع طموحه الخ ... وهي ، بالتالي ، تختلف اختلافا بينا بين بلاد واخرى ويصعب فيها التقليد . ومن غمرة ما تثيره سياسة بلد معين من مشاكل وما تفرضه من خطط وتدابير وما توجب تحديده من اهداف في المدى القصير او في السياق الطويل يستطيع الباحث ان يستخرج قواعد عامة او يبرز خطوطا كبرى هي السداة التي تنسج عليها كل السياسات الفرعية وحلول المشكلات الجزئية ، والتي تندمج في حياة البلاد العامة بصورة تجعل كل اهمال لها خطأ وكل شرود عنها خطرا .

ان لكل نظام سياسي خصائص ، تتعلق به وترتبط حتى ليكاد الدمج بين النظام وممارسته يصبح مبدأ واساسا .

عام ١٩٥٦ ، تحدث الاستاذ فيليب تقلا عن واجهة نظامنا الداخلية فقال : « لقد أعرض اكثر العاملين في السياسة عن مهمتهم الاصلية وهي التعاون والتعاضد في سبيل تدعيم الدولة الناشئة ، فمارسوا السياسة كما كانوا يمارسونها او كما مارسها اسلافهم قبل الاستقلال ، اي عندما لم يكن اللبنانيون مسؤولين وحدهم عن مصير بلادهم ، فجعلوا السياسة من ثم غاية في ذاتها ، تؤمن لمتهنها الجاه او المال او النفوذ ، وانصرفوا اليها بمعناها الضيق اي الاقتتال على المناصب وتدعيم المراكز وحبك المؤامرات للايقاع بالخصوم . وغاب عن اذهانهم ان هذا العبث يقطع أوصال الامة ويضعف مناعتها وان جر الشعب نفسه الى المشاركة في هذا العبث تجعله لا يجمع على رأي ولا مطلب ويبدو وكأنه فقد الايمان في امكان تقويم الاعوجاج وتعود الميل مع كل ريح والسير في ركاب كل قوي . فيتحتم والحالة هذه اعادة الاعتبار الى السلطة . »

كل هذا وتحديد طبيعة نظامنا السياسي باق ، حتى اشعار آخر ، اسير المجادلات والمساجلات . اي نظام نحن ؟ برلماني ، رئاسي ، طائفي ، ديموقراطي ؟

هل نحن ديموقراطية ؟

على هذا السؤال اجاب احد اركان الشهابية ، عام ١٩٦٠ بقوله « ... تفاخر معتقدين اننا كذلك ، وقد نكون كذلك بمعنى معين . واذا راودنا الشك فيكفي ليعاودنا الاقتناع ان ننظر حوالينا . ففي هذا الشرق الادنى ، حيث اعتمرت جميع السلطات الحاكمة الخوذ وانتعلت الجزمات ، وحيث أبطلت الدكتاتوريات ، من انقره الى الخرطوم ، نظم المجالس ابطالا عمليا ، وحيث انتزعت اخيرا من جميع المواطنين كل وظيفة تفحص وشورى — في هذا الشرق الأدنى يظهر لبنان وكأنه آخر واحة للحرية وآخر ملجأ للنقد الحر والتعبير الحر . أما ان تكون ديموقراطيتنا على جانب من الغرابة ، فترتكز خاصة على اسس اقطاعية

وقبلية وتنقصها اسس كل نظام نيابي : عقائد سياسية ممثلة باحزاب منظمة على الصعيد الوطني ، فكل ذلك باد للعيان ، وكل ذلك يخلق الغرائب التي نرى : كل هذا اللعب المجنون بعض الشيء للحياة اللبنانية العامة ، وهذا المهرجان الغريب حيث نشاهد الحكومات والاكثريات تتألف وتنحلّ دونما سبب ، وحيث لم تقم او تسقط حكومة قط منذ ١٥ سنة على يد مجلس النواب ، وحيث التشريع كله يسن تحت الحاح الضـــرورة .

ولكن اخيرا لا بد من تسمية الامور باسمائها ومن تحديد نظامنا السياسي . وعليه يبدو جليا اننا لسنا ديموقراطية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة ، الـديموقراطية النموذجية التي تصفهـا الكتب ، الديموقراطية على الطريقة الانكليزية او الاسكندينافية ... (حتى في صدد هذه الديموقراطيات يمكننا اليوم فتح باب المناقشة بتساؤلنا : الى اي حد ما زالت هذه الديموقراطيات النموذجية اليوم ديموقراطيات بمعنى الكلمة الدقيق ؟ الم يعدل ضغط الجماعات وطغيان النقابات في الحياة العامة (مثلا : ثقل النقابات البريطانية على اقتصاد الامة بكامله) المفاهيم العريقة لممارسة السلطات ولهيكل التمثيل الوطني نفسه ؟) . لكن من الواضح اننا لم نبلغ ، في لبنان ، هذا الحد . ولكننا قد لا نكون بعيدين عن ذلك بالمقدار الذي تتصور ... »

« فاذا كانت الديموقراطية هي عكس الدكتاتورية ، واذا كانت اولا حالة من حالات الفكر ونمطا للعلاقات بين المواطنين ، واسهاما مباشرا من الشعب في الحياة العامة ، قبل ان تكون نظاما تشريعيا ، واذا كانت اخيرا ترتكز على احترام الدولة للرأي الحر والعمل الحر ، حينئذ يكون لبنان ديموقراطية .

ولكن حذار ! ! ...

اذا قبلنا هذا الاقتراح فيجب اتباعـه فورا بالتصحيح التالي :

ان الديموقراطية اللبنانية لم تكن الى اليوم قابلة للحياة الا بفضل نظام تفويضي انتهى بتسليم زمام الامـة والحكم في خلافاتها الى سلطـة رجل فرد .

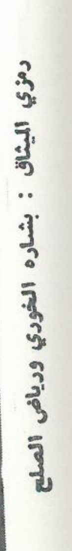
ذلك ما كان يفرضه هيكل المجتمع السياسي لهذه الديموقراطية نفسه ، وتلك الظاهرة الاساسية التي هي الانقسام الطائفي الثنائي الذي منع الى الان قيام اي حزب شامل على الصعيد الوطني .

فهذا التجمع التدريجي الذي افضى الى تضخم سلطة الرئاسة تضخما بات هائلا في النهاية ، هو سابق لعام ١٩٥٨ . وهو لم يحقق بالعنف او الاغتصاب ، ولا سببته الظروف الاستثنائية ، بل نتج عن ضغط الضرورات العميقة التي تتصل بتكوين لبنان نفسه . هذا ما ادى الى سلطة ، لا اقول انها تصبح شخصية اكثر فاكثر (لاننا لم نزل بعيدين عن كل شكل من اشكال الحكم المطلق) ، وانما مجسمة او متمثلة في شخص واحد . »

ب ـ الميثاق

هذا البلد سجل اسمه في التاريخ منذ اربعة الاف سنة وفيه يتجابه عالمان ، وتتعايش تبعتان روحيتان وعالمان معنويان . كل التجربة الشهابية كانت هنا ، كل المعضلة هي في ان نعرف هل يمكن التآلف ، وهل يمكن بناء دولة على اساس هذا التعايش المشترك ، اي هل يصبح هذا التعايش عيشا مشتركا ، وهل يمكن استخلاص وحدة ما من ذلك التناقض ؟

ان ما سمي « بالميثاق الوطني » عام ١٩٤٣ يبقى حتى الان ، التكريس الصريح والوحيد لواقع العيش اللبناني المشترك فما هو هذا الميثاق ؟ وكيف طبق ؟.عن تطبيق ميثاق ١٩٤٣ في عهد الرئيس فؤاد شهاب كتب الدكتور باسم الجسر : « اثر الاحداث الدامية (١٩٥٨)



رمزي الميثاق : بشاره الخوري ورياض الصلح

التي بدأت بعصيان اسلامي مسلح وانتهت بعصيان مسيحي مضاد ، تولدت قناعة عامة بين اللبنانيين بان الوئام الوطني والاستقرار لا يمكن تحقيقهما الا باتفاق اسلامي ـ مسيحي ، اي ببعث الميثاق الوطني . وهذا ما عمل فؤاد شهاب على تطبيقه . فبعد ان قام بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية ـ العربية ، (اجتماعه بعبد الناصر ـ اعادة السفير المصري ـ التخلي عن مشروع ايزنهاور ـ انسحاب القوات الاميركية) بدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الوطني .

تضمنت سياسة فؤاد شهاب عدة ممارسات وعلى اكثر من صعيد . لقد اتى فؤاد شهاب مقتنعا بضرورة انصاف الطوائف الاسلامية التي كانت قد اعلنت العصيان عام ١٩٥٨ . لسوء الحظ ، لم يكن من الممكن ارضاء الطوائف الاسلامية سياسيا خارج حدود المطالب التي كان قد تقدم بها الزعماء السياسيون المسلمون آنذاك وهي تلخص : بالمساواة في الوظائف وبتعديل قانون الانتخابات بحيث يكون التمثيل اكثر التصاقا أو تعبيرا عن الواقع الطائفي ، وهكذا جاءت المراسيم الاشتراعية التي صدرت عام ١٩٥٩ ، تكريسا للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني .

وجاء قانون الانتخابات الجديد منسجما مع هذا الاتجاه : اذ تخلى عن الدائرة الفردية التي كان قانون الانتخابات السابق قد اعتمدها والتي ادت الى اثارة النعرات الطائفية من جديد ، ولكنه لم يرجع الى الدائرة الكبرى نظرا لمعارضة الاحزاب لها ، بل اختار الدائرة الوسطى التي تنطبق على التقسيم الاداري (القائمقامية) . لم يؤثر القانون الجديد على الزعامات التقليدية الا قليلا ولكنه حافظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب ، كما ادخلت بعض الاصلاحات على عملية الاقتراع (البطاقة الانتخابية ، الاقتراع السري ، المعزل ...) .

ولقد تكشفت ناحية اخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمي بالنهج الشهابي للحكم او بتعبير آخر في اسلوب فؤاد شهاب للحكم . من ذلك ان الرئيس شهاب كان حريصا على تطبيق الدستور تطبيقا دقيقا وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة اكثر دقة ، فلم يجز اي تغيير في المؤسسات السياسية . الا انه كان حريصا ايضا على ان لا يقع في خطأ التفرد بالحكم ، فأشرك معه على مستوى رئاسة الوزارة الشخصيات الاسلامية التي كانت احداث ١٩٥٨ قد ابرزتها الى الصفوف الامامية : كصائب سلام ورشيد كرامي وحسين العويني ... كان تطبيق الميثاق الوطني ، في نظر فؤاد شهاب ، يمر بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الشيخ بشارة الخوري . وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام ١٩٥٨ خوفا من ان ينقسم الجيش ، رفض كذلك سياسة البطش والشدة بالنسبة للمعارضة الداخلية وذلك حرصا على الوحدة الوطنية .

لقد كانت الشهابية « ميثاقا جديدا » ـ على حد قول مايكل هدسون ـ جاء برجال جدد الى مراكز الادارة الحساسة ، وادخل التخطيط والعدالة الاجتماعية الى الحكم ، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي . كان استمرار الدولة بالنسبة اليه يتقدم كل شيء . وكانت سياسته تستهدف تصحيح الميثاق الوطني او تحديثه ، باعطائه محتوى أقرب الى مفهوم العروبة المتطور واوفر عدالة اجتماعية .

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد الرئيس فؤاد شهاب .. الذي ادخل الى الميثاق الوطني بعدين جديدين هما : البعد الاجتماعي الذي كانت غايته التخفيف من النزاعات الطائفية وتحديث الدولة الذي كانت غايته تحسين دور الادارة وفعالية السلطة التنفيذية لتأدية دورهما في الديموقراطية الحديثة .

هذا المزج بين « الطائفية المعقلنة » وتحديث الدولة ، بالاضافة الى ادخال الاهداف الاجتماعية الى مفهوم الازدهار الاقتصادي ، كانت تشكل المرتكزات الاربعة للميثاق الوطني كما طبقه فؤاد شهاب ، وقد ساعد هذا التطبيق على تأمين الاستقرار والوئام بين اللبنانيين . »

اما ماهية الميثاق الوطني فقد حددها الاستاذ فيليب تقلا بقوله :
« هذا الميثاق ليس عقدا مكتوبا ، لكن الظروف التي أملته تجعل منه أوثق العقود وامتن الاتفاقات . فاجماع اللبنانيين ، في انفجار ثورتهم الوطنية على رغبتهم في العيش معا ، احرارا مستقلين ، في النطاق الجغرافي الذي تحدد في سنة ١٩٢٠ والذي يستند الى حق تاريخي ، شدهم الى بعضهم برباط لا ينفصم . ويمكن تلخيص شروط هذا الميثاق الضمنية بان المحمديين والمسيحيين ارتضوا بلبنان الحاضر وطنا لهم جميعا ، فلا المسيحيون يلتفتون بعد الان الى حماية دولة اجنبية ولا المحمديون يسعون الى وحدة سورية او وحدة عربية ، مع تأمين التفاعل السليم لهذا الكيان مع محيطه ، يعني مع جعل تعاون لبنان المستقل مع الدول العربية قاعدة اساسية دائمة في سياسته ، وهذا الشرط الاخير نفذ عمليا بتوقيع لبنان ميثاق جامعة الدول العربية . وهنا لا بد من التشديد على ان هذا الميثاق وما افضى اليه كان ويجب ان يظل نهاية لا مرحلة وان التعاون بين لبنان وشقيقاته العربيات كان ويجب ان يظل غاية لا وسيلة .

ولقد عبر الشيخ بشارة الخوري ، تعبيرا بليغا عن مضمون الميثاق في خطاب القاه في المقر البطريركي الماروني في الديمان سنة ١٩٤٥ ، اذ قال : « لقد نشدنا استقلالا تجاه الغرب وجميع دول الغرب وتجاه الشرق وجميع دول الشرق ، وطلبنا الجلاء لان وجود جندي اجنبي واحد عندنا يناقض استقلالنا فضلا عن كونه يهدد اخواننا في الدجلة والنيل . »

ويضيف الاستاذ تقلا قائلا : «لقد كان الميثاق فصل الخطاب في جدل عقيم لانه لا يشترط في تكوين الامة ان تكون الجماعات التي تتكون منها من عنصر واحد ولا ان تدين بدين واحد ولا ان تنطق بلغة واحدة ، بل يكفي ان تتفق تلك الجماعات على العيش بسلام معا في نطاق جغرافي محدد . واضيف على هذا الشرط — شرط ارادة العيش معا التي تكفي لخلق مفهوم الامة وبالتالي معالم الوطن والتي يعبر عنها السكان او الشعب — اضيف شرطا آخر اضعه في الدرجة الاولى على عاتق الدولة ، الا وهو اقناع مختلف الفئات التي تتكون منها الامة ان لها جميعها مصلحة في العيش معا وبالتالي في الابقاء على الكيان البشري وعلى الكيان الجغرافي التي قررت ان تعيش فيهما . والاقناع المنشود لا يحصل الا من جراء تعميم منافع الدولة وخيراتها ، من امن وعدل وعمران ، على جميع الفئات وتحقيق المساواة فيما بينها وفيما بين افراد كل منها . وعند تحقيق الشرطين — ارادة العيش معا والمساواة بين جميع الفئات — عندئذ فقط يلد في النفوس ذلك الشعور الجماعي الصادق العميق ، الذي يدرأ عن الامة وعن الدولة اخطار التفكك والانحلال في الداخل والذي يدفع بالشعب ، كلما دعا الداعي ، الى الصمود متضامنا ، متراصا ، في وجه كل خطر يأتي من الخارج ويهدد سلامة الوطن . ذلك الشعور الجماعي ما هو الا الروح الوطنية .

وعن هذا الميثاق ، عن هذه الرغبة في العيش المشترك تحدث الرئيس شهاب مرة فقال : « ان في لبنان ١٤ طائفة ، ويجب ان توفر لابناء هذه الطوائف جميعا كل ما يجب ان يتوافر للمواطنين من اسباب الحرية والكرامة والرخاء ... وان يعيشوا جميعا بمحبة واخوة وشعور بأن ما يفيد احدهم يفيد الاخرين وما يضره يضرهم». واضاف : « ان المشاعر اللبنانية الحقيقية انما تقوم على هذه الاسس ، وليس ثمة ما يبعدهم عنها سوى السياسات المفتعلة المضللة ... والدليل الصارخ على ذلك انه



ما كادت تنتهي الحوادث المؤسفة التي وقعت في لبنان (عام ١٩٥٨) حتى بادر اللبنانيون الى اعمالهم ومتاجرهم واخذوا يتعانقون في الاسواق والساحات العامة ، مما جعل الاجانب يقفون دهشين .. لقد ادهشهم ان يحل الصفاء والوئام بين اللبنانيين في ساعات قليلة ، وان تعود الحياة الى ما كانت عليه بعد ايام معدودة من انتهاء الثورة .. وها ان البلاد قد وثبت وثبات جديدة في سيرها الصاعد ولو أن الحوادث التي وقعت اصيلة في نفوس اللبنانيين لما كفت السنوات الطوال لمحو آثارها وشفاء جـراحها .. »

ج ـ وضعية رئيس الجمهورية :

تحدثنا في القسم الاول من الكتاب ، عن طبيعة ومدى دور رئيس الجمهورية في الحياة العامة ، لذا نود هنا ان نشير الى حقيقة وضعية الرئاسة الاولى ، كما فهمتها الشهابية ، ودقة خصائصها .

عن هذا الموضوع ، تحدث الاستاذ جورج نقاش ، في محاضرته « الشهابية » فقال : « يحدد نظامنا دستور يعود الى سنة ١٩٢٦ . وهو ينص على ان السيادة يمارسها مبدئيا ممثلو الامة المنتخبون ، بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول .

هذا في حين ان الحقيقة الراهنة الاولى (التي ترقى الى مستهل عهد الانتداب) هي ان كامل السلطات تقريبا انتهت بان تجمعت في يدي رئيس الدولة. الحقيقة الاولى ان لبنان لم يمكن الى الان حكمه بطريقة اخرى ، وقد يتعذر حكمه بغير هذه الطريقة .

ولكن هناك واقعا آخر اطلعتنا عليه تجربة اليمة ، وهو ان العهدين الرئاسيين اللذين عرفنا منذ الاستقلال انتهيا بحادثين خطيرين . هل يعني

ذلك اننا معدون لمغامرة دائمة ؟ ام يعني ان حادثي سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٨ نجما عن اخطاء شخصية يمكن الا تتكرر ـ عن ظروف يمكن ان يكون عدم تجديدها متوقفا علينا ؟ كثيرا ما عزونا الى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة ، والى كبريائهم ، والى هذا النوع من « دوار القمة » الذي يمكن ان يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها ، مسؤولية الازمتين اللتين غرقت فيهما ، سنة ١٩٥٢ اولا ، ثم ، وبشكل اخطر جدا ، سنة ١٩٥٨ ، التجربتان الاوليان لشرعية انتهت الى سلطة تجاوزت الحدود . ان في هذا لأمثولة مزدوجة قد نستطيع حصرها بهذه العبارات :

ـ على الصعيد الداخلي ، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان ان يكون رئيس حزب ـ او اذا كان كذلك عند انتخابه فعليه ان يوجه عنايته بالدرجة الاولى الى تحرير نفسه من مؤيديه . هناك اكثر من قول تاريخي لتصوير هذه القاعدة الاولى لدوام كل سلطة شخصية . « على ملك فرنسا نسيان انه كان دوق اورليان . »

القاعدة الثانية :

ـ على صعيد علاقاتنا الدولية ، وللاسباب نفسها ، يمتنع علينا كل اختيار سياسي قد يسفر عنه انقسام لبنان . »

وعن التجربة الشهابية ومدى عمق امتدادهـا في صلب مفهوم الرئاسة ـ تساءل الاستاذ نقاش بقوله : « كيف تتمثل لنا التجربـة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزته بعنف ازمتان من ازمات النظام ؟ واذا كانت الشهابية « اسلوبا » سياسيا جديدا فعلام تقوم جدتهـا ؟ وما الذي يميزها ؟ وما الذي يميز الرئيس شهاب ، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته ، عن اسلافه ؟

اذا صح ان العبقرية السياسة هي نتاج الانسان والظروف ، فان لدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثرة ، واكاد اقول فاجعة . لانه

اذا كان من قائد نقيض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا . اجل ، وفي مقدورنا جميعا اليوم ان نشهد بذلك : فليس هو الذي سعى الى التاريخ ، وانما التاريخ سعى اليه : لقد سعى اليه مرتين ، المرة الاولى في ايلول من عام ١٩٥٢ ، وقد تملص من اجابـة النداء . كأنـه كان من المستلزم ان تقع ، بعد ست سنوات ، هذه المأساة الرهيبة ، التي ما زالت آثارها عالقة بنا ، وان يوشك لبنان على التردي في مهاوي النكبة .. ، ليتم الامر . في ذلك الحين لم يبق ممكنا له ان يهرب من مصيره . لقد بدت الشهابية للبلاد عندئذ كبارقة اخيرة من الامل اليائس ولقد فهم الرئيس شهاب نفسه هذه الحقيقة . فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت ، عندما قرر التخلي عن ولايته تقديرا منه ان مهمته قد انتهت : « لقد اعدت القطار الى خطه . » ـ « لست انا مـن انتخب اللبنانيون : فانني لا امثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر » . فلم يدع الوهم يعتريه يوما حول هذه النقطة . حتى في مساء العشرين من تموز ، عندما كانت جميع كنائس الجبل تقرع حزنا ، وعندما تحرك لبنان بأسره ليصبح موكبا على طريق جونيه ، وعندما افضى الاندفاع الجماعي لكل الفئات وجميع الطوائف الى هذا الاستفتاء غير العادي الذي اضطره مرة اخرى ان يقول : « نعم » ، كان يعي ايضا ان هـذا الاجماع هو اجماع سلبي : فاذا كانت فكرة ذهابه قد اثارت هذا الرعب ، فذلك لانه كان يبدو للشعب على انه الحاجز الاخير في وجه الفوضى ، كما كان يبدو للسياسيين على انه الضمانة الاخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله ان يتابعوا الاعيبهم ويغذوا اطماعهم .

فحيال غرق لبنان السياسي ، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي . وهذا هو المظهر الآخر للشهابية : جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي . ليس فقط انه لم يأت عن طريق العنف ، ولكنه جاء ضد عنف مزدوج . ومع ذلك فهو جندي . ان يكون هذا المواطن الاول

مواطنا مسلحا ، ان يكون في وسعه التصرف دون واسطة بكامل جهاز القوة العسكرية في خدمة الشرعية ــ واخيرا ، ان يرتدي جبة الحكم ويحمل السيف:شخص واحد ــ.هذه المصادفة لم تخف الرأي العام ولم تصدمه ، واكثر من ذلك أنه اطمأن اليها اطمئنانا عميقا . ذلك لانه يعرف ان هذا الجندي ليس مغامرا ، وانه لن يستعمل قوته الا لاحباط الفتنة . هذا التناقض السياسي : انقاذ الديموقراطية بالسلطة العسكرية ــ هو بكل تأكيد نقطة الثقل في التجربة الشهابية .

وهكذا ، بهذا التناقض .. غـدا الجيش في لبنان الملاذ الاخير للديموقراطية . ففي الظروف التي تم فيها ، لم يكن انتخاب جندي للرئاسة شيئا آخر غير انتخاب مواطن ، وقد كان ، في تلك اللحظة ، اكثر المواطنين مدنية . وفي هذا قلب رأسا على عقب المثل المشهور : « لتخضع الاسلحة لجبة الحكم » (اي ليطع الجيش الحكومة) » .

بكلمات ــ هذا هو فؤاد شهاب الرئيس ، وهذه هي الخطوط العريضة لفرادة وضعيته على رأس السلطة السياسية . فما كان حظ مشروع الشهابية من النجاح ؟ وما كان حظ لبنان من خلاله ؟

د ـ نهج الشهابية :

اختار الرئيس شهاب نهج الادارة واعادة بناء المؤسسات ، ربما لانه عاش في اجواء الكوادر والتنظيمات فحاول لملمة كل ما خلفته الثورة من شرذمة في المؤسسات وانقسامات في النفوس وهو الموقن الواعي ان الثورة البناءة التي يحضر لا تتم في أربع وعشرين ساعة . كان يعتقد انه يستحيل اصلاح مؤسساتنا اذا لم ترافق ذلك تربية جديدة للعقـول والاخلاق . ان اقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويـل الامد .

ونحن نعرف كم كان يحتد بعضهم ويأخذ على الرئيس شهاب بطأه ، وصبره المفرط ، وهذا التردد امام العقبات ، وهو ما ينسبونه الى ضعف الشجاعة . تلك اساءة فهم للشخص . في الحقيقة ، كان يعرف ان ليس من شيء مضمون يعمل قسرا ، تحت الضغط ، وان متابعـة العمل تقتضي تقدما بطيئا . فما يبدو في سياسته ترجحا هو ترجح في المادة البشرية التي يعالج والتي يسعى لتذليل مقاومتها .

هذه الطريقة البطيئة ، هذا التقدم المترجرج ، وهذا المسلك القريب من الكسل في عمله ، الذي ينفذ معه صبر الشباب المستعجل تطهير الميدان السياسي من كتل المحترفين العتيقة ، أليس هو الاسلوب الشهابي مجسما ؟؟ لپول ڤاليري عبارت وردت في بعض ما رواه ، تقول ، ان اي شيء ، ان مطلق عمل ، مهما كان ، لا يتم بالضغط والعنف . فالانجاز يحصل في جو من الراحة والصبر : « الصبر ــ الصبر . ان كل ذرة صمت قد تؤتي ناضج الثمر » . كـان ڤاليري يقول : « انظر كيف تلف السيجارة باليد . ان اتقان صنعها يتم بسلسلة من الغاء ما صنعت واعادته من جديد » . هذه الصورة تعبر عن التكتيك الشهابي برمته ، الذي هو كناية عن انطلاقات واعادة من جديد ، ونوع من الترجح الى الامام . « ان صنعها يتم بتخريبها » والا فحاول ان تلف سيجارة بغير هذه الطريقة .

ان الاصلاح الاداري والاقتصادي الذي باشرت الشهابية باعتماده وتبنيه ، كان من المفترض اتباعه باصلاح سياسي لكن فؤاد شهاب الوفي لحقيقة ذاته ، وهي ذات عسكرية منبثقة عن مجموعة لا سياسية ، ووفيا لسياسته تجاه العسكريين لم يول الشؤون السياسية ما اولاه لسواها . هذا الامر ، لم يمنع بعض العسكريين ــ كون « المعلم » رئيس السلطة السياسية من التوق الى السياسة وألاعيبها فقامت الضجة حول مهمات

« المكتب الثاني » ونشاطاته . صحيح ان جهاز الشعبة الثانية في الجيش اللبناني الذي نظم في أوائل الستينات لم يكن موجودا في السابق لكن ذلك لا يعني ان وجوده لم يبد ضرورة ملحة خصوصا بعد انقلاب ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ الذي كان يهدف الى قلب النظام واختطاف رئيس الجمهورية . وقد تمكن الجيش اللبناني بفضل الجهاز المذكور من قمع الحركة بعد ان طوق الانقلابيون وزارة الدفاع الوطني واختطفوا بعض الضباط من منازلهم . فهل كان بالامكان الاستغناء عن جهاز المكتب الثاني في مؤسسة ارادها فؤاد شهاب في مستوى المؤسسات العسكرية العالمية المتطورة ؟

ان دراسة سريعة لغالبية الأنظمة السياسية المعاصرة ، تكفي لتكوين فكرة واضحة عن الجواب . بكل بساطة ، نلاحظ ان الذين عارضوا اساليب المكتب الثاني لم يكونوا يوما المواطنين الامنين البعيدين عن أجواء الشغب والمزايدات و « المؤمرات » .

ان تطوير الجيش اللبناني ، كان من جملة الاهتمامات الاولى للرئيس شهاب الذي آمن بان المؤسسة العسكرية تبقى فئة ، مجموعة فئات اجتماعية ، ولو كانت عسكرية الطابع ، منظمة ومزودة بكوادر يجب ان تشكل مجموعة متجانسة لكي تؤمن ، مثل سواها ، الخدمات وتشارك عمليا في الحياة الوطنية . « نهج الشهابية » تحدث عنه احد الشهابيين بقوله : « اكثر ما استلفت نظري في الرئيس شهاب لم يكن تلك الرفعة الاخلاقية ، والمثابرة التي لا يعتريها كلل ، ومواصلة العمل بعناد ، بل ما اعتبره المزية الاساسية لرجل الدولة ، ما ادعوه : التشاؤم البناء . فهو لا يدع كثيرا من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهدته ــ انه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح واهواء ــ ولكنه يعرف ايضا انه ليس منه بالخيار ، وان صنع الدولة

اللبنانية لن يكون الا مع اللبنانيين كما هم ، مع هؤلاء الزعماء السياسيين ، مهما كانت قيمتهم ، ومن خلالهم ».

مثل هذا التفوق على العقبات ، هل يكون ممكنا ؟ هنا كل المأساة ــ كل الجدلية والعمل الشهابيين : فمن ناحية ، حرص شديد على الشرعية الدستورية ، واقتناع عميق بضرورة النظام البرلماني في لبنان . ومن ناحية ثانية ، ذلك النفور من المناورات السياسية ، ووعي مرير لضرورة السعي الى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوض السلطة وأورث انحطاط الحكم . لذا ، فهمت الشهابية اي نوع من الصعوبات يعترضها لكي تجعل من لبنان دولة ، دولة انسانية ، دولة اجتماعية . وهذه احدى السمات البارزة في فكر الشهابية والتي تظهر اكثر فأكثر في مشاريعها الاصلاحية . لقد شعرت شعورا عميقا بالتفاوت الاجتماعي الممسوخ الذي شيد عليه ما نسميه بالوضع اللبناني : لقد وعت ان كل مشاريع الاصلاح الاجتماعي يقوم دونها جدار من المال ــ وان طريقة تعبئة الجسم السياسي بكامله في لبنان منذ الاستقلال تخضع لبلوتوقراطية صارمة لا تهون » لذلك ، ايضا ، اعتبرت الشهابية ان الاقتصاد اللبناني وسياستنا المتعلقة بتشغيل رؤوس الاموال ، وسياستنا المتعلقة بالضرائب ، وتشريعنا الاجتماعي ، هذه كلها يجب ان نعيد النظر فيها بكاملها . وهذا يفترض مجهودا جماعيا من ابناء الامة ، وقبل كل شيء مجموعة من الاعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة ان يرتضوها قبل سواهم .

عام ١٩٥٩ كان نقطة التحول على اكثر من صعيد حين التزمت سياسة البلاد بمبدأ « التطوير الوطني المتناسق » الذي يشكل برنامجا طويل الامد ومختلف الابعاد . انطلاقا من المعطيات اللبنانية الاساسية ، لم يعرف لبنان سياسة اقتصادية موجهة منذ فترة الاستقلال مما أمن

للبلاد ازدهارا مجنونا لدرجة الفوضى التي غالبا ما أفضت الى كارثة لا تحمد عقباها . غياب الدولة المفرط في مجـال التوجيه والمراقبـة الاقتصادية ارتبط مع الوقت هيكليا وعمليا بهذا الازدهار المجنون بحكم الموقع التجاري للبنان ورسالته السياحية مما فرض ولمدة طويلة اتجاه سياسة الباب المفتوح وحرية التعامل التي تجتذب رؤوس الاموال الاجنبية والثروات العربية الهاربة من خطر التأميم . ولان هذا التحرر لا يعني على الاطلاق غياب السياسة او النهج الاقتصادي ، نشطت الدولة منذ ١٩٥٩ في تحديد معالم هذا النهج بتصوير مضاعفات الفوضى الاقتصادية وسلبياتها ، مع الملاحظة ان التوجيه لا يعني التقييد او الاحجام عن سياسة الخدمات وانما : تدعيم قطاعات اخرى باسس ثابتة تؤمن لها استمراريتها وتطورها الطبيعي ضمن قواعد سليمة ومختبرة .

لاحظت الشهابية ، كما اشرنا في القسم الاول ، ان الحرية المطلقة في المجال الاقتصادي تهدد بخلل في توازن المناطق اللبنانية وبتفاوت في التركيبات الاجتماعية يجعلان من بيروت ــ مركز الخدمات ــ منطقة مميزة عن سواها . فادركت عنف التحدي في القطاع الاقتصادي وعنف الرياح العاصفة في بناء المجتمع اللبناني . كانت القضية الاجتماعية شغلها الشاغل وهدفها الرئيسي . لكنها اصطدمت في محاولتها هذه بجدار الواقع اللبناني المريض وجذوره الممتدة الى اعماق طابعه الطائفي الهرم الذي قوض كل فكرة تطور او اصلاح . النظام البرلماني اللبناني ارتكز برمته على الهيكلية الطائفية لدرجة اعتباره المستفيد الاول منها والضحية الاولى لها .

وفي كل ذلك ، تميز « نهج الشهابية » بالصمت ، بالعمل المبتعد عن حصد الثناء وابتزاز التأييد . حتى خيل للبعض بأن هذا « الابتعاد » عن « الجماهير » انما يخفي وراءه اسرارا ، تبارى كثيرون في «تفسيرها» « وتحليلها » .

الى ان سئل الرئيس شهاب مرة : الا تحب الناس يا فخامة الرئيس ؟ فقال : « أظن اني أحبهم . ربما كنت على خطأ . علموني كيف احب الناس . قالوا له : انزل اليهم ، او دعهم يأتون اليك . قال : وما الفائدة من كل ذلك . عندما عينت قائدا للجيش لم يكن للناس دور في تعييني ولكني شعرت باني اصبحت مسؤولا عـن شرفهم الوطني فتحملت مسؤوليتي . وعندما انتخبت رئيسا للجمهورية لم يكن للبناني المسكين صوت في انتخابي ولكني اكتسبت شرف المسؤولية عن كل لبناني ، ولست طامحا في المستقبل للترشيح الى النيابة ، واذا كنت طامحا الى الرئاسة مجددا ، وهذا غير وارد ، فالناس ليس لهم حق بانتخابي . اذن لماذا انزل الى الناس ، لكي اركب على اكتافهم ؟ ولماذا ادعوهم ليأتوا الي ، ألكي اعطل اشغالهم ؟ ... ولماذا من هنا ، من زوايتي الصغيرة ، استطيع ان اتعامل مع الناس واستطيع ان اعمل من اجلهم . قولوا لي : هل انا مخطيء ؟ »

هـ ـ السياسة الخارجية :

الانفتاح على الشرق والدول الكبرى في الغرب طبع السياسة الخارجية للشهابية التي لم تقاطع الاتحاد السوفياتي مُعتبرة الـدول الاشتراكية دولا صديقة . اما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، فقد اتسمت العلاقات بالتعاون والود مع بعض التحفظ تجاه مماشاة واشنطن لاسرائيـل .

وفي فترة تدشين الجنرال ديغول لسياسته المنفتحة على العرب ، بانهائه حرب الجزائر ، استطاعت الشهابية ان تقيم مع فرنسا علاقات متينة في مختلف المجالات ، خصوصا في المجال التربوي ، لا سيما وان سياسة الانفتاح الفرنسية حظيت بتأييد المسيحيين والمسلمين في لبنان .

ان عملية التوازن بين الشرق والغرب كانت دقيقة للغاية في السياسة الخارجية الشهابية . لقد بقي لبنان في العهد الشهابي اقرب الى المعسكر الغربي منه الى المعسكر الشيوعي مع حرص عميق على عدم اعطاء هذا الانفتاح طابع الانحياز او الامتياز . ففي سياستها العربية عملت الشهابية على تجسيد حيادها الغربي غير انها سايرت القاهرة اكثر من العواصم العربية الاخرى . كما انها مدت يد التعاون الصادقة الى سوريا بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة .

في عهد الرئيس شهاب انضم لبنان كعضو مشارك في السوق الاوروبية المشتركة ، وكانت الغاية من هذا الانضمام موازنة الميزان التجاري اللبناني مع الدول الاوروبية . وعندما انتقد بعض النواب هذه الخطوة ، معتبرا اياها ربطا للبنان بالغرب ، اجابت الحكومة بان هذا الانضمام لا يؤثر في استقلال لبنان الاقتصادي ولا في انفتاحه على سائر الدول ولا على احتمال دخوله في سوق عربية مشتركة ... اذا وجدت .

وتطبيقا لمبدأ اهتمام الشهابية بالطاقات البشرية اللبنانية اينما وجدت ، تم ، على عهد الرئيس شهاب انشاء « جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم » بهدف خلق روابط تجمع اللبنانيين ، الموزعين في مختلف القارات ، وتنسق بين امكاناتهم الاقتصادية والثقافية في سبيل دعم قضايا لبنان والدول العربية . هذه السياسة الخارجية المتوازنة ، المستوحاة من المعطيات الداخلية المتناقضة ومن مبادىء الميثاق الوطني ، كان من نتائجها ان مر لبنان بست سنوات من الاستقرار والسلام مع العالم العربي . هذه العلاقة الوثيقة بين سياستنا الخارجية والتوازن الداخلي والاقليمي وصفها الوزير فؤاد بطرس في صيف ١٩٦٩ بقوله : « اعتقد ان الخطوط الكبرى لسياستنا الخارجية يحددها الميثاق الوطني وثلاثة اشخاص يقررونها : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ووزير

الخارجية . لقد كان من السهل على لبنان مماشاة الدول العربية عندما لم يكن هنالك تيارات ثورية وثورة فلسطينية منظمة في المنطقة . اما اليوم فان اللبنانيين منقسمون حول ثمن الالتزام اللبناني بالقضايا العربية » .

ان السياسة الخارجية للشهابية ، وكما ذكرنا في القسم الاول من الكتاب، لم تسع الى ادوار اقليمية او دولية فكل ما فيها انها « توازن » وهدنة مستمرة سعت الشهابية اليها بوعي لكي يتسنى لها معالجة القضايا الداخلية .

و ـ التوازن :

احد الهموم الداخلية ، كان « التوازن » . هذه الكلمة وحدها تعني ، تدل على وجود فئتين قد يصعب دمجهما في بوتقة واحدة . لذلك وجب ، على الاقل ، احلال التوازن بينهما .

فمن اجل التوازن ، زيد عدد نواب المجلس من ٤٤ الى ٩٩ عضوا يمثلون كافة المجموعات والانتماءات ، ومن أجل التوازن ايضا ، تم تشكيل حكومة من ١٨ وزيرا لان « الشهابية آمنت ان صنع الدولة اللبنانية لن يكون الا مع اللبنانيين كما هم ، مع كل الزعماء السياسيين مهما كانت قيمتهم ومن خلالهم ».

هذا التكريس للنظام البرلماني الطائفي لا يشكل ، كما قلنا ، سوى احد ملامح التكتيك الشهابي الذي انطلق من واقع مأساوي حاول ولو مكرها مسايرته . ويقال ، ان الرئيس شهاب قد عبر عن ذلك بطريقته المازحة عندما تساءل : « لما تقاتلوا عام ١٩٥٨ ؟ بعضهم ليصيروا نوابا والبعض الاخر لكي يبقوا نوابا ؟ اذن فليتفضلوا كلهم ويشاركوا في تمثيل الشعب » .

ان حرص الشهابية على تطبيق التوازن الطائفي اثار جدلا حول مضار الطائفية السياسية ، وطرح على بساط البحث كيفية توافق دستور ١٩٢٦ مع الميثاق الوطني الى حد التشكيك بشرعية هذا الدستور الذي كان الرئيس شهاب دائم الاستشهاد به وهو السائل ابدا في كل ظرف او مناسبة : « شو بيقول الكتاب ؟ »

يقول الدكتور باسم الجسر في كتابه « ميثاق ١٩٤٣ » : « هذا الجدل حول الدستور كان يتجدد ويتفاقم مع كل نزاع سياسي طائفي او مشكلة اقتصادية اجتماعية فيجتهدون ويتعصب المتعصبون فتختلف التفسيرات وتبرز الانقسامات بشكلها الطائفي المعهود . بالنسبة للمسيحيين المحافظين ، ان المحافظة على الدستور واحترامه كانا يشكلان ضمانة للكيان الوطني وللحريات العامة والخاصة . فدستور ١٩٢٦ يكرس حرية التعليم والعبادة كما يكرس سلطات رئيس الجمهورية الواسعة . وقد برر رينيه عجوري وميشال شيحا المحافظة على هذا الدستور بأنه يكرس النظام البرلماني الديموقراطي القائم على التمثيل الطائفي ، الذي بدونه لا يستقيم الوئام بين الطوائف وبالتالي لا يستقر السلام الداخلي . »

"... اما سكوت المسلمين على بقاء دستور ١٩٢٦ فيختلف عن الاسباب المسيحية في المنطق والغاية ، رغم وجود اسباب مشتركة حتى ولو كانت المنطلقات او المصالح متضاربة احيانا .

هكذا مثلا نرى ان النظام الطائفي الذي تكرسه المادة ٩٥ من الدستور ، يعطي رئيس الحكومة حق تأمين حقوق متساوية ، في الشكل والكمية على الاقل ، في الوظائف العامة ، لابناء طائفته ، في الوقت الذي ما كانت هذه الحقوق او الحصص لتصل لو طبقت قاعدة الجدارة والكفاءة . كما اتاح الدستور للمسلمين فرصة المحافظة على حرية التعليم

والاحوال الشخصية والتراث الثقافي الاسلامي الذي كان تفوق التعليم في المعاهد والجامعات المسيحية والاجنبية يهدده بالزوال . على هذا الاساس انشئت كلية حقوق جامعة بيروت العربية عام ١٩٦١".

عام ١٩٥٨ ، كتب الباحث السياسي الفرنسي بيار راندو : « ان تحقيق الوئام الطائفي عن طريق تمثيل الطوائف في مجلس النواب ، لم يكن كافيا ولم يؤد الى انشاء روابط متينة بين الطائفة السنية والكيان اللبناني لذلك كان لا بد من ايجاد روابط على مستوى قمة الحكم حتى يشعر المسلمون فعلا بالمشاركة في الحكم . ان الخلاف الذي نشأ عام ١٩٤٣ بين السلطات الفرنسية واول حكومة استقلالية وحّد بين الطائفتين المارونية والسنية ، واقنعهما باقتسام الحكم . وهذا الاقتناع يعتبر جزءا من الميثاق الوطني . لذلك فان تبني النظام الطائفي من قبل رجال الاستقلال عام ١٩٤٣ اكد ازدواجية السلطة التنفيذية وجعل من توزع المراكز الكبرى بين الطوائف عنصرا اساسيا في التوازن الطائفي ، فالميثاق من هذه الزاوية كان تكريسا للمشاركة ، بالرضى والتساوي ، بين المسلمين والمسيحيين في الدولة اللبنانية » .

هذه الازدواجية في السلطة انعكست على اشكال الحكم جميعا وابرزت التناقضات التي ولّدت بدورها النزاعات المتكررة « كل ما دق الكوز بالجرة » — وكما يقول الدكتور الجسر : « هكذا يفرض النظام الطائفي على لبنان اتخاذ اجراءات مقتبسة عن البرلمانية لتطبع نظامنا بهيكليتها . ولم يكتف زعماء الطوائف بالمشاركة البرلمانية في الحكم بل طالبوا بحقائب وزارية تضفي على زعاماتهم طابعا تنفيذيا رسميا وتحفظ لهم « دوام العز » .

« كل هذا يبرر قيمة التصديق الوزاري على الصعيد الطائفي لانه التعبير الواضح عن ارادة الطوائف والمجموعات التي يمثلها الوزير

فكأنها هي التي تطبع ختمها على المشروع والقرار للحصول على مكاسب جديدة او تمتنع ، بشخص وزيرها طبعا ، عن التصديق والختم لحرمان فئة او مجموعة مناهضة ، تحت شعار الحفاظ على التوازن وصون التركيبة ، وضرورة الدوزنة والابقاء على الصيغة ، الى ما هنالك من تبريرات تمرّ المصلحة الوطنية من خلالها والكفاءة والقدرات .

فكيف يمكن اذن تدعيم الوحدة الوطنية من جهة وارضاء المطالب الطائفية التي لا يمكن ان يستجاب لها الا بتكريس الفروقات بين اللبنانيين ؟

الوحدة الوطنية كانت ولا تزال منطلق كل حكومة وكل سياسة وغايتهما . في سبيل هذه الوحدة عملت الشهابية على زيادة عدد النواب وتوسيع الدائرة الانتخابية واتاحة الفرصة لاكبر عدد من السياسيين للمشاركة في تحمل المسؤوليات والمحافظة على مبدأ اشراك اكثر من طائفة في انتخاب النائب او اللائحة . واضافت الى ذلك مبدأ مراعاة التوازن الطائفي بشكل دقيق في الوظائف » .

يقول الدكتور ادمون رباط : « ان تفكير فؤاد شهاب كان مشبعا بضرورة ازالة شعور الغبن من قلوب المسلمين ، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف ، بين المسلمين والمسيحيين ، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني » .

هذه المناصفة الطائفية كانت أساس الخطة الشهابية بعد ثورة ١٩٥٨ لانها انطلقت من الواقع المقسم فحاولت التوحيد ، ولا توحيد دون اعتدال ولا اعتدال دون عدالة . لكن بعض الزعماء المعارضين لسياسة الشهابية اصروا على تكريس طائفية بعض الوظائف الكبرى والحساسة مما حمل سائر الطوائف على التمسك بحصصهم ومكاسبهم فعرفت الادارة اللبنانية بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تصعيدا للتنازع الطائفي بين

الموظفين ، وبالتالي بين المواطنين ، في الوقت الذي كانت غاية الاصلاح الاداري الذي اعتمدته الشهابية عكس ذلك تماما .

وفي مكان آخر من كتابه المذكور ، يتابع الدكتور الجسر قائلا : « صحيح ان قاعدة التوازن الطائفي في الوظائف العامة عتيقة ، عمرها عمر متصرفية لبنان وقد كرسها الدستور اللبناني في المادة ٩٥ منه والرسائل الملحقة بمعاهدة « ٦ و٦ مكرر » . صحيح ايضا ان البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ أدان الطائفية وأوصى بضرورة تجاوزها في المستقبل . انما الصحيح والاكيد في نفس الوقت ان التوازن الطائفي في الوظائف الادارية مبدأ لا بد منه في ترسيخ أسس الوحدة الوطنية لان كلمة وحدة تذكّر حالا بوجود اختلاف او انقسام ما .

الى جانب مبدأ التوازن عمدت الشهابية الى أخذ الكفاءة الوظيفية والقدرة العلمية والشخصية بعين الاعتبار في تعيينها موظف او اجراء مباراة اذ تبين في مطلع الستينات ان كل الطوائف تضم عددا كافيا من اصحاب الكفاءة والتخصص ، لذلك كان نظام المباراة لدخول الوظائف واعتماد الشهادات الجامعية (بدلا من بطاقة التوصية من زعيم) سببا كافيا في طرق أبناء الطبقات المتوسطة ابواب الوظائف الكبرى وولوجها ، مما أدى بالتالي الى مزيد من الالتقاء والاندماج بين الطبقات الوسطى الاسلامية والمسيحية فكان من شأنه ان عزز الوئام الوطني الشامل ، على نطاق اوسع من اتفاق العائلات الكبرى والزعامات السياسية .

كانت الشهابية تأمل في أن تعطي هذه السياسة ثمارها ، في مدة عشر سنوات تتلوها خطوات اخرى لصهر الطوائف تدريجيا في مجتمع وطني واحد وذلك في محاولة مدروسة لتكريس وتدعيم الوحدة الوطنية

.وفق أسس واضحة المعالم والاهداف متخطية بذلك المصالح الفردية والفئوية لانه كما يقول احد الفلاسفة الفرنسيين : بين القوي والضعيف ، الحرية هي الطغيان ، والقانون هو العدالة والانصاف » .

ز ـ مبادىء الاصلاح :

تساءلت الشهابية ، عن كيفية بناء دولة حديثة وديموقراطية برلمانية أكثر عقلانية ، واقتصادا وطنيا اصلب دعائم في الوقت الذي يجب ارضاء الزعامات التقليدية والطائفية الذين تتعارض مصالحهم الآنية مع بناء دولة عصرية ؟ وكيف بوسع الدولة ان تتدخل في النشاط العام ؟

يقول الدكتور خطار شبلي : « من مميزات الدولة العصرية ، انها ذات نزعات تدخلية تختلف حدة او تساهلا باختلاف المحيط والزمن ، وان نشاطها لم يعد وقفا على الميدان السياسي والاداري ، بل تعداه الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ولم تكن الدولة مختارة في هذا الاتجاه الجديد ، بل فرضه عليها التسابق الاقتصادي العالمي ، والحركات الشعبية المختلفة » .

تطبيقا لرغبتها في تبني مبدأ الاصلاح الشامل ، عملت الشهابية على اعتماد اسلوب خاص للحكم يؤمن لهذا الحكم الاستقرار اللازم لمتابعة عملية الانماء . هذا الاسلوب يلخص بأن تبقى الحكومة اطول مدة ممكنة بدعم اكيد من رئيس الجمهورية اثبت فعاليته الايجابية خير دليل على ذلك حكومة ٣١ تشرين الاول برئاسة رشيد كرامي .

هذا الاسلوب الذي ارتضته الشهابية وعملت بموجبه على ضمان استمرارية الحكومة اطول مدة ممكنة لضمان نتائج تخطيط وزاراتها وعمر تنفيذ هذه النتائج ، كان الدافع الاكيد لاصدار القوانين الهامة بمراسيم معجلة استنادا الى المادة ٥٨ من الدستور . ومن هذه القوانين

الهامة التي لم يناقشها المجلس النيابي قانون الانتخابات النيابية ، قانون الاصلاح الاداري ، قانون النقد والتسليف ، قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، قانون مصرف الانماء . هذه القوانين ، كانت قد ارسلت الى مجلس النواب حيث بقيت اشهرا بل سنوات نائمة في الادراج .

اعتبرت الشهابية ان تدعيم الوحدة وصيانة الكيان الوطني يمران بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . لذا ، ذكر العالم الاميركي « مايكل هدسون » المتخصص في الشؤون اللبنانية ، في كتابه « الجمهورية غير الثابتة » : « ان الشهابية كانت ميثاقا جديدا جاء برجال جدد الى مراكز الادارة الحساسة ، وادخل التخطيط والعدالة الاجتماعية الى الحكم ، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي . كان استمرار الدولة بالنسبة للشهابية يتقدم كل شيء ، فكانت سياستها تستهدف الميثاق الوطني او تحديثه ، باعطائه محتوى اقرب الى مفهوم العروبة المتطور واوفر عدالة اجتماعية » .

هكذا بدت الشهابية ، ولو اعترض المعترضون او انتقد المنتقدون، ذات شخصية مميزة وثابتة تعرف ماذا تريد ، تخطط لما تريد وتنفذ . قد يقول البعض انها تسرعت في التصرف او اخطأت في السعي ، لكن كلنا يعرف ان مواجهة الاشياء مرة واحدة خير من التردد او عدم المواجهة .

وبدلا من التسليم بما ردد بعضهم : « ما كان اقسى حكم الشهابية على اللبناني » ، نبادر الى التصحيح بقولنا : « ما كان اقسى حكم اللبناني على الشهابية » • ورغم ما قيل ، تبقى الشهابية ذلك النداء الاول لعصرنة الدولة وتحديثها ، تبقى تلك الآفاق الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل ، تبقى شعار، على الاقل شعار، العدالة والاعتدال

الاجتماعيين اللبنانيين . والشهابية قامت ، ارادت ان تقوم ، على مرتكزات ومبادىء صريحة ، جريئة ، مرتكزات لا تفرق بين طائفة واخرى او بين منطقة واخرى بل بين انسان قادر على تقبل التطور ، وآخر متشبث بواقعه الاجتماعي والحياتي والفكري .

من الخطأ اذن اعتبار التجربة الشهابية مجرد تسوية و« تظبيط » حسابات اطراف نزاع ١٩٥٨ . انها محاولة بعيدة المدى والاهداف للتقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمون والمسيحيون يشتركون في تبنيهما ويتطرفون في تغذية الفرقة او الوحدة بينهما حسبما تقتضي السياسة والظروف . وفي هذا ، ربما ، نقطة اللقاء الواضح بين الشهابية والديغولية ، ربما لان التجربتين عقبتا حربا اهلية سببها اختلاف الاحزاب في فرنسا والطوائف في لبنان ، فالنتيجة واحدة : الانقسام . والحل واحد : الشهابية هنا والديغولية هناك .

٢- لقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

ان اهمية هذا اللقاء تكمن ، برأينا ، في حدوثه ضمن الاطار الزمني لعصر تشنج المنطقة العربية . اهميته في انه تم مع الرئيس جمال عبد الناصر ، مالىء الدنيا وشاغل الناس آنذاك . اهميته ، في مكان حدوثه والابعاد المرافقة لتحديد هذا المكان . لماذا الحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة ؟ ولماذا عبد الناصر بالذات ؟

قلنا ، في القسم الثاني من الكتاب ، ان المرحلة الاولى من عمر عهد الشهابية ، تميزت بترسيخ مبادىء الوحدة الوطنية . وعندما نقول الوحدة فلانها من المقومات الاولى للسيادة . هاجس السيادة ، هو الذي دفع الشهابية الى تسريع اجلاء قوات الاسطول السادس عن الاراضي اللبنانية ، هاجس السيادة ايضا حملها على مقابلة عبد الناصر بهدف التركيز على خصائص سياستها الخارجية . تلك السياسة المستوحاة من سياسة بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠ أي: لا احلاف عسكرية مع الغرب ، تعاون مخلص ووثيق مع الدول العربية ، وحياد بين المحاور العربية . هذه السياسة الخارجية سمحت للشهابية بمراعاة مبادىء التوازن الطائفي الداخلي ومقتضيات الوحدة الوطنية .

استقلال الارض والتمسك بسيادتها تجسدا اذن باجتماع عقد

على الحدود اللبنانية بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر جرى الاجتماع التاريخي في ٢٥ آذار ١٩٥٩ في كوخ او خيمة اذا صح التعبير بنيت على عجل في المنطقة الحيادية التي تفصل الحدود اللبنانية عن الحدود السورية ، والسبب في ذلك هو ايجاد حل لعقد الاجتماع باعتبار ان زيارة الرئيس شهاب للقاهرة كانت ستحدث اثرا سلبيا في الاوساط المسيحية التي اتهمت القاهرة بافتعال الاحداث اللبنانية ، كذلك مجيء عبد الناصر الى لبنان ، كان من شأنه خلق مشكلة . في هذا الاجتماع أكد الرئيس عبد الناصر للرئيس شهاب احترامه لسيادة لبنان وكيانه ، وأكد الرئيس شهاب للرئيس العربي سياسة لبنان الايجابية في الميدان العربي . وبعد هذا اللقاء قام بين العاصمتين تعاون مخلص ووثيق استمر حتى وفاة جمال عبد الناصر .

لماذا عبد الناصر ؟

عربيا ، وصف العهد الشهابي[1] بأنه متفاهم ومتجاوب مع الرئيس المصري دون سائر الملوك والرؤساء العرب . لماذا ؟ ربما لان الناصرية كانت في أوجها تمتد من المحيط الى الخليج . كان ذلك في بداية العهد الشهابي . فبعد مجيء اللواء فؤاد شهاب في اعقاب الثورة وبعدما هدأت العاصفة وانصرفت الحكومة الرباعية الى تسيير الاعمال، كان لا بد من لقاء مع جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة باقليميها مصر وسوريا .

وبعد حوار تمهيدي هاديء وسري بين الكبار في بيروت ودمشق، تم اللقاء على الحدود اللبنانية السورية واستمر ثلاث ساعات صدرت بعدها المقررات التالية :

(١) ملف النهار – رئاسيات – ١٩٧٠.

« – حرص الرئيسين المجتمعين على توثيق روابط الاخوة وتنمية التعاون المستمر والمتبادل بين الجمهوريتين في كل ما يؤدي الى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

– ايمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها .

– رغبتهما المخلصة في العمل على ايجاد حلول ايجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين بأقرب وقت على أسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة ، تأمينا لرفاه ابنائهما وازدهار احوالهما . »

بعد صدور هذا البلاغ بخطوطه العريضة التي تركز بشكل خاص على السيادة والكيان والمصلحة اللبنانية كما المصرية والسورية ، قيل انه أثر في اوضاع المنطقة والتطورات التي شهدتها .

في الواقع لقد كان لهذا اللقاء التأثير الايجابي على لبنان . لان الرئيس عبد الناصر اصبح في كل المحافل السياسية العربية ، المدافع الاول عن « وضع لبنان الخاص » ومقدرا لظروفه . اما الرئيس شهاب فكان يردد دائما امام الاوساط المقربة اليه : « انهم يتهمونني بمسايرة عبد الناصر اكثر مما اساير الرؤساء العرب الآخرين . هذا صحيح ولاسباب منها انه يمثل لدى الشعوب العربية شيئا اهم من كونه رئيس دولة ثم ان نصف لبنان يحبه » . رغم ذلك ، لم يقم الرئيس شهاب بزيارة القاهرة رغم الدعوات العديدة التي وجهها اليه الرئيس عبد الناصر ...

٣ ـ الاستقالة (٢٠ تموز ١٩٦٠)

كان على الشهابية التي انطلقت من واقع عسكري ان تختار بسرعة برنامجها وخطة عملها ، ان تقول ماذا تريد وكيف ستعمل على الصعيد السياسي . ثلاثة حلول برزت دون سواها :

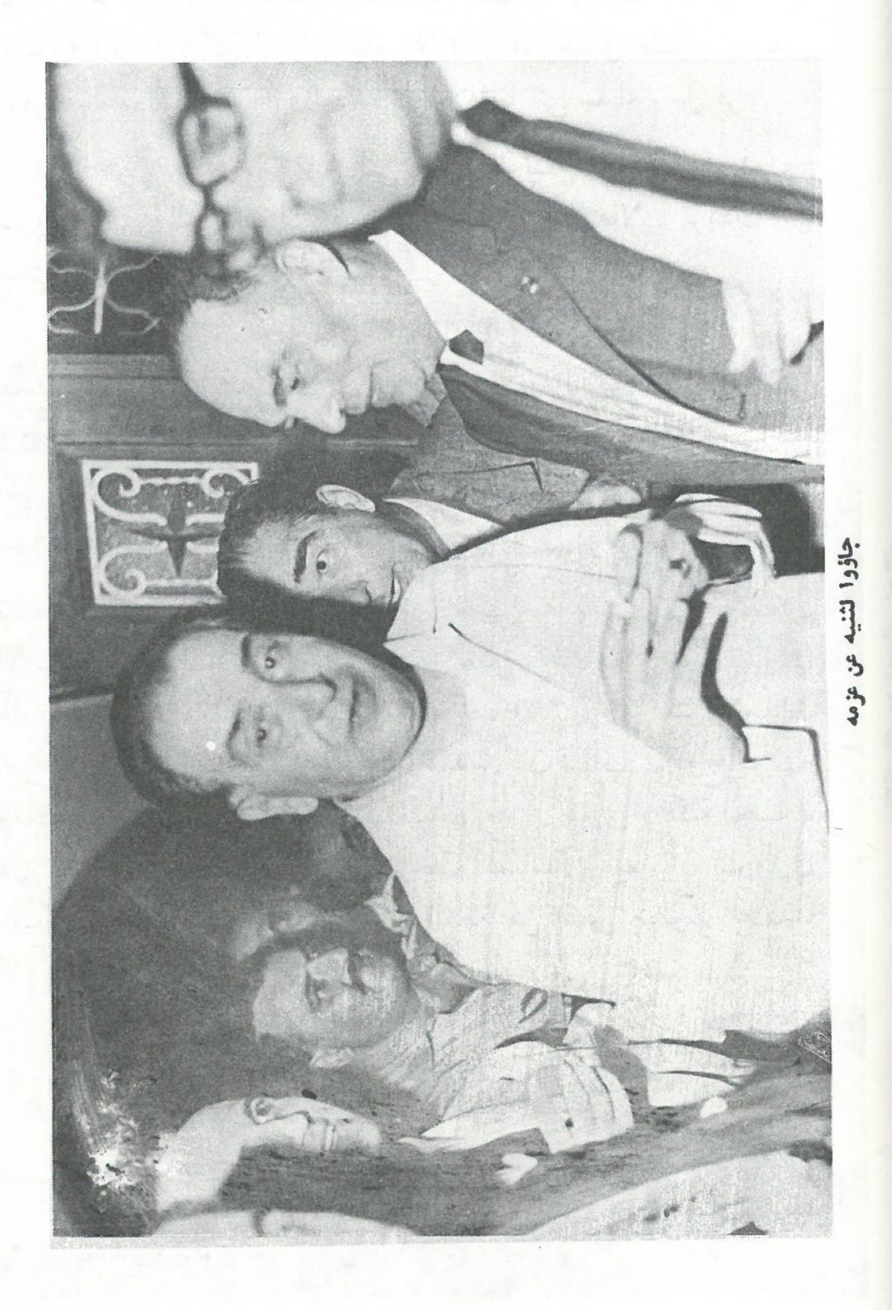
١ – الديكتاتورية العسكرية .

٢ – الرجوع الى النظام التقليدي .

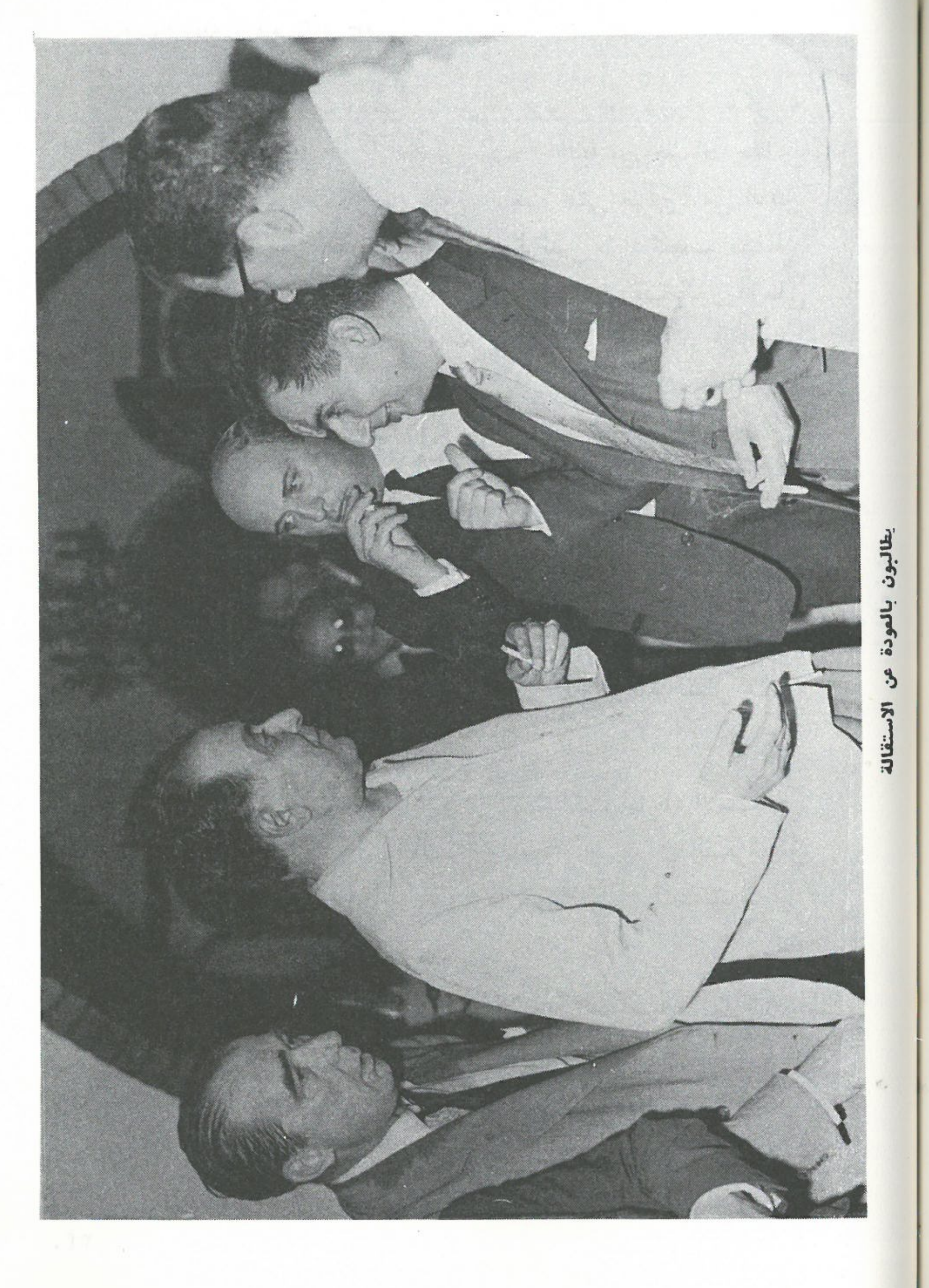
٣ – تطوير النظام العتيد وتطعيمه باصلاحات جذرية تكفل استمراريته وتمشيه مع مقتضيات العصر والواقع .

ان استبعاد الحل الاول أوقع الرئيس شهاب في حيرة الخيار السياسي بين حل ترسيخ النظام العتيد ، وحل القيام باصلاحات جريئة وجذرية لها انعكاساتها على الوضع العام وعكسياتها في الاوضاع الخاصة . هذا التردد جعل الرئيس شهاب يقدم استقالته في ٢٠ تموز ١٩٦٠ فيتهافت الزعماء والنواب الى « صربا » ليسألوا معتزلها البقاء في الحكم والتريث في القرار .

وقبل البحث في اسباب ومعنى هذه الاستقالة ، نود ان نلفت الى ان الخضات التي يسببها وصول او غياب « الاشخاص » عن السلطات ،



جاؤوا لثنيه عن عزمه



يطالبون بالعودة عن الاستقالة

تؤكد ، مرة اخرى ، ضعف مؤسساتنا السياسية وحقيقة الديموقراطية اللبنانية التي لم تكن قابلة للحياة ولا تزال الا بفضل نظام تفويضي انتهى بتسليم زمام الامة والحكم في خلافاتها الى سلطة رجل فرد .

ما هي حقيقة الاستقالة التي قدمها الرئيس فؤاد شهاب في ٢٠ تموز ١٩٦٠ والتي تحولت الى عيد وذكرى واحتفالات ترددت كل سنة ؟ (١)

« هل كانت مسرحية مخرجة باتقان ؟.. أم كانت الاستقالة تعبيرا حقيقيا عن زهد فؤاد شهاب في الحكم ، ودفعا للاتهامات الظالمة التي كان بعض الزعماء يوجهونها اليه ، ومحاولة لوضع حد للفواتير السياسية التي كان يقدمها له زعماء ثورة ١٩٥٨ ؟

« كان التشكيك بحقيقة الدوافع التي أملت على فؤاد شهاب تقديم استقالته في ٢٠ تموز يدور في الخفاء ، همسا ، ومن خلال الابتسامات الصامتة التي كان يتبادلها بعض كبار خصوم الشهابية في الصالونات والاندية . اما اليوم فقد اختلف الامر . وما أكثر الاحداث التي كان لها معاني وتفسيرات معينة عندما كان شهاب في أوج قوته ومجده ، اخذت معانيها وتفسيراتها تتبدل بعد ان تبارى « اكلة الجبنة » على حد تعبير الرئيس شهاب عن رجال السياسة — بعد ان تباروا في طعنهم بشهاب والشهابية ليمتد هذا الطعن من اقصى صفوف اعداء الامس الى أدنى صفوف الذين قامت الشهابية على اكتافهم .

ماذا عدى مما بدى ؟(١)

وما هي الحقيقة في استقالة ٢٠ تموز ؟

---

(١) — مجلة الحوادث — عدد ١٧ تموز ١٩٧٠

(١) المصدر المذكور .



ايضا وايضا . . .

لنبدأ بالاحداث والوقائع ...

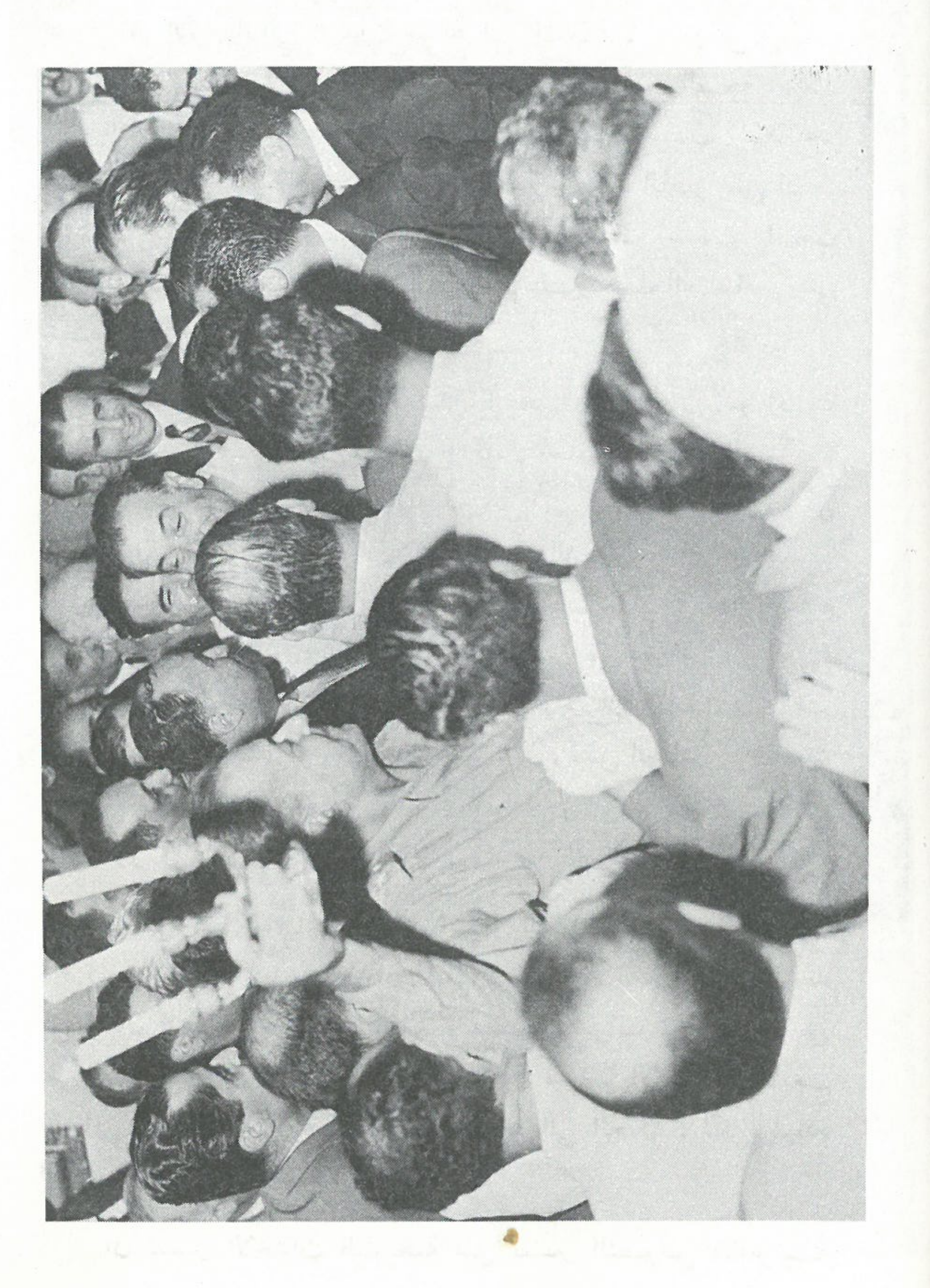
صباح ذلك اليوم ، ذهب احمد الداعوق ومعه وزراء حكومته الى القصر الجمهوري في صربا لحضور جلسة عادية من جلسات مجلس الوزراء ... ولم تمض فترة قصيرة من الوقت حتى خرجوا من القصر بمفاجأة أذهلتهم قبل ان تذهل الناس : قدم الرئيس فؤاد شهاب استقالته من منصب الرئاسة وتلا على الوزراء نصها . وعندما وقف الوزراء على باب القصر لاخذ الصورة التذكارية مع الرئيس ، كانت آثار الدمع ما تزال ظاهرة . وكانت تقاطيع الوجوه تتحدث عن كارثة ستحل بالبلاد .

ولم يكد رئيس الجمهورية يرفع الجلسة حتى اسرع المستشارون الى اعطاء النبأ مع الكتاب (كتاب الاستقالة) الى الاذاعة لتعميمه على المواطنين . وذهب شهاب الى بيته في جونيه ، وابلغ كل من يهمه الامر ان الابواب اصبحت مقفلة في وجه الزائرين او الراغبين في بذل أية محاولة لاقناعه بالعدول عن قراره . وقد ظل الناس مدة طويلة يبحثون عن الاسرار الكامنة وراء هذه الاستقالة ويحاولون فك ألغاز هذه المفاجأة المذهلة .

... كثرت الروايات حول الظروف التي سبقت مفاجأة الاستقالة . قيل مثلا ان الرئيس شهاب فاتح الشيخ بشارة الخوري في الفكرة قبل تنفيذها ، فحاول الشيخ ان يثنيه عن عزمه ثم قال له : كيف تترك قبل ان تجد من يأتي مكانك ؟

ويوم أذيع نبأ الاستقالة ، امتلأت الاندية السياسية بأخبار تذكر ان الشيخ بشارةالخوري يستعد للعودة وان كاظم الصلح بدأ استشاراته لتأليف الحكومة الجديدة .

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٠ تموز ، قال الرئيس شهاب



لرئيس حكومته احمد الداعوق ووزرائه : « لقد قررت الاستقالة من منصبي بعد أن استقرت الاحوال في البلاد . وانتهت الظروف العصيبة الاستثنائية التي استوجبت مجيئي . وكل ما اتمناه ان تتمكن البلاد من اختيار خلفي بهدوء بعد اجتيازنا المرحلة الحرجة وبعد ان اصبح للبلاد مجلس نواب جديد » .

فعلت انباء الاستقالة في صفوف النواب فعل الهزة . وقد أصيب الكثيرون منهم بالذهول تحت وطأة المفاجأة . واسرع بعضهم الى مكتب رئيس المجلس لمعرفة التفاصيل . واذا بهم يفاجأون بأن صبري حمادة هو آخر من يعلم . وانه كاد ان يكسّر التلفون وهو يبذل المحاولات التكلم مع شهاب في منزله . وبعد ان قطع حمادة الامل في معرفة أي شيء . دعا النواب للقاء في منزله الساعة السادسة مساء .

وفي الموعد المحدد التقى عند حماده اكثر من ثمانين نائب . أخذوا يتبادلون الآراء حول دوافع الاستقالة والنتائج التي تترتب عليها ونسبة الامل في اقناع شهاب بالعودة عنها .[1] ولكن صبري حمادة قطع كل امل عندما اعلن امام النواب : « انني أعرف الجنرال اكثر من أي شخص . وعندما يتخذ قرارا فمن المستحيل اقناعه بالعدول عن تنفيذه . وان رفضه التحدث على التلفون وتعليماته بمنع أي كان من الوصول الى منزله دليل تمسكه بالاستقالة . ولذلك فمن الافضل ان نبدأ البحث عن رئيس جديد » .

.. رغم هذا فقد خرج النواب بشكل مظاهرة وتوجهوا بموكب سيارات الى جونيه يتقدمهم صبري حمادة . وانتهت الزيارة بعودة الرئيس شهاب عن الاستقالة بعد ان احرقوا كتابها على ضوء الشموع في اعقاب انقطاع التيار الكهربائي بسبب اطلاق الرصاص قرب البيت .

---

(1) عدد « الحوادث » المذكور .

وفي اليوم التالي . بدأت المظاهرات الشعبية . ... وبقي الرئيس شهاب في الحكم بواسطة استفتاء شعبي . بعد ان هدأت الضجة ، ذهب احد النواب الى صربا ، وسأل الرئيس شهاب عن اسباب استقالته . فأجاب الرئيس : « القضية بسيطة ... لقد وضعت القطار على الخط ودعوت اللبنانيين الى اختيار سائق جديد . لست أنا من انتخب اللبنانيون عقب الثورة : فانني لا أمثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر » .

ثم عاد النائب يسأل : « ولكن يا فخامة الرئيس ، يبدو أنك مصاب بنوبة قرف . وان هذه النوبة كانت أحد اسباب استقالتك » . فرد شهاب : « هذا صحيح ... لقد تبين لي أنني لا أستطيع ان انفذ كل ما أريد من اصلاحات ... » قال النائب : « والدستور يا فخامة الرئيس يعطيك صلاحيات واسعة لما لا تستخدمها ؟ » أجاب شهاب : « هذا الكلام ليس صحيحا . لقد كان فيليب تقلا وفؤاد بطرس من هذا الرأي ولكنني وقفت ضدهما . وبعد استشارة بعض كبار رجال القانون في فرنسا (موريس غارسون) تبين ان الحق معي . ان رئيس الجمهورية في هذه البلاد لا يستطيع أن يفعل شيئا ، هو يملك ولا يحكم ، انه مقيَّد بالدستور والقوانين والاعتبارات التي يعرفها الجميع » .

وسئل فيما بعد أحد كاتبي أسرار الشهابية عن حقيقة استقالة ٢٠ تموز فقال : « يا سيدي ان المعلم لا يريد ان يكون مديونا لأحد من رجال السياسة ، فمنذ انتخابه وبعضهم يتصرّف تصرّف الوصي على العهد . أراد الرئيس شهاب ألا يكون مديونا الا لارادة الشعب اللبناني ، فقدم استقالته ، وانتهت بعودته الى الحكم ، لكن بارادة الشعب هذه المرة لا بارادة السياسيين » .

ان تفسير الاحداث التاريخية مثل تفسير النصوص القانونية



القرار و . . . العوده

يخضع لمقاييس الرجال الذين يفصّل التاريخ من اجلهم . وكذلك تفصّل القوانين وتفسر . فلقد كانت احداث ٢٠ تموز قصة أسطورية عندما كان فؤاد شهاب بطلا اسطوريا . أما بعد ان مزّقت الاحقاد السياسية والحزبيات الصغيرة والنزاعات الفئوية ستائر القداسة والعصمة عن الاساطير ، وأصبح فؤاد شهاب موضوع اخذ ورد بعد ان كان فوق الصراع والمتصارعين ، ... فقد بدأ محترفو التاريخ يعبثون بأحداث ٢٠ تموز ١٩٦٠ ، ويعيدون كتابتها من جديد".

على كل ، وبما ان اثبات التفاصيل يشكل متممات أي بحث علمي، نود ان نترك لذاكرة شعبنا بعض «التعليقات» والتصريحات التي بثتها وسائل الاعلام ، اثر استقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠ .

قال صائب سلام : « ان وجودك يا فخامة الرئيس على رأس الحكم هو ضمانة للبنان » .

وقال كمال جنبلاط : « أنت تجسد الوحدة الوطنية فاذا غادرت الحكم أعدنا النظر في موقفنا من الدولة » .

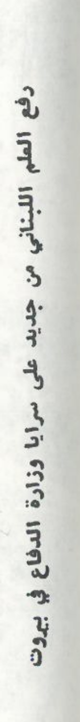
وقال بيار الجميل : « أنت كلبناني صميم تخلق باستقالتك أزمة خطيرة » .

وقال ريمون اده : « أنت جندي تعرف واجبك أكثر من السياسيين . فالواجب يملي عليك البقاء ستة سنين والبلاد بحاجة اليك فاذا لم تعد عن استقالتك استقلنا جميعا معك » .

وقال رشيد كرامي : « الربان لا يغادر السفينة عندما تكون في خطر » .



الامكنة ما تزال مكانها ، لكن اليافطات تغيرت



رفع العلم اللبناني من جديد على سرايا وزارة الدفاع في بيروت

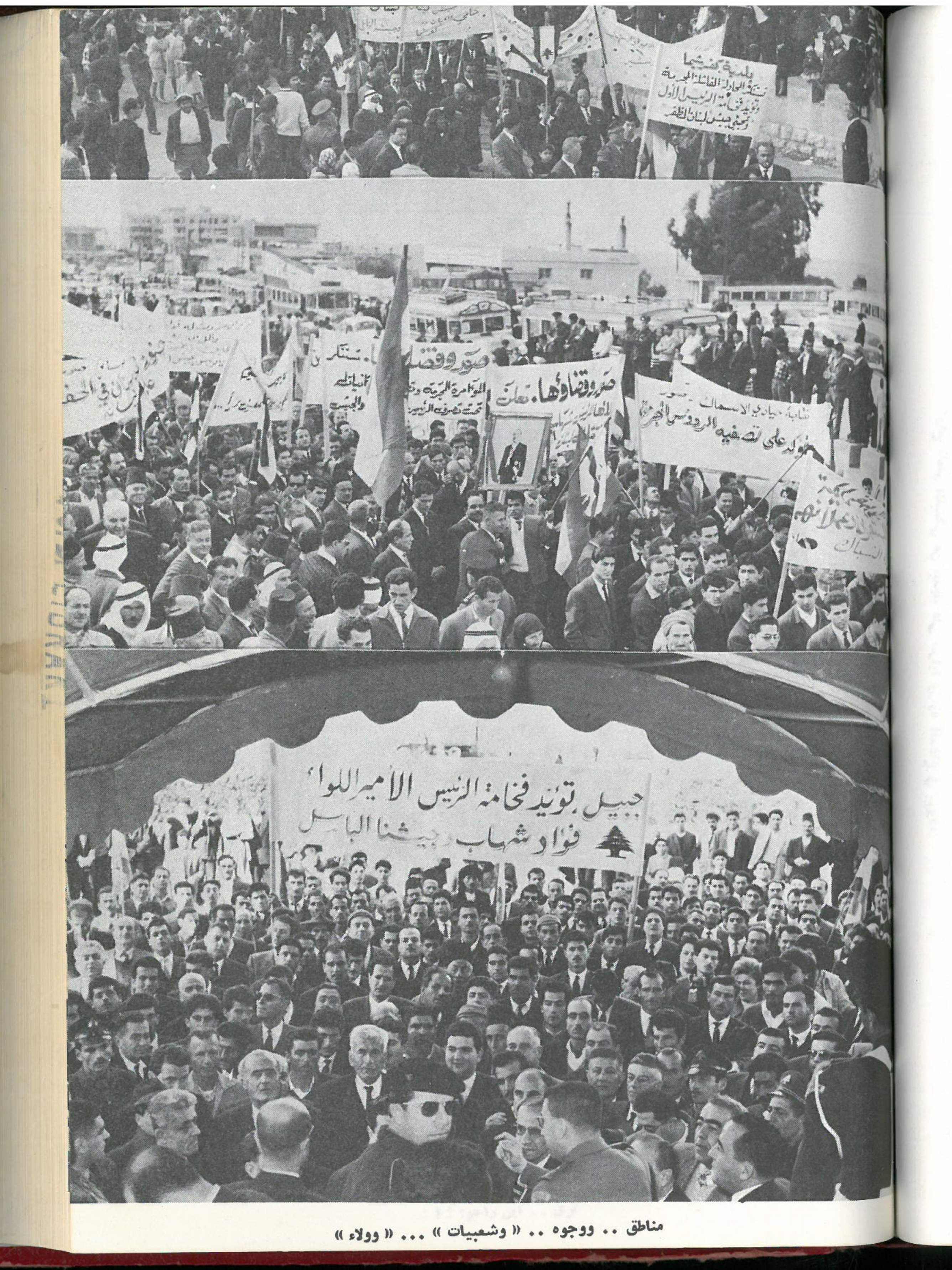
٤ ـ المحاولة الانقلابية (٣٠ كانون الأول ١٩٦١)

بعد هذا الاجماع البرلماني والشعبي في مختلف القطاعات والاقسام والفئات ، وبعد ان خصت الشهابية كل المناطق على السواء بنصيب وافر من العناية الاصلاحية الاجتماعية لتدعيم الوحدة وارساء قواعد العدالة الاجتماعية في وطن حاولت رفعه الى مصاف الاوطان الراقية والمنيعة . بعد كل هذا كيف يسكن تصور محاولة انقلابية في ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ حين كانت البلاد تسير بخطى ثابتة نحو الهدوء والاستقرار ؟

هل كانت المحاولة نتيجة كبت اجتماعي وقهر سياسي اعتمد فيه الحكم الاساليب العسكرية بوجهها المدني الديموقراطي كما يقول البعض ؟

أم ان المحاولة استهدفت شخص فؤاد شهاب وبالتالي السياسة او النهج الذي يمثل ؟

ان تفاصيل محاولة ٣٠ كانون الاول لا تشكل عنصرا جوهريا في بحثنا ، لان سرد الوقائع يبقى من اختصاص التاريخ والمؤرخين . لذا ، استوقفتنا هذه الحادثة من زاوية تأثيرها على الحياة العامة ومن حيث ردة الفعل الشعبية ازاءها .



مناطق .. ووجوه .. « وشعبيات » ... « وولاء »

ان نجاح الحركات التغييرية لا يتم ولا يتحقق عادة الا اذا ارتكزت هذه الحركات ، على القواعد الشعبية العريضة فيكون وصولها الى مقامات السلطة متسا لوصول شعبها الى درجة اليأس من السلطة القائمة . هذه الحقيقة ، رغم بداهتها ، تمثل الحد الادنى المطلوب تأمينه للقيام بأية مغامرة سياسية ترتكز على العنف وسيلة واسلوبا .

فهل ان المحاولة الانقلابية التي جرت ليل ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ قد راعت هذا المبدأ وارتكزت عليه ؟ هل انها انطلقت من معاناة اجتماعية صامتة فحاولت ان تكون اداة ووسيلة تعبير لحقيقة اغفلت وأهملت ؟

قبل الاجابة تعترضنا بعض الصور التي تمثل تلك الجماهير التي هدرت و« تكوكبت » واستنكرت المحاولة ... نسوقها ، علّها تدين او تنصف لتبقى في الحالين ... برسم الذاكرة .

ترى .. اين راحوا ؟؟؟ !





هيئة المحكمة التي نظرت في « المحاولة »

ثانياً - بصمات الشهابية في سجلات المسألة الاجتماعية اللبنانية

ادركت الشهابية ان ثمة عاملا جديدا يبرز في الشرق العربي بجلاء وعنف متزايدين ، هو التطور الاجتماعي ، هو يقظة الفئات الضعيفة بكل ما في قواها من خصب وفي نفوسها من سذاجة وفي عقولها من تفتح ونهم . تستفيق هذه الفئات وهي عطشى الى التحرر من كل المركبات ومن تقاليد الماضي المرهقة . تنظر الى أولي الامر وتنتظر منهم بصبر نافد سلفا تحقيق ما يصبو اليه كل انسان من انصاف وتنظيم ورغد عيش.

ازاء هذه الرغبة الاكيدة في تطور اجتماعي عميق الاغوار . كان على الدولة اللبنانية ان تطور مناهج تفكيرها وعملها وتستبق الحوادث . فالقوى الجديدة المنطلقة من مكامنها لا تكبح جماحها غير اوضاع تتبلور فيها وحدة الروح والمناعة الخلقية في العمل السياسي والمهني وينجلي فيها الفرق المهم بين الحرية والفوضى . لاحظت الشهابية ان من الخطأ الفادح ان يُظن ان ازدياد الثروة العامة يكفي وحده لاتقاء هذا الخطر . فالخطر الحقيقي هو في ما ظهر من تجمع ثمرات النمو الاقتصادي في آيدي عدد قليل من المواطنين يكاد يصبح طبقة اجتماعية خاصة تؤلب ضدها كل ما عداها ، مما قد يخلق صراعا طبقيا مصطنعا في بلاد لم تبق فيها أية فوارق طبقية ولا يجب ان تكون ، ويورث المرارة فالحسد

فالثورة في نفوس الاكثرية امام مشهد الرفاه الفاحش الذي تنعم به الاقلية . وليست هذه الظاهرة وحدها ما يورط المحرومين والمظلومين واليائسين واجيالا كل الضعفاء في مسالك وسبل تقود الى انحلال الوطن وتخريب الدولة بل ان كل ضعف واعتلال في جهاز الحكم وكل فساد او محاباة او تفضيل في تطبيق الانظمة وكل عمل ينتج عنه اذلال للنفس او خداع للعقل او استهتار بالقيم يعبّد تلك المسالك والسبل ».

وبكلمة مقتضبة نقول : لم تكن الشهابية قيادة ثورة او داعية مذهب انقلابي . لقد انطلقت من عثرات الماضي القريب لتستمد معرفة الحاضر والتخطيط للمستقبل وتعلمت من هذا التاريخ كيف قامت الثورات ولماذا ، كيف سقطت الانظمة ولماذا ، كيف تكون القيادة ، ثم كيف يكون المصير .

ولعل الشهابية وحدها ، دون سواها ، كانت تعي كم هو باطل مجد المسؤولية والزعامة في لبنان فاستعاضت عنه باصلاحات واعمال أقل ما يقال فيها انها لم تكن مضرة .

ما هي هذه الاعمال ، وما هو جدواها ؟

ان في اللائحة التي سنعرضها الآن ، حقيقة ، ونتيجة جهد لا تزيد ان ضخّمها بعض ولا تنقص ان قلصها بعض آخر ...

لائحة صامتة بـ ٤٩٥ مرسوما وقرارا نجمعها تحت عنوان :

« امام بطولة الاعمال ، باطلة هي الاقوال »

بين الصورة والقرار شبه وفرق .

كلاهما حقيقة مسجلة لا تقوى على الانكار

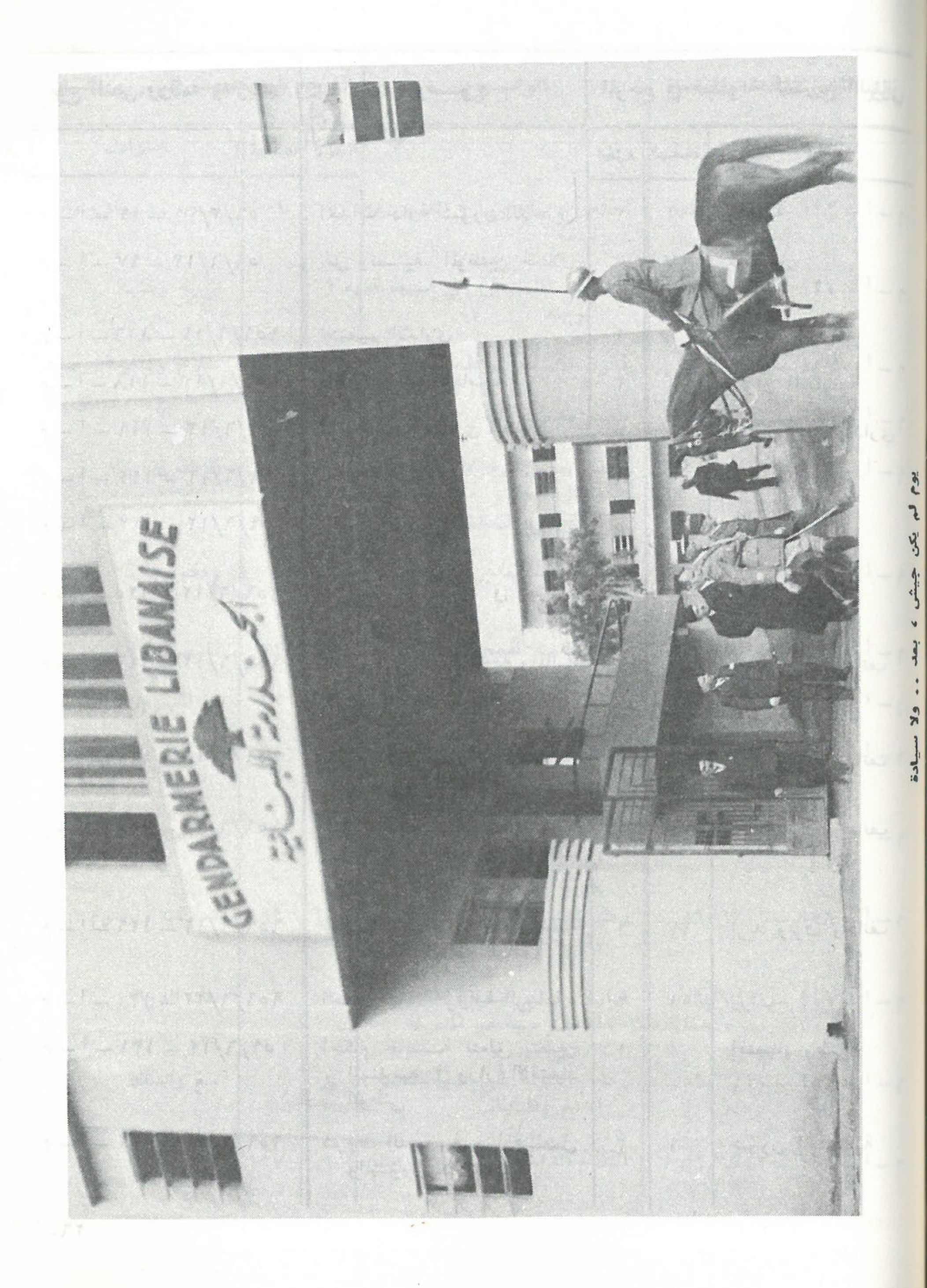
وكلاهما التزام تحمله الذاكرة وتتناقله الأيام .

وان كانت الصور تمثل سر الاشخاص ومراحل اعمارهم ،
فان القرارات هي التي تأمر بحفظ هذه الصور في الذاكرة
او بالغائها .. ومن هذا التزاوج ، بين الصورة والقرار ،

نقدم هنا مختصر قصة حياة شخص ووطن.

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق ـ ١٩٥٨/١٢/٢٤	تحديد احكام قانون الاجور لغاية ٣١ ك١ سنة ١٩٥٩	١	١٤	ايجارات
ق ـ ١٩٥٨/١٢/٢٤	منح عفو عام	٤	١	عفو عام
م ـ أ ـ ٤ ـ ١٩٥٩/١/٥	يتعلق بالخريجين في الحقوق من الاكادمي اللبنانية	٢	٤٧	تربية وطنية
م ـ أ ـ ١١ ـ ٥٩/١/٢٤	التعويض على متضرري حوادث سنة ١٩٥٨	٢	١٣	حرب وحالة طوارىء
مر ـ ٢٨٦٢ ـ ٥٩/٢/١٦	شروط التعيين في وزارة التصميم العام	٢	٧	تصميم عام وتنظيم مدني
ق ـ ١٩٥٩/٣/٥ (المرسوم الاشتراعي رقم ٢٧)	تشديد عقوبة الخطف	٤	٣٤	عقوبات
م ـ أ ـ ٢٦ ـ ٥٩/٣/٥	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
م ـ أ ـ رقم ٣٠ ـ ٥٩/٣/١٢	استيفاء رسم على الدقيق المستورد عبر البحار	٤	١٩٧	ضرائب ورسوم
مر ـ رقم ٨٣٠ ـ ٥٩/٣/١٢	تحديد الرسم على الدقيق المستورد	٤	١٩٧	ضرائب ورسوم
م ـ ٨٧٠ ـ ٥٩/٣/١٧	توسيع صلاحيات ادارة التعمير	١	٨٤	اشغال عامة
م ـ أ ـ رقم ٣٧ ـ ٥٩/٣/٢١	اعفاء عقارات الحكومة من من ضريبة الاملاك المبنية	٤	١٧	ضرائب ورسوم
مر ـ ٨٩٠ ـ ٥٩/٣/٢١	انشاء مصلحة مياه المتن	٦	٢٢ مكرر٢	مصالح مستقلة
م ـ أ ـ ٤١ ـ ٥٩/٣/٢٥	انشاء مكتب للفاكهة اللبنانية	٦	٦٧	مصالح مستقلة
م ـ أ ـ ٤١ ـ ٥٩/٣/٢٥	انشاء مكتب للفاكهة	٣	٦٤	زراعة
مر ـ رقم ٩٢٧ ـ تاريخ ١٩٥٩/٣/٣١	تحديد مهام ادارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين	٣	١٥	داخلية
م ـ أ ـ ٤٣ ـ ٥٩/٤/١	انشاء مصلحة استثمار مرفأ طرابلس	٦	٦٣	مصالح مستقلة



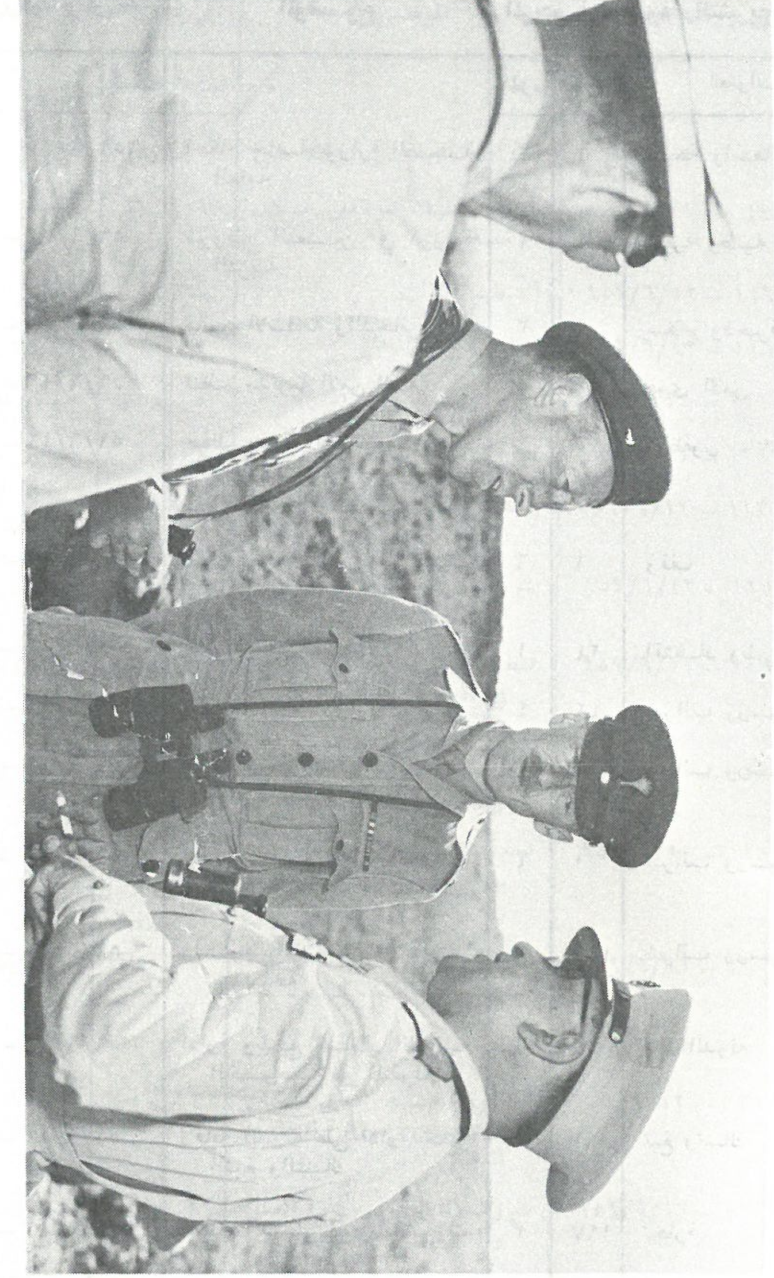


يوم لم يكن جيش ، بعد .. ولا سيادة

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضـوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق ـ ٣٠/٤/٥٩	تنظيم عيد العمال	٦	٤	قوانين متفرقة
مر ـ ١٣٠٨ ـ ٢٠/٥/٥٩	انشاء مصلحة مياه عين الدلبة	٦	٤٤	مصالح مستقلة
مر ـ ١٢٩٨ ـ ٢٠/٥/٥٩	انشاء مصلحة مياه صيدا	٦	٤١	مصالح مستقلة
ق ـ ٢٠/٥/٥٩	اعـداد تلامـذة اختصاصيين عسكريين	٢	٧٩	جيش
ق ـ ٣٠/٥/٤٥ مع جميع تعديلات حتى ١٢/٦/٥٩	تحـديد المـوارد المخصصـة لتغطية نفقات الجيش	٤	١٩٠	ضرائب ورسوم
ق ـ ٨/٦/٥٩	مكافحة الجدري	٣	١١٤	صحة واسعاف عام
مر ـ ١٤٨٩ ـ ١٠/٦/٥٩	انشاء مصلحـة ميـاه جبـل عامل	٦	٥٠	مصالح مستقلة
م ـ أ ـ ٩٤ ـ ١٢/٦/٥٩	فرض رسم استهـلاك عـلى الاسيتون	٤	١٩٨	ضرائب ورسوم
م ـ أ ـ ١١٠ ـ ١٢/٦/٥٩	شروط انتقـال الامـوال غير المنقولة الى الاجانب	٤	١٤٣	عقارات
م ـ أ ـ ١١١ ـ ١٢/٦/٥٩	تنظيم الادارات العامة	٢	١	تنظيم اداري
م ـ أ ـ ١١١ ـ ١٢/٦/٥٩	تنظيم الادارات العامة	٦	٣٠	موظفون
م ـ أ ـ ١١٢ ـ ١٢/٦/٥٩ مع جميع تعديلات حتى اول كانون الثاني سنة ١٩٧١	نظام الموظفين	٦	١	موظفون
م ـ أ ـ ١١٣ ـ ١٢/٦/٥٩	نظـام التقاعـد والصرف من الخدمة	٦	٣٧	موظفون
م ـ أ ـ ١١٤ ـ ١٢/٦/٥٩	انشاء مجلس الخدمة المدنية	٥	١	مجلس الخدمة المدنية
م ـ أ ـ ١١٥ ـ ١٢/٦/٥٩	انشاء التفتيش المركزي	٢	١	تفتيش

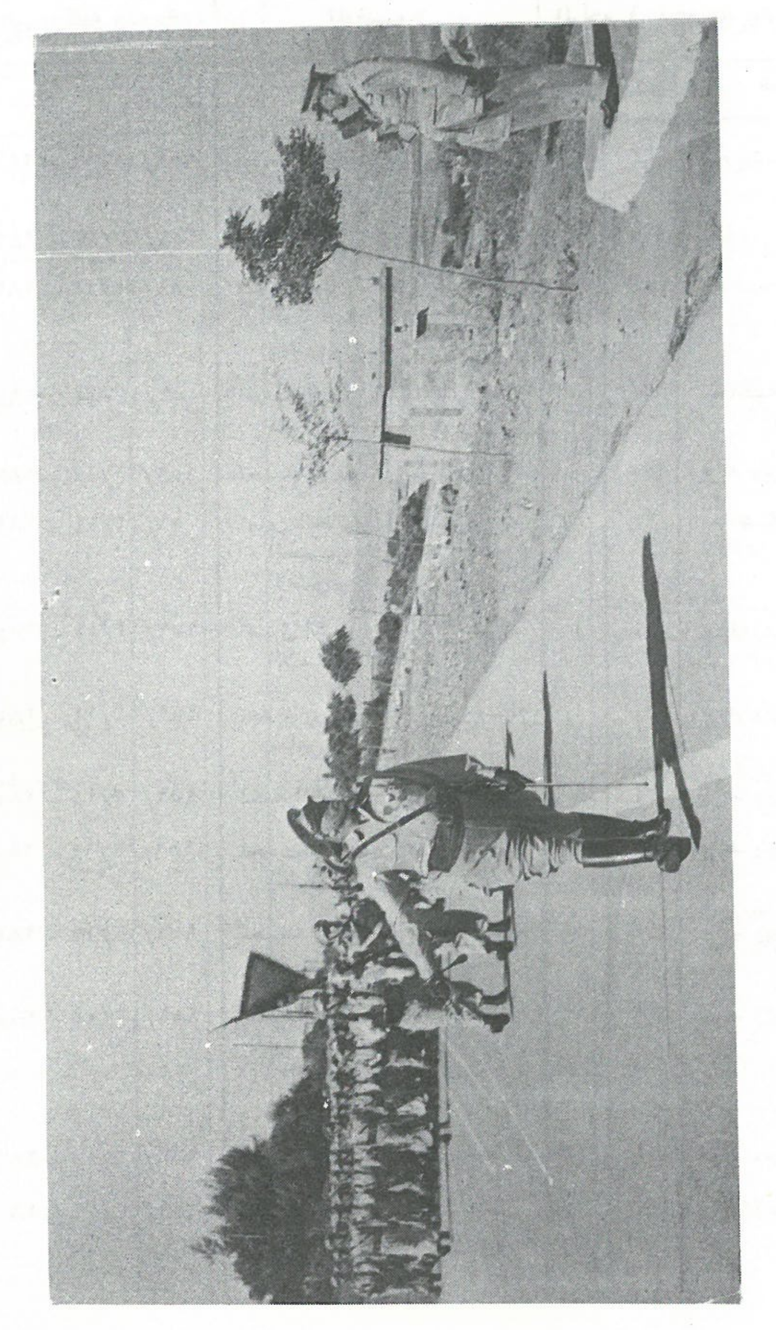
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
م ـ أ ـ ٤٢ ـ ٥٩/٣/٣١	احداث ادارة لشؤون اللاجئين	٣	١١	داخلية
م ـ أ ـ ٩٧ ـ ٥٩/٦/١٢	نقل وتصنيف الموظفين خلال مهلة معينة	٦	٢٧	موظفون
م ـ أ ـ ١١٦ ـ ٩٥٩/٦/١٢	التنظيم الاداري	٢	٨	تنظيم اداري
م ـ أ ـ ١١٨ ـ ٩٥٩/٦/١٢	تنظيم ديوان المحاسبة	٣	١	ديوان المحاسبة
م ـ أ ـ ١١٩ ـ ٥٩/٦/١٢	نظام مجلس شورى الدولة	٥	٣٥	قضاء عدلي واداري
م ـ أ ـ ١٢٢ ـ ٥٩/٦/١٢	نظام الاوسمة	٦	٦	قوانين متفرقة
م ـ أ ـ ١٢٣ ـ ٥٩/٦/١٢	تحديد الاحكام الخاصة بوزارة المالية	٥	١	مالية
م ـ أ ـ ١٢٥ ـ ٩٥٩/٦/١٢	شروط التعيين في وزارة الاشغال العامة	١	١	اشغال عامة
م ـ أ ـ ١٢٦ ـ ٩٥٩/٦/١٢	تنظيم الاحوال الادارية والمالية في المديرية العامة للبريد والبرق	١	١	بريد وبرق وهاتف
م ـ أ ـ ١٢٧ ـ ٩٥٩/٦/١٢	تنظيم الاحوال الادارية والمالية في المديرية العامة للهاتف	١	٣٠	بريد وبرق وهاتف
م ـ أ ـ ١٢٨ ـ ٩٥٩/٦/١٢	تحديد الاحكام الخاصة المتعلقة بالمديرية العامة للبريد والبرق	١	٢٤	بريد وبرق وهاتف
م ـ أ ـ ١٢٩ ـ ٩٥٩/٦/١٢	تحديد الاحكام الخاصة المتعلقة بالمديرية العامة للهاتف	١	٢٧	بريد وبرق وهاتف
م ـ أ ـ ١٣٠ ـ ٩٥٩/٦/١٢	احكام خاصة بوزارة الزراعة	٣	١	زراعة
م ـ أ ـ ١٣١ ـ ٥٩/٦/١٢	احكام خاصة تتعلق بتعيين المهندسين في وزارة الاقتصاد الوطني	١	١	اقتصاد وطني
م ـ أ ـ ١٣٢ ـ ٩٥٩/٦/١٢	شروط التعيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣	١	شؤون اجتماعية

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
م ـ أ ـ ١٣٣ ـ ٩٥٩/٦/١٢	احكام خاصة بوزارة الصحة العامة	٣	١	صحة واسعاف عام
م ـ أ ـ ١٣٤ ـ ٥٩/٦/١٢	شروط التعيين في وزارة التربية	٢	١	تربية وطنية
م ـ أ ـ ١٣٧ ـ ٥٩/٦/١٢	قانون الاسلحة والذخائر	٣	١	سلاح وذخيرة وصيد
م ـ أ ـ ١٣٩ ـ ٥٩/٦/١٢	تنظيم مديرية الامن العام	٥	٥٢	قوى الامن
م ـ أ ـ ١٤١ ـ ٥٩/٦/١٢	حفظ بعض الوظائف لقدماء رجال الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام	٦	٢٥	موظفون
م ـ أ ـ ١٤٢ ـ ٥٩/٦/١٢	احكام خاصة بمديريةاليانصيب الوطني	٦	١	وقف
م ـ أ ـ ١٤٣ ـ ٥٩/٦/١٢	نظام مكتب القمح	١	٢٤	اقتصاد وطني
م ـ أ ـ ١٤٤ ـ ٥٩/٦/١٢	ضريبة الدخل	٤	٤٢	ضرائب ورسوم
م ـ أ ـ ١٤٦ ـ ٥٩/٦/١٢	فرض رسم انتقال على الاموال المنقولة وغير المنقولة	٤	٦٠	ضرائب ورسوم
م ـ أ ـ ١٤٧ ـ ٥٩/٦/١٢	اصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٤	١	ضرائب ورسوم
م ـ أ ـ ١٤٨ ـ ٥٩/٦/١٢	رسوم الفراغ والانتقال والمساحة	٤	١١٩	ضرائب ورسوم
م ـ أ ـ ١٤٩ ـ ٥٩/٦/١٢	ادارة وبيع املاك الدولة الخصوصية غير المنقولة	٦	٦	ملك الدولة
م ـ أ ـ ١٥١ ـ ٥٩/٦/١٢	رقابة الدولة على ادارة حصر التبغ والتنباك	٢	١	تبغ وتنباك
م ـ أ ـ ١٥٢ ـ ٥٩/٦/١٢	النظام الداخلي لبورصة بيروت	٢	١٩٧	تجارة



يعرفهم على الأرض التي عهد اليه الوطن برعايتها

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
م ـ أ ـ ١٥٣ ـ ٥٩/٦/١٢	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
م ـ أ ـ ١٥٥ ـ ٥٩/٦/١٢	احداث مصلحة الانعاش الاجتماعي	٣	٨	شؤون اجتماعية
م ـ أ ـ ١٥٨ ـ ٥٩/٦/١٢	شروط منح التعويضات	٦	٥٩	موظفون
م ـ أ ـ ١٦٠ ـ ٥٩/٦/١٢	تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية	٣	١	رئاسة الجمهورية
مر ـ ١٥٢١ ـ ٥٩/٦/١٥	تحديد التعويض على متضرري حوادث سنة ١٩٥٨	٢	١٣	حرب وحالة طوارىء
مر ـ ١٥٢٧ ـ ١٩٥٩/٦/١٥	نظام امتحانات الكولوكيوم	٢	٩٠	تربية وطنية
ق ـ ١٩٥٩/٦/١٩	تخصيص اسر رؤساء الجمهورية المتوفين بمخصصات شهرية	٣	٤	رئاسة الجمهورية
ق ـ ١٩٥٩/٦/٢٣	قانون الارث لغير المحمديين	١	١	ارث
توزيع الميراث وفقا للاحكام الشرعية ـ ٥٩/٦/٢٣	توزيع الميراث عند المحمديين	١	١٠	ارث
ق ـ ٥٩/٦/٢٧	تجديد الدعاوى في محكمتي بعلبك وحلبا	٥	٥٣	قضاء عدلي واداري
من ـ ١٦٨١ ـ ٥٩/٧/٤	رسم السيمنتو ونقله وتجارته وصناعته واستيراده وتصديره	٤	١٦٩	ضرائب ورسوم
مر ـ ١٤٥٩ ـ ٥٩/٧/٨	انشاء مصلحة كهرباء جزين	٦	٤٧	مصالح مستقلة
ق ـ ١٩٥٩/٧/١١	تصديق الاتفاقات الثلاثة مع شركة نفط العراق (مصفاة طرابلس) وحول العائدات وتحميل النفط	٣	٤٩	صناعة ونفط
مر ـ ١٧٢٢ ـ ٥٩/٧/١١	البدلات المخصصة لاعداد التلامذة العسكريين	٢	٨١	جيش
٥٩/٧/١١	تسوية العلاقات المالية بين لبنان وفرنسا	٥	١٠٧	معاهدات واتفاقات



خطوات اولى .. ووقفة ثابتة (الرئيس شهاب في اقصى يمين الصورة)

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر ـ ١٨٧٠ ـ ٥٩/٨/٧	الحاق مصلحة السيارات بوزارة الداخلية	٣	٥٤	سير وسيارات
من ـ ٢٠٠٩ ـ ٥٩/٨/٢٢	تصنيف بعض الصناعات والمؤسسات الخطرة (جدول اضافي)	٥	٢٣	محلات خطرة
مر ـ ٢٠٢٤ ـ ٥٩/٨/٢٧	ملاك الموظفين المدنيين في الجيش	٢	٦٧	جيش
مر ـ ٢٠٤١ ـ ١٩٥٩/٨/٢٧	تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية	٣	٣	رئاسة الجمهورية
مر ـ ٢٤٦٠ ـ ٥٩/١١/٩	تنظيم التفتيش المركزي	٢	٧	تفتيش
مر ـ ٢٥١٦ ـ ٩٥٩/١١/١٤	نظام كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية	٢	٤٠	تربية وطنية
ق ـ ٥٩/١١/٢٠	انشاء وسام العمل	٦	١٦	قوانين متفرقة
ق ـ ٥٩/١٢/١٢	انشاء صندوق تقاعد لمصلحة محامي نقابة بيروت	٥	١٤	محاماة
ق ـ ٥٩/١٢/١٤	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
قر ـ ٩٢٦ ـ ٥٩/١٢/١٤	تعريفة الجمارك	٢	٦٧	جمرك
مر ـ ٢٨٢٧ ـ ٥٩/١٢/١٤	شروط تطبيق قانون رسم الانتقال	٤	٦٨	ضرائب ورسوم
مر ـ ٢٨٢٨ ـ ٥٩/١٢/١٤	تحديد شهادات وشروط التفتيش	٢	١٤ مكرر٢	تفتيش
مر ـ ٢٨٢٩ ـ ٥٩/١٢/١٤	تحديد كفالات الوظيفة وزوائد الصناديق	٥	٣١	محاسبة عامة
مر ـ ٢٨٣٠ ـ ٥٩/١٢/١٤	اصول دفع معاشات المتقاعد وتعويضات حملة الاوسمة	٦	٤٤ مكرر٤	موظفون
مر ـ ٢٨٣١ ـ ٥٩/١٢/١٤	تحديد المواصفات البرقية	١	٥٧	بريد وبرق وهاتف
مر ـ ٢٨٣٢ ـ ٥٩/١٢/١٤	اصول تحصيل الضرائب المباشرة	٤	٦	ضرائب ورسوم

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٢٨٣٥ – ٩٥٩/١٢/١٤	توزيع الرخص على الاراضي المعدة لزراعة التبغ	٢	٣	تبغ وتنباك
مر – ٢٨٣٦ – ٥٩/١٢/١٤	تنظيم شؤون اليانصيب	٦	٣	وقف
مر – ٢٨٣٧ – ٥٩/١٢/١٤	الترخيص لبعض محتسبي الخزينة قبض الاموال بانفسهم	٥	٣٤	محاسبة عامة
مر – ٢٨٣٨ – ٥٩/١٢/١٤	اخضاع بعض البلديات لاحكام قانون المحاسبة العمومية	٥	٣٤	محاسبة عامة
مر – ٢٨٣٩ – ٩٥٩/١٢/١٤	تحديد التعرفة البريدية	١	٥٠	بريد ربرق وهاتف
مر – ٢٨٤٠ – ٥٩/١٢/١٤	تعيين الحالتين التي يجوز فيها المحتسب ان يقبض بنفسه الاموال	٥	٣٥	محاسبة عامة
مر – ٢٨٤١ – ٩٥٩/١٢/١٤	اصول انشاء وسائل الاتصالات اللاسلكية	١	٦٠	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٢ – ٩٥٩/١٢/١٤	تحديد رسم التوزيع بواسطة ساعي خاص	١	٥٠	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٣ – ٩٥٩/١٢/١٤	لجنة الطوابع البريدية	١	٣٤	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٤ – ١٩٥٩/١٢/١٤	تحديد حصص الادارة من الطرود	١	٥٦ مكررا١١	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٥ – ٩٥٩/١٢/١٤	تحديد الحسم على بيع الطوابع البريدية	١	٤٩	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٦ – ٩٥٩/١٢/١٤	تحديد التعرفة البريدية عن مراسلات الادارات والمؤسسات العامة والبلديات	١	٤٩	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٧ – ٩٥٩/١٢/١٤	تحديد التعرفة البرقية	١	٥٨	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٨ – ٩٥٩/١٢/١٢	تحديد حصص الادارة عن البرقيات السلكية واللاسلكية	١	٦٠	بريد وبرق وهاتف

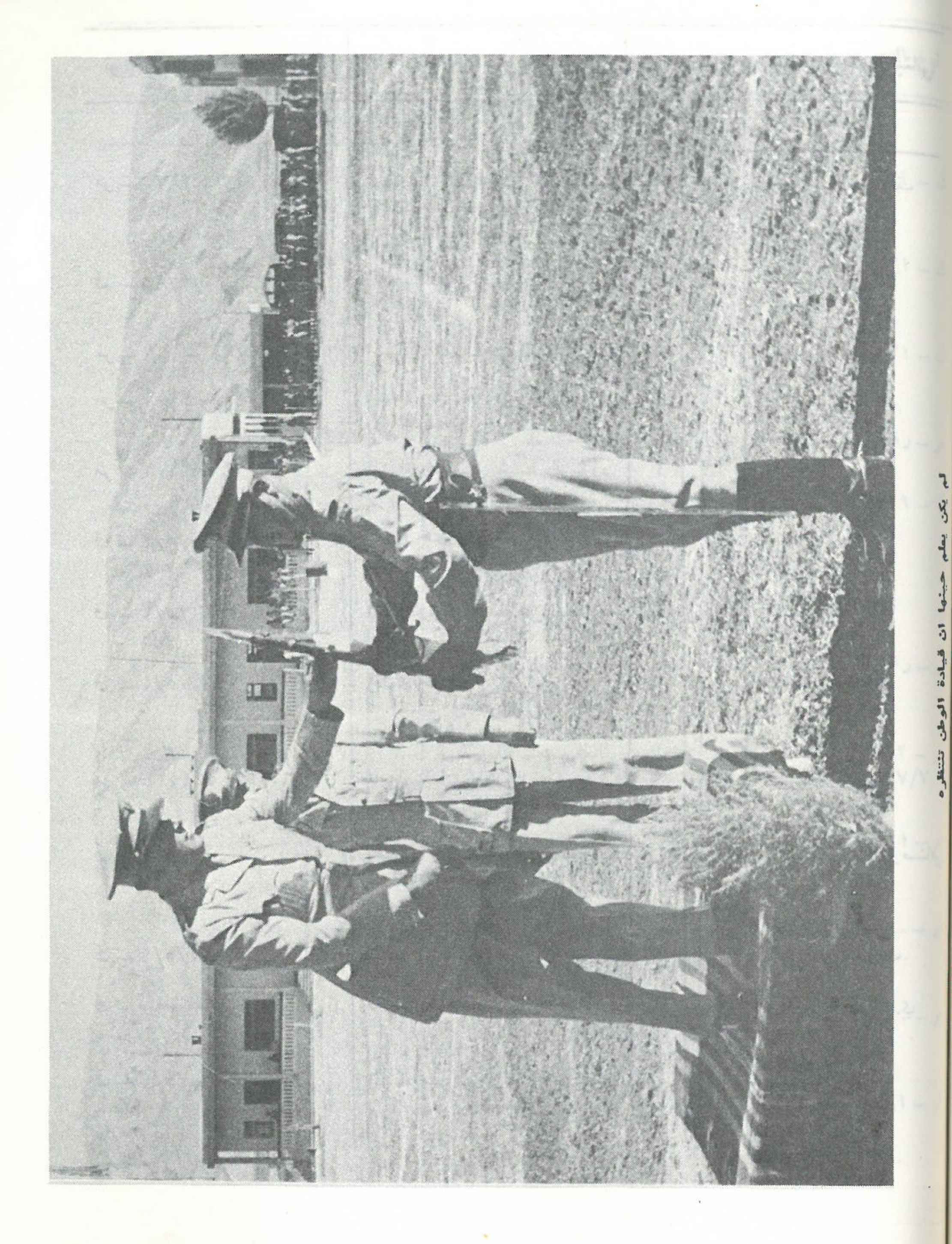
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ٢٨٤٩ – ٥٩/١٢/١٤	اصول تصفية معاملات ضريبة الاراضي	٤	٤١	ضرائب ورسوم
ق – ٥٩/١٢/١٥	انشاء وسام الاستحقاق الزراعي	٦	١٧	قوانين متفرقة
مر – ٢٨٦٢ – ٥٩/١٢/١٦	اصول التفتيش	٢	٢٠	تفتيش
مر – رقم ٢٨٦٤ – ٥٩/١٢/١٦	ملاك مجلس شورى الدولة	٥	٤٧	قضاء عدلي واداري
مر – ٢٨٦٦ – ٥٩/١٢/١٦	نظام المناقصات	٥	٣٨	محاسبة عامة
مر تنظيمي – ٢٨٦٧ – ١٩٥٩/١٢/١٦	تنظيم وزارة الداخلية	٣	١	داخلية
مر – ٢٨٦٨ – ٥٩/١٢/١٦ (مع جميع تعديلاته حتى ٦١/١٢/٣٠)	تنظيم وزارة المالية	٥	٧	مالية
مر – ٢٨٦٩ – ٥٩/١٢/١٦	تنظيم وزارة التربية الوطنية	٢	٧	تربية وطنية
مر – ٢٨٧٠ – ٥٩/١٢/١٦	تنظيم المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء	٣	٤	رئاسة مجلس الوزراء
مر – ٢٨٧٢ – ٥٩/١٢/١٦	تنظيم وزارة الاشغال العامة	١	٤	اشغال
مر – رقم ٢٨٧٣ – ٥٩/١٢/١٦	تنظيم مديرية الامن العام	٥	٦٠	قوى الامن
مر – ٢٨٧٤ – ٥٩/١٢/١٦	ملاك ديوان المحاسبة	٣	١٠	ديوان المحاسبة
مر – ٢٨٨٠ – ٥٩/١٢/١٦	تحديد ملاك وسلسلة رتب ورواتب دوائر الافتاء	٥	٢٣	محاكم شرعية ومذهبية
مر – ٢٨٨٤ – ٥٩/١٢/١٦	تنظيم المعهد الموسيقي الوطني	٢	٤٩	تربية وطنية
مر – ٢٨٨٥ – ٩٥٩/١٢/١٦	تنظيم وزارة الخارجية والمغتربين	٣	١٢ مكررا	خارجية

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضــوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٢٨٨٨ – ٥٩/١٢/١٦	تحديد سلسلة رواتب مفتشي العمـل والمساعـدات الاجتماعيات	٣	٦	شؤون اجتماعية
مر – ٢٨٨٩ – ٥٩/١٢/١٦	الحـاق مركـز الدراسـات الاقتصاديـة والمالية بادارة الاعداد والتدريب	٥	٤٠	مجلس الخدمة المدنية
مر – ٢٨٩٢ – ٥٩/١٢/١٦	تصنيف الموظفين في الملاكـات الجديدة	٦	٢٣	موظفون
مر – ٢٨٩٣ – ٥٩/١٢/١٦	اضافـة وظـائف الى المـلاك الاداري العام	٦	٢٤	موظفون
مر – ٢٨٩٤ – ٥٩/١٢/١٦	تطبيق المرسـوم الاشتراعـي رقم ١١١ تاريخ ٥٩/٦/١٢	٢	٤	تنظيم اداري
مر – ٢٨٩٤ – ٥٩/١٢/١٦	شروط تطبيق احكام المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ٥٩/٦/١٢	٦	٣٣	موظفون
مر – ٢٩٣١ – ٥٩/١٢/١٦	تحديد مـلاك مصلحة الانعاش الاجتماعي	٣	١٠	شؤون اجتماعية
مر – ٢٩٥٥ – ٥٩/١٢/٢٣	تحديد رسم الدخـول لكلية الحقوق	٢	٤٨	تربية وطنية
ق – ٥٩/١٢/٢٣	اعادة تنظيم سجلات الاحصاء في قضاء بعلبك	١	٧	احصاء واحوال شخصية
مر – ٣٠٥١ – ٥٩/١٢/٣١	المواصلات اللاسلكية	١	١٠٣	برق وبريد وهاتف
ق – ٦٠/١/١١	التابعية اللبنانية	٢	٩	احوال شخصية



صورة من .. البال

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
م – أ – ٣٣ – ٥٥/١/١٩ مع جميع تعديلاته لغاية ٦٦/١/١	تنظيم وزارة الدفاع الوطني وتحديد قانون الجيش	٢	١	جيش
ق – ٦٠/١/٢٢	انشاء وحدات من القوى المساعدة	٥	٧٦	قوى الامن
مر – ٣١٢٧ – ١٩٦٠/١/٢٣	تنظيم مصلحة الانعاش الاجتماعي	٣	١٢	شؤون اجتماعية
قر – رقم ٥٧/١/٨٣ ٦٠/١/٢٩	شروط انشاء صناعة لبنانية لها علامة فارقة اجنبية مسجلة في لبنان	٦	٢٦	ملكية تجارية الخ ...
ق – ٦٠/٢/١٠	الاجازة باستعمال قرض لتسليف الصناعيين	٢	١٢	تسليف زراعي وصناعي
ق – ٦٠/٢/١٩	تنظيم مهنة المصور المتجول	٦	٣٥	قوانين متفرقة
مر – ٣٣٣٣ – ٦٠/٢/٢٢	نظام كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية (قسم العلوم السياسية)	٢	٤٥	تربية وطنية
ق – ٦٠/٣/٥	تنظيم القضاء المذهبي الدرزي	٥	٢٧	محاكم شرعية ومذهبية
مر – رقم ٣٦٩٦ – ٦٠/٤/١	معالجة رجال قوى الامن	٥	٧٩	قوى الامن
ق – ٦٠/٤/٤	التعاطي والمتاجرة بالمخدرات	٤	١١٦	عقوبات
مر – ٢٩٥٠ – ٦٠/٤/٢٧ مع جميع تعديلاته حتى ٧٠/١/١	نظام التعويضات والمساعدات	٦	٤٦	موظفون
مر – ٣٧٢٤ – ١٩٦٠/٤/٥	انشاء دار معلمين ومعلمات ابتدائية في طرابلس وزحلة	٢	٩٦	تربية وطنية
مر – رقم ٣٧٥٦ – ٦٠/٤/٩	اصول المحاكمة التأديبية لقوى الامن الداخلي	٥	٦٩	قوى الامن
مر – رقم ٣٧٦١ – ٦٠/٤/١١	تحديد بذات موظفي الامن العام	٥	٩٢	قوى الامن
مر – رقم ٣٨٤٤ – ٦٠/٤/٢١	تنظيم قوى الامن الداخلي	٥	٣٨	قوى الامن

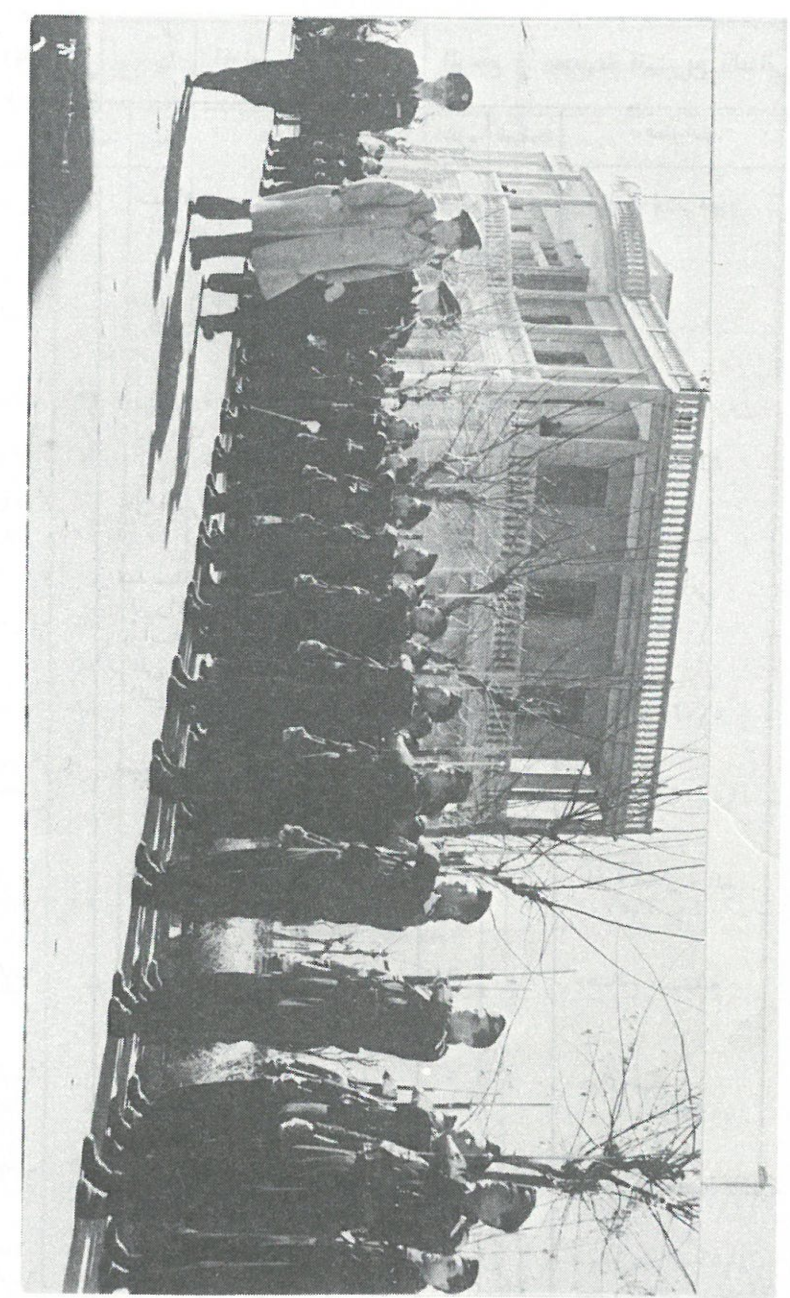


لم يكن يعلم حينها ان قيادة الوطن تنتظره

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٣٨٧٠ – ٦٠/٤/٢٣	تحديد العائدات السنوية المترتبة على المحطات اللاسلكية الخصوصية	١	١٠١	بريد وبرق وهاتف
ق – ٦٠/٤/٢٦	انتخاب اعضاء المجلس النيابي	٥	١	مجلس نيابي
قر – ٢٦٨ – ٦٠/٤/٢٦	النسبة المئوية في المصادرات	١	٣٣	اقتصاد وطني
مر – ٣٩٠٩ – ٦٠/٤/٢٦	انشاء هيئة عليا للشؤون الفلسطينية	٣	١١	داخلية
مر – ٣٩٠٩ – ٦٠/٤/٢٦	انشاء هيئة عليا للشؤون الفلسطينية	٣	١٩	خارجية
ق – ١٩٦٠/٥/٣	تمديد احكام قانون الاجور لغاية ٣١ ك١ سنة ١٩٦٠	١	١٥	ايجارات
ق – ١٩٦٠/٥/٣	احداث وظيفة مفوض للحكومة لدى ادارة السكك الحديدية	١	٨٥	اشغال عامة
ق – ١٩٦٠/٥/٤	انشاء مصلحة المعرض الدولي الدائم في طرابلس (راجع اقتصاد ج١)	٦		مصالح مستقلة
مر – ٤٠٢٤ – ٦٠/٥/٤	تأمين قبض الاموال من قبل محتسبي الجمارك	٢	٨٥	جمرك
ق – ٦٠/٥/٤	اصول تحصيل ديون الخزينة الناتجة عن القروض الزراعية والصناعية والفندقية	٢	٩	تسليف زراعي وصناعي
ق – ٦٠/٥/٤	صنع وتعاطي المخدرات	٥	٥	كحول ومخدرات
ق – منفذ بالمرسوم رقم ٤٠٣١ ٦٠/٥/٤	تحديد مدة التدرج للقضاة	٥	٣٤	قضاء عدلي واداري
ق – ٦٠/٥/٤ بموجب مر ٤٠٢٧	انشاء معرض دائم في طرابلس	١	٢٦	اقتصاد وطني

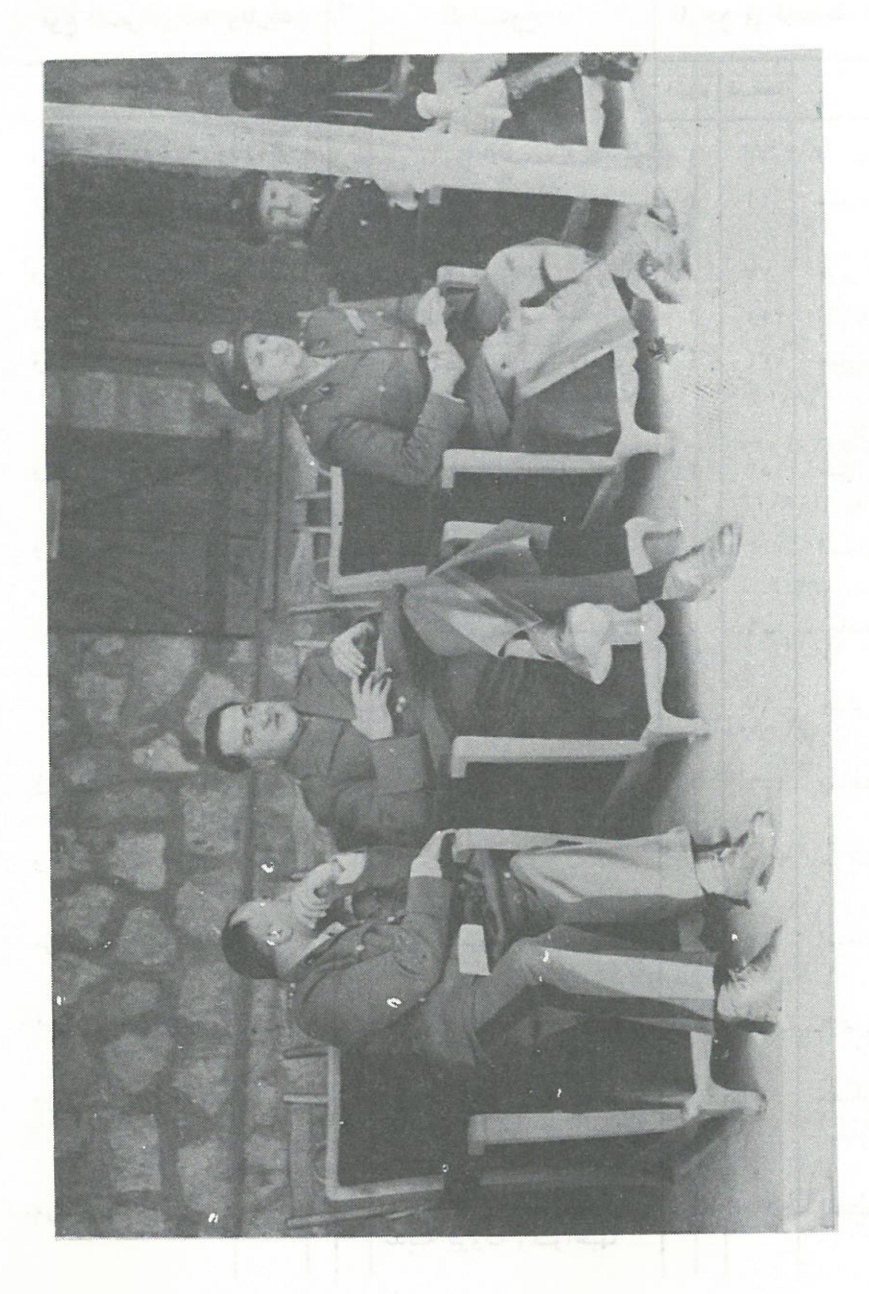
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٦٠/٥/١٤	احداث وسام الاستحقاق الصحي	٦	١٨	قوانين متفرقة
ق – ٦٠/٥/٣١	عقد الاتفاق بين الدولة اللبنانية وشركة مرفأ بيروت	٣	٧٦	شركات
ق – ٦٠/٥/٣١	استعادة امتياز شركة مرفأ بيروت	٣	٧٦	شركات
مر – رقم ٤٥٦٢ – ٦٠/٦/٢٨	حل الشرطة البلدية	٥	٧٨	قوى الامن
ق – ٦٠/٦/٢٩	تمديد مهلة ايفاء الديون الزراعية والصناعيةوالفندقية واسترجاع العقارات المسجلة على اسم الخزينة لقاء هذه الديون	٢	٨	تسليف زراعي وصناعي
مر – رقم ٤٥٦٨ – ٦٠/٦/٣٠	تعيين طبيب في المصالح العامة والمؤسسات	٤	٢٩	عمل
قر – ٢٤٤/١/٣٩٢ – ٦٠/٧/٧	يتعلق بالعلامات الفارقة للسلع التي تباع في لبنان	٦	٢٧	ملكية تجارية الخ ..
مر – ٤٦٩١ – ٦٠/٧/١٥	الحاق بعض المصالح بوزارتي الاشغال والزراعة	٦	٥	مصالح مستقلة
مر – ٤٧٨٠ – ٦٠/٧/٢٢	اعطاء جوازات السفر الديبلوماسية والخاصة	٢	٣	جواز سفر
مر – ٤٨٠٠ – ٦٠/٧/٢٥	تصديق نظام المعهد الوطني للادارة العامة	٥	١٩	مجلس الخدمة المدنية
قر – ٢٣٨١ – ٦٠/٧/٢٦	رخص بيع التبغ والتنباك	٢	٣١	تبغ وتنباك

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	الرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
قر – ٢٤٠١ – ١٩٦٠/٧/٢٦	تنظيم منح رخص بيع التبغ والتنباك	٢	٣٦	تبغ وتنباك
مر – ٤٨٨٣ – ١٩٦٠/٧/٣٠	انشاء مراكز ثقافية	٣	١٥	خارجية
مر – ٥٣٩٠ – ٩٦٠/١٠/٢٥	تحديد الرسوم على الفاكهة المصدرة	٣	٦٧	زراعة
مر – ٥٣٤٥ – ٩٦٠/١٠/٢٥	تحديد رسم الدخول لكليتي العلوم والاداب	٢	٣٩	تربية وطنية
مر – ٥٥٨٠ – ٦٠/١١/٢٥	تحديد شروط قبول طلاب وظيفة من وظائف الفئة الخامسة	٦	٢١	موظفون
مر – ٥٦٤٥ – ٦٠/١٢/٢	نفقات دفن العسكريين	٢	١٢٦	جيش
مر – ٥٧٦٨ – ٩٦٠/١٢/٢٣	تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني	٢	٢٢	تربية وطنية
قر – ١٠٤٣ – ٦٠/١٢/٢٣	تنظيم تسيير سيارات وزارة الزراعة	٣	٦٨	زراعة
مر – ٥٨٠٤ – ٩٦٠/١٢/٢٨	تحديد تعويض اساتذة المعهد الوطني للادارة والانماء	٥	٥٥	مجلس الخدمة
مر – ٥٨٥٠ – ٩٦٠/١٢/٣٠	نظام غرف الهاتف	١	١١٠	برق وبريد وهاتف
مر – ٥٨٧٨ – ٦٠/١٢/١٣	سلسلة رتب ورواتب المدير العام في المصالح المستقلة	٦	٦	مصالح مستقلة
مر – ٥٨٦٢ – ٩٦٠/١٢/٣١	تحديد جميع تعويضات موظفي السلك الخارجي	٣	١٦	خارجية



الصمت : قوة

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٦١/٢/١	اعتبار الات اللعب الكهربائية العاب قمار	٥	٣	قمار
ق – ٦١/٢/٨	اعطاء الحكومة سلطة لرفع رواتب الموظفين وتعديل الملاكات	٦	٦٢	موظفون
مر – ٦١١٠ – ٦١/٢/١٠	نظام الاجراء	٦	١١٧	موظفون
مر – ٦١١١ – ١٩٦١/٢/١٠	تامين التعليم في القرى النائية	٢	٨٣	تربية وطنية
مر – ٦١٦٩ – ٦١/٢/١١	زيادة معاشات التقاعد	٦	١١٣	موظفون
قر – ١٣٣ – ٦١/٢/١٤	توزيع اماكن الركاب لسيارات السياحة	٣	٥٦	سير وسيارات
مر – ٦١٦٧ – ٦١/٢/٢١	تحويل سلسلة رواتب الموظفين	٦	٦٣	موظفون
مر – ٦١٦٨ – ٦١/٢/٢١	تحديد رواتب ضباط الجيش وقوى الامن الداخلي	٥	٣٢	قوى الامن
مر – ٦٢٤٧ – ٦١/٢/٢٥	مصلحة المعرض الدولي	١	٢٨	اقتصاد وطني
مر – ٦٢٤٧ – ٦١/٢/٢٥	انشاء مصلحة المعرض الدولي الدائم في طرابلس (راجع اقتصاد ج١)	٦		مصالح مستقلة
مر – ٦٢٧٠ – ١٩٦١/٣/٣	تصديق النظام الدولي للمواصلات اللاسلكية	١	١٠٣	برق وبريد وهاتف
مر – ٦٣٤٩ – ١٩٦١/٣/١٦	تنظيم فرقة مراقبة الاحراج والصيد والاسماك	٣	١٦	زراعة
ق – ٦١/٤/٨	اعفاء الابنية المكتومة من الغرامة	٤	١٧	ضرائب ورسوم
مر – ٦٤٧٩ – ٦١/٤/١٤	فصل النقل المشترك عن مصلحة الكهرباء وانشاء مصلحة السكك الحديدية .	٦	١٨	مصالح مستقلة

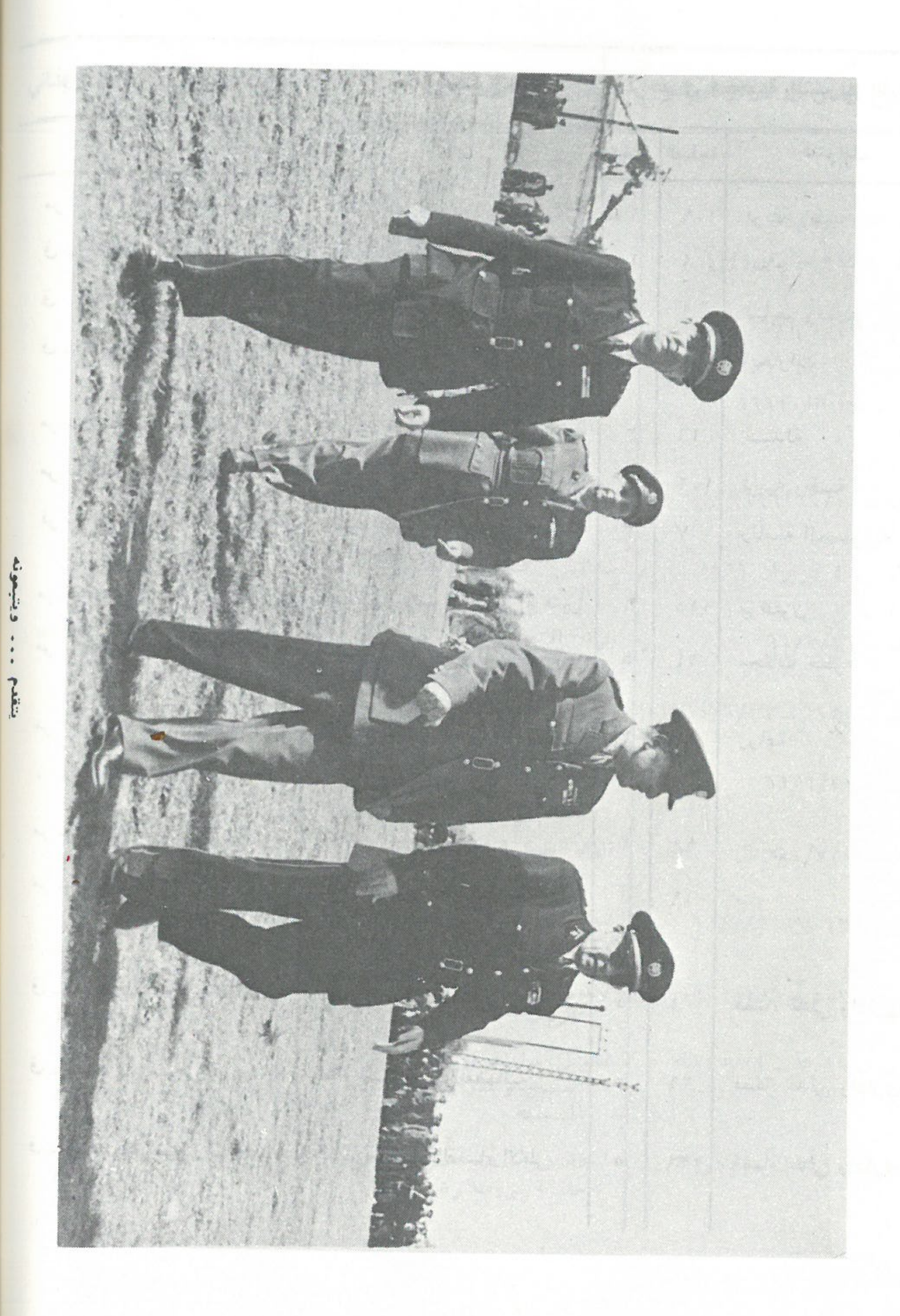


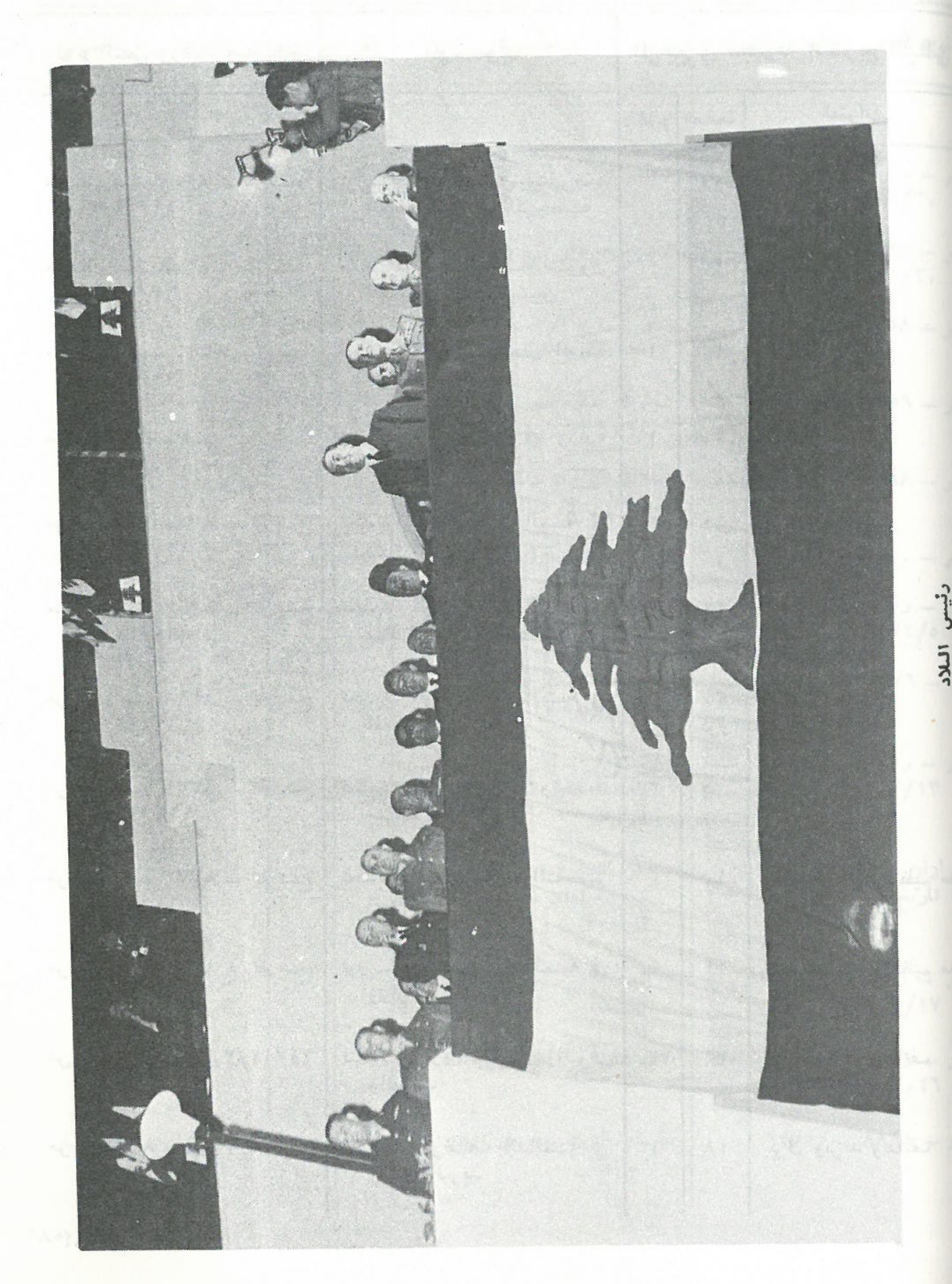
فؤاد شهاب
مؤسس الجيش اللبناني الحديث

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٦١/٤/١٤	تعديل قانون الاستملاك	١	٢٢	استملاك
قر – ٥١٧ – ٦١/٤/٢٥	شروط امتحانات طلاب رخص قيادة السيارات	٣	٤١	سير وسيارات
ق – ١٩٦١/٤/٢٧	ترقية رجال قوى الامن درجتين	٥	٧٧	قوى الامن
ق – ١٠ ايار ١٩٦١	شبكة الطرقات	١	١١١	اشغال عامة
ق – ١٧ ايار ١٩٦١	تعديل الحد الادنى لاجور العمال والاجراء مع اضافة ١٥ بالمئة على الاجور	٤	٣٤	عمل
ق – ١٩٦١/٦/١٠	منع السيارات العاملة على المازوت	٣	٥٢	سير وسيارات
ق – ١٥ حزيران ١٩٦١	مجالس تنفيذ المشاريع الانشائية	٤	١٠٣	اشغال عامة
ق – ٦١/٦/٢٦	ابرام الاتفاق مع الصندوق الخاص للامم المتحدة	٥	١٠٩	معاهدات واتفاقات
مر – ٦٩٣٥ – ١٩٦١/٦/٢٦	منح تعويض خاص للاطباء في الجيش	٢	٩٧	جيش
ق – ٦١/٦/٢٨	ابرام النظام الاساسي للطاقة الذرية	٥	١٠٩	معاهدات واتفاقات
ق – ٦١/٧/١	الغاء احتكار الملح وتحديد الرسم عليه	٤	١٦٠	ضرائب ورسوم
مر – ٧٠١٣ – ٦١/٧/٢	تحويل سلسلة رواتب ادارة التعمير	١	٨٧	اشغال عامة
قر ٤٠٣ – ١٩٦١/٧/٦	توقيف السيارات العاملة على المازوت	٣	٥٧	سير وسيارات
مر – ٧٠٩٩ – ٦١/٧/١٤	تحويل سلسلة رواتب المدراء العامين والمدراء في المصالح المستقلة	٦	٧	مصالح مستقلة
مر – ٧١١٠ – ٦١/٧/١٤	احداث وحدة جغرافية من مدينة بيروت وضواحيها	١	١١	استملاك

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٧٢٦٢ – ١٩٦١/٨/٤	تنظيم دورات دراسية	٢	١٠٩	تربية وطنية
ق – ١٩٦١/٨/٧	وزارة الاعلام	١	١	اعلام
ق – ١٩٦١/٨/٧	نظام المناجم	٦	١	مناجم ومقالع
ق – ١٩٦١/٨/٩	تمديد احكام قانون الاجور سنة جديدة واحدة	١	١٧	ايجارات
مر – ٧٣٤٥ – ٦١/٨/١٤	تقسيم الاقضيةلدوائر صيدلية	٢	١٦	صيدلة
مر – ٧٣٦٧ – ١٩٦١/٨/١٨	تنظيم معهد العلوم الاجتماعية	٢	١٠٢	تربية وطنية
قر – ٦١ تاريخ ٦١/٨/١٩	تنظيم المديرية العامة لرئاسة الجمهورية	٣	٧	رئاسة الجمهورية
مر – ٧٥٥٥ – ٦١/٩/٨	تحويل رواتب الموظفين الموقتين	٦	١١٥	موظفون
مر – ٧٥٥٨ – ٦١/٩/٨	تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة	٥	٢٤	محلات خطرة
مر – ٧٥٧٨ – ١٩٦١/٩/١٣	تكليف مكتب الفاكهة ممارسة صلاحيات التعاقد مع الاسواق الخارجية	٣	٨٣	زراعة
مر – ٧٥٦٣ – ١٩٦١/٩/١٨	تنظيم الدفاع المدني	٢	٩٨	جيش
مر – ٧٦٦١ – ١٩٦١/٩/٢٩	عدم تطبيق قانون البناء على الابنية المنجزة قبل ١ ايلول ١٩٦١	١	١٩	بناء
ق – منفذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ٦١/١٠/١٦	تنظيم القضاء العدلي	٥	١	قضاء عدلي واداري
ق – منفذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٩٦١/١٠/١٦	نظام المساعدين القضائيين	٥	٢٩	قضاء عدلي واداري
ق – منفذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ٦١/١٠/١٦	تنظيم مجلس القضاء الاعلى	٥	٢٩	قضاء عدلي واداري

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضـــوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق ـ منفذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ٦١/١٠/١٦	تنظيم التفتيش القضائي	٥	٢٧	قضاء عدلي واداري
ق ـ منفذ بالمرسوم ٧٨٥٥ ـ ٦١/١٠/١٦	نظام القضاة العدليين	٥	٢١	قضاء عدلي واداري
ق ـ ٦١/١١/٢٣	منح الطائرات العربية الحريتين ١ و ٢	٤	١٠٥	طيران
ق ـ ٦١/١٢/١١	تحديد شروط تعيين مراقبي عقد النفقات	٥	٦	مالية
ق ـ ٩٦١/١٢/١٩	اعفاء نوادي الطيران من رسوم المطارات	٤	١٨١	ضرائب ورسوم
ق ـ ٩٦١/١٢/١٩	اجازة فتح حساب مشترك	٦	٢٦	نقود ومصارف
مر ـ ٨٢٥٤ ـ ٦١/١٢/٢٠	ملاك موظفي وزارة الارشاد	١	٤	ارشاد
مر ـ ٨٢٥٥ ـ ٦١/١٢/٢٠	شروط التعيين في وزارة الارشاد	١	١٨	ارشاد
ق ـ ٦١/١٢/٢٦	تنظيم التعليم العالي	٥	٨	محاماة
ق ـ ١٩٦١/١٢/٢٦	تنظيم التعليم العالي	٢	١٠٦	تربية وطنية
مر ـ ٨٢٩٢ ـ ٦١/١٢/٢٧	انواع الخدمات الهاتفية ورسومها	١	١٢٢	بريد وبرق وهاتف
مر ـ ٨٢٩٦ ـ ٦١/١٢/٢٧	احداث وظيفتين في وزارة الارشاد	١	٣٢	ارشاد
مر ـ ٨٣١٥ ـ ٦١/١٢/٢٩	مهام الدوائر الاقتصادية في المحافظات	١	٤١	اقتصاد وطني
مر ـ ١٤٩٦٥ ـ ٦١/١٢/٣٠	احداث وسام ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ التذكاري	٦	٢٢ مكرر	قوانين متفرقة
ق ـ ٦١/١٢/٣٠	اصدار جداول بالمبالغ الصافية لرواتب الموظفين	٦	١١٤	موظفون
مر ـ ٨٣٣٤ ـ ٩٦١/١٢/٣٠	ملاك المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء	٣	٦	رئاسة مجلس الوزراء
مر ـ ٨٣٣٥ ـ ٩٦١/١٢/٣٠	رواتب المراقبين في ديوان المحاسبة	٣	١٠	ديوان المحاسبة



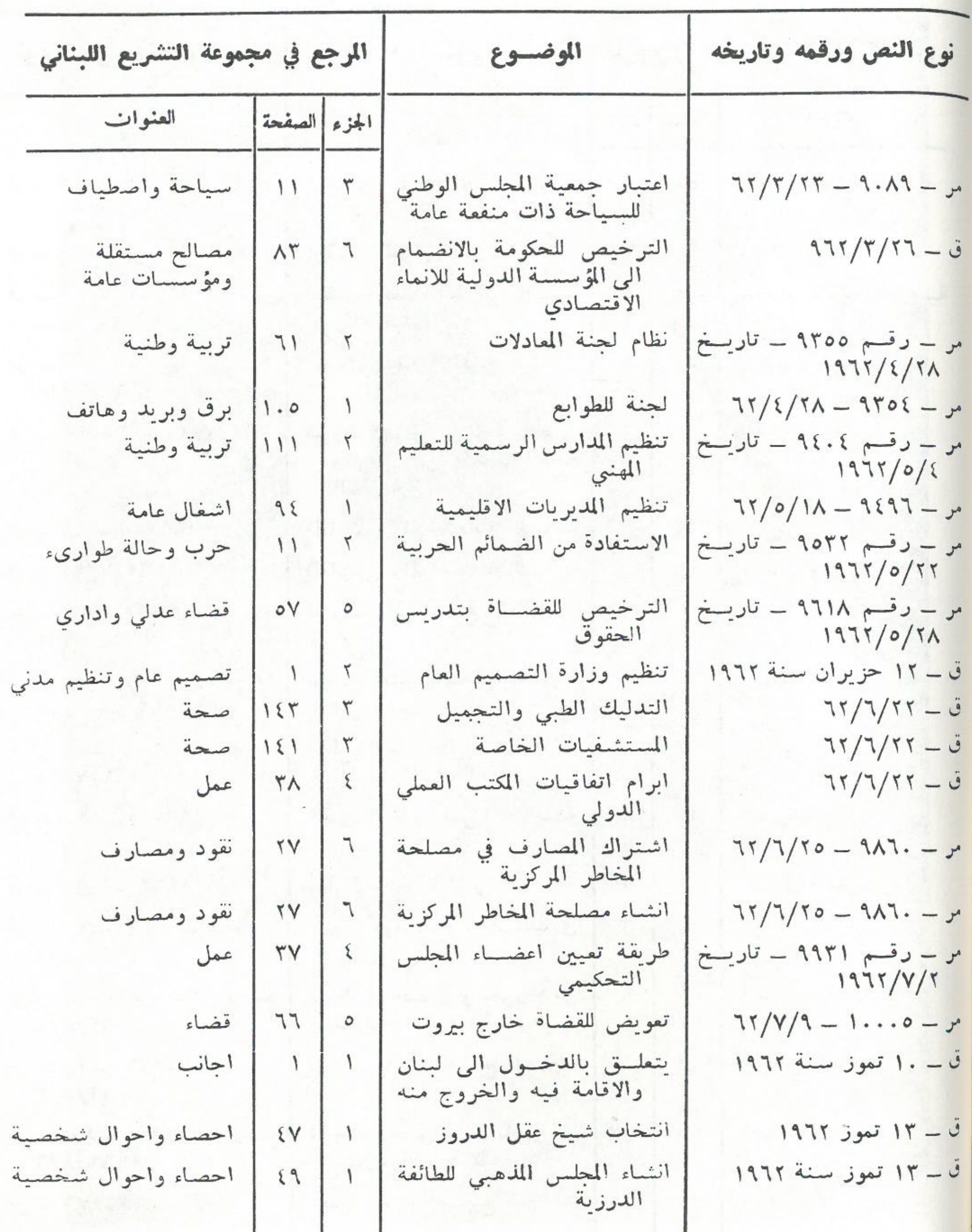


رئيس البلاد

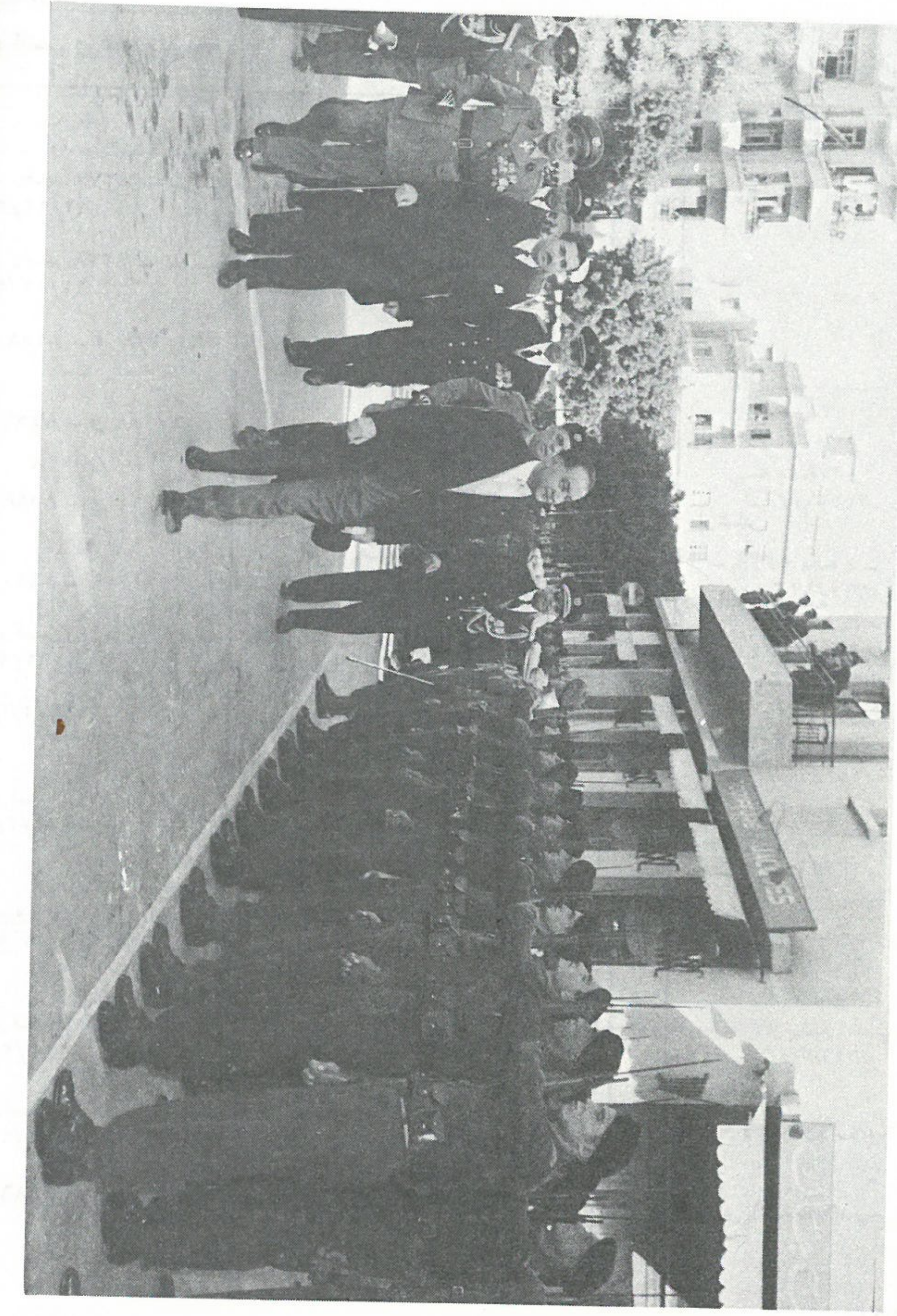
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٨٣٣٦ – ٩٦١/١٢/٣٠	ملاك الموظفين الاداريين في ديوان المحاسبة	٣	١٢	ديوان المحاسبة
مر – ٨٣٣٧ – ٦١/١٢/٣٠	تنظيم مجلس الخدمة المدنية	٥	٦	مجلس الخدمة المدنية
مر – ٨٣٤٥ – ٦١/١٢/٣٠	تحديد ملاك مديرية الشؤون العقارية	٥	٢٨	مالية
مر – ٨٣٤٦ – ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في مديرية الشؤون العقارية	٥	٣٠	مالية
مر – ٨٣٤٦ – ٦١/١٢/٣٠	جدول الملاكات في ادارة الجمارك	٥	٣٢	مالية
مر – ٨٣٤٧ – ٦١/١٢/٣٠	تعديل رقم ٢ يتعلق بالتنظيم الاداري	٢	٢٣	تنظيم اداري
مر – ٨٣٥٠ – ٦١/١٢/٣٠	تحديد ملاك مديرية اليانصيب الوطني	٥	٤٠	مالية
مر – ٨٣٥١ – ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في مديرية اليانصيب الوطني	٥	٤١	مالية
مر – ٨٣٥٢ – ٦١/١٢/٣٠	تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢	٢	شؤون اجتماعية
مر – ٨٣٥٣ – ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في وزارة العمل والشؤون	٣	٦ مكرر	شؤون اجتماعية
مر – ٨٣٥٤ – ٦١/١٢/٣٠	ملاك وزارة الداخلية	٣	٦	داخلية
مر – ٨٣٥٥ – ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في وزارة الداخلية	٣	٨	داخلية
مر – ٨٣٥٦ – ٦١/١٢/٣٠	ملاك المديرية العامة للاحوال الشخصية	٣	١٠ مكرر	داخلية

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ٨٣٥٧ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في المديرية العامة للاحوال الشخصية	٢	١٠ مكرر	داخلية
مر – رقم ٨٣٥٨ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	ملاك المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين	٣	١٣	داخلية
مرسوم – ٨٣٦٠ – في ٦١/١٢/٣٠	ملاكات وزارة الاشغال العامة	١	١٤	اشغال عامة
مر – ٨٣٦١ – في ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف في وزارة الاشغال	١	٢٠	اشغال عامة
مر – رقم ٨٣٦٥ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تحديد الوظائف الدائمة في وزارة التربية	٢	١٩	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٦٧ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تحديد الوظائف الدائمة في ملاك الجامعة اللبنانية	٢	٢٠ مكررا	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٦٨ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تحديد الوظائف الدائمة في المعهد الموسيقي	٢	٢٠ مكرر٢	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٧١ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها	٣	٥	زراعة
مر – رقم ٨٣٧٣ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تحديد ملاك وزارة التصميم العام	٢	١٠	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – رقم ٨٣٧٤ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف الدائمة في وزارة التصميم	٢	١٢	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – ٨٣٧٥ – في ٦١/١٢/٣٠	تنظيم وزارة البريد والبرق والهاتف	١	٣٦	بريد وبرق وهاتف
مر – ٨٣٧٦ – في ٦١/١٢/٣٠	توزيع الوظائف الدائمة في وزارة البريد	١	٤٨	برق وبريد وهاتف

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ٨٣٧٧ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	تنظيم وزارة الصحة	٣	٣	صحة
مر – رقم ٨٣٧٨ – تاريخ ٦١/١٢/٣٠	توزيع موظفي وزارة الصحة	٣	١١٧	صحة
مر – ٨٤٥٨ – في ٦٢/١/٨	املاء بعض الوظائف في وزارة الارشاد والانباء	١	٣٣	ارشاد
مر – ٨٤٥٩ – في ٩٦٢/١/٨	شروط املاء بعض الوظائف في وزارة الارشاد والانباء	١	٣٤	ارشاد
مر – ٨٥٨٨ – في ٦٢/١/٢٤	صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الارشاد والانباء	١	٣٥	ارشاد
مر – ٨٦١٠ – ٦٢/١/٢٩	احداث مدالية الجدارة	٦	٢١	قوانين متفرقة
مر – رقم ٨٦٤١ – تاريخ ١٩٦٢/٢/٥	رسوم ارشاد السفن في مرفأ بيروت	٤	١٣٦	ضرائب ورسوم
ق – ١٩٦٢/٢/٦	احداث مديرية الشؤون الجغرافية والجيودازية	٢	١٠٧	جيش
مر – رقم ٨٧٤٠ – تاريخ ١٩٦٢/٢/١٣	اخضاع سيارات الشحن العاملة على المازوت لبعض شروط	٣	٥٨	سير وسيارات
قراران – رقم ١٢٠ و ١٢١ – تاريخ ١٩٦٢/٢/١٧	« دار الحارة » الكائنة في مزرعة الشوف و « مصبنة آل ذوق » في طرابلس	١	٣٧	آثار
قر – رقم ١٢٢ – تاريخ ١٩٦٢/٢/١٧	« قلعة الامير فخر الدين » في نيحا	١	٣٨	آثار
مر – رقم ٨٨٣٠ – تاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦	الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١٠	حرب وحالة طوارىء
مر – ٨٨٦٨ – /٦٢/٢	نظام التخصص في الخارج للموظفين	٥	٤١	مجلس الخدمة المدنية



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٩٠٨٩ – ٦٢/٣/٢٣	اعتبار جمعية المجلس الوطني للسياحة ذات منفعة عامة	٣	١١	سياحة واصطياف
ق – ٩٦٢/٣/٢٦	الترخيص للحكومة بالانضمام الى المؤسسة الدولية للانماء الاقتصادي	٦	٨٣	مصالح مستقلة ومؤسسات عامة
مر – رقم ٩٣٥٥ – تاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨	نظام لجنة المعادلات	٢	٦١	تربية وطنية
مر – ٩٣٥٤ – ٦٢/٤/٢٨	لجنة للطوابع	١	١٠٥	برق وبريد وهاتف
مر – رقم ٩٤٠٤ – تاريخ ١٩٦٢/٥/٤	تنظيم المدارس الرسمية للتعليم المهني	٢	١١١	تربية وطنية
مر – ٩٤٩٦ – ٦٢/٥/١٨	تنظيم المديريات الاقليمية	١	٩٤	اشغال عامة
مر – رقم ٩٥٣٢ – تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢	الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١١	حرب وحالة طوارىء
مر – رقم ٩٦١٨ – تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٨	الترخيص للقضاة بتدريس الحقوق	٥	٥٧	قضاء عدلي واداري
ق – ١٢ حزيران سنة ١٩٦٢	تنظيم وزارة التصميم العام	٢	١	تصميم عام وتنظيم مدني
ق – ٦٢/٦/٢٢	التدليك الطبي والتجميل	٣	١٤٣	صحة
ق – ٦٢/٦/٢٢	المستشفيات الخاصة	٣	١٤١	صحة
ق – ٦٢/٦/٢٢	ابرام اتفاقيات المكتب العملي الدولي	٤	٣٨	عمل
مر – ٩٨٦٠ – ٦٢/٦/٢٥	اشتراك المصارف في مصلحة المخاطر المركزية	٦	٢٧	نقود ومصارف
مر – ٩٨٦٠ – ٦٢/٦/٢٥	انشاء مصلحة المخاطر المركزية	٦	٢٧	نقود ومصارف
مر – رقم ٩٩٣١ – تاريخ ١٩٦٢/٧/٢	طريقة تعيين اعضاء المجلس التحكيمي	٤	٣٧	عمل
مر – ١٠٠٠٥ – ٦٢/٧/٩	تعويض للقضاة خارج بيروت	٥	٦٦	قضاء
ق – ١٠ تموز سنة ١٩٦٢	يتعلق بالدخول الى لبنان والاقامة فيه والخروج منه	١	١	اجانب
ق – ١٣ تموز ١٩٦٢	انتخاب شيخ عقل الدروز	١	٤٧	احصاء واحوال شخصية
ق – ١٣ تموز سنة ١٩٦٢	انشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية	١	٤٩	احصاء واحوال شخصية



هو وحده .. كان يتقن سر التطلع اليهم

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ١٩٦٢/٧/١٣	ترقية الموظفين في مركز الدراسات الاقتصادية والمالية	٤	٥١	مجلس الخدمة المدنية
ق – ١٦ – تموز ١٩٦٢	توقيف مفعول قانون ٦١/٨/٧	١	٢٠	بناء
ق – ١٩٦٢/٧/١٦	تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري	٥	١	محاكم شرعية ومذهبية
مر – ١٠٠٨٧ – في ١٩٦٢/٧/١٨	انشاء خدمة التلكس	١	١٠٨	برق وبريد
مر – ١٠١٢١ – ٦٢/٧/٢٠	شروط الترخيص باخذالحصى والرمال من الاملاك العامة البحرية	٦	١٩	ملك الدولة
ق – ٢٣ تموز ١٩٦٢	المقاييس والمواصفات اللبنانية	٦	١	مكاييل وموازين
ق – ١٩٦٢/٧/٢٣	المقاييس والمواصفات اللبنانية	٦	٤٩	مكاييل وموازين
مر – ١٠١٨٧ – في ٢٧ تموز ١٩٦٢	شروط عامة لوضع الاعلانات	١	٢٢	بناء
مر – رقم ١٠١٨٨ تاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٦٢	تطبيق القانون المتعلق بالدخول الى لبنان	١	٤	اجانب
قرار رقم ٢٠٩ تاريخ ١٩٦٢/٧/٣١	ايداع الامن العام بطاقات باسماء النزلاء الاجانب	١	١٢	اجانب
ق – ٣١ تموز ١٩٦٢	قانون الاجور حتى اخر سنة ١٩٦٦	١	١٧	ايجارات
ق – اول آب ١٩٦٢	خطوط النقل الهوائي	١	١١٣	اشغال عامة
قر – رقم ٣١٩ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢	تسوية اوضاع الاجانب في لبنان	١	١٠	اجانب
قرار – رقم ٣٢٠ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢	ضبط الدخول والخروج من مراكز الحدود اللبنانية	١	٧	اجانب
مر – رقم ١٠٢٣٧ – ٦٢/٨/٣	تعويض مدراء المصالح المستقلة	٦	١٤١	مصالح مستقلة
مر – رقم ١٠٢٦٧ تاريخ ١٩٦٢/٨/٦	شروط دخول الفنانين الى لبنان والاقامة فيه	١	١١	اجانب
مر – ١٠٢٧٦ – ٦٢/٨/٧	تحديد حرم الينابيع	٦	١٤	مياه



حرصه على السلام الوطني ، كان متأتياً من معاناته العميقة لنقيضه

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٦٢/٨/١٧	تنظيم المدارس الزراعية الرسمية	٣	٧٩	زراعة
ق – ٦٢/٨/٢١	انشاء مكتب للفاكهة اللبنانية	٦	٦٧	مصالح مستقلة
ق – ٣ ايلول سنة ١٩٦٢	ابرام الاتفاق مع اليونسكو	٢	١٠٥	تربية وطنية
مر – رقم ١٠٤٩٤ – تاريخ ١٩٦٢/٩/٤	تنظيم معهد الدروس القضائية	٥	٥٤	قضاء عدلي واداري
ق – ١٩٦٢/٩/٤	تصديق الاتفاق مع شركة التابلين على زيادة العائدات	٣	٧٨	صناعة ونفط
مر – رقم ١٠٥١٧ – ٦٢/٩/٧	احداث وظيفة كاتب عدل في المعلقة (زحله)	٥	٢٨	كتابة العدل
ق – ١٩٦٢/٩/١٠	شروط التعيين في مديرية الشؤون العقارية	٥	٤٤	مالية
ق – ١٩٦٢/٩/١٠	الغاء رتبة رئيس مكتب معاون	٥	٤٣	مالية
ق – ١٩٦٢/٩/١٠	تصنيف موظفي مصلحة المساحة	٥	٤٢	مالية
مر – رقم ١٠٥٢٨ – تاريخ ١٩٦٢/٩/١٠	وضع السمك البوري في خزانات الملاحات	٣	١٦١	صحة
ق – ٦٢/٩/١٤	انشاء مجلس وطني للبحوث العلمية	٦	٧٦	مصالح مستقلة
ق – ٦٢/٩/١٤	قانون المطبوعات	٥	١	مطبوعات
ق – ٦٢/٩/١٧	ضريبة الاملاك المبنية	٤	١٠	ضرائب ورسوم
ق – ٦٢/٩/٢٤	التنظيم المدني	٢	١٨	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – رقم ١٠٧٠٤ – تاريخ ١٩٦٢/٩/٢٨	مساعدات التخصص في الخارج	٥	٥٢	مجلس الخدمة المدنية
مر – ١٠٧١٥ – ٦٢/١٠/١	فصل كهرباء النبطية عن كهرباء صور	٦	٣٤	مصالح مستقلة
قر – رقم ٢٧٦٧ – تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢	تحرير سعر التحويل الرسمي للعملات الاجنبية	٤	٨	ضرائب ورسوم

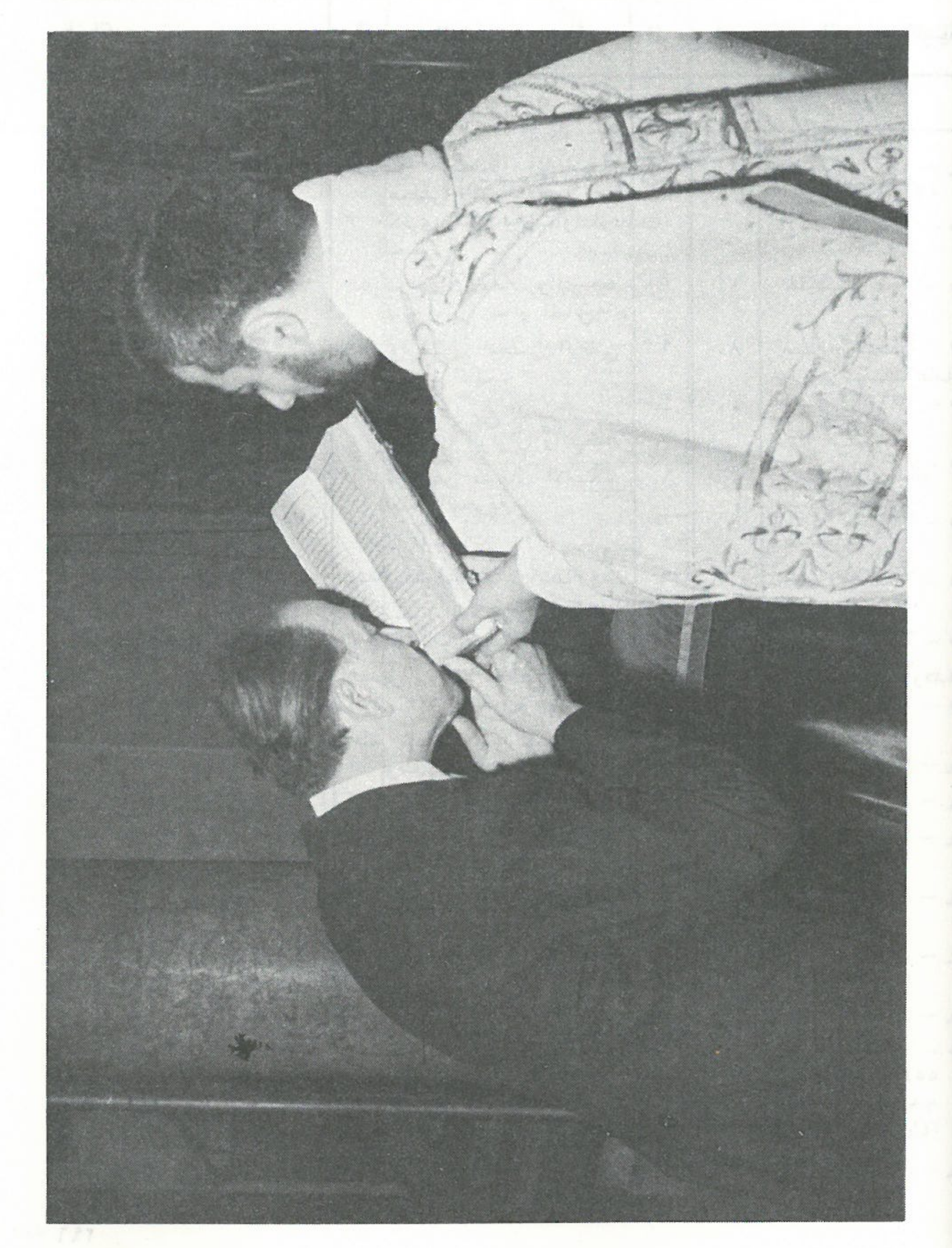
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٠٧٦٦ – ٦٢/١٠/٢	تنظيم مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية	١	١٠٦	اشغال عامة
مر – ١٠٨٢٠ – ٦٢/١٠/٩	احداث مصلحة لادارة محفوظات الدولة	٣	٧	رئاسة مجلس الوزراء
ق – ٦٢/١٠/٩	ملكية اراضي جفتلك راس العين	٦	٢٥	ملك الدولة العام والخاص
ق – ٦٢/١٠/٩	سحب الجنسية	٢	١٥	جنسية
ق – ٦٢/١٠/٩	الخطر على الابقاء على جمعية حلت	٢	١٧	جمعيات واجتماعات واندية رياضية
ق – ٦٢/١٠/٩	شروط التعيين لملء المراكز الشاغرة ضمن مهلة ستة اشهر	٦	٦٠	موظفون
ق – ٦٢/١٠/٩	تنظيم حفظ الدم وتحضيره	٣	١٥٣	صحة
ق – ٦٢/١٠/٩	فرض سنتين عمل في الارياف على الاطباء	٣	١٥٢	صحة
ق – ٦٢/١٠/٩	تحظير تسجيل السيارات التي تعمل على الكاز	٣	٥٩	سير وسيارات
مر – رقم ١٠٨٤٩ – تاريخ ٦٢/١٠/١٢	تعويض سيارة ونقل للمفتشين القضائيين	٥	٧٩	قضاء عدلي
مر – رقم ١٠٨٨١ – تاريخ ١٩٦٢/١٠/١٦	تدابير تتعلق بالصحة العامة	٣	١٥٤	صحة
مر – ١٠٩١٣ – ٦٢/١٠/٢٣	انشاء مكتب لجنة تنظيم بيروت وضواحيها	١	١٣	استملاك
مر – ١١٠٦٩ – ٦٢/١١/٧	تحديد مهام رئيس المصلحة المركزية في المديريات الاقليمية	١	٩٧	اشغال عامة
مر – رقم ١١١٥٠ – تاريخ ٩٦٢/١١/١٦	تحديد شروط اعطاء المساعدات للمتضررين بحوادث طارئة	٣	٣١	شؤون اجتماعية
مر – رقم ١١١٨٣ – تاريخ ١٩٦٢/١١/١٩	تنفيذ قانون ضريبة الاملاك المبنية	٤	٢٠	ضرائب ورسوم
ق – ١٩٦٢/١١/٢١	تعطيل يوم ذكرى عيد الاستقلال	٦	٤	قوانين متفرقة



لم يخلع قبعته الا ليدخل هيكل آلام الوطن

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضـوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٦٢/٩/١٧	تعديل المادتين ١٠٧ و ١٠٨ من قانون العمل	٤	٨١	عمل
ق – ٩٦٢/١٢/٤	استيفاء غرامة مخالفات الانظمة الصحية فورا	٣	١٧	صحة واسعاف عام
قر – ٩٦٢/١٢/١٠	انهاء مهمة الحكام المنفردين من وظيفة رئيس مكتب عقاري معاون	٤	١٤٨	عقارات
مر – ١١٤٠٤ – ٦٢/١٢/١١	ضبط دوام الموظفين	٦	١٩٢	موظفون
مر – ١١٤٨٤ ١٩٦٢/١٢/١٧	تعديل نظام التخصص في الخارج	٥	٤١	مجلس الخدمة المدنية
ق – ١٩٦٢/١٢/١٩	احداث وظيفة محضر مختبر في المدارس الثانوية	٢	١٠١	تربية وطنية
قر – ٣٥٤٥ – ٦٢/١٢/٢١	تحويل العملات الاجنبية	١	١٢٤	برق وبريد
ق – ١٩٦٢/١٢/٢٤	تنظيم ملكية الابنية المؤلفة من عدة طوابق او شقق	٤	١٤٥	عقارات
ق – ١٩٦٢/١٢/٢٨	انشاء صندوق تقاعدي لاطباء الاسنان	٤	٤١	طب
ق – منشور بالمر – ١١٦٩٣ – ٦٢/١٢/٣١	بيع العقارات من متضرري الزلزال والفيضان	١	٨٨	اشغال عامة
مر – ١١٧١٩ – ٦٣/١/٤	حسم ٥٠ بالمئة للمحررين من اجور الهاتف	١	١٢٢	برق وبريد وهاتف
مر – ١١٧٦٦ – ١٩٦٣/١/٩	منع بيع الادوية الزراعية السامة	٣	٨١	زراعة
ق – ٦٣/١/١٤	منع التنقيب عن المياه في الاملاك الخصوصية في منطقة البقاع	٦	٢٧	مياه
مر – ١١٩٣٥ – ١٩٦٣/١/٣٠	توقيف حق الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١٢	حرب وحالة طوارىء
ق – ٤ شباط ١٩٦٣	انشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لبلدية بيروت	١	١٣	بلديات
مر – ١٢٠٦٣ – ٩٦٣/٢/١٢	انشاء مصانع الادوية	٣	١٥٥	صحة
ق – ١٥ شباط سنة ١٩٦٣	فرض تراجع للبناء	١	٢٢	بناء

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضــوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر ـ ١٢١٢٠ ـ ٩٦٣/٢/٢٢	مساعدات التخصص في الخارج	٣	٨٢	زراعة
ق ـ ٦٣/٣/٤	ضم خدمات موظفي الهاتف السابقة	١	١٢٣	برق وبريد
ق ـ ١٩٦٣/٣/٦	الاجازة بتسوية الاوضاع	٢	١١٠	جيش
ق ـ ١٩٦٣/٣/٦	تنظيم وزارة العدل	٤	١	عدلية
مر ـ ١٢٢٢٢ ـ ٩٦٣/٣/١١	منع الاشخاص دون الثامنة عشرة من دخول الحانات	٤	٣٣	فنادق وملاهي سينما وتمثيل
ق ـ ١٩٦٣/٣/٢٠	الحجر الصحي البيطري	٤	٢٣	طب بيطري
مر ـ ١٢٣٠٥ ـ ٩٦٣/٣/٢٠	تنظيم مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لبلدية بيروت	١	١٦	بلديات
ق ـ منشور بالمرسوم رقم ١٢٣٦٢ ـ ١٩٦٣/٣/٢٧	انشاء امتياز لصالح بائع الاموال المنقولة	٥	٨٣	محاكمات مدنية
مر ـ ١٢٤٩٢ ـ ١٩٦٣/٤/٩	تحديد مهام الفرق المعددة لدى وزارة التصميم	٢	١٤	تصميم عام وتنظيم مدني
مر ـ ١٢٤٩٣ ـ ١٩٦٣/٤/٩	تحديد مهام المجالس الاقليمية لدى وزارة التصميم	٢	١٦	تصميم عام وتنظيم مدني
ق ـ ١٩٦٣/٤/١٠	اعادة قسم من الرسم المستوفي عن بعض رخص البناء	١	٢١	بناء
مر ـ ١٢٥٦٢ ـ ٦٣/٤/١٩	تنظيم مقاطعة اسرائيل	٦	٣٨ مكررا	قوانين متفرقة
قر ـ رقم ١٢٩ ـ ٦٣/٤/٢٢	فرض شروط جديدة على الافران	٣	١٦٠	صحة
مر ـ ١٢٦٨٣ ـ ٩٦٣/٥/٢	منح وزير الاقتصاد حق المصادرة	٦	٣٠	قوانين متفرقة
مر ـ ١٢٦٧٩ ـ ٩٦٣/٥/٢	شروط التعيين في بعض وظائف وزارة التصميم العام	٦	٨ مكرر	تصميم عام وتنظيم مدني
مر ـ ١٢٧١٩ ـ ٦٣/٥/١٠	لجنة الاعتراض على استملاكات مجلس تنفيذ المشاريع لبلدية بيروت	١	١٠	استملاك



لم يغير سطراً من كتب اللبناني القدسة التي منها الحرية

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٢٨٢٦ – ٩٦٣/٥/٢١	تفتيش مجلس المشاريع ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وادارة التعمير	٢	٢٢	تفتيش
مر – ١٢٧٤٠ – ٩٦٣/٥/١٣	تكليف ادارة الابحاث والتوجيه بشؤون استئجار المباني	٢	٢٤	تفتيش
مر – ١٢٧٦٥ – ٩٦٣/٥/١٥	تطبيق قانون المجلس الوطني للبحوث العلمية	٦	٨٠	مصالح مستقلة ومؤسسات عامة
مر – ١٢٧٨٧ – ٩٦٣/٥/١٧	تطبيق قانون بيع العقارات من متضرري الزلزال والفيضان	١	٩١	اشغال عامة
مر – ١٢٨٤١ – ٩٦٣/٥/٢٥	البدلات عن اشغال الاملاك العامة البحرية	٦	٢٦	ملك الدولة العام والخاص
ق – ١٩٦٣/٥/٢٧	قانون البلديات	١	١	بلديات
قر – ٣٥٦ – ٩٦٣/٥/٣٠	يتعلق بتوقيف سيارات المازوت	١	٦٠	سير وسيارات
مر – ١٢٩١٥ – ٩٦٣/٦/٣	اخضاع الاموال العائدة للبلديات	١	٤٣	بلديات
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٢٩٨٠ – ١٩٦٣/٦/٧	تعديل رواتب موظفي الافتاء	٥	٢٥	محاكم شرعية ومذهبية
م. رقم ١٢٩٩١ – تاريخ ٦٣/٦/١٠	منح الصفة الديبلوماسية لموظفي هيئة الامم في لبنان	٣	٥٠	خارجية
مر – ١٣١٢٦ – ٦٣/٦/٢١	صيانة الطرق	١	١	اشغال عامة
مر – ١٣١٧١ – ٦٣/٦/٢٨	عناصر الاحتياط في قوى الامن	٥	١١٨	قوى الامن
مر – رقم ١٣٢٨٠ – ٦٣/٧/٥	تعويض انتقال لبعض موظفي الهاتف	١	١٢٥	برق وهاتف
ق – ١٠ تموز ١٩٦٣	احداث مشروع استصلاح الاراضي	٣	٨٥	زراعة
ق – ١٣ تموز ١٩٦٣	المجلس المذهبي للطائفة الدرزية	١	٤٩	احصاء
ق – ١٩٦٣/٨/١	قانون النقد والتسليف	١	١	نقود ومصارف
ق – ١٩٦٣/٨/٧	تثبيت الموظفين الذين يشغلون وظائف بالوكالة	٦	١٢٧	موظفون

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ١٣٦١٥ – ٦٣/٨/٢١	اخضاع بعض المؤسسات لرقابة ديوان المحاسبة	٣	٢٥	ديوان المحاسبة
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تحديد عدد السيارات العمومية في لبنان	٣	٦١	سير وسيارات
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	اعفاء الجيش من بعض الرسوم الهاتفية	٢	١١١	جيش
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تنظيم مهنة تعليم سوق السيارات	٣	٦٧	سير وسيارات
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	التصديق على تعديل الاتفاقية الدولية للطيران المدني	٤	٩٤	طيران ومطار
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	انشاء مركز سلامة الطيران المدني	٤	٩٣	طيران ومطار
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تصديق اتفاق ازدواجية التكليف	٤	٢١٧	ضرائب ورسوم
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	توحيد حسابات الادارات والمؤسسات العامة	٥	٤٥	محاسبة عامة
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	نظام القياس	٦	٣	مكاييل وموازين
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تأمين الدفاع عن الموظفين	٦	١٢٨	موظفون
ق – ٦٣/٨/٢٣	الاتفاق مع فرنسا لتلافي ازدواجية التكليف	٤	٢٠٠	ضرائب
مر – ١٣٧٨٥ – ٩٦٣/٩/٩	المشروع الاخضر	٣	٩٥	زراعة
مر – ١٣٧٨٦ – ٩٦٣/٩/٩	تنظيم مكتب المشروع الاخضر	٣	٩٨	زراعة
مر – ١٣٧٨٧ – ٦٣/٩/٩	تسليف المزارعين بواسطة المشروع الاخضر	٣	١٠٠	زراعة
مر – ١٣٧٨٨ – ٦٣/٩/٩	اعطاء القروض من مكتب المشروع الاخضر	٣	١٠٢	زراعة
مر – ١٣٧٨٩ – ٦٣/٩/٩	تحديد ملاك مكتب المشروع الاخضر	٣	١٠٣	زراعة
مر – ١٣٨٧٠ – ٦٣/٩/١٨	تنظيم وحدات ريفية	٣	٦٢	شؤون اجتماعية
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ – ١٩٦٣/٩/٢٦ مع جميع تعديلاته حتى آخر آذار ٧٣	قانون الضمان الاجتماعي	٤	١	ضمان اجتماعي
مر – ١٣٩٤٩ – ٦٣/٩/٢٦	انشاء مشروع الصحة الريفية	٣	١٦٣	صحة واسعاف عام

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٤٠٤٩ – ٦٣/١٠/١٠	افادة اولاد المتوفين من الموظفين المتقاعدين من المنح الدراسية	٦	٣٢	شؤون اجتماعية
مر – ١٤٢١٨ – ٦٣/١٠/٢٥	تطبيق قانون ١٩٦٣/٨/٢٣	٣	٦٤	سير وسيارات
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٤٢٧٣ – ١٩٦٣/١٠/٢٩	تعاونية موظفي الدولة	٦	١٢٣	موظفون
مر – ١٤٢٧٨ – ٦٣/١٠/٢٩	منع التداول بأسهم شركة البترول اللبنانية في البورصة	٣	١١٠	صناعة ونفط
مر – ١٤٥٦٨ – ٦٣/١١/٢٧	وضع بعض احكام قانون النقد والتسليف موضع التنفيذ	٦	٢٣	نقود ومصارف
ق – ١٩٦٣/١٢/٢	توزيع اراضي عنجر على شاغليها	٤	١٤٧	عقارات
مر – ١٤٦٣٨ – ٦٣/١٢/٤	تحديد تعويض لجان تصفية الحقوق المكتسبة على المياه	٦	٢٨	ملك الدولة العام والخاص
مر – ١٤٧٥٦ – ٦٣/١٢/١٣	انشاء شركات لاسكان المعوزين	١	٩	اسكان وتعانيات
مر – ١٤٨٤٥ – ٦٣/١٢/١٨	وضع موضع التنفيذ المادتين ١٧٣ و ٢٢٢ من قانون النقد والتسليف	٦	٢٤	نقود ومصارف
مر – ١٤٨٩٤ – ٦٣/١٢/٢٤	تحديد البزات في قوى الامن الداخلي	٥	٨٠	قوى الامن
مر – ١٤٩٦٥ – ٦٣/١٢/٣٠	احداث وسام ٣١ كانون الاول ١٩٦١ التذكاري	٦	٢٠ مكررا	قوانين متفرقة
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ – ١٩٦٣/١٢/٣٠	قانون المحاسبة العامة	٥	١	محاسبة عامة
مر – ١٥١٩٦ – ٦٤/١/١٨	اصول تعيين وتدرج موظفي مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية	١	١٠٩	اشغال عامة



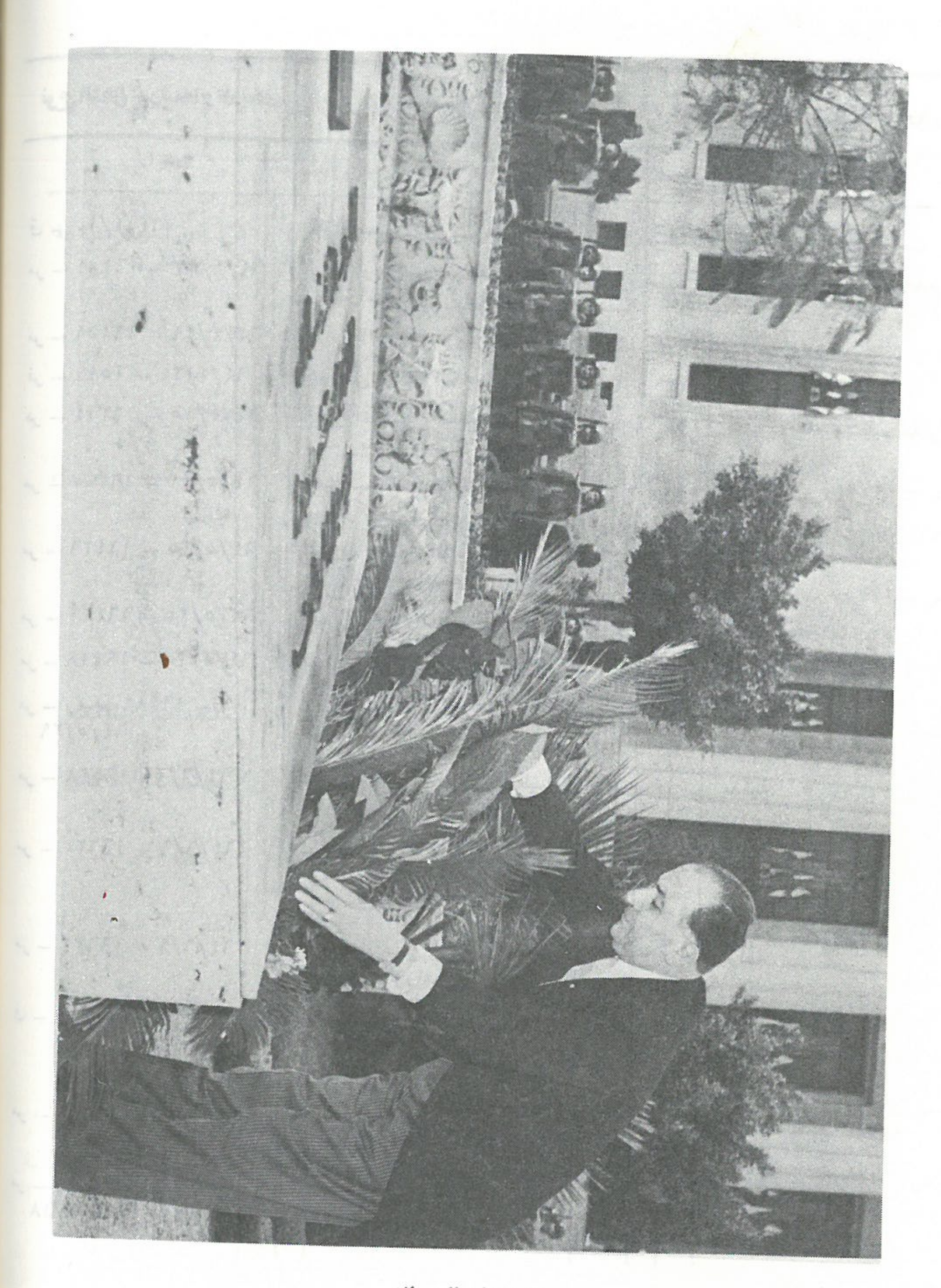
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر ـ ١٥٢٠٦ ـ ٦٤/١/٢١	شروط التعاقد مع المستشفيات الخاصة	٣		صحة واسعاف عام .
مر ـ رقم ١٥٢١٠ ـ ٦٤/١/٢٥	احداث وظيفتي كاتب عدل في جديدة المتن	٥	٢٦	كتابة العدل
مر ـ ١٥٢٥٥ ـ ١ شباط ٦٤	صلاحيات مفوض الحكومة لدى صندوق الضمان الاجتماعي	٤	٢١	ضمان اجتماعي
مر ـ ١٥٢٩٩ ـ ٦٤/٢/٥	فرض التراجع للبناء عن محور وجوانب الطرق العامة	١	٢٢	بناء
ق ـ ٥ شباط ١٩٦٤	حساب خدمات الموظفين المثبتين السابقة	٦	١٢٩	موظفون
مر ـ رقم ١٥٢٩٠ ـ ٦٤/٢/٥	نظام الاعفاءات الفندقية	٤	١٤	فنادق
ق ـ ١٩٦٤/٢/١٣	تعديل قانون الاستملاك	١	١٧	استملاك
مر ـ ١٥٤٠٦ ـ ٩٦٤/٢/١٣	استملاك العقارات لذوي الدخل الوضيع والمحدود	١	١٥	استملاك
مر ـ ١٥٣٩٩ ـ ٩٦٤/٢/١٣	تكليف مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى بمشاريع لغير مدينة بيروت	١	٤٥	بلديات
مر ـ ١٥٣٩٤ ـ ٩٦٤/٢/١٣	انتداب مدرسين رسميين للمدارس الارمنية	٢	١١٧	تربية وطنية
مر ـ ١٥٤٠٢ ـ ٩٦٤/٢/١٣	احداث وظائف في وزارة الداخلية	٣	١٧	داخلية
ق ـ ١٩٦٤/٢/١٣	تمليك القرى الاراضي المشاعية	٦	٢٧	ملك الدولة العام والخاص
ق ـ ١٩٦٤/٢/١٣	توظيف اللبنانيين في الخارج	٦	١٣٠	موظفون
مر ـ ١٥٦١٢ ـ ٩٦٤/٢/١٩	الغاء ادارة التعمير وانشاء المصلحة الوطنية للتعمير	١	٨٢	اشغال عامة
مر ـ ١٥٦٠٤ ـ ٩٦٤/٢/١٩	اصول رقابة ديوان المحاسبة على المؤسسات والمصالح العامة	٣	٢٢	ديوان المحاسبة
ق ـ ١٩٦٤/٢/١٩	تسوية اوضاع بعض القضاة	٥	٥٩	قضاء عدلي واداري
ق ـ ١٩٦٤/٢/١٩	انشاء صندوق تقاعدي للمهندسين	٦	٩	هندسة



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر ـ ١٥٦٦٦ ـ ٦٤/٢/٢٨	انشاء المركز الوطني للسينما	١	٥٠	ارشاد وانباء وسياحة
مر ـ رقم ١٥٤٣١ ـ تاريخ ٦٤/٢/٢٩	تعويض نقل لرئيس هيئة التفتيش القضائي	٥	٧٩	قضاء عدلي
ق ـ ٦ اذار ١٩٦٤	اضافة بعض وظائف الى المديرية العامة للبرق والبريد	١	٤٨ مكرر١٦	بريد وبرق وهاتف
ق ـ ٦ اذار ١٩٦٤	منح الحكومة حق تعيين الموظفين الموقتين في الملاكات الدائمة	٦	١٣١	موظفون
مر ـ ١٥٧١١ ـ ٦٤/٣/٩	ادارة المباني التي تشغلها الدولة	٣	٨	رئاسة مجلس الوزراء
مر ـ ١٥٧٤٠ ـ ٦٤/٣/١١	تملك الاجانب للاموال غير المنقولة في لبنان	١	١٣	اجانب
مر ـ ١٥٧٤٢ ـ ٦٤/٣/١١	تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني	٢	١١٥	تربية وطنية
ق ـ ٦٤/٣/١١	الغاء الصندوق المستقل للابنية المدرسية	٢	٧٦	تربية وطنية
ق ـ ٦٤/٣/١٣	تنفيذ الاحكام بين لبنان والكويت	٥	١٣٣	معاهدات واتفاقات
ق ـ ٦٤/٣/١٣	تبادل تسليم المجرمين بين لبنان والكويت	٥	١٣٠	معاهدات واتفاقات
ق ـ ٦٤/٣/١٣	استرداد الامتيازات	٦	٤ مكرر	قوانين متفرقة
مر ـ ١٥٨٣٨ ـ ٦٤/٣/٢٠	تسوية مخالفات البناء وتعديل بعض مواد قانون البناء	١	٢٥	بناء
مر ـ ١٥٩٣٤ ـ ٦٤/٣/٣١	اخضاع مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية لاحكام قانون المحاسبة	١	١١٦	اشغال عامة
مر ـ ١٥٩٤٧ ـ ٦٤/٣/٣١	اصول الاعتراض على الضرائب والرسوم	٤	٨ مكررا	ضرائب ورسوم
مر ـ ١٦٠٢١ ـ ٦٤/٤/٧	اعطاء القضاة الشرعيين اضافة على الراتب ١٥بالمئة للعاملين خارج مدينة بيروت	٥	٣٩	محاكم شرعية ومذهبية

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
ق ـ ٦٤/٤/١٠	الغاء معهد التدريب على الانماء	٦	٧٥	مصالح مستقلة
مر ـ ١٦١٠١ ـ ٦٤/٤/١٧	رتب ورواتب موظفي مديرية الدراسات في وزارة التصميم	٢	٢٦	تصميم عام وتنظيم مدني
مر ـ ١٦١٥٩ ـ ٦٤/٤/٢١	قيمة القروض ومعدل الفائدة	٣	١٠٧	زراعة
نر ـ ١٥١٩ ـ ٦٤/٤/٢٤	تعويض نهاية الخدمة	٤	٢٣	ضمان اجتماعي
مر ـ ١٦٣١٤ ـ ٦٤/٥/١٥	اعادة تنظيم وتحديد ملاك مديرية التنظيم المدني والقروي	٢	٢٨	تصميم عام وتنظيم مدني
مر ـ ١٦٤٠٠ ـ ٦٤/٥/٢٢	مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي	٦	١٢١	نقود مصارف
مر ـ ١٦٤٣٦ ـ ٦٤/٥/٢٥	شروط تعيين الموظفين الفنيين في وزارة الصحة	٣	١٠٨	صحة
مر ـ ١٦٤٢٢ ـ ٦٤/٥/٢٥	تعديل احكام تعيين المدرسين	٢	١١٨	تربية وطنية
مر ـ ١٦٤١٨ ـ ٦٤/٥/٢٥	تحديد مهام امين سر المحافظة	٣	١٩	داخلية
مر ـ رقم ١٦٤٨٩ ـ ٦٤/٥/٢٩	تنظيم معهد المعلمين العالي	٢	٢١٩	تربية
مر ـ ١٦٥٢٨ ـ ٦٤/٦/٢	تعيين محامي الدولة ونظام عملهم	٤	٥	عدلية
مر ـ ١٦٦٣٠ ـ ٦٤/٦/٩	شروط خاصة للتعيين في بعض وظائف وزارة الشؤون الاجتماعية	٣	٤٠	شؤون اجتماعية
مر ـ ١٦٦٣٢ ـ ٦٤/٦/٩	شروط التعيين في بعض وظائف وزارة الزراعة	٣	٨٧	زراعة
ق ـ ٦٤/٦/١٢	ابرام اتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن محكمة التحكيم الدولية	٥	١٢٩	معاهدات واتفاقات
مر ـ ١٦٦٤٨ ـ ٦٤/٦/١٣	توحيد المفروشات في الادارات العامة	٥	٥٣	مجلس الخدمة المدنية
مر ـ رقم ١٦٦٦٢ ـ ٦٤/٦/١٨	المعالجة في المستشفيات الحكومية	٣	١٩٨	صحة

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ١٦٦٧٨ – تاريخ ٦٤/٦/١٨	شروط استفادة الطلاب الاجانب من المنح اللبنانية	٣	٢٢	خارجية
مر – رقم ١٦٦٧٧ – تاريخ ٦٤/٦/١٨	تنظيم تفتيش المشروع الاخضر	٣	٨٦	زراعة
مر – رقم ١٦٦٩٦ – تاريخ ٦٤/٦/٢٠	تحديد صلاحيات المدير العام الاداري لدى مجلس المشاريع	١	١١٥	اشغال عامة
مر – رقم ١٦٧٣٤ – تاريخ ٦٤/٦/٢٢	تنظيم العمل في معهد اصلاح الاحداث	٣	٣٧	شؤون اجتماعية
مر – رقم ١٦٧٣٥ – تاريخ ٦٤/٦/٢٢	المساهمة في انشاء تجهيزات ذات اهداف اجتماعية	٣	٣٩	شؤون اجتماعية
ق – ١٠ تموز ٦٤	احداث رسم دخول الى مغارة جعيتا	٤	١٩٩	ضرائب ورسوم
ق – ١٠ تموز ٦٤	انشاء مصلحة كهرباء لبنان	٥	١٨	كهرباء ومحروقات
مر – رقم ١٦٩٤٨ – تاريخ ٦٤/٧/٢٣	المخطط التوجيهي العام لضواحي بيروت	١	٢٨ مكررا	بناء
مر – رقم ١٦٩٨٠ – تاريخ ٦٤/٧/٢٧	تنظيم التعليم المهني	٢	١٣٨	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨١ – ٦٤/٧/٢٧	تحديد الملاك لمديرية التعليم المهني	٢	١٤١	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٢ – ٦٤/٧/٢٧	وظائف التعليم المهني	٢	١٤٦	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٣ – ٦٤/٧/٢٧	نظام المعهد التربوي	٢	١٤٨	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٤ – ٦٤/٧/٢٧	شروط التعيين للتعليم المهني	٢	١٥٧	تربية وطنية
نر – رقم ١٤٥٨ – تاريخ ٦٤/٨/٥	تحظير تسيير الجرارات الزراعية على الطرق العامة	٣	٦٨	سير وسيارات
مرسوم رقم ١٧٠٥٨ تاريخ ٦٤/٨/٧	التصميم العام لحسابات الدولة	٥	١٠١	محاسبة عامة
ق – ٦٤/٨/١٢	اعطاء الموظفين الذين بلغوا القمة في الملاك علاوة على الراتب	٦	١٣٢	موظفون
ق – ٦٤/٨/١٨	قانون الجمعيات التعاونية	١	٥١	اسكان وتعاونيات



الجنديان المجهولان

بعد هذا العرض التسلسلي لمنجزات الشهابية ، نود ان نتعمق في أبرز القضايا والنواحي التي ارتبطت بمفهوم « النهج » الاجتماعي ، فنعرض اهم مـا في هذه المراسيم والقوانين ونفصّل مضامين الوشم الشهابي الذي لم يمح بعد مـن صفحات سجلات المسألة الاجتماعية اللبنانيـة .

لهذا سندوّن أثر الشهابية في كل من النواحي التالية :

أ ــ المشاريع العامة

ب ــ الشؤون الاجتماعية

ج ــ الزراعة ـ القرية ـ الري

د ــ العمل

ه ــ الصحة

و ــ الادارة

ز ــ المال

ح ــ القضاء

ط ــ التربية

ي ــ الحريات العامة

أ ـ المشاريع العامة : نختار منها :

١ ـ مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
٢ ـ مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية
٣ ـ المجلس الوطني للبحوث العلمية
٤ ـ مصلحة كهرباء لبنـان
٥ ـ الحوض الثالث في مرفأ بيروت
٦ ـ مصفاة طرابلس (وشركة نفط العراق)
٧ ـ انشاء مصلحة استثمار مرفأ طرابلس
٨ ـ التلكس ـ اتصالات سلكية ولاسلكية
٩ ـ صيانـة الطرق
١٠ ـ مصلحة سكك الحديد
١١ ـ المركز الوطني للسينما
١٢ ـ معرض طرابلس الدولي

قبل ان نبدأ ، نود ان نلفت الى اننا سنعرض تفاصيل المراسيم كما جاءت في « مجموعة التشريع اللبناني » ـ أي من دون تعليق مـن قبَلنـا .

* * *

١ ـ مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت

(مرسوم ١١٩٨٥ ـ ٤ شباط ١٩٦٣)

انشاء مجلس لتنفيذ المشاريع الكبرى لمدينـة بيروت ، مهمته دراسة وتنفيذ المشاريع التي تحال اليه مع الاعتمادات المرصدة لهـا بقرار يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة

المجلس البلدي وفي حال وجود خلاف بين وزير الداخلية والمجلس البلدي في شأن تحديد او احالة هذه المشاريع على المجلس يبت مجلس الوزراء في الامر .

يتمتع مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ويرتبط بمحافظ مدينة بيروت الذي يتولى مراقبة التنفيذ . كما ان اموال الاعتمادات المرصدة لمشاريع بلدية بيروت المعهود بدراستها وتنفيذها الى المجلس وكذلك الايرادات العائدة لها فتودع حسابا خاصا يفتح لهذه الغاية في مصرف الاصدار .

وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ تم تكليف مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بدرس وتنفيذ المشاريع العائدة لها وتحديد المشاريع واحالتها مع الاعتمادات المرصدة لها .

٢ — مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية

(مرسوم ٦٨٣٩ — ١٥ حزيران ١٩٦١)

انشاء مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية . يوكل اليه درس وتنفيذ المشاريع التي تحال اليه بقرار من مجلس الوزراء . يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الاداري والمالي ويرتبط بوزير الاشغال العامة والنقل الذي يتولى السهر على حسن تنفيذ المهمة الموكولة اليه وفقا لما تقتضيه القوانين والانظمة المرعية الاجراء .

يمكن للمجلس ان يستعين ، عند الاقتضاء ، بمكاتب دروس محلية او عالمية سواء لتأمين الدروس او لمراقبة الاشغال ، على ان تخضع هذه المكاتب لرقابة موظفي المجلس . كما يمكن لمجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ، ضمن حدود الاعتمادات الاجمالية ، ان يعمد بمبادرته الشخصية الى تأمين درس اعداد المشاريع الجديدة .

شمل الملاك المؤقت لدى المجلس : المديرية العامة الادارية بما فيها جهاز مجلس الادارة ، مصلحة المحاسبة والقضايا والمصالح الفنية ، دائرة الاستملاك ، مديرية معرض لبنان الدولي الدائم في طرابلس .

٣ — المجلس الوطني للبحوث العلمية

(ق ١٤ ايلول ١٩٦٢)

يعتبر المجلس الوطني للبحوث العلمية مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي . تشمل حقول نشاطه جميع العلوم الصحية والطبيعية ، الاساسية منها والتطبيقية . يرسم الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية الهادفة الى تنمية البحوث العلمية والى تحقيق افضل استعمال لموارد البلاد العلمية في سبيل النفع العام . مهمة المجلس التنفيذية تتمثل في حث وتشجيع البحث العلمي في العلوم الاساسية النظرية والتطبيقية مع النظر بعين الاعتبار الى الخطوط العامة للسياسة العلمية التي اقرتها الحكومة ، وتنسيق البحوث العلمية التي تهم تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه هذه البحوث وتنظيمها في اطار برامج عمل . وتحقيقا لهذه الاغراض يقوم المجلس على وجه التخصيص بتقديم منح لنيل الدكتوراه او لمتابعة التخصص العالي ، ومنح مساعدات ، لأمد محدود ، لباحثين ذوي أهلية معتبرة ممن يتفرغون للبحث العلمي او ممن يؤلف البحث العلمي قسما من نشاطهم . ويتكفل المجلس بتقديم مساعدات لبعض المختبرات او هيئات البحوث بغية تمكين الباحثين من متابعة اعمالهم بالوسائل الفضلى ، ومنح اعتمادات لمؤسسات علمية على اساس تقديمها مشاريع بحوث علمية ، تدخل في اطار مناهج الابحاث ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها المجلس . كما يتم اجراء بعض البحوث العلمية المعتبرة ذات اولوية لانماء موارد البلاد عن طريق التعاقد ، واجراء بحوث بواسطة

مستخدمي المجلس العلميين والفنيين المتعاقدين معه عن طريق انتدابهم للعمل داخل المؤسسات العلمية التي تقبل بايوائهم . يقدم المجلس منحا الى علماء وباحثين لبنانيين للسفر الى الخارج بمهمات علمية ويؤمن نشر الاعمال العلمية في لبنان عاقدا في هذا الصدد مؤتمرات وحلقات علمية موسعة .

٤ ـ مصلحة كهرباء لبنان

(ق ١٦٨٧٨ ـ ١٠ تموز ١٩٦٤)

انشاء مصلحة كهرباء لبنان . يعهد اليها بانتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع الاراضي اللبنانية فتكون مؤسسة عامة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري . وبغية تمكين مصلحة كهرباء لبنان من تأمين هذه الخدمات تحول اليها الانشاءات الكهربائية المستثمرة من قبل سائر الهيئات العامة والخاصة ، وذلك بصورة تدريجية وحسب الاصول المحددة .

يمكن لمصلحة كهرباء لبنان بعد الاتفاق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، استثمار الانشاءات الكهربائية العائدة لهذه الاخيرة ولحسابها. ويحق لهذه المصلحة ان تجري على الطرقات العامة وعلى متفرعاتها جميع الاشغال اللازمة لتركيب وصيانة المنشآت .

يتولى شؤون المصلحة مجلس ادارة قوامه سبعة اعضاء يكون احدهم رئيسا ويعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة والنقل .

٥ ـ الحوض الثالث في مرفأ بيروت

(قرار رقم ٢٣٥٩ ـ مرسوم ١٤٣١٦)

بعد تصديق الاتفاق المعقود بين الدولة وشركة مرفأ وارصفة

وحواصل بيروت عام ١٩٦٠ حيث استعادت الحكومة اللبنانية امتياز ١٨٨٧ لتقيم مقامه نظاما أكثر موافقة للظروف الحاضرة وبانهاء النزاعات العالقة بينها وبين شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت فان هذه الاخيرة قبلت بأن يفصل عن هذا الامتياز جميع الاتفاقات المتعلقة بامتيازها المختص بعتل البضائع وخزنها تحت مختلف الاوضاع الجمركية ، وبالمخازن العمومية وبالمنطقة الحرة التي تعتبرها الشركة من صلب امتيازها المذكور .

بعد هذا صدق ملحق اتفاق ١٣ نيسان ١٩٦٠ المعقود بين الدولة اللبنانية وشركة ادارة واستثمار مرفأ بيروت الموقع بين وزير الموارد المائية والكهربائية والشركة عام ١٩٧٠ بشأن ادارة واستثمار مرفأ بيروت الموسع المحدد نطاقه ضمن الخط الاخضر على الخريطة المرفقة . وتعتبر جميع الاراضي الداخلة في هذا النطاق املاكا عمومية للدولة .

في الفصل الاول من اتفاق عام ١٩٦٠ حدد نطاق مرفأ بيروت بعد انشاء الحوض الثالث وفقا للخريطة المرفقة واعتبرت جميع الاراضي الداخلة في هذا النطاق املاكا للدولة . وتضع الدولة مجانا تحت تصرف الشركة ، للاستثمار والادارة ، الاراضي الجديدة المكتسبة على البحر والابنية المشادة عليها ، ضمن الحدود اللازمة للاستثمار وانشاء المستودعات الجمركية ومشاغل الشركة ومكاتبها وتوابعها . وتنشأ منطقة حرة جديدة في المرفأ الموسع وفاقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء .

٦ ـ مصفاة طرابلس (وشركة نفط العراق)

(ق ١١ تموز ١٩٥٩)

صدقت الاتفاقات الثلاث المعقودة بين الحكومة اللبنانية وشركة

نفط العراق المحدودة وكذلك الرسائل الثلاث الملحقة بهذه الاتفاقات المؤرخة في ٤ حزيران ١٩٥٩ .

يتعلق الكتاب رقم ١ بتزويد الحكومة بالنفط الخام . عبّرت فيه شركة نفط العراق عن رغبتها في امداد الدولـة اللبنانية ، في أي وقت ، بالنفط الخام للاستهلاك في لبنان ، وتنقله الشركة بواسطـة تسهيلات انابيبها ومصباتها في لبنان ، جاعلة لتلك الغاية كميات مـن النفط الخام ، التي يمكن نقله من وقت لآخر بواسطة تلك التسهيلات متوفرة في مصبها في طرابلس للشراء من قبل الحكومة وفـق شروط معينـة .

ومنذ توقيع القرار القاضي بانشاء مصفاة طرابلس، جرت مفاوضات بين الفريقين بشأن الخطوات التي يجب على الشركة القيام بها لتحسين نوعيـة البنزين الذي تنتجه مصفـاة طرابلس ، والخطوات المقتضى اتخاذها من قبل الحكومة لتصبح الشروط التي تعمل بموجبها المصفاة ، سواء لجهة اسعار المنتجات او من النواحي الاخرى بشكل يمكن من القيام بذلك التحسين في نوعية البنزين على أساس تجاري ومالي سليم .

هذا ، وقد صدق الاتفاق المعقود بتاريخ ٧ آب ١٩٦٢ بين الحكومة اللبنانية وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية ، والمتمم لاتفاقيـة تنظيم مرور الزيوت المعدنيـة في اراضي الجمهورية اللبنانية بواسطة الشركة المشار اليها . كما وضع بموجب المرسوم ١٤٢٧٨ موضع التنفيذ مشروع قانون منع التداول بأسهم الشركة اللبنانية للزيوت في بورصة بيروت او الاشهار عن اسعارها وذلك في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٣ .

٧ ـ انشاء مصلحة استثمار مرفأ طرابلس

(مرسوم ٤٣ ـ نيسان ١٩٥٩)

انشئت مصلحة تدعى مصلحة استثمار مرفأ طرابلس ، غايتها ادارة واستثمار الاحواض والارصفـة والمخازن الجمركية والاراضي التي تؤلف منشآت المرفأ الجديد في « طرابلس الميناء » كما هي على الخريطة المرفقة بالمرسوم . وتعتبر هذه المصلحة من المؤسسات العامة وتوضع تحت سلطة وزير الاشغال العامة والمواصلات ويكون مركزها في مدينة « طرابلس الميناء » وتتمتع بالشخصية المدنيـة والاستقلال الاداري والمالي وفاقا للاحكام .

يوكل الى مجلس ادارة المصلحة الاستثمار التجاري ووضـع تعرفات لرسو السفن واستيداع البضائـع على الارصفة والاراضي المركومة وفي المخازن الجمركية والمستودعات الحقيقية ، ووضع رسوم التعتيل للبضائع ونقلها الى داخل المرفأ ولجميع الخدمات التي يمكن ان تؤديها مصالح المرفأ .

٨ ـ التلكس ـ اتصالات سلكية ولاسلكية

(مرسوم رقم ١٠٠٨٧ ـ ١٨ تموز ١٩٦٢)

تمّ بموجبـه انشاء خدمة برقيـة جديـدة تدعى « خدمـة التلكس » ، وذلك في ادارة البريد والبرق ، تمكن المشتركين بها من تبادل مخابراتهم مباشرة على الطابعة المبرقة (تلبرتر) او ايداع واستلام البرقيات بواسطتها .

كما صدق ونفذ اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٦٠ احكـام الانظمة الدولية التالية الملحقة بالاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية المعقودة في بوانس ايرس :

١ – النظام البرقي الدولي المعدل في جنيف عام ١٩٥٨ والبروتوكول النهائي والمقررات والتمنيات التابعة له .

٢ – النظام الهاتفي الدولي المعدل في جنيف عام ١٩٥٨ والبروتوكول النهائي والمقررات والتوصيات والتمنيات العائدة له .

٩ – صيانة الطرق

(مرسوم ١٣١٢٦ – ٢١ حزيران ١٩٦٣)

حدد هذا المرسوم « أعمال صيانة الطرق » بأنها كافة الاعمال المتعلقة بسلامة الطرق العامة والحفاظ عليها لتكون صالحة للسير ، وهي تشمل بصورة خاصة الاعمال التالية :

– اعمال اعادة بناء الجدران والعبّارات .

– اعمال الاقنية وتسوية الجوانب وازالة التعديات والاشياء التي تعرقل السير ، وتطبق اعمال الصيانة هذه فقط على الطرق العامة العائدة لمديرية الطرق والتي انتهت مدة الضمان النهائي الخاص بكل منها .

وينشأ بهذا الخصوص لدى كل مديرية اقليمية وتحت اشراف فرع صيانة الطرق مراكز ثابتة في كل قضاء يرأسها مدرب قضاء ، يعاونه مراقب طرق وفرق صيانة متجولة تعمل مبدئيا ضمن حدود القضاء غير أنه يمكن للمدير الاقليمي في حالات استثنائية تكليف فرق قضاء ما ، بمساعدة الفرق العاملة في القضاء المتاخم ، كما يحق له الاستعانة بفرق موقتة اضافية في الحالات الطارئة عند الحاجة . شرط ان لا تزيد مدة استخدامها عن شهر واحد .

سبق تنظيم الصيانة هذا قانون مرسوم ٦٦٣٠ الصادر بتاريخ ١٠ أيار ١٩٦١ لتلزيم ، درس وتنفيذ شبكة طرقات وربطها بالشبكة العامة وتسديد السلفات المتعلقة بها .

بغية تحقيق مشروع ربط القرى اللبنانية كافة بشبكة الطرق العامة بواسطة طرقات ثانوية اجيز للحكومة القيام بالاشغال اللازمة دون ان ترصد لها الاعتمادات مسبقا في الموازنة ، وفق تحديد واضح للقرى المستفيدة من المشروع وتعتبر مستعجلة الاستكمالات التي يستلزمها هذا العمل بشرط توفير حق الاعتراض عليها من قبل الادارة والافراد .

١٠ – مصلحة سكك الحديد

(مرسوم ٦٤٧٩ – ١٤ نيسان ١٩٦١)

بموجب هذا المرسوم ، فصل النقل المشترك عن « مصلحة الكهرباء والنقل المشترك » وتمّ انشاء مصلحة تسمى « مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وضواحيها » .

تكلف هذه المصلحة بادارة واستثمار الخطوط الحديدية التالية :
خط بيروت – خط رياق – خط طرابلس – المواعين في طرابلس – خط الناقورة – سرغايا – القصير – كوزلاخير مع مرفأ – بيروت – طرابلس .

بما في ذلك جميع الاموال والملحقات والمخازن المتعلقة بهذه الخطوط وبوجه عام كل ما يعود للدولة اللبنانية عملا بعقد الاسترداد المصدق بقانون ٥ آب ١٩٥٩ مع جميع الحقوق والموجبات المتعلقة به وعلى ان لا يؤدي ذلك للمساس بالاتفاقات المعقودة بين سكك حديد الدولة اللبنانية وسكك حديد سوريا .

١١ ـ المركز الوطني للسينما

(مرسوم رقم ١٥٦٦٦ ـ ٢٨ شباط ١٩٦٤)

مركزه في وزارة الانباء ويعتبر دائرة مرتبطة بالمديرية العامة ، يتألف من قسمين رئيسين هما الادارة والمستندات .

مهمة هذا المركز التفاوض رسميا ، في لبنان مع جميع الاجهزة اللبنانية والاجنبية ، العامة والخاصة ، التي تعنى بمواضيع السينما . المركز الوطني للسينما هو الذي يزود وزارة الانباء والارشاد والسياحة بالمعلومات المتعلقة بجميع المواضيع التي تهم السينما في لبنان من النواحي : القانونية والصناعية والمالية والتقنية والفنية والسياسية والاخلاقية . كما يقترح هذا المركز تعيين ممثلي لبنان الرسميين في الاحتفالات السينمائية الدولية ، ويقترح ايضا كافة التدابير اللازمة لتحسين نوعية واهمية هذه الصناعة في لبنان .

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آب ١٩٦٤ تم احداث في وزارة الانباء قسم خاص بالشؤون السينمائية العربية يكون مرتبطا مباشرة بالمركز الوطني للسينما . وبانتظار قرار منظمة الاونسكو بشأن المركز الاقليمي للسينما في بيروت يتولى قسم شؤون السينما العربية اعمال المركز المذكور .

١٢ ـ معرض طرابلس الدولي

(مرسوم رقم ٤٠٢٧ ـ ٤ أيار ١٩٦٠)

ينشأ في طرابلس معرض دولي دائم ، الغاية منه تعريف الجمهور على ثروات لبنان والبلاد الاجنبية ومنتجاتها واطلاع التجار والصناعيين على التقدم الحاصل في مختلف فروع الانتاج . وتستفيد المنتجات الاجنبية التي يرغب في عرضها من نظام الادخال الموقت المنصوص عنه في المادة ٢٣٢ من قانون الجمارك .

* * *

ب ـ الشؤون الاجتماعية

(من أهم القضايا التي عالجتها الشهابية والاجهزة التي استحدثتها في هذا المجال) :

١ ـ مصلحة الانعاش الاجتماعي
٢ ـ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
٣ ـ جهاز الدفاع المدني
٤ ـ تنظيم القوى العاملة
٥ ـ استملاك عقارات للمعوزين
٦ ـ معهد اصلاح الاحداث
٧ ـ سلامة البيئة والصحة العامة

* * *

١ ـ مصلحة الانعاش الاجتماعي

(مرسوم رقم ١٥٥ ـ ١٢ حزيران ١٩٥٩)

بموجب هذا المرسوم ، تم احداث مصلحة تدعى « مصلحة الانعاش الاجتماعي » مهمتها : وضع منهاج طويل المدى للانعاش الاجتماعي في البلاد ومراقبة تطبيقه ـ تقديم الآراء والاقتراحات في شأن الاعتمادات التي يطلب فتحها للانعاش الاجتماعي والمشاريع التي تنوي الحكومة تحقيقها في هذا المضمار والمساهمة بما تقدمه من مساعدات وقروض في تحقيق مشاريع اجتماعية جديدة وتقوية المشاريع القائمة ـ تنفيذ المشاريع الاجتماعية التي تتولى الدولة تحقيقها بنفسها ـ توجيه النشء اللبناني نحو التعليم المهني في الميادين التي تحتاج اليها البلاد ، وتوجيه المدارس المهنية القائمة . وتمارس المصلحة علاوة عما

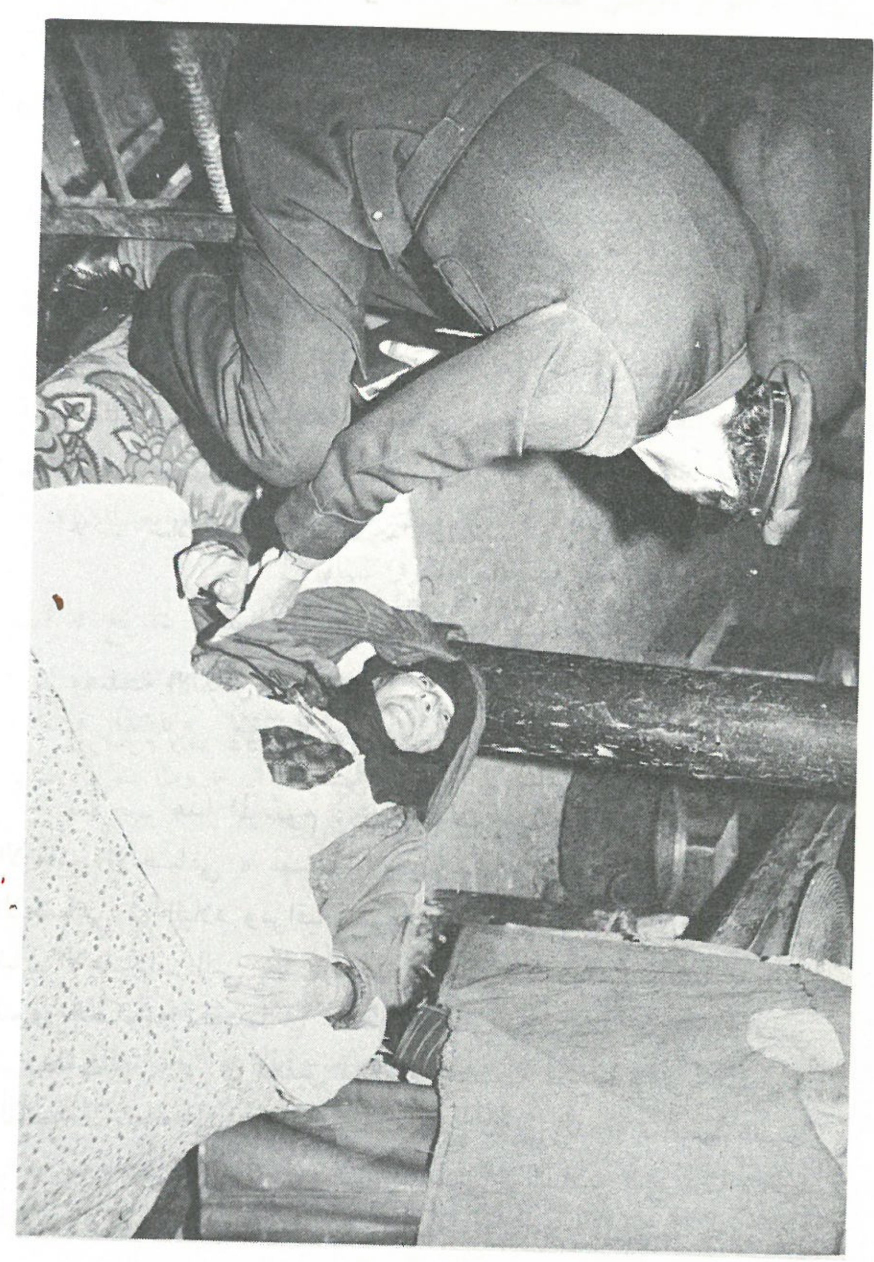
تقدم الصلاحيات الاخرى المفوضة اليها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

تتناول صلاحيات المصلحة جميع المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بخدمات اجتماعية او مهنية والتي لا تتوخى من اعمالها ربحاً تجاريا ، ومنها المستشفيات والمستوصفات ودور العجزة وذوي العاهات ودور الايتام والفئات المحتاجة والمدارس المهنيـة او مراكز التدريب المهني والمراكز الاجتماعية وسائر المؤسسات المماثلة التي تقوم بها الطوائف والجمعيات الخيرية والهيئات المعترف بها والافراد العاملون في الحقل الاجتماعي والمهني . تتمتع المصلحة بالشخصية المدنيـة والاستقلال المالي وتلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية .

هذا ويناط بالمراكز الاجتماعية التي تنشئها او تساهم في انشائها المصلحة دراسة اوضاع البيئة للوقوف على معالمها الرئيسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في الحياة العامة لاهالي المنطقة وفي نشاطهم . تجتهد هذه المصلحة في اعداد الرأي العام للتجاوب مع مختلف البرامج الخاصة والعامة وفي تقديم الخدمات لاهالي المنطقة عن طريق انشاء عيادة طبية للفحص والعلاج ، ورعاية الام والطفل ، واعداد قسم لمكافحة الامية وتعليم الصناعات المحلية والتدريب المهني وتجهيز مكتبة عامة وناد وملعب ودار للارشاد والتوجيه لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة .

تتألف المديرية العامة لمصلحة الانعاش الاجتماعي مـن خمس مصالح هي : الديوان ــ مصلحة الابحاث والبرامج ــ مصلحة التنمية الاجتماعيـة ــ مصلحة الخدمات الاجتماعيـة ــ ومصلحة الشؤون الادارية والمالية .

تضم مصلحة الابحـاث والبرامج خبراء واختصاصيين تقتصر



احدى مهمات مصلحة الانعاش الاجتماعي :
الوصول الى الآلام الوطنية بشتى الوسائل .

مهمتهم على درس وضع البلاد الاجتماعي والوسائل التي تساعد على تحسينه ، مع تحديد لحاجات السكان الاجتماعية ومدى اهميتها بالاستناد الى كافة عناصر التخلف ، ودراسة فنية للمشاريع التي من شأنها سد الاحتياجات التي يتحسسها السكان ويشير اليها ويلمسها موظفو المصلحة الفنيون ، مع اقتراح منهاج عام للتجهيز الاجتماعي في البلاد والموازنات اللازمة لتحقيقه والبرامج السنوية وفق دراسة مستمرة للتوجيه في العمل وتحديد اتجاهاته وطرقه بغية تعريف سياسة تطويرية ومذهب للعمل ينطبقان على الاوضاع المحلية ، بالاضافة الى تتبع تنفيذ هذه المناهج والدراسات والمشاريع وتتبع النشاط الاجتماعي في الادارات الاخرى واقتراح التدابير التي من شأنها توجيه هذا النشاط وتنسيقه .

اما مصلحة التنمية الاجتماعية فتشمل :

— دائرة المشاريع القروية التي تهيء الرأي العام للتجاوب مع اللجان الاهلية المحلية والتخطيط لمشاريع قروية انشائية وتنفيذها بواسطة القرويين .

— دائرة مراكز الخدمات الانمائية ودائرة الشباب التي تتولى الاشراف على الصناعات اليدوية لا سيما الريفية منها والاهتمام بتنسيتها، تنظيم وادارة النوادي الريفية والتثقيف التعاوني والنشاطات التعاونية وتنظيم تطوع الشبيبة في مجالات الخدمة الاجتماعية ومخيمات العمل والاشراف على ادارة هذه المخيمات بالتعاون مع دائرة المشاريع القروية كما تظمت التبادل الدولي للشباب وتشجيع النشاط الرياضي في الريف واحياء وتطوير التراث الثقافي والفني .

نشاط كل هذه المراكز مبني على تعاون وثيق بين الدولة من جهة والسكان من جهة اخرى وذلك للحصول على اقصى مساهمة عملية

ممكنة من السكان واستثمار كل الامكانيات المتوفرة لديهم كما يتوفر في هذه المراكز بصورة مبدئية : مستوصف ، مكتبة ، غرفة مطالعة ، صالة للعرض السينمائي اذا امكن ، مكتب للاستعلامات الاجتماعية والتوجيه المهني ،ملاعب وتجمعات دراسية .

٢ — الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

(مرسوم ١٣٩٥٥ — ٢٦ ايلول ١٩٦٣)

تم انشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو مؤسسة مستقلة ذات طابع اجتماعي تخضع لاحكام هذا القانون وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري .

يشتمل الضمان الاجتماعي على ضمان المرض والامومة ، وضمان طوارىء العمل والامراض المهنية ونظام التعويضات العائلية ونظام تعويض نهاية الخدمة . ويستفيد من صندوق الضمان الاجراء اللبنانيون (عمال ومستخدمون) الدائمون والموسميون والمتدربون والمتمرنون الذين يعملون في مؤسسة غير زراعية لحساب رب عمل واحد او اكثر ، لبناني او اجنبي ، وكذلك الاجراء اللبنانيون المرتبطون مع الدولة او البلديات او أية ادارة او مؤسسة عامة (كالمصلحة المستقلة) وذلك أيا كان شكل او طبيعة او صحة عقد عملهم او استخدامهم او تدريبهم وايا كان مقدار او طبيعة اجرهم ، حتى لو كان هذا الاجر مدفوعا كليا او جزئيا من قبل اشخاص ثالثين . ويعتبر أجير دائم الاجير الموقت الذي يقضي اكثر من سنة في خدمة رب عمل واحد .

٣ — جهاز الدفاع المدني

(مرسوم ٧٥٦٣ — ٨ ايلول ١٩٦١)

بناء على الدستور اللبناني وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٩

تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بنظام الدفاع المدني ، تم تنظيم هذا الجهاز وتحديد مهمته في اتخاذ التدابير اللازمة بالاشتراك مع الدوائر المختصة لحماية الاهلين وممتلكاتهم وقت السلم والحرب .

في الحالات العادية يتوجب على جهاز الدفاع المدني تحديد مناطق الخطر ، تتبع مشاريع الحماية المدنية المحققة في مختلف البلدان ، تدريب الاهلين على الحماية المدنية ، وضع المناهج والمخططات والمشاريع اللازمة لتأمين الحماية وتنفيذ الممكن منها مع تحقيق المشاريع والمخططات الاعدادية ، وتنظيم جميع وسائل الحماية وصيانتها .

في زمن الحرب او في حال وقوع نكبة عامة يجدر بالجهاز المذكور اتخاذ التدابير التنفيذية الفورية التي تتناسب والوضع الراهن ، ارشاد الاهلين الى افضل سبل تأمين الحماية الذاتية ، وتنظيم مساهمة الاهلين في عمليات الحماية الجماعية .

على جميع الادارات العامة المساهمة في اعمال الدفاع المدني كل منها ضمن نطاق اختصاصها وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المحددة لها في النصوص التشريعية والتنظيمية والتنفيذية الخاصة بها كما تقدم قيادة الجيش الى مديرية الدفاع المدني المساعدات التي تحتاجها .

٤ — تنظيم القوى العاملة

(مرسوم رقم ٨٣٥٢ — ٣٠ كانون الاول ١٩٦١)

بموجب هذا المرسوم تم تحضير واعداد مشاريع القوانين المتعلقة بشؤون القوى العاملة والاستخدام وعمل الاجانب والتدريب المهني والمجتمع اللبناني التي تفرضها التطورات الاجتماعية لحماية اليد العاملة الوطنية والاعداد المهني وحماية العائلة ورعاية الاحداث وتنظيم الاسكان

والتعاونيات وانعاش القرية . والاشراف على الهيئات والجمعيات والمؤسسات التي تعمل في الحقل الاجتماعي والخيري والسعي لتحقيق الضمان الجماعي وذلك بالتعاون مع الادارات المختصة .

كما يتم في دائرة حماية العائلة والجمعيات ، بث الارشاد الاجتماعي بشتى وسائل الدعاية والنشر وتوفير مواد المجلة الاجتماعية التي تصدرها الوزارة ، وزيارة السجون وتقديم الارشاد الاجتماعي للمسجونين ووضع تقارير حول اوضاعهم الاجتماعية والتدابير اللازمة لتطويرها ، ومنها السعي بالتعاون مع دائرة الاستخدام لتشغيل السجناء بعد انتهاء مدة محكوميتهم في المؤسسات الاجتماعية . وكذلك الاشراف على انشاء الهيئات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والخيرية والرياضية ومراقبة اعمالها للتحقق من تقيدها بأهدافها والاصول المحددة لها .

٥ — استملاك عقارات للمعوزين

(مرسوم ١٥٤٠٦ — ١٣ شباط ١٩٦٤)

يمكن للحكومة بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية استنادا الى توصية مجلس الاسكان استملاك العقارات لتحقيق الغايات المشار اليها في قانون ١٧ ايلول ١٩٦٢ المتعلق بتسهيل اسكان اللبنانيين المعوزين وذوي الدخل الوضيع وذوي الدخل المحدود باعتبار هذه الغايات ذات منفعة عامة . ويكون لهذا الاستملاك الصفة المستعجلة المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يمارس وزير العمل والشؤون الاجتماعية جميع الصلاحيات التي يمارسها وزير الاشغال العامة والنقل بموجب هذا القانون .

٦ ـ معهد اصلاح الاحداث

(مرسوم رقم ١٦٧٣٤ ـ ٢٢ حزيران ١٩٦٤)

يقبل هذا المعهد المنشأ للذكور في منطقة ضهر الصوان ، جميع الاحداث المحكومين بالتدابير الاصلاحية ويمكن قبول الاحداث المحكومين بالتدابير التأديبية الى ان ينشأ معهد خاص . مهمة هذا المعهد تتلخص في تلقين الاحداث الدروس الابتدائية والاخلاقية والدينية والمدنية وتدريبهم على احدى الحرف وفقا لبرنامج تضعه ادارة المعهد ويصادق عليه المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تراعى فيه حدود استعداداتهم ومؤهلاتهم وميولهم . ويجب ان تتوفر في المعهد مصانع حرف على اقل تعديل ويقوم المدرس المهني بتعليم الاحداث اصول المهنة واتقانها ، كما يقوم المربي بمهمة تربية الاحداث الذين يعهد اليه بهم وذلك خارج اوقات الدراسة او التعليم المهني وفقا للاصول التربوية الحديثة وهو ينظم حياة الاحداث في ضرورياتها الاولية كالنهوض من النوم والنوم والاكل والنظافة والقواعد الصحية والاعمال التوجيهية . هذا بالاضافة الى انه يهتم بالفعاليات التربوية الموجهة والروابط القائمة بين الاهل واولادهم والاتجاهات المسلكية المتشعبة .

٧ ـ سلامة البيئة والصحة العامة

(مرسوم ٧٥٥٨ ـ ٨ ايلول ١٩٦١)

حفاظا على سلامة البيئة وصونا للصحة العامة ، تمّ تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة العامة والمزعجة كما يلي : ان مؤسسات تربية الدواجن في المدن ومراكز الاصطياف والقرى عندما تحوي حوالي ٥٠٠ طير فهي تسبب روائح كريهة لمحيطها واصواتا مزعجة وخطرا جديا للتلوث . وكذلك مؤسسات تفريخ الدواجن او

مسالخها . اما المراجل البخارية والافران التي تعمل على المازوت فهي تهدد مناطق تواجدها فيها بالانفجار او الحريق وانتشار الدخان والتلوث.

ج - الزراعة - القرية - الري

من اهم ما حققته الشهابية في هذا المجال :

١ ـ **المشروع الاخضر ـ المدارس الزراعية**
٢ ـ **تجهيز الاراضي والمراكز القطبية**
٣ ـ **مكتب الفاكهة**
٤ ـ **مكتب القمح**
٥ ـ **مشروع الصحة الريفية**
٦ ـ **التنقيب عن المياه**
٧ ـ **حرم الينابيع**
٨ ـ **مصلحة مياه عين الدلبة**
٩ ـ **مصلحة مياه المتن**
١٠ ـ **مصلحة مياه صيدا**
١١ ـ **مصلحة مياه جبل عامل**
١٢ ـ **وسام الزراعة**
١٢ ـ **المجلس الوطني للمحترف اللبناني**

* * *

١ ـ المشروع الاخضر ـ المدارس الزراعية

(مرسوم رقم ١٣٧٨٥ ـ ٩ ايلول ١٩٦٣)

بموجب هذا المرسوم ، احال رئيس الجمهورية اللبنانية مشروع قانون معجل على مجلس النواب باحداث « المشروع الاخضر » وقد

خصصت لمشروع استصلاح الاراضي مبالغ مجموعها ٢٧ مليون ليرة تنفذ في مدى عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٦٤ . وقد اجيز للخزينة ان تقدم لمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري مبالغ لا تتجاوز قيمتها ٤٠ مليون ليرة من اجل تسليفها للمزارعين الذين استصلحوا أراضيهم .

الهدف اذن كما نصت عليه المادة الاولى هو احداث في وزارة الزراعة مكتبا خاصا يوكل اليه درس وتنفيذ مشروع استصلاح الاراضي ويتمتع بصلاحيات ادارية ومالية خاصة محددة بهذا المرسوم . ويرتبط المكتب مباشرة بوزير الزراعة الذي يتولى السهر على حسن تنفيذ المهمة الموكولة اليه وفقا لما تقتضيه القوانين والانظمة المرعية الاجراء وذلك بالاستناد الى اصول تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

تضع اللجنة الادارية (رئيس وعضوان) كل ثلاثة اشهر تقريرا عن نشاط المكتب ترفعه الى وزير الزراعة لعرضه على مجلس الوزراء . ويشترط في كل من الرئيس وأحد العضوين ان يكون مهندسا زراعيا او ريفيا ، وحائزا على شهادته منذ خمس سنوات على الاقل .

ومن جملة صلاحيات اللجنة الادارية انه يحق لها وضع وتنفيذ التصاميم العامة والبرامج السنوية والطرق والوسائل العامة للتنفيذ والتمويل ... مع مراعاة عدد طلبات استصلاح الاراضي في كل من المحافظات الخمس وتكاليف التنفيذ بالنسبة لطبيعة الاراضي المنوي استصلاحها في هذه المحافظات .

مهمة المكتب بشكل عام تنص عليها المادة ٢٥ : « يكلف مكتب تنفيذ المشروع الاخضر بدرس وتنفيذ مشروع انماء المناطق الجبلية بالاشتراك مع الصندوق الخاص للامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية . وتحال لحساب المكتب الاعتمادات المرصدة في



موازنة وزارة الزراعة المخصصة للمساهمة مع ادارة الصندوق في تنفيذ هذا المشروع .

تبع ذلك مرسوم تنظيمي لاعمال المشروع الاخضر ومرسوم يحدد في خمس مواد ملاك مستخدمي مكتب المشروع الاخضر وسلسلة رتبهم ورواتبهم كما فتح في مصرف الاصدار حساب خاص باسم (المشروع الاخضر) يحال اليه من الخزينة ما مجموعه ٤٠ مليون ليرة في مدة عشر سنوات أي حتى عام ١٩٧٣ ويحرك هذا الحساب بقرار من اللجنة الادارية للمكتب ويخصص لتسليف المزارعين الذين استصلحوا أراضيهم عن طريق المشروع المذكور . تعطى السلفات بواسطة مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري وفقا لشروط معينة .

سبق اطلاق مكتب المشروع الاخضر قانون ١٧ آب ١٩٦٢ المتعلق بتنظيم المدارس الزراعية الرسمية . ان التعليم الزراعي الرسمي الذي تتولاه مصلحة الشؤون الفنية المشتركة – دائرة التعليم الزراعي – في وزارة الزراعة يهدف الى اعداد فنيين في الزراعة والثروة الحيوانية وتدريبهم عمليا على احدث الاعمال المحسنة في مختلف حقولها ، وتخصيصهم بفرع معين أو أكثر حسبما تقتضيه الظروف الزراعية ومجالات العمل . تؤمن هذه الغاية مدرسة زراعية فنية ، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يعطى الناجحون في امتحاناتها النهائية (الشهادة الزراعية الثانوية) .

تنشأ هذه المدارس في الاوساط الزراعية الملائمة ويؤمن لها الجهاز التعليمي والاداري اللازم ، والارض الزراعية والتجهيزات الفنية الكافية . وينشأ في كل محافظة اقليمية مدرسة عملية واحدة على الاقل . تكون هذه المدارس الزراعية داخلية ، ويعفى الطلاب من رسوم التعليم والايواء وتؤمن معيشتهم من منح الاعاشة المخصصة لهم ، وذلك

بموجب نظام تعاوني ينمي فيهم روح التعاون ويدربهم على السلوك التعاوني .

٢ – تجهيز الاراضي والمراكز القطبية

(مرسوم ١٣٤٧٢ – ٢٦ تموز ١٩٦٣)

فبعد تنظيم وزارة التصميم العام وتوزيع الوظائف الدائمة في الفئتين الرابعة والخامسة مع تحديد سلسلة الرتب والرواتب والحظر على اعضاء المجلس والموظفين الانتفاع من الصفقات .

بعد تحديد صلاحيات الوحدات الادارية ومهام الهيئة التقنية الاقليمية ، ومهام ونظام عمل الفرق المتعددة النشاطات لدى وزارة التصميم العام .

بعد كل هذه التنظيمات والتحديدات تمّ بموجب المرسوم ١٣٤٧٢ انشاء مصلحة تجهيز الاراضي اللبنانية في وزارة التصميم العام بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٦٣ . نتيجة انشاء هذه المصلحة في مديرية الدراسات والتخطيط . وضعت على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي خرائط تجهيز الاراضي اللبنانية غايتها تحديد الشبكات العامة لطرق المواصلات ومواقع المدن والقرى والصناعات وتأمين المحافظة على الثروة الطبيعية والسياحية والفنية . تحضر وزارة التصميم العام خرائط تجهيز الاراضي هذه بالاتفاق مع مديرية التنظيم المدني والقروي ومختلف الوزارات المعنية .

هذا وقد تم . بناء على المرسوم ١٦٣٥٢ الصادر في ١٨ شباط ١٩٦٤ ، أنشاء مراكز قطبية لانماء الاراضي اللبنانية حسب فئات ثلاث صنفت بموجبها الاراضي اللبنانية كافة اذ اعتبرت مدينة بيروت وضواحيها بما فيها بعبدا والجديدة مراكز قطبية من الفئة الاولى ، واعتبرت مدن

طرابلس وزحلة وصيدا مراكز قطبية من الفئة الثانية « أ » ومدن بعلبك وحلبا والنبطية وجونية ومجموعة مدن بيت الدين – دير القمر بعقلين مراكز قطبية من الفئة الثانية « ب » . كما اعتبرت قصبات الاقضية التالية : بشري ، زغرتا ، اميون ، البترون ، جبيل ، عاليه ، جزين ، حاصبيا ، مرجعيون ، صور ، بنت جبيل ، الهرمل ، جب جنين وراشيا مراكز قطبية من الفئة الثالثة « أ » وبكفيا ، شكا ، دوما ، والقبيات مراكز قطبية من الفئة الثالثة « ب » .

تجهز تدريجيا كل هذه المراكز على اختلاف فئاتها بالوسائل والتسهيلات التي تتطلبها الحياة العصرية وبجميع المنشآت التي تساعد على تسيير الانماء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المراكز كما تدخل التجهيزات المنتجة التي ترمي الى الانماء الزراعي والصناعي في شبكة الاستقطاب . ويعود تعيين الافضلية في اقامة المنشآت لوزارة التصميم العام والوزارة المختصة بالاتفاق مع مصلحة الانعاش الاجتماعي بعد استطلاع رأي المحافظ . ويراعى في تعيين الافضلية : التركيز التدريجي للفرق المتعددة النشاطات في القضاء وللعمال الاجتماعيين التابعين لمصلحة الانعاش الاجتماعي – أهمية الالحاحات وحاجاتها والانشاءات الموجودة في المركز القطبي وفي الدائرة التي تتأثر به – والمستوى الاجتماعي والثقافي والتقني الذي بلغه السكان .

٣ – مكتب الفاكهة

(مرسوم رقم ٤١ – ٢٥ اذار ١٩٥٩)

مركزه بيروت ويمكن ان يكون له فروع في المناطق . غاية هذا المكتب تصدير الفاكهة اللبنانية ومراقبته والعمل على تنميته وله ان يسعى بما يقدمه من توصيات واقتراحات الى تحسين نوع الانتاج بفرضه شروطا فنية للتصنيف والتوضيب والخزن والتحميل والشحن

وانشاء مراكز نموذجية للتوضيب والسعي الى تأمين الاماكن اللازمة لحفظ الفاكهة ومراقبة استعمالها .

يجمع مكتب الفاكهة المعلومات والاحصاءات الزراعية والتجارية عن لبنان والاسواق الخارجية وينشرها ويعلق عليها . كما يؤمن الدعاية للفاكهة اللبنانية بشتى وسائل الاعلان والنشرات وارسال عينيات والاشتراك في المعارض الدولية والداخلية ، واقامتها في لبنان او الخارج كانشاء الوكالات مثلا والسعي لايجاد اسواق جديدة ووسائل شحن متطورة مع تحديد لشروط تصدير الفاكهة .

على الصعيد المحلي يهتم المكتب بتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبتحديد الشروط الفنية التي يجب ان تتقيد بها جميع الصناعات المكلفة بحفظ الفاكهة وتبريدها وتوضيبها وتحويلها والترخيص بانشاء مراكز التوضيب واستيراد الآلات اللازمة لها كتحديد الشروط الفنية لتعبئة الفاكهة ولصنع الاوعية والصناديق المعدة للتعبئة وتحديد تعريفة بيعها .

٤ – مكتب القمح

(مرسوم رقم ١٤٣ – ١٢ حزيران ١٩٥٩)

حدد هذا المرسوم نظام وصلاحيات مكتب القمح .

ان مكتب القمح مصلحة مرتبطة مباشرة بوزير الاقتصاد الوطني . تتمتع بصلاحيات ادارية ومالية خاصة . غاية هذا المكتب العمل على زيادة انتاج القمح والحبوب الصالحة للخبز وتركيز أوضاع التموين من مادة الخبز على اسس سليمة وتأمين استقرار الاسعار عند مستوى عادل لمصلحة المنتج دون الاضرار بمصلحة المستهلك .

يضطلع مكتب القمح بالمسؤوليات والصلاحيات التالية :

١ – العمل بمختلف الطرق والوسائل على زيادة انتاج زراعة القمح والحبوب الصالحة للخبز .

٢ – ابداء الرأي في مشاريع القوانين والانظمة التي لها علاقة بالقمح والحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها .

٣ – اخضاع استيراد وتصدير الدقيق والحنطة والحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها لموافقة مسبقة ولشروط تقتضيها سياسة القمح الوطنية وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

٤ – فرض رسم ، بموافقة مجلس الوزراء ، على المستورد من الدقيق والقمح حمايـة للانتاج المحلي عند الاقتضـاء ، مقداره الاعلى عشرة غروش عن كـل كيلو قمح او دقيق مستورد من الخارج .

٥ – استيراد الدقيق او القمح او الحبـوب الصالحـة للخبز لحسابه وبيعها للاستهلاك عندما تقتضي الحاجة بذلك وبعد موافقة مجلس الوزراء .

٦ – تحديد سعر بيع مخزوناتـه من حبوب ودقيق بموافقـة مجلس الوزراء .

٧ – العمل على تأمين المستودعات والاهراءات .

٨ – استيراد بذار القمح والحبوب الصالحة للخبز لتسليفـه للمزارعين أو لبيعه أو استبدالـه منهم أو لتوزيعه عليهم بأسعار مخفضة .

٩ – العمـل على الاكثار من بذار القمح الجيد محليا تحت اشرافه بالتعاون مع وزارة الزراعة .

١٠ – وضع موازنة المكتب .

١١ – استخدام خبراء وموظفين مؤقتين واجراء ضمن الاعتمادات المرصدة في الموازنة لهذه الغاية .

٥ – مشروع الصحة الريفية

(مرسوم ١٣٩٤٩ – ٢٦ ايلول ١٩٦٣)

قضى هذا المرسوم بانشاء مشروع الصحة الريفية الذي يهدف اساسا الى رفع المستوى الصحي في الريف اللبناني ويناط به تطوير وانشاء الخدمات الصحية الريفية العامة والتدريب عليها . خدمـات المشروع ضمن اختصاصاته تقتصر على :

– رعاية صحة الام والولد والصحة المدرسية – الارشاد الصحي العام .

مكافحة الامراض الانتقالية – الاحصاءات الحيوية والخدمات المخبريـة .

تصحيح المحيط واعمال الهندسة الصحية الاخرى – والعناية الطبية .

يبدأ هذا المشروع في حلبا – مركز قضاء عكار – ليشمل كافة الاقضية والمحافظات . ويقوم بتدريب فئات من الموظفين والعاملين في حقل الصحة العامة . بغية ايجاد جهاز فني يطور الخدمـات الصحية الريفية عن طريق انشاء مراكز صحية في انحاء الريف اللبناني كافـة . كما يقوم المشروع بالدراسات اللازمة لمعرفة الاحوال الصحية للريف اللبناني وكيفية تطويرها وتقييم الخدمات وتحسينها .

٦ ــ **التنقيب عــن المياه**

(ق ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣)

نص على منع التنقيب عن المياه في الاملاك الخصوصية في منطقة البقاع .

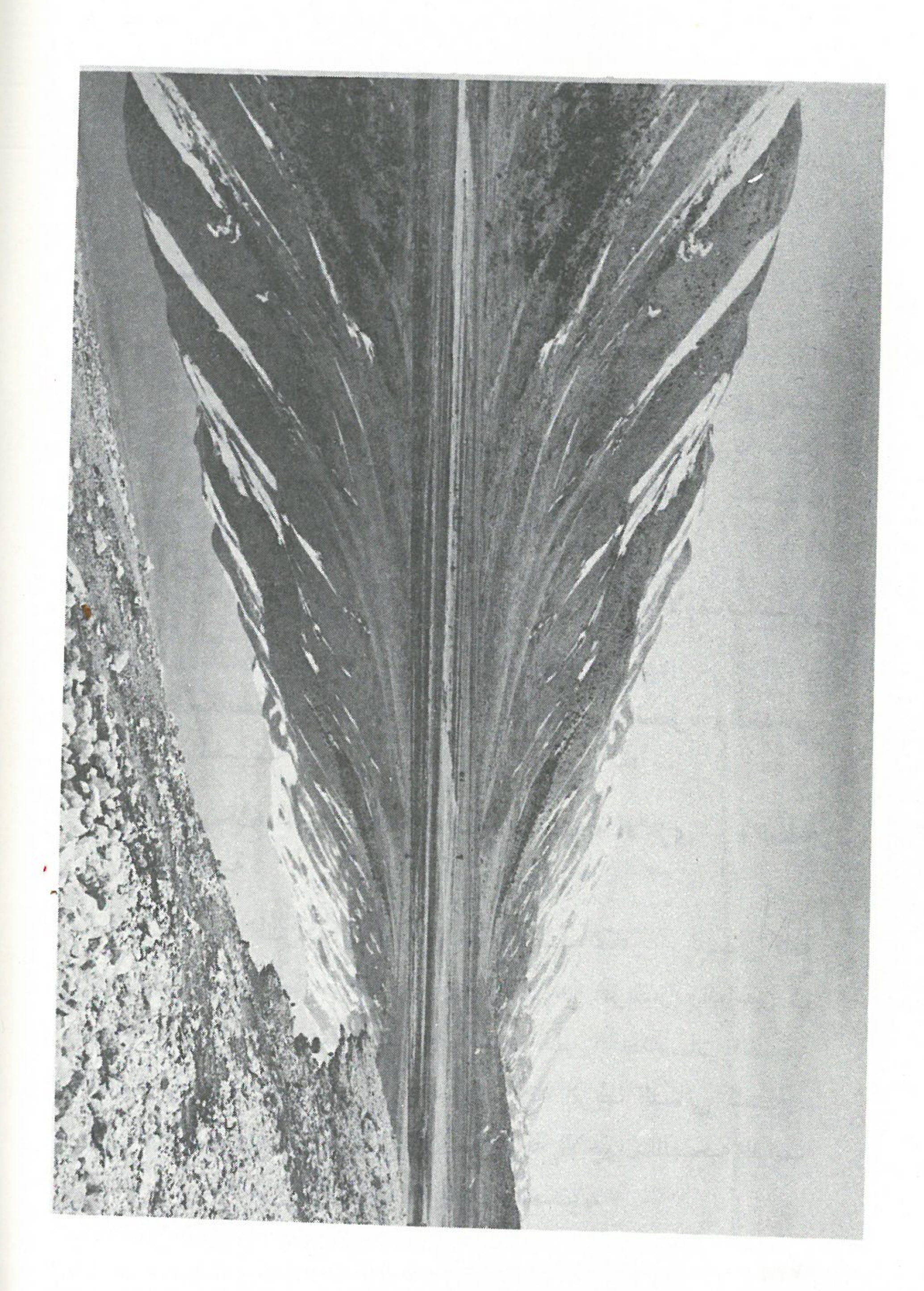
يحظر في محافظة البقاع لمدة اقصاها سنتين القيام بأشغال جديدة تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الارض او المتفجرة وبضبطها في الاملاك الخصوصية ، او بحفر آبار غير متفجرة مهما كان عمقها ما عدا الاعمال التي تقوم بها الادارة لدرس طبقات الارض والمياه الجوفية او لتأمين مياه الشفة للمنطقة ، وكذلك اعمال تعزيل الابار وحفر آبار جديدة بغية ري العقارات التي كانت تروى من آبار جفت .

٧ ــ **حــرم الينابيع**

(مرسوم ١٠٢٧٦ ــ ٧ آب ١٩٦٢)

نص هذا المرسوم على ان حرم الينابيع يحدد بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح مدير المختبر المركزي للصحة العامة ، مدير التنظيم المدني في وزارة الاشغال ، مدير المياه في وزارة الاشغال ، رئيس مصلحة الهندسة الصحية في وزارة الصحة ، ورئيس مصلحة التنفيذ في مديرية المياه .

تجتمع هذه اللجنة لاتخاذ القرارات المناسبة بناء على دعوة من وزير الصحة العامة وتوضع نفقات اعمالها على حساب صاحب الشأن الحاصل على مأذونية او امتياز بالماء ، او على عاتق اهالي المحلة في حال تملكهم حق الانتفاع بالماء ، او على الدولة اذا لم يكن يترتب حقوق مكتسبة للغير على مياه النبع على ان تصرف هذه النفقات في الحالة الاخيرة من موازنة وزارة الصحة العامة ــ مديرية الوقاية الصحية .



٨ ــ مصلحة مياه عين الدلبة

(مرسوم ١٣٠٨ ــ ٢٠ أيار ١٩٥٩)

بموجب هذا المرسوم أنشئت مصلحة تدعى « مصلحة مياه عين الدلبة » غايتها ادارة واستثمار توزيع مياه الشرب في الحازمية ــ الريحانية ــ الحدث ــ حارة البطم ــ تحويطة فرن الشباك ــ الشياح ــ حارة حريك ــ برج البّراجنة ــ الليلكة ــ التحويطة ــ سبنيه ــ بعبدا ــ الشويفات ــ كفرشيما ــ اللويزة ــ الجمهور ــ وادي شحرور ــ بسابا ــ حومال ــ بليبل . ومناطق الدامور والناعمه وخلده . (٣٥ قرية) .

٩ ــ مصلحة مياه المتن

(مرسوم رقم ٨٩٠ ــ ٢١ آذار ١٩٥٩)

بموجب هذا المرسوم انشئت مصلحة تدعى « مصلحة مياه المتن » غايتها ادارة واستثمار توزيع مياه الشرب في المروج ــ وطا المروج ــ بولونيا ــ الخنشاره ــ بكفيا ــ مار موسى ــ بعبدات ــ بحنس ــ الشوير ــ الجوار ــ بتغرين ــ عين السنديانة ــ ساقية المسك ــ المحيدثة ــ بحرصاف ــ زغرين ــ شرين ــ بيت شباب ــ ضهور الشوير ــ عيرون ــ دوار ــ برمانا ــ العالية ــ عين علق ــ القنيترة ــ قرنة الحمراء ــ الفريكه ــ مزرعة يشوع ــ ديك المحدي ــ مزرعة الشعار ــ البريج ــ عين عار ــ قرنة شهوان ــ رومية ــ بيت مري ــ عين سعاده ــ كفرا ــ عين ابو دبس ــ المنصورية ــ بسكنتا ــ مرجبا ــ السفيلة ــ المكلس ــ جورة البلوط ــ الغابة ــ عين التفاحة ــ المطيلب ــ بيت الككو ــ زكريت ــ مزرعة مار بطرس ــ زرعون . (٥١ قرية)

١٠ ــ مصلحة مياه صيدا

(مرسوم ١٢٩٨ ــ ٢٠ ايار ١٩٥٩)

انشئت مصلحة تدعى « مصلحة مياه صيدا » غايتها ادارة واستثمار توزيع مياه الشرب في مدينة صيدا وضواحيها .

١١ ــ مصلحة مياه جبل عامل

(مرسوم ١٤٨٩ ــ ١٠ حزيران ١٩٥٩)

انشئت مصلحة تدعى « مصلحة مياه جبل عامل » غايتها ادارة واستثمار توزيع مياه الشرب في جبل عامل وبعض مناطقه المجاورة ويكون مركزها بلدة مرجعيون .

١٢ ــ وسام الزراعة

(ق ١٥ كانون الاول ١٩٥٩)

نص على اقرار وسام يدعى « وسام الاستحقاق الزراعي » يعطى بناء على اقتراح وزير الزراعة للاشخاص الذين يقدمون للزراعة اللبنانية خدمات ممتازة تساعد على تعزيز ورفع مستواها وزيادة الانتاج . يعطى الوسام ايضا للاشخاص الذين يساهمون باتتاج اراضيهم او بجهودهم الشخصي على توسيع مدى العمل الزراعي ، وللعاملين في الدوائر الفنية والادارية المساهمين مساهمة فعالة في توجيه الدروس والمشاريع الزراعية والبيطرية توجيها فنيا وعمليا ، وللاشخاص الذين يساعدون ماديا وادبيا على نشر الفكرة التعاونية توصلا الى توحيد الجهود في سبيل تعزيز الزراعة . كما يعطى الوسام للذين يساهمون ماديا وادبيا في نشر التعليم الزراعي العملي وللذين يتبرعون في سبيل ارسال بعثات الى خارج لبنان للدراسة او التخصص في الحقلين

الزراعي والبيطري ، واخيرا لكل من يساهم مساهمة فعالة في سبيل تحسين النسل الحيواني وتشجيع انتاجه وتعزيزه .

لا يمنح هذا الوسام للاشخاص الذين هم دون الثلاثين من عمرهم ولا يمنح بعد الوفاة مهما كانت الاسباب الداعية .

١٣ — المجلس الوطني للمحترف الريفي

(مرسوم ١٧٢٤٠ — ٢١ آب ١٩٦٤)

الاهتمام بالقرية اللبنانية وعملية الحد من الهجرة الريفية المتزايدة لم تقتصر على استصلاح الاراضي وتنمية الزراعة وحسب بل تعدت الاطار الزراعي التقليدي الى المجال الحرفي وذلك بانشاء وتنظيم المجلس الوطني للمحترف الريفي بموجب القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٧٣٤٠ تاريخ ٢١ آب ١٩٦٤ .

قضى القانون بانشاء مجلس وطني يسمى « المجلس الوطني للمحترف الريفي » مركزه بيروت ، يرتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية . غاية هذا المجلس اقامة تعاون وثيق ودائم بين الحكومة والحرفيين الريفيين بغية تحديد وتطبيق مخطط لمساعدة المحترف الريفي في نطاق عمل عام يهدف الى ترقية الاستخدام الريفي وانعاش القرى . يقترح هذا المجلس الخطوط الكبرى لسياسة عامة تهدف الى رفع مستوى المحترف وعرضها على الحكومة . ويدرس مناهج العمل السنوية والطويلة الامد التي تعدها الهيئة التنفيذية ويقرها ويراقب تنفيذها ، كما يحدد الحاجات بشأن المساعدة التقنية والمالية الواجب طلبها من الدولة والمنظمات الدولية ، وذلك بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية الى ما هنالك من رقابة وتوجيه بهدف مساعدة الحكومة في عملها لمصلحة المحترف الريفي ، واتخاذ جميع المبادرات اللازمة لنجاح هذا العمل .

د ـ العمل

١ — طبيب العمل في المؤسسات

٢ — عيد العمل

٣ — وسام العمل

* * *

١ — طبيب العمل في المؤسسات

(مرسوم ٤٥٦٨ — ٣٠ حزيران ١٩٦٠)

بموجب هذا المرسوم ، اصبح من المتوجب على جميع المصالح العامة والمؤسسات الخاضعة لقوانين العمل او التي تقوم بعمل صناعي او مرهق والتي يزيد عدد الاجراء فيها عن عشرين اجير ان يكون لديها طبيب يدعى « طبيب العمل » وذلك لمراقبة حالة الاجراء الصحية والقيام بالوسائل الوقائية الصحية في اماكن العمل وتخفيف خطر التعرض للامراض العادية والمهنية وحوادث العمل . يتبع الاطباء لرئاسة المؤسسة مباشرة كما يخضع الاجراء لفحص طبي قبل انتسابهم للمؤسسة او بعد انتسابهم بمدة لا تتجاوز العشرة ايام وذلك لمعرفة :

– مقدرتهم الجسمية والنفسية بالنسبة للعمل الذي سيقومون به.

– حالتهم الصحية وخلوهم من الامراض الخطرة والمعدية .

وعلى طبيب العمل ان ينظم :

– بطاقة قبول يحتفظ بها صاحب العمل .

بطاقة طبية تدون فيها نتيجة الفحوص الطبية الدورية والحالات المرضية التي اصيب بها الاجير والتي لها علاقة بعمله وبحالته النفسيـة .

هذا ويقوم طبيب العمل بتوجيه عمل المساعدات الاجتماعيات في المصالح والمؤسسات التي يوجد فيها مصلحة اجتماعية .

٢ ـ عيـد العمـل

(ق ٣٠ نيسان ١٩٥٩)

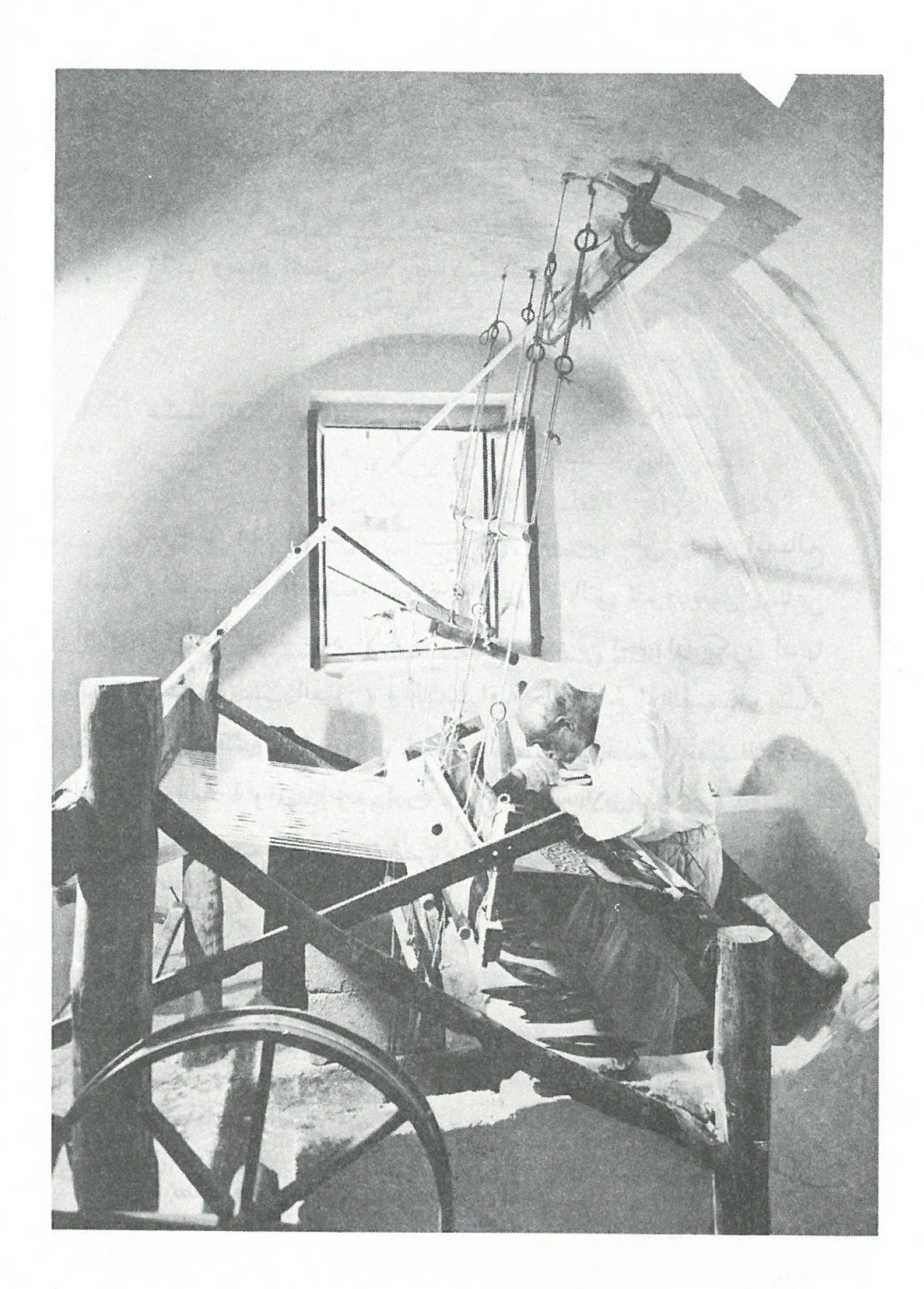
اعتبر الاول من ايار عيدا رسميا يعرف بعيد العمل ويعطل فيه عـن العمل جميع الموظفين والعمـال والمستخدمين في دوائر الدولـة والبلديات والمؤسسات العامة والمؤسسات التجارية والصناعية الخاصة ولدى اصحاب المهن الحـرة باستثناء مـن تضطره طبيعة عمله الى الاستمرار فيه .

٣ ـ وسام العمـل

(ق ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩)

اقرّ وسامـا يدعى « وسام العمـل » يعطى للاشخاص الذين يقومون بخدمات ممتازة تساعد على تعزيز الصناعة والتجارة في لبنان وعلى رفع مستواها وزيادة الانتاج وللاشخاص المساهمين بجهدهم الشخصي على توسيع مدى العمل ، والعاملين في الدوائر الفنية والادارية والذين يساهمون مساهمة فعالة في توجيه العمل توجيها صحيحا .

كما يعطى الوسام للاشخاص الذين يستشهدون اثنـاء قيامهم بأعباء أعمالهم أو يضحون بحياتهم في سبيل واجبهم المهني ، وللنقابيين الذين يساهمون ماديا وادبيا في رفع مستوى اعضاء نقابتهم وفي تنظيم



الحركة النقابية وتعزيز شأنها . يعطى الوسام بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية تذكر فيه الاسباب الداعية .

هـ ـ الصحة

١ ـ تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة

٢ ـ وسام الصحة

* * *

١ ـ تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة

(مرسوم رقم ١٥٢٠٦ ـ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤)

حدد شروط تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة . فلم يجز التعاقد الا مع المستشفيات الخاصة المرخص لها بممارسة العمل رسميا وهي تحتوي على جهاز للتشخيص بواسطة الاشعة وجهاز كامل لتأمين الاوكسجين بواسطة جهاز مركزي او ثنائي نقالة على عربات خاصة مع قناع كما يجدر وجود بنك دم يعمل بصورة متواصلة ليلا نهارا ومختبر كامل للفحوصات الطبية .

هذا ويمسك المستشفى المتعاقد مع وزارة الصحة سجلا خاصا للمرضى الداخلين والخارجين المعالجين على نفقة الوزارة . وينظم الطبيب ملفا طبيا لكل مريض يحتوي بصورة عامة على جميع المعلومات السريرية والمخبرية والتشخيص والادوية .

كذلك الشروط الخاصة بفرع الجراحة ودور التوليد وفرع الامراض الداخلية والحوادث الطارئة ومستشفيات الامراض العقلية والاطفال والاولاد والمصحات وتطبيب الشلل وكلها تؤمن للمريض المعالجة على نفقة وزارة الصحة .

وكانت قد نظمت في ١٨ حزيران شروط المعالجة على نفقة الدولة الكاملة في المستشفيات الحكومية والمستوصفات والمراكز المجانية . يكفي طالب العلاج ابراز شهادة اختيارية تثبت عوزه وحاجته الى عناية مجانية .

تشجيعا للتطور العلمي وخدمة للمجتمع نص مرسوم ١٢ شباط ١٩٦٣ على انشاء مصانع للادوية تخضع للشروط الفنية والتجهيزية العالمية .

٢ ـ وسام الصحة

في ١٤ ايار من عام ١٩٦٠ احدث وسام يدعى « وسام الاستحقاق الصحي » يمنح للذين يتعرضون للمخاطر ويضحون بأنفسهم في سبيل مكافحة الامراض والاوبئة على اراضي الجمهورية اللبنانية وللذين يتطوعون في خدمة الهيئات الصحية في البلاد ويؤدون لها خدمات فائقة ، كما يمنح هذا الوسام لكل من يساهم ماديا وادبيا في رفع مستوى الصحة العامة في البلاد .

يمكن منح وسام الاستحقاق الصحي الى اللبنانيين والاجانب من الجنسين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الصحة العامة .

و ـ الادارة

قبل التطرق لاهم ما في الاصلاح الاداري الذي قامت به الشهابية نود ان نثبت ، طالما ان الكلام للوثائق ، كلمة للرئيس شهاب في هذا الموضوع :

« لقد تبين لي بعد ان عكفت ستة اشهر على دراسة اوضاع الدولة ان الفساد لا يكمن في الاشخاص بقدر ما يكمن في الانظمة التي تقوم

عليها دوائر الدولة ، او على الاصح في فقدان هذه الانظمة .. فـان المعاملة الواحدة قد تتطلب توقيع مائة موظف واكثر . هؤلاء لا يدرون لماذا يوقعون عليها .. ثم قد تختفي المعاملة قبل انتهائها وليس من يدري الى اية دائرة وصلت او في أي درج من ادراج الموظفين نامت .. وكان الكثيرون يعتقـدون بأن الذنب ذنب الاشخاص ولو استبدل هؤلاء بغيرهم لصلح الحال .. ولا شك في ان التطهير واجب وان الاشخاص الصالحين هم وحدهم الذين يستطيعون تقديم العمل الصالح ..

ولكن ينبغي لهؤلاء ايضا نظام صالح يعتمدون عليـه في عملهم ويستلهمونه في مهمتهم ، وهذا ما نعمل على تحقيقه الآن ... »

أهم ما قامت به الشهابية في الحقل الاداري استحداثها لـ :

١ ــ مجلس الخدمة المدنيـة
٢ ــ هيئـة التفتيش المركزي
٣ ــ تعاونيـة موظفي الدولة
٤ ــ محافظـات وقائمقاميات
٥ ــ نظـام المناقصات
٦ ــ تنظيم وزارة الاعـلام
٧ ــ الوكالة الوطنية للانبـاء
٨ ــ مركز النشر
٩ ــ مديريـة السياحـة

* * *

١ ــ مجلس الخدمـة المدنيـة

نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٤ على انشاء لدى رئاسة مجلس الوزراء مجلس للخدمة المدنيـة تشمل صلاحياته جميـع الادارات

والمؤسسات العامة وموظفيهـا ، والبلديات الكبرى والبلديات التي تخضعها الحكومة لرقابته بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء باستثناء القضاء والجيش والافراد المدنيين في الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام .

يمارس مجلس الخدمة المدنية الصلاحية التي تعطيها له القوانين والانظمة فيما يتعلق بتعيين الموظفين وتحديد رواتبهم وتعويضاتهم ، ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة وسائر شؤونهم الذاتية . يسعى هذا المجلس الى رفع مستوى الموظفين المسلكي لا سيما في اعدادهم للوظيفة وتدريبهم اثناء الخدمة .

يتمتع رئيس مجلس الخدمة بالصلاحيات المالية والادارية التي تنيطها الانظمة والقوانين بالوزير ، باستثناء الصلاحيات الدستورية . يعالج القضايا المتعلقـة بالادارات والمؤسسات العامـة فيقدّم الآراء والاقتراحات لمجلس الوزراء فيدرس الموازنة السنوية فيشأن الاعتمادات المخصصة للموظفين وللنفقات الادارية في مختلف الادارات والمؤسسات العامة ، وهو يقدم الاقتراحات الى مجلس الوزراء في القوانين والانظمة المتعلقة بتنظيم الادارات .

اما فيما يختص بهيئة الاصلاح الاداري فقد برز تقدير حاجات الادارات العامة الى موظفين جدد في الوظائف الشاغرة في ملاكها وقد يؤخذ الموظفون من الادارة نفسها او من الادارات الاخرى . لهـذا الغرض وحفاظا على المستوى الاداري المتوخى في الموظف أنشئت ادارة الاعداد والتدريب التي تعد موظفين جدد للوظائف التي تتطلب معارف ومؤهلات خاصة في فروع الادارة العامة وتدريب الموظفين الموجودين في الخدمة الفعلية . كما استحدث معهداً للادارة العامة تنظم فيه دورات التدريب وتحدث فيه عند الاقتضاء فروع لاعداد موظفين جدد . يكون

رئيس ادارة الاعداد والتدريب مديرا للمعهد ويمارس الصلاحيات المحددة في أنظمته .

٢ ـ هيئة التفتيش المركزي

نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ (أ) على انشاء لدى رئاسة الوزارة تفتيش مركزي تشمل صلاحياته جميع الادارات العمومية والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والذين يعملون فيها بصفة دائمة او مؤقتة .

ويتولى التفتيش المركزي مراقبة هذه الادارات والمؤسسات والسعي الى تحسين اساليب العمل الاداري وايلاء المشورة للسلطات الادارية ضمن تنسيق الاعمال المشتركة بين عدة ادارات عامة والقيام بالدراسات والتحقيقات والاعمال التي تكلفه بها السلطات . هذا ويتألف التفتيش المركزي من ادارتين هما : ادارة التفتيش المركزي وادارة الابحاث والتوجيه .

٣ ـ تعاونية موظفي الدولة

(مرسوم ١٤٢٧٣ ـ ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٣)

تنشأ تعاونية لموظفي الدولة وتشمل صلاحياتها جميع الادارات العامة والجامعة اللبنانية والقضاء . ويمكن ان تشمل مستخدمي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية . ولها حق التقاضي واقتناء الممتلكات الثابتة والمنقولة والتخلي عنها وقبول التبرعات والهبات .

الانتساب الى التعاونية بجميع منافعه وموجباته الزامي للموظفين الدائمين خضعوا لشرعة التقاعد أم لم يخضعوا . اما مستخدمو المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات فيمكن لسلطة الوصاية

ان تقرر بناء على طلبهم وعلى اقتراح مجلس ادارة التعاونية قبولهم فيها بعد الاتفاق مع كل مؤسسة معنية على شروط القبول ومقدار المساعدة المترتبة على كل منها .

تؤمن التعاونية للمنتسبين اليها بالاضافة الى المساعدات المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم :

- منحة مقطوعة يحدد مقدارها في أنظمة التعاونية وتدفع للمساهمين في صندوق التوفير التعاوني عند تركهم الخدمة في أي وقت كان ومهما كان السبب ، وذلك علاوة على المبالغ المستحقة للموظفين وفقا للقوانين النافذة .
- منحة مقطوعة لمناسبة الزواج والولادة .
- مساعدات ومنح اخرى تنص عليها انظمة التعاونية .
- حسومات في التعرفة والاسعار باتفاقات تعقدها التعاونية مع مؤسسات خاصة تجارية وغير تجارية .

٤ ـ محافظات وقائمقاميات

(مرسوم ١١٦ ـ ١٢ حزيران ١٩٥٩)

بناء على هذا المرسوم ، وفي اطار التنظيم الاداري ، قسمت اراضي الجمهورية اللبنانية الى محافظات وقسمت المحافظات الى أقضية.

يمثل المحافظ وزارات الدولة كافة ، باستثناء وزارتي العدلية والدفاع الوطني . يدير اجهزة الوزارات في المحافظة وله بهذه الصفة ان يفتش الدوائر ويراقب الموظفين ويمنحهم الاجازات الادارية والصحية وان يفرض العقوبات التأديبية وفاقا لاحكام نظام الموظفين . يسهر المحافظ على تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات العامة في المحافظة ،

يتولى مراقبة اوضاع المنطقة من الوجهتين السياسية والاقتصادية ، كما يتولى حفظ النظام والامن وصيانة الحرية الشخصية وحرمة الملكيـة الخاصة فتوضع لهذا الغرض قوى الامن الداخلي تحت تصرفه . وله جملة صلاحيات في المجالين الصحي والتربوي لا تقل شأنا وفعالية عن صلاحيات المدير المسؤول .

أما القائمقام فهو الموظف الذي يـدير شؤون القضاء وتكون مراسلاته مع الوزارات بواسطة المحافظ كما لا يجوز اصدار امر الى القائمقام الا من المحافظ وبواسطته . على القائمقام ان يتفقد جميـع نواحي منطقته مرتين في السنة على الاقل وان يقف على مطالب الاهلين وحاجاتهم وان يقدم تقريرا مفصلا بذلك الى المحافظ . يقيم في مركز القضاء حيث يمارس صلاحياته ويتقاضى علاوة على راتبه تعويضات تمثيل ونقل وسكن تحدد بمرسوم وتؤمن له الدولة منزلا للسكن على نفقتـه .

٥ ـ نظـام المناقصات

(مرسوم ٢٨٦٦ ـ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩)

حدد هذا المرسوم نظام المناقصات في الدولة باستثناء ما يعود منها لوزارة الدفاع الوطني ، وقوى الامن والامن العام . يوضع برنامج المناقصات السنوي لدى كل ادارة مع مراعاة تحديد موعد اجراء كل مناقصة استنادا الى طابع السرعة وحاجة المصلحة من جهة ومن جهة ثانية ، الى التدابير المسبقة الواجب اتخاذها ولا يجوز تأخـير اجراء المناقصة او استدراج العروض عن التاريخ المحدد لها في هذا البرنامج الا بموافقة التفتيش المركزي كما ان تقديم الموعد لا يتم الا بموافقة مجلس الوزراء .

يوضع العرض في غلافين مختومين يتضمن الاول تصريح المناقص والمستندات التي يوجب دفتر الشروط ضمها اليه ويتضمن الثاني بيان الاسعار . يذكر على ظاهر كل غـلاف موضوع محتوياته وموضوع المناقصة والتاريخ المحدد لاجرائها واسم المناقص . ويوضع الغلافان ضمن غلاف ثالث معنون باسم ادارة المناقصات ، ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع المناقصة والتاريخ المحدد لاجرائها دون أية عبارة او اشارة مميزة اخرى ، كاسم العارض وصفته وعنوانه . هذا ويتم تسليم العروض الى ادارة المناقصات لقاء ايصال مقفل يحمل رقما متسلسلا يعرف عن صاحب العرض اثناء عملية الفض واختيار العرض الافضل

٦ ـ تنظيم وزارة الاعـلام

(مرسوم ٧٢٧٦ ـ ٧ آب ١٩٦١)

نص على ما يلي :

« تدعى وزارة الارشاد والانباء وزارة الاعلام والانباء والسياحة تتولى وزارة الاعلام :

– اعـلام الرأي العـام .
– اقتراح وتطبيق السياسة الانبائية والتوجيهية التي من شأنها ان تنمي الثقافة والشعور الوطني والاجتماعي بالتعاون مع السلطات ذات العلاقة .
– الدعاية للبنـان في الخارج .
– النظر في القضايا المتعلقة بالانباء وقوانينها وانمائها والمطبوعات وبوسائل النشر والاعلان على اختلاف انواعها والقيام بالرقابة التي تفرضها القوانين في هذه الحقول .

– انماء وتنشيط الاذاعة اللبنانية .

– تنشيط السياحة .

تتألف وزارة الاعلام هذه من مديرية عامة ومجلسين استشاريين هما مجلس الارشاد والانباء والاذاعة ومجلس السياحة .

تعتمد وزارة الانباء مراسلين وملحقين لدى ادارات الدولة من مركزية ومحلية . وعلى هذه الادارات ان تتخذ التدابير التي من شأنها ان تسهل مهمة المراسلين والملحقين واطلاعهم على المعلومات والوثائق اللازمة . تعين وزارة الانباء طرق نشر الاعلانات العائدة الى ادارات الدولة بالوسائل الاعلانية المناسبة وكيفية توزيعها ، كما تراقب الافلام السينمائية منذ المرحلة البدائية للمراقبة بالاشتراك مع وزارة الداخلية . تحدد دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم لاحقة تتخذ بناء على اقتراح وزير الانباء .

ان تحديد صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الانباء تم بموجب المرسوم ٨٥٨٨ ضمن ستة فصول شملت كافة ادارات الوزارة واجهزتها.

١ ـ يتحدث الفصل الاول عن ديوان الوزارة المؤلف من دائرة المحاسبة ، قسم اللوازم ، قسم الموظفين والخدمة الداخلية ، وقسم أمانة السر .

٢ ـ يتحدث الفصل الثاني عن مصلحة الصحافة والقضايا القانونية المولجة بالمسائل القانونية او العامة المتعلقة بالانباء ووسائلها ، ولا سيما الصحافة والاذاعة والتلفزة والسينما والمطبوعات ووكالات الانباء وهي تدرس وتعد النصوص المتعلقة بهذه النشاطات وتقترح التدابير اللازمة لتطبيقها كما تؤمن اعمال مراقبتها وفقا للقوانين والانظمة .

تضم هذه المصلحة : دائرة القضايا القانونية المرتبطة بوزارة العدل،

دائرة الصحافة والمنشورات والمطبوعات خاصة في الحقل المهني والاقتصادي والتقني ، دائرة المراقبة المسؤولة الصوتية الصورية والمطبوعة ، دائرة امانة السر الادارية لضمان سير الاعمال القلمية والاستكتاب والمراجعات والشكاوى .

٧ ـ الوكالة الوطنية للانباء

٣ ـ يشمل الفصل الثالث : الوكالة الوطنية للانباء ، أمانة السر الادارية ، دائرة الانباء العامة ، وستة اقسام .

ـ تعنى الوكالة الوطنية للانباء بجمع الانباء والاخبار التي تتعلق بالاحداث الآنية اللبنانية والخارجية ونشرها بواسطة الصحافة والاذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الانباء الخاصة والعامة . تجمع الوكالة الوطنية الاخبار والتعليقات ، والبيانات ، والبلاغات واعدادها ، وتأمين نشرها بواسطة الصحافة والاذاعة ، وتأمين مجموعة يومية من الاخبار والتعليقات والريبورتاجات المصورة . هذا وتبدي الوكالة الوطنية للانباء رأيها في البرامج ذات الطابع السياسي ، وتأمين توجيه البرامج الاخبارية في الاذاعة والتلفزة في لبنان من الناحية السياسية الوطنية ومراقبتها .

ـ تقوم امانة السر الادارية بالاعمال الادارية اللازمة لحسن سير العمل في المصلحة لا سيما العلاقات الادارية مع ديوان الوزارة ، والاعمال القلمية والاستكتاب والمراجعات والشكاوى ، كما تتعاون مع قسم امانة سر التحرير وتؤمن علاقات العمل مع الهيئات المعنية بنشر الاخبار : البرق والبريد ووكالات الانباء .

ـ تتولى دائرة الانباء العامة تحري الانباء وتحريرها ونشرها مع التعليقات والبلاغات وبصورة خاصة ما يتعلق منها بنشاطات الدولة

وبالحياة السياسية في البلاد . وتضم الوزارة : قسم امانة سر التحرير ، قسم الاخبار والتعليقات ، قسم الدراسات واستعراض الصحف ، وقسم الشبكة الدولية .

– يقوم قسم أمانة سر التحرير بجمع ما تنتجه دائرة الانباء العامة فيبوبه ويعنى باعداده من الوجهة المادية ويؤمن ارساله . وهو يعنى بالنشاطات والخدمات التكميلية التي من شأنها اعلام الجمهور بأسرع واكمل وجه ممكن . بهذا يكون قسم امانة سر التحرير المساعد المباشر لرئيس دائرة الانباء العامة . وتضم أمانة سر التحرير عددا من المحررين والمترجمين ومتحري الاخبار وامناء سر صحفيين وموظفي ريبورتاج وعند الاقتضاء اختصاصيين في البرق وراديو تلغرافيين .

– يقوم قسم الاخبار والتعليقات بجمع الانباء وتحريرها ، واعداد المقالات والتعليقات والمقابلات والدراسات المتعلقة بالاحداث الآنية اللبنانية ولا سيما بنشاطات الدولة والاحداث السياسية . يلحق الملحقون في القسم ، والمحررون المختصون وموظفو الريبورتاج والمراسلون من محليين واجانب ، بعدد من الميادين لتأمين تغطية مجمل الاحداث ويعتمدون لدى الادارات العامة والهيئات الرسمية كل بحسب اختصاصه . ويجري الالحاق بقرار من رئيس مصلحة الانباء بناء على اقتراح رئيس دائرة الانباء العامة .

– يتتبع قسم الدراسات واستعراض الصحف بصورة مستمرة الانباء والآراء في لبنان وخارجه من خلال الصحافة والاذاعة . ويقوم بتحليل وعرض انباء الصحف اليومية والدورية ونشرات الاستماع الاذاعي بغية تقديمها الى المراجع الرسمية والاهلية . يتألف هذا القسم من فرعين : فرع استعراض الصحف وفرع الاستماع الاذاعي .

– يعنى قسم الشبكة الدولية بنشاط الوكالة على الصعيد

الدولي وتنميتها في الاسهام بوضع نظام دولي للانباء ، وفي التعاون مع الوكالات الدولية او الاجنبية التي يمكن الاستفادة منها واعداد مشاريع الاتفاقيات والعقود اللازمة لهذه الغاية من الناحية الفنية . كما يعنى القسم بتهيئة نشرات أخبار خاصة باللغات الاجنبية ، معدة للنشر على الصعيد العالمي بواسطة الوكالات. ويقوم القسم عند الاقتضاء وبالتعاون مع أمانة سر التحرير بترجمة بعض النشرات التي تعدها الوكالة لامكان استعمالها من قبل اجهزة الانباء الناطقة بلغات اجنبية في لبنان .

– تعنى دائرة الانباء الاذاعية بتهيئة برامج الانباء المنتظمة المعدة للاذاعة ولا سيما نشرات الاخبار اليومية والتعليقات على الاحداث الآنية واستعراض اقوال الصحف والمناقشات والآراء المتعلقة بالاحداث السياسية . وتتعاون هذه الادارة مع الاذاعة، على انتاج برامج الاحداث الجارية والريبورتاجات ومراقبتها واعادة نقل البرامج المتعلقة بالاحداث السياسية . كما يتم توجيه البرامج الاذاعية المختلفة من الناحية السياسية ومراقبتها بالتعاون مع الاذاعة لتقديم نشرات الاخبار والصحيفة الاذاعية وتهيئتها .

– يهتم قسم الصحيفة الاذاعية باعداد نشرات الاخبار والصحف الاذاعية بالاستناد الى العناصر التي تزوده بها وكالة الانباء الوطنية والاذاعة والوكالات اللبنانية الاخرى والوكالات الدولية وأي مصدر موثوق به .

اما قسم الاحداث الآنية السياسية فيعنى باعداد اذاعات خاصة ، مقابلات ، اجتماعات ، حلقات ، جلسات ومقتطفات من اقوال الصحف تتعلق بالاحداث الآنية السياسية اللبنانية والدولية . ويقوم هذا القسم باعداد الافتتاحيات والتعليقات الرسمية المعدة للرأي العام اللبناني والعالمي وبانتاج نشرات الانباء بلغة اجنبية ، المعدة للموجات القصيرة .

٨ ـ مركز النشر

يتناول الفصل الرابع تحديد مهام مركز النشر اللبناني وثلاثة عشر قسما ودائرة تعنى بالادارة والتوجيه والاتناج والنشر والاعلان السياحي .

ـ تعتبر مصلحة النشر ، أي مركز النشر اللبناني ، الجهاز المركزي المسؤول عن العلاقات المتبادلة بين الدولة والرأي العام في لبنان والخارج .

في الحقل الداخلي يضع المركز في خدمة الدولة الوسائل والفنون الحديثة للنشر ، بغية اعلام الجمهور عن الحقائق وعن قضايا الامة الاساسية والمساهمة في تنمية البلاد مدنيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، والحث على التقارب والتعاون بين الدولة والمواطنين .

في الحقل الخارجي يعد المركز ويستخدم وسائل النشر اللازمة لتأمين اشعاع لبنان الدولي في مختلف الحقول ولا سيما من اجل تقوية العلاقات بين لبنان واوساط اللبنانيين المغتربين .

ويضم مركز النشر اللبناني : دائرة الادارة والشؤون العامة ـ دائرة العمل الداخلي والتوجيه ـ دائرة العمل الخارجي والمغتربين ـ دائرة الاعلان السياحي ـ دائرة الاتناج والوسائل التقنية ـ ودائرة الابحاث والتوجيه .

ـ الفصل الخامس يهتم بالاذاعة اللبنانية التي تتولى النشر في لبنان وفقا للقوانين المرعية ، وهي تنتج مباشرة او بواسطة الغير البرامج المعدّة للاذاعة ، ويحق لها النظر ، بالاشتراك مع وزارة البرق والبريد والهاتف ، في المسائل التقنية المتعلقة باستثمار الوسائل اللاسلكية .

تضم مديرية الاذاعة : ديوان الاذاعة ـ امانة الموظفين المهتمة

بشؤون الموظفين والخدمة الداخلية ـ قسم المحاسبة والادارة المالية ـ قسم العلاقات العامة والدراسات ـ مصلحة الاتناج الاذاعي والبرامج ـ امانة سر البرامج المهتمة بالاعداد والتنسيق مع المدير ـ دائرة الاخراج الاذاعي ـ قسم المخرجين والفرق التمثيلية ـ قسم المذيعين المعلنين والمقدمين ـ دوائر الاتناج الاذاعي من موسيقية وبرامج تمثيلية ومنوعة وبرامج ثقافية واحداث آنية وريبورتاجات .

٩ ـ مديرية السياحة

اما الفصل السادس فيحدد انظمة مديرية السياحة . اما مصلحة المغاور فتعنى بالتنقيب عن المغاور وتجهيزها وتنظيمها بحيث تصبح صالحة للاستثمار السياحي .

* * *

ز ـ المال

- ١ ـ **الحساب المشترك ومصلحة المخاطر المركزية**
- ٢ ـ **الوحدة النقدية وانشاء مصرف لبنان**
- ٣ ـ **الدوائر الاقتصادية الاقليمية**
- ٤ ـ **الموازنة والرقابة الادارية**
- ٥ ـ **التفتيش المالي وديوان المحاسبة**

* * *

١ ـ الحساب المشترك ومصلحة المخاطر المركزية

على الصعيد المصرفي بوجه عام ، أقر مجلس النواب عام ١٩٦١ قانون اجازة فتح حساب مشترك في المصارف الخاضعة للسرية كما فرض

عام ١٩٦٢ اشتراك كافة المصارف في «مصلحة المخاطر المركزية» التي تفرض على المصارف بيانا شهريا بالزبائن المستفيدين من اعتماد او اكثر يبلغ مجموعها ٢٠ ألف ليرة وما فوق . وتقدم هذه البيانات في خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي نهاية الشهر العائدة له .

٢ ـ الوحدة النقدية وانشاء مصرف لبنان

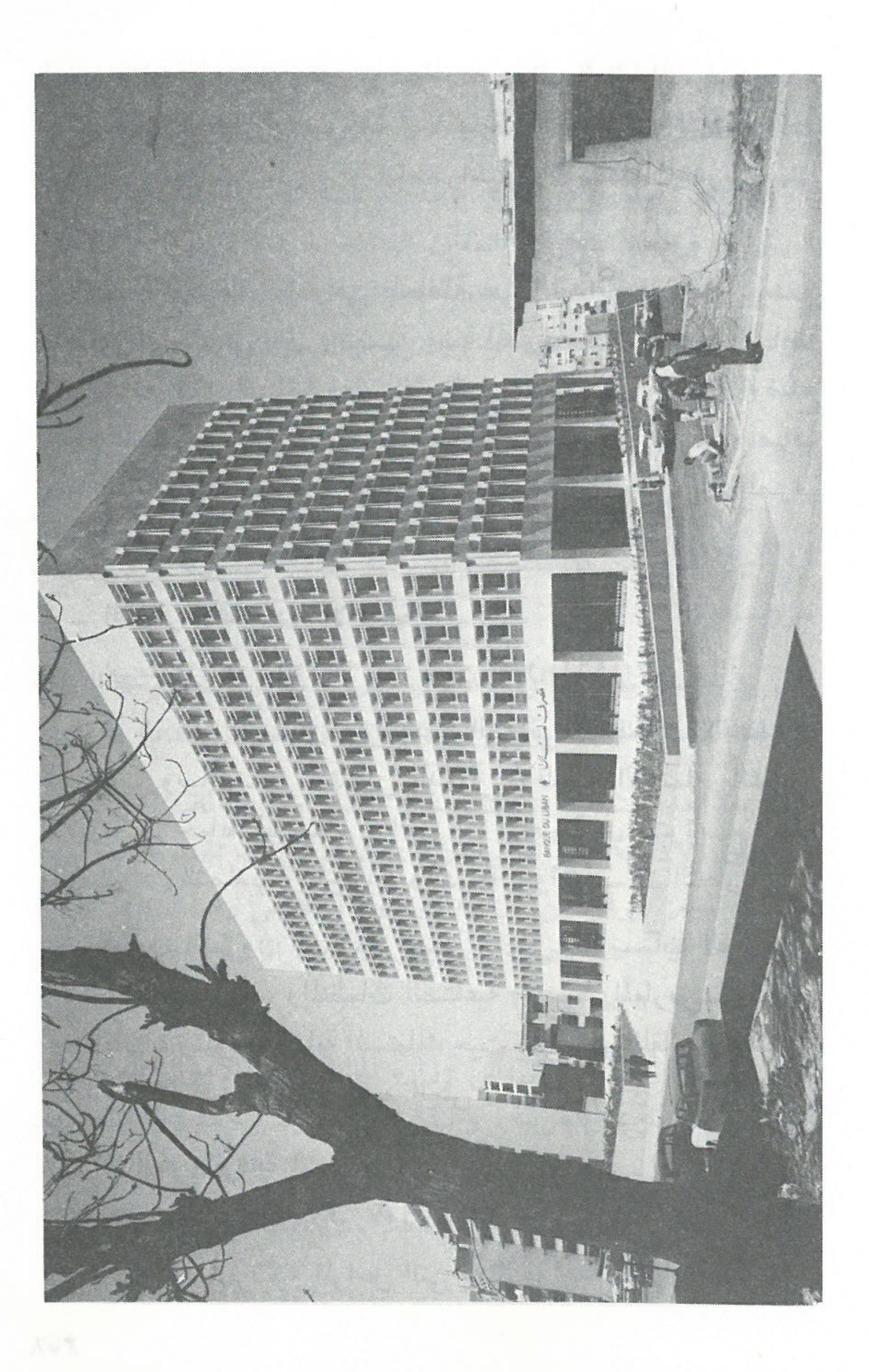
(مرسوم ١٣٥١٣ ـ أول آب ١٩٦٣)

اقر هذا المرسوم الوحدة النقدية للجمهورية اللبنانية وهي الليرة اللبنانية المحددة قيمتها بالذهب الخالص والمقسومة الى مئة جزء متساو يسمى قرشا ويقسم القرش الى مئة جزء متساو يسمى سنتيما .

وانشيء مصرف مركزي تحت اسم « مصرف لبنان » وهو شخص معنوي من القانون العام يتمتع بالاستقلال المالي ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير . يجري عملياته وينظم حساباته وفقا للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي .

مركز المصرف هو بيروت وعلى المصرف ان ينشيء فروعا له في طرابلس وصيدا وزحله ويمكنه ان يتخذ له عملاء وممثلين في لبنان والخارج . يتكون رأسمال المصرف من مبلغ تخصصه له الدولة قيمته خمسة عشر مليون ليرة لبنانية قابل للزيادة . تؤمن ادارة المصرف من حاكم يعاونه نائب حاكم اول ونائب حاكم ثان ونائب حاكم ثالث ومن مجلس مركزي يدعى المجلس .

يتمتع الحاكم بأوسع الصلاحيات لادارة المصرف العامة وتسيير أعماله . فهو مكلف بتطبيق هذا القانون وقرارات المجلس . وهو ممثل المصرف الشرعي ، يوقع باسم المصرف جميع الصكوك والعقود والاتفاقات ويجيز اقامة جميع الدعاوى القضائية ويتخذ جميع الاجراءات



التنفيذية او الاحتياطية التي يرتئيها . هو ينظم دوائر المصرف ويحدد مهامها ويعين ويقيل أي موظف في المصرف كما يحق له التعاقد مع فنيين اما بصفة مستشارين او لمهام دراسية او لاستكمال تدريب مهني لموظفي المصرف .

مهمة المصرف العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم وتتضمن مهمة المصرف بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني وعلى الاستقرار الاقتصادي وسلامة اوضاع النظام المصرفي مع تطوير السوق النقدية والمالية كما يمارس المصرف لهذه الغاية كافة صلاحياته القانونية ، وفق تعاون وثيق بين المصرف والدولة .

٣ ـ الدوائر الاقتصادية الاقليمية

(مرسوم رقم ٨٣١٥ ـ ٢٩ كانون الاول ١٩٦١)

تم في هذا المرسوم تحديد مهام الدوائر الاقتصادية الاقليمية في المحافظات وصلاحياتها . تتولى الدوائر الاقليمية الاهتمام بالشؤون الادارية في حماية الملكية ، وبالشؤون التجارية في التوزيع المقنن والاستيراد والتصدير والاجازات والشركات والمؤسسات التجارية .

أما في الشؤون الصناعية فتهتم الدوائر بالمؤسسات الصناعية ، والاقتصاد الصناعي ، والمنظمات الصناعية وتنشيط المعارض ، وشؤون المحروقات ، وشؤون حماية المستهلك حيث يتم فحص المقاييس والموازين والمكاييل ومراقبة الاسعار وقمع الغش .

٤ ـ الموازنة والرقابة الادارية

(مرسوم اشتراعي رقم ١١٧ ـ ١٢ حزيران ١٩٥٩)

حدد هذا المرسوم المراحل التي يجتازها اعداد الموازنة كما يلي :

« ١ – على كل وزير ان يضع مشروعا بنفقات وزارته عن السنة التالية ويودعه وزارة المالية قبل نهاية شهر ايار من السنة الجارية .

٢ – يقوم وزير المالية بوضع مشروع موازنته اسوة بسائر الوزراء ، ويجمع تقديرات النفقات العائدة لجميع الوزارات ، ثم يقوم بتقدير مجموع الواردات المنتظر دخولها في السنة التالية . عندئذ تتوفر له عناصر المقابلة بين تقديرات الواردات والنفقات . وعليه بنتيجة هذه المقابلة ان يضع مشروع الموازنة بعد تأمين التوازن بين النفقات والواردات .

٣ – على وزير المالية تقديم مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء قبل أول ايلول من كل سنة ، وان يرفقه بفذلكة تفسيرية ، او باسباب موجبة .

٤ – على مجلس الوزراء اقرار مشروع الموازنة في صيغته النهائية وايداعه السلطة التشريعية قبل اول تشرين اول من كل سنة . »

بعد هذا التحديد عنيت الدولة بتنظيم وزارة المالية[1] لبيان الوحدات الادارية التي تتألف منها ، ومهام كل من هذه الوحدات . هذا ما تتيسر معرفته من دراسة المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٦٨ الصادر بتاريخ ١٦ ك ١ عام ١٩٥٩ والمعدل بموجب المرسوم ٨٣٤٣ الصادر بتاريخ ٣٠ ك ١ عام ١٩٦١ .

المرسوم ٢٨٦٨ أوكل الى وزارة المالية ادارة الاموال العمومية ، وشؤون الموازنة ، والخزينة ، والنقد ، والجمارك ، والشؤون العقارية ،

(١) التحليل للدكتور خطار شبلي في كتابه : « الموازنة » (ملحق)

وما تنيطه بها القوانين والانظمة ، وقضى المرسوم ٨٣٤٣ بتقسيمها الى الادارات التالية :

- مديرية المالية العامة
- الشؤون العقارية
- مديرية اليانصيب الوطني
- ادارة الجمارك

تبع كل ذلك تنظيم صارم للرقابة الادارية التي تخول كل وزير الاطلاع على جميع اعمال موظفي وزارته والتدقيق فيها ، ومنها عمليات تنفيذ الموازنة . ومن اجل حسن سير العمل لا بد من تسلسل الرقابة ، ابتداء من الوزير الذي يشكل رأس الهرم حتى اصغر موظفي ادارته ، مرورا بالمدراء العامين والمدراء ورؤساء المصالح والدوائر والاقسام .

تقوم بمعظم مهام هـذه الرقابة وزارة المالية بواسطة اجهزتها المختلفة . ويقوم بها ايضا التفتيش المالي الذي قد يكون احد اجهزة هذه الوزارة ، كما قد يكون هيئة مستقلة عنها . ويتبع جهاز التفتيش المالي في لبنان لادارة التفتيش الركزي التي انشئت لدى رئاسة مجلس الوزراء بعد ان كان في السابق تابعا لوزارة المالية . وعليه تشمل الرقابة الادارية : رقابة وزارة المالية – ورقابة التفتيش المالي .

مفهوم الرقابة[١] حددته صراحة المادة ٦٦ من قانون المحاسبة العمومية اذ نصت على ان الغاية من تدقيق مراقب عقد النفقات التثبت من الامور التالية :

- توفر اعتماد للنفقة في الموازنة وصحة تنسيبها اليه .

(١) الدكتور خطار شبلي (المرجع السابق) .

- انطباق المعاملة على القوانين والانظمة النافذة . اما المعاملة الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية فينحصر تدقيقها من الناحية المالية فقط .
- مدى تأثير النفقة على الخزينة .

ومن اجل تنسيق العمل بين المراقبين في الوزارات ورئيس مصلحة الموازنة ومراقبة عقد النفقات استصدرت نصوص تنظيمية–المرسوم رقم ٧٥١٢ تاريخ ٣٠ آب ١٩٦١–تقضي باعتبار رئيس هذه المصلحة المراقب المركزي لعقد النفقات ، كما تقضي بأن تحدد صلاحيات المراقبين الاصيلين بقرارات تصدر عن وزير المالية ، وبان يرجع هؤلاء في حال التأشير الجزئي او رفض التأشير الى المراقب المركزي .

٥ – التفتيش المالي وديوان المحاسبة

كان التفتيش المالي في لبنان تابعا لوزارة المالية حتى صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الذي قضى بانشاء ادارة خاصة بالتفتيش المالي ، الى جانب سائر انواع التفتيش من اداري وهندسي وتربوي وصحي ، وغير ذلك . والحقت هذه الادارة بكاملها برئاسة الوزارة . وصدر على اثر المرسوم الاشتراعي مرسومان تنظيميان : الاول رقم ٢٤٦٠ تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٥٩ ، وهو يقضي بتنظيم التفتيش المركزي والثاني رقم ٢٨٦٢ تاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩ وهو يقضي بتحديد اصول التفتيش .

تنص المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ على ان صلاحيات التفتيش تشمل « جميع الادارات والمؤسسات والبلديات وموظفيها ، ويمكن للحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ان تخضع لسلطته بصورة دائمة او طارئة سائر المؤسسات الخاضعة لمراقبة ديوان

المحاسبة » ، مع العلم ان المقصود بهذه المؤسسات الهيئات الخاصة التي للدولة او للبلديات علاقة بها عن طريق المساهمة او المساعدة او التسليف . وتستثني هذه المادة من جميع انواع التفتيش ، ما عدا التفتيش المالي ، القضاء والجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام .

صلاحية المفتشين تحددها المادة ١٦ بامكانهم الاطلاع على جميع المستندات والسجلات والقيود والاوراق في الدوائر التي يتولون تفتيشها ، واخذ صور عنها . ولهم ان يتفقدوا احوال الاشغال والآليات والعنابر والمستودعات وجميع ما يدخل في اختصاص الدائرة المفتشة . لهم ان يجروا التفتيش في الامور ذات الطابع السري ، غير انه لا يحق لهم اخذ صور عن المستندات العائدة لها الا بتفويض خاص من رئيس الوزراء بعد موافقة الوزير المختص . ولهم حق استجواب الموظفين ودعوتهم للشهادة . واذا رفض الموظف تلبية الدعوة او عرقل اعمال التفتيش نظم المفتش تقريرا بالواقع رفعه الى رئيس الادارة التي ينتمي اليها الموظف مقترحا اتخاذ تدابير معينة بحقه ، وعلى الادارة المختصة ان تبت في الامر خلال ٢٤ ساعة من تسلمها التقرير .

وللمفتشين حق تكليف الموظفين العمل خارج ساعات الدوام الرسمي ، وايقاف منح الاجازات اثناء التفتيش ، واتخاذ التدابير الاحترازية التي تقتضيها سلامة التحقيق ومنها توقيف الموظفين المعنيين عن العمل مؤقتا على ان يعلموا بهذا التدبير خلال ٢٤ ساعة الوزير المختص ليبت في الامر ورئيس ادارة التفتيش المركزي لاخذ العلم .

لقد خول القانون المفتشين حق الاتصال بالمؤسسات الخاصة والافراد لجمع المعلومات الشفوية والخطية التي يقدرون انها تسهل مهمتهم . وخولهم حق الاستعانة بالخبراء في الامور التي تتوقف معرفتها والكشف عن حقيقتها على خبرة فنية . واشترط لاستعمال هذا الحق

ان يوافق رئيس التفتيش المركزي على ذلك وان يتولى بنفسه تكليف الخبراء وان يحدد تعويضاتهم عند الاقتضاء ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية في الموازنة . ينظم المفتشون التقارير ليدرسها رئيس التفتيش المركزي ويعرض نتائجها خلال عشرة ايام على هيئة التفتيش المؤلفة من رئيس دائرة التفتيش المركزي ورئيس دائرة الابحاث والتوجيه واقدم المفتشين العامين رتبة .

تنظيم التفتيش المركزي بكامله قرره المرسوم التنظيمي رقم ٢٤٦٠ تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٥٩ ، واهم ما ورد فيه تحديد مهام التفتيش المالي وتحديد ملاكه .

نصت المادة ٨ من هذا المرسوم المعدل عام ١٩٦١ على ان ادارة التفتيش المركزي تتألف من : مصلحة التفتيش الاداري ، مصلحة التفتيش الهندسي ، مصلحة التفتيش التربوي ، مصلحة التفتيش الصحي والاجتماعي والزراعي ، مصلحة التفتيش المالي ، مصلحة تفتيش وزارة الخارجية والمغتربين .

اما الرقابة القضائية على تنفيذ الموازنة فتقتصر على هيئة تتولى التدقيق في حسابات المحتسبين واصدار قرارات قضائية بشأنها . وتدعى هذه الهيئة ديوان المحاسبة .

ديوان المحاسبة نظمه المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ . وهو محكمة ادارية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، مؤلفة من قضاة ومن نيابة عامة . وهو يتوزع الى غرف يحدد عددها استنادا الى انواع المهام المنوطة به والى حجم كل منها . يطبق على القضاة الذين يؤلفونه نظام القضاة العام . واصول المحاكمة لديه تشبه ، في معظم المواطن ، الاصول المعمول بها لدى سائر المحاكم

الادارية . قرارات هذا الديوان لا تقبل الطعن الا عن طريق اعادة النظر بها من قبله او عن طريق النقض امام مجلس الشورى .

لم ينشأ ديوان المحاسبة اساسا لمراقبة اعمال الحكومة بل لدراسة حسابات المحتسبين واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها . ولم يكن له الحق ، لدى قيامه بهذه الدراسات ، بالتطرق الى الاعمال الادارية كالتحقق ، وعقد النفقة ، وتصفيتها وصرفها . اما ما اكتسبه الديوان من صلاحيات ادارية فناتج مباشرة عن تدقيقاته في حسابات المحتسبين .

الهدف الرئيس من سياسة الدولة في انشاء الديوان نصت عليه المادة الاولى بتحديدها ديوان المحاسبة « هيئة قضائية ادارية مهمتها السهر على ادارة الاموال العمومية وذلك بمراقبة استعمالها، بالفصل في صحة حساباتها وقانونية معاملاتها ، وبمحاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والانظمة المتعلقة بها » . ديوان المحاسبة محكمة تتألف هيئتها من رئيس ومستشارين . على هذا الاساس يحق للمستشار القيام بجميع وسائل التحقيق التي يرتئيها من طلب المعلومات والايضاحات التي يحتاج اليها من الادارة المختصة ، الى استجواب الموظف واستماع الشهود ، الى الاطلاع على الوثائق والمستندات حتى السرية منها ، الى اقتراح تعيين الخبراء .

مرد كل هذه التنظيمات والتشريعات الى ان الاعباء المالية غدت تلتهم حوالي ثلث الدخل الوطني ، وان عمليتي اقتطاع هذا الثلث وانفاقه تحدثان اثرا كبيرا في الاسواق النقدية والتجارية ، وفي اوضاع المكلفين الاجتماعية . يضاف الى هذا ان الدولة العصرية التي ارادتها الشهابية لم تعد دولة محايدة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع بل اصبحت دولة تدخلية تراقبهما وتوجههما سواء عن طريق التنظيمات الادارية او المالية . هذا ما ادى الى بروز اتجاه جديد في دراسة المسائل المالية ،

وهو ان توضع هذه المسائل في اطار الاقتصاد الوطني العام وتحلل على ضوء تأثيرها وتأثرها به(*) .

ح - القضاء

اهم العناوين الشهابية في مجال القضاء :

١ - **درجات المحاكم الثلاث .**

٢ - **مجلس القضاء الاعلى - معهد الدروس القضائية .**

٣ - **مجلس شورى الدولة .**

٤ - **محاكم شرعية ومذهبية .**

* * *

١ - درجات المحاكم الثلاث

(مرسوم ٧٨٥٥ - ١٦ تشرين الاول ١٩٦١)

بناء على الدستور اللبناني وخاصة المادة ٥٨ منه ، وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ، وبعد موافقة مجلس الوزراء وضعت موضع التنفيذ مشاريع القوانين المعجلة والمتعلقة بتنظيم القضاء العدلي اذ رتبت المحاكم العدلية وفق درجات ثلاث : الدرجة الاولى ، الاستئناف والتمييز ، ولكل منها غرفها وهيئاتها وصلاحياتها . وحددت الدوائر القضائية بانها الغرف او الاقسام ، او النيابة العامة والقلم التابع لها . كما حددت بعض اصول المحاكمات المدنية والتجارية والجزائية ، وأصول المحاكمة أمام محاكم الدرجة الاولى وطرق المراجعة في الاستئناف وفي اعادة المحاكمة وفي التمييز مع تحديد لاصول النقض في القضايا الجنائية والجناحية والمخالفات . كما تم تنظيم المجلس العدلي وعدد القضاة المدنيين لدى القضاء العسكري .

٢ ـ مجلس القضاء الاعلى ـ معهد الدروس القضائية

وضمن ذات المرسوم (٧٨٥٥) ، تم تنظيم مجلس القضاء الاعلى الذي يتألف من الرئيس الاول لمحكمة التمييز والمدعي العام لدى محكمة التمييز ايضا ورئيس ومفتش عام لهيئة التفتيش القضائي بالاضافة الى ثلاثة قضاة عن ملاك القضاء العدلي .

وقد انشىء معهد الدروس القضائية بموجب المرسوم المذكور اعلاه حيث تمتد مدة الدراسة ثلاث سنوات وتعين مواضيعها كل سنة بناء على قرار من وزير العدل يصدره بعد موافقة رئيس المعهد ومجلسه الاستشاري . واوكلت الى رئيس المعهد مهمة اصدار النشرة القضائية والسهر على تنمية الحركة الفكرية والعلمية في حقل القانون والاقتصاد وعلى تنسيق نشر الاجتهادات والابحاث القانونية والتعليق عليها .

٣ ـ مجلس شورى الدولة

اما نظام مجلس شورى الدولة فقد حدد نظامه بموجب المرسوم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ وهو هيئة تتولى القضاء الاداري ومراقبة اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية على اكمل وجه . يتألف من رئيس ومفوض حكومة ، ومن رؤساء غرف ومستشارين ومستشارين معاونين يحدد عددهم بقانون خاص . ويقسم مجلس شورى الدولة الى اربع غرف واحدة منها ادارية والثلاث الباقية قضائية .

يساهم مجلس الشورى في اعداد القوانين ، فيعطي رايه في المشاريع المحالة اليه من الوزراء ويقترح التعديلات الضرورية ويهيء ويصوغ النصوص المطلوبة . وله من اجل ذلك القيام بالتحقيقات اللازمة والاستعانة بأصحاب الرأي والخبرة . مجلس الشورى هو المحكمة العادية للقضايا الادارية والمرجع الاستئنافي او التمييزي في القضايا الادارية التي حدد لها القانون محكمة خاصة .

٤ ـ محاكم شرعية ومذهبية

(ق ١٦ تموز ١٩٦٢)

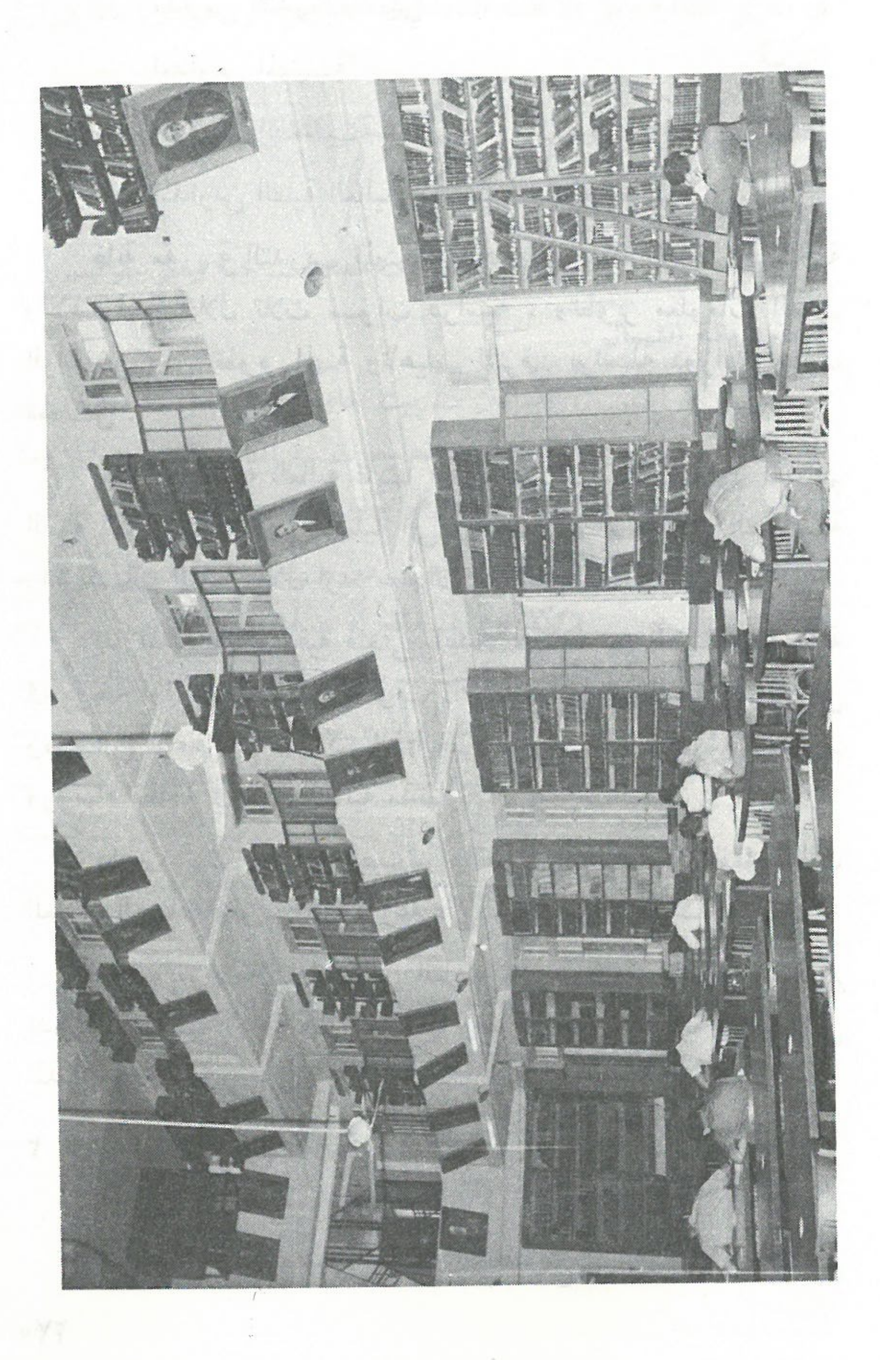
الذي نظم محاكم شرعية ومذهبية فأصبح القضاء الشرعي السني والجعفري يشكلان جزءا من تنظيمات الدولة القضائية . ويتألف القضاء الشرعي السني والجعفري من محاكم بدائية ومحكمة شرعية عليا لكل من المذهبين ، وتشكل المحكمة البدائية من قاض فرد شرعي . كما عين مركز المحكمتين العليين في بيروت . تتشكل المحاكم السنية من قضاة سنيين شرعيين والمحاكم الجعفرية من قضاة جعفريين شرعيين يتوجب عليهم حل جميع المسائل المطروحة .

هكذا تم من قبل أي في ٥ آذار ١٩٦٠ تنظيم القضاء المذهبي الدرزي بشكل تألف فيه هذا القضاء من محاكم درجة اولى ومن محكمة استئنافية عليا بشكل تنظيمها جزءا من تنظيمات الدولة . مركز المحكمة الاستئنافية العليا بيروت ، وتشمل صلاحياتها كافة الاراضي اللبنانية . تتألف محكمة الدرجة الاولى من قاضي مذهب منفرد وتتألف محكمة الاستئناف العليا من رئيس ومستشارين يعينون بمرسوم بناء على اقتراح وزير العدل بين الاشخاص اللبنانيين المجازين في الحقوق غير المحكوم عليهم بجناية او جرم شائن . ويدخل في اختصاص المحاكم المذهبية الدرزية النظر في القضايا والمعاملات المتعلقة بتطبيق احكام الشرع والتقاليد الدرزية وقانون الاحوال الشخصية للطائفة الدرزية .

* * *

ط ـ التربية

من العناوين التي اوجدتها الشهابية لتبقى مرتبطة بالإرث الوطني العام :



١ ـ كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية
٢ ـ مدارس رسمية للتعليم المهني
٣ ـ التعليم في القرى النائية
٤ ـ المعهد الموسيقي الوطني
٥ ـ مديرية الشباب والرياضة
٦ ـ مؤسسة الفتوة

* * *

١ ـ كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

(مرسوم ٢٥١٦ ـ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٩)

تتألف كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية في الجامعة اللبنانية من فرعين : الفرع الاول يخضع لاحكام المواد التالية من هذا النظام وتتولى شؤونه كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية . والفرع الثاني تتولى شؤونه كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف وفاقا لنظامها المستقل وضمن الشروط المحددة في المرسوم .

مع مراعاة احكام المادة العاشرة من الدستور اللبناني التي تتضمن حرية التعليم يكون للدولة اللبنانية وحدها الحق بمنح شهادة الاجازة او غيرها من شهادات التخصص في الحقوق اللبنانية وباقرار ومراقبة مناهج دروس هذه الشهادات وامتحاناتها .

في ٢٢ شباط ١٩٦٠ وبموجب المرسوم ٣٣٣٣ تم تطبيق الاحكام الخاصة بفرع الحقوق والعلوم الاقتصادية على قسم العلوم السياسية والادارية .

٢ ـ مدارس رسمية للتعليم المهني

(مرسوم ٩٤٠٤ ـ ٤ ايار ١٩٦٢)

تتألف المدارس الرسمية للتعليم المهني والتقني من :

- مدارس التدريب المهني
- المدارس المهنيـة
- المدارس الفندقيـة
- المدارس الفنية العالية (مدرسة الصنائع والفنون)

غاية مدرسة التدريب المهني اعداد عمال مهرة للاعمال الصناعية والاقتصادية خلال ثلاث سنوات دراسية ، وتطوير معلومات العمال الراشدين وفق تطوير المهنة وتأهيلهم للترقي بواسطة دورات تدريب معجـل .

المدرسة المهنية العالية غايتها اعداد عمـال مهرة تؤهلهم كفاءتهم الفنية للترقي في حياتهم العملية الى وظائف رؤساء عمل في الصناعـة والمؤسسات العامة خلال اربع سنوات من الدراسة .

اما المدرسة الفندقية فتعنى باعداد مستخدمين للصناعة الفندقية في مرحلة اولى مدتها ثلاث سنوات . تؤهلهم كفاءتهم الفنية للترقي الى وظائف رؤساء فروع بعد اكتساب الخبرة اللازمة ، كما تعد رؤساء مطاعم ورؤساء مطابخ في مرحلة ثانية مدتها ثلاث سنوات .

واخيرا تهتم مدرسة الصنائع والفنون باعداد فنيين للمؤسسات العامة والصناعة وفق برامج موزعة على اربع سنوات دراسة .

هذا ويقوم طلاب المدارس التابعة لمديرية التعليم المهني والتقني بدورات تدريبية اثناء العطل الرسمية وفقا للانظمة الداخلية في المدارس المذكورة .

٣ ـ التعليم في القرى النائية

(مرسوم ٦١١١ ـ ١٠ شباط ١٩٦١)

نص هذا المرسوم على انه يتم التعاقد مع اشخاص لتأمين التعليم

في القرى النائية وفق الانظمة النافذة في المدارس الرسمية وبرعاية وزارة التربية .

وتم تحديد القرى النائية على الشكل التالي :

* محافظة جبل لبنان :

- قضاء جبيل : الجليسة ـ قهمز ـ هدنية ـ جنة ومار سركيس .

* محافظة الشمال :

- قضاء طرابلس : القمامين ـ بيت حاويك ـ دبعل ـ جيرون ـ قرحيا ـ عصيموت ـ المقطوعة ـ حرف بيت زود ـ حرف بيت حسنه ـ كفربنين .
- قضاء عكـار : وادي خالد ـ دوره ـ المحمودية وتل كري ـ كفرتون ـ المقيرلة ـ فنيه ـ الدريب ـ اكروم ـ جبشيت ـ مزرعة النهرية ـ عكار العتيقة ـ سفينة ـ برباره ـ كفرنون ـ فريديس ـ الدبابيـة ـ شيخلار ـ الرومية ـ دنبو ـ سنديانة ريدان ـ القريات ـ المجدل ـ قبعيت ـ ظهر ليسينه ـ قلود الباقية ـ سيسوق ـ ممنع .
- قضاء زغرتـا : عقبة حيرونه ـ بشتين .
- قضاء بشري : وادي قنوبين .
- قضاء البترون : نيحا ـ نحلا ـ قندولا .

* محافظة الجنوب :

- قضاء حاصبيا : برغز ـ عين تنته ـ حلتا .

– قضاء صـور : زبقين ـ مروحين ـ عيتيت ـ مزرعة مشرف ـ الحلوسية ـ طورا ـ مجد لزون ـ البياض ـ يانوح ـ جناته ـ طير فلسيه ـ الحميري ـ النفاخية ـ محرونه ـ سلعا بدياس ـ ارزون ـ رشكنانيه ـ رماديه ـ الكنيسة المالكية ـ جبال البطم ـ وادي جيلو .

– قضاء النبطيه : كفره .

* محافظة البقاع :

– قضاء بعلبك : حام ـ دار الواسعة ـ الزرازير ـ برقة ـ بشوات صفرا ـ ريحا ـ الرام ـ بيت مشيك الكنيسة ـ اليمونة ـ قرحا ـ معربون ـ طفيل ـ حرفوش ـ بحفوفا ـ جنتا ـ بتدعي ـ مزرعة بيت صليبي ـ المشيتية ـ نبحا ـ القدام ـ مزرعة الضليل ـ الزرائب ـ مزرعة القرح ـ قرنة بيت لطوف ـ شميس برقا ـ العوجا ـ خريبه ـ البصيلي الفوقا والتحتا ـ قرنة بيت الستيتي ـ المشيرفة ـ مزرعة آل مطر ـ مزرعة السيد ـ العلاق ـ مزرعة مصنع الزهرة ـ مقراق ـ العقيدية ـ حربتا ـ حلبتا ـ نبحا المحفارة .

– قضاء راشيا : دير العشاير ـ كفرقوق ـ تنورة ـ حوش القنعبة ـ بكا ـ عين حرشا ـ عيحا ـ بكيفا ـ بيت لهيا ـ حلوه ـ خربة روحا ـ الرفيد ـ ضهر الاحمر ـ عين عرب ـ العقبة ـ عـين عطا ـ كوكبا ـ كفرمشكي ـ كفردنيس ـ مجدل بلهيص ـ المحيدثة ـ ينطا .

– قضاء البقاع الغربي : زلايا ـ لوسا ـ ميدون ـ عين التينه .

– قضاء الهرمل : حميره ـ الهرمل ـ خرايب ـ الشواغير التحتا والفوقا ـ فعرا ـ الشربين ـ فيسان ـ القصير ـ معيضره ـ وادي التركمان ـ وادي الرطـل ـ وادي فعرة ـ وادي العس ـ الزغرين ـ قنافذ ـ وادي الكرم ـ سهلات الماء ـ العريقة ـ الكراخ ـ جوار الحشيش ـ البستان ـ وادي ينبت ـ الزويتيني ـ المنيرة ـ نيحا ـ بريصا ـ مراح العين ـ مزارع آل عواد ـ حوش السيد علي ـ معاصر وادي فيسان .

٤ ـ المعهد الموسيقي الوطني

(مرسوم ٢٨٨٤ ـ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩)

تولى هذا المرسوم ، تنظيم المعهد الموسيقي الوطني على الشكل التالي :

« يتولى المعهد الموسيقي الوطني تأمين تدريس الموسيقى ،تنظيم الحفلات الموسيقية واحياءها . يخضع المعهد لوصاية وزير التربية ويرتبط به مباشرة ويكون من اعضائه الدائمين : رئيس جمعية اصدقاء الموسيقى في لبنان ، رئيس اللجنة الموسيقية في مهرجانات بعلبك ، ورئيس مصلحة الصرفيات في وزارة المالية . ويتم التدريس في المعهد على مرحلتين : مرحلة اعدادية ومرحلة عالية كما يخضع كل طالب يود الانتساب الى المعهد لامتحان خاص يحدد برنامجه المدير للتثبت من موهبته وكفاءاته . »

٥ ـ مديرية الشباب والرياضة

(مرسوم ١٧٤٧٢ ـ ٩ ايلول ١٩٦٤)

تحدث في وزارة التربية الوطنية ، مديرية عامة مهمتها الاساسية

الاهتمام بشؤون الشباب لتكملة الاعداد المتلقى في العائلة او العمل او المدرسة . وتشمل تكملة الاعداد هذه الميادين الثقافية والاخلاقية والمدنية والاجتماعية والبدنية والرياضية .

تتولى المديرية العامة للشباب والرياضة في نطاق مهمتها شؤون التربية البدنية والرياضة ونشاطات الهواء الطلق ومنظمات الشباب ومعسكرات ومخيمات الفرص ، والتربية الشعبية . كما تؤمن بالاشتراك مع وزارة التصميم العام ووزارة الاشغال العامة والنقل ، تجهيز البلاد بالمنشآت الرياضية ومنشآت الهواء الطلق،المدرسية منها وغير المدرسية، وبالتجهيزات اللازمة للنشاطات الاجتماعية التربوية . وتتعاون المديرية العامة للشباب والرياضة في سبيل تحقيق اهدافها ، مع جمعيات الشباب المختلفة واتحاداتها وتشجيع انشاءها وتساعد في تنميتها .

٦ ـ مؤسسة الفتوة

(مرسوم ١٧٢٠٢ ـ ١٨ آب ١٩٦٤)

نص هذا المرسوم على ان مؤسسة الفتوة هي مؤسسة دائمة مهمتها العامة الاهتمام بقضايا الشباب بغية اكمال التنشئة التي سبق ان تلقوها في العائلة والمدرسة او التدريب المهني ويتناول اكمال التنشئة هـذا، المجالات الثقافية والاخلاقية والمدنية والاجتماعية والبدنية والرياضية . تقوم المؤسسة المذكورة بهذه الاعمال بالتعاون مع جمعيات الشباب التي تشجع انشاءها وتساعد نموها .

* * *

ي ـ حريات عامة

ابرز ما نظمته الشهابية في هذا المجال :

١ ـ عقوبة الخطف وحرمان الحرية
٢ ـ وضعية الاجانب
٣ ـ عمل الاجانب في لبنان

١ ـ عقوبة الخطف وحرمان الحرية

(مرسوم رقم ٢٧ ـ ٥ اذار ١٩٥٩)

وقد قضى بتشديد عقوبة الخطف وحرمان الحرية :

« من حرم آخر حريته الشخصية بالخطف او اي وسيلة كانت عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وتخفض العقوبة الى ستة اشهر على الاقل وثلاث سنوات على الاكثر اذا اطلق عفوا سراح الشخص المختطف في خلال اربع وعشرين ساعة دون ان يرتكب به جريمة اخرى جناية كانت او جنحة .

وترفع العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة اذا جاوزت مدة حرمان الحرية الشهر ، او اذا انزل بمن حرمت حريته تعذيب جسدي او معنوي او اذا وقع الجرم على موظف اثناء قيامه بوظيفته او في معرض قيامه بها . لا يجوز منح فاعل الجريمة المذكورة اعلاه الاسباب التخفيفية . »

٢ ـ وضعية الاجانب

(ق ـ ١٠ تموز ١٩٦٢)

بموجبه ، يعتبر اجنبيا كل شخص حقيقي من غير التابعية اللبنانية . مع الاحتفاظ باحكام الاتفاقات الدولية والقوانين الخاصة ، يخضع الاجانب لهذا القانون في ما يتعلق بدخولهم لبنان واقامتهم فيه وخروجهم منه . يستثنى من احكام هـذا القانون اعضاء السلكين الديلوماسي والقنصلي . ويحق للاجنبي الحاصل على سمة مرور او اقامة التجول في لبنان ما عدا الاماكن المستثناة من قبل السلطات المختصة .

هكذا لا يجوز لغير اللبناني الدخول الى لبنان الا عن طريق مراكز الامن العام على ان يكون مزودا بالوثائق والسمات القانونية كما لا يجوز للبناني دخول لبنان عن غير احد مراكز الامن العام .

اما الاشخاص الغير لبنانيين المعفيون من وثائق السفر فتضبط دوائر الامن العام على الحدود دخولهم الى لبنان وتنظم بقرار من وزير الداخلية تفاصيل التطبيق . ويعفى من سمتي المرور والاقامة ، بمرسوم بناء على اقتراح وزير الخارجية والمغتربين ، رعايا بعض البلدان القادمون للسياحة لمدة حدها الاقصى ثلاثة اشهر .

لا تجوز مغادرة الاراضي اللبنانية الا عن طريق مراكز الامن العام ايضا . ويمكن ان يخرج الاجنبي من لبنان بقرار من مدير الامن العام اذا كان في وجوده ضرر على الامن والسلامة العامين . يجري الاخراج اما بابلاغ الشخص المعني وجوب مغادرة لبنان ضمن المهلة المحددة من قبل مدير الامن العام او بترحيله الى الحدود بواسطة قوى الامن الداخلي .

اما حق اللجوء السياسي فيصدر بقرار من لجنة يرئسها وزير الداخلية وتضم مدراء العدلية والخارجية والامن العام يعطى حق اللجوء هذا الى كل اجنبي موضوع ملاحقة او محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية او مهددة حياته او حريته لاسباب سياسية . كما لا يحق لكل لاجىء سياسي القيام طيلة اقامته في لبنان باي نشاط سياسي . واذا تقرر اخراج اللاجىء فلا يجوز ترحيله الى ارض دولة يخشى فيها على حياته او حريته .

٣ ـ عمل الاجانب في لبنان

(مرسوم ١٧٥٦١ ـ ١٨ ايلول ١٩٦٤)

مع مراعاة مبدأ تفضيل اللبناني ومراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ، والقوانين والنصوص الخاصة المرعية الاجراء ، والاتفاقات التي اقرتها وتقرها السلطة التشريعية بموافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

لجهة استقدام فنيين اجانب لاعمال تتطلبها المصلحة العامة ، يخضع الترخيص بالعمل للاجانب على الاراضي اللبنانية للموافقة المسبقة ولاجازة العمل .

على كل اجنبي يرغب في الدخول الى لبنان لتعاطي مهنة او عمل ، بأجر أو بدون أجر ، ان يحصل مسبقا على موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل مجيئه اليه الا اذا كان فنانا فيحصل على هذه الموافقة من مديرية الامن العام . يقدم الاجنبي في الخارج طلب الموافقة المسبقة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بواسطة ممثلي لبنان في الخارج او بواسطة وكيل رسمي له في لبنان ، يجب ان يتضمن هذا الطلب جميع المعلومات المتعلقة بخبرته وامكانياته ، وعلى الاخص : الاسم ، الجنسية ، تاريخ الولادة ، المذهب ، نوع العمل ومدته ، المؤهلات ، اسم صاحب العمل اذا كان طالب الموافقة أجيرا ، وأخيرا التعهد بان لا تشمل هذه الموافقة احدا من افراد عائلته .

اذا حصل الاجنبي على موافقة مسبقة للعمل عليه ان يتقدم خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ دخوله لبنان من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بطلب الحصول على اجازة العمل .

القسم الرابع

اختلاق الاخفاق

اختلاق الاخفاق

والآن ؟...

والآن بعد كل ما قلناه ، وكل ما سردناه واحصيناه وقارنّاه ، بعد كل علامات التعجب ، وربما الرفض المرتسمة في عيني وفوق جبين قارىء ما ، في زاوية ما ، في فكر ما . وبعد كل تنهدات المتذكرين المقربين ، المبعدين ومن ثم العائدين . بعد كل هذا ، ... ماذا يبقى ؟

ماذا يبقى من اعماق الشهابية وفي هذه الاعماق ؟ أتراه الجرح الذي أسمي اخفاقا ؟ أتراه خيبة الامل التي صارعتها ولم تصرعها ؟ أم تراه الألم مما آلت اليه اوضاعنا وتدهورت الى مداركه طموحاتنا ؟ أم تراه بروتوس ؟...

لكي نكون منصفين يتوجب علينا الاعتراف بأن الشهابية اتُّهمت بالاخفاق وبأكثر منه ، فاعتبرت أحد « أخطار لبنان الثلاثة » ... وسيقت الى المحاكمة ... فكُشف عن رأسها وجرّح جبينها ، فيما كانت تحزم ملفاتها وخرائط عملها وتغادر الدوائر والمؤسسات الرسمية ، على زغردة رصاص "الابتهاج" .

لذا ، وبعيدا عن فكرة تحليل اسباب « الهيصة » الجماهيرية التي

واكبت « ممثلي الامة » وهم يكسرون الجرة وراء الشهابية ويجزّئون اصوات المجلس النيابي الى انصاف وارباع ، سنحاول ان نشرح اختلاق اخفاق الشهابية بنفض بعض الغبار عن بعض الحقائق •

ونحن ان كنا قد ناقشنا موضوع الحرية ، نظريا ، في القسم الاول من الكتاب فكان لنا فيه رأي وموقف ، نود ان نعود مرة اخرى • الى معبودة اللبنانيين ، لا بل "اوكسيجينهم" ، لنطرح الاتهام الاول بحق الشهابية :

« احتجاز الحريات عبر «المكتب الثاني» » . فبالارتكاز على هذا الاتهام وغيره قدّم ضباط الشعبة الثانية في قيادة الجيش اللبناني الى المحاكمة عام ١٩٧٤ . وقبل ذكر الحكم المعروف من الجميع ، نجد من الضرورة ، والمهم جدا ، تدوين بعض ما جاء في هذه المحاكمة الشهيرة ، ان من ناحية الدفاع وان من مطالعة النيابة العامة العسكرية التي اوردتها الصحف اللبنانية بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٧٤ كالآتي : استهلّت الجلسة بمطالعة المدعي العام الشيخ أسعد جرمانوس الذي قال :

« سيدي الرئيس ، حضرات المستشارين ، نصف الناس اعداء لمن ولي الاحكام ، هذا ان عدل ... لفترة بعيدة من الزمن كثر التذمر من تصرفات ما كان يسمى بالمكتب الثاني ، فنسب اليهم الكثير الكثير حتى اضحوا تواترا ، موضوع كل عبء ، وأقل ما يقال في هذا المجال قول الخليفة المعتصم لعامله على خراسان: «لقد كثر شاكوك وقلّ شاكروك». اما الآن ونحن امام الحلقة الثالثة والاخيرة من هذه المحاكمات ، فلسنا بصدد ما قيل وما يقال ، لقد قلت ورددت منذ البدء : لسنا بصدد محاكمات عن تصرفات او اجراءات او طرق سياسية ، لا والف لا ... واضاف : نحن بصدد افعال مادية ، هذه الافعال ، سيدي الرئيس ، هي موضوع قرار الاتهام ، لقد أتينا امامكم بشهود الحق العام ومحضنا

أقوالهم ، ورئاستكم سألت المدعى عليه ـ المقدم غابي لحود رئيس المكتب الثاني الاسبق – واجاب عن كل التهم المسندة اليه . لقد أتى الشهود ، أو بالاحرى من أتى منهم وقالوا ما قالوا ووقف المتهم وهو رئيس الجهاز وتحمل بكل جرأة ، مسؤولية هذه الاعمال . اما النتيجة القانونية لهذه الاعمال فهي موضوعة على مشرح محكمتكم الكريمة ولكم وحدكم حق التقرير » .

وتابع المدعي العام يقول : « لا يمكن ان يقال بأن التحقيق او المحكمة العسكرية تنقصها الخبرة للتدقيق بهذه الاعمال ، واذا كانت هذه الاعمال تنسب الى وضع عام فأنتم من اهل البيت وأدرى بالذي فيه . ايها السادة : ان الضمير فوق كل شيء. ان الضمير هو من وحي الله ، وانا اطلب منكم ، اذ سأترك امر البتّ لمحكمتكم العادلة ، ان تحكموا كما عودتمونا ، وعودتم المجموع بضميركم . ان كل طرق الانسان نقية بعين نفسه لكن القضاء ، وهو من وحي الحكمة ، ميزان العدل ، فلقضائكم اترك هذه القضية » .

مرافعة الشيخ بهيج تقي الدين

ومما قاله الشيخ بهيج تقي الدين ، وكيل الدفاع : «...حضرة الرئيس ، لنكن صريحين طالما اننا نحصر كلامنا ضمن آداب المهنة . لقد قيل لكم ان هذه القضية سيقت ضد هؤلاء الضباط ، حفاظا على مؤسسة الجيش . ولسنا هنا في معرض المزايدة يا حضرة المدعي العام لكن أؤكد لك بحرمة الثوب الذي ترتديه ان احدا منا لا يقل حرصا على كرامة الجيش ، وان قناعتي بأن من حرك هذه الدعوى هو عدو لهذه المؤسسة التي اسمها الجيش . وتابع الشيخ بهيج قائلا : ان هذه القضية سيّست منذ البدء ، لقد قدّم هؤلاء للمحاكمة لان وراءهم رجلا كان يراد تحقيره ، لست أنت ولا أنا ولا المشرف على العهد... »

مرافعة الشيخ امين الجميل

الذي استهل مرافعته بالقول : « قبل البارحة وعلى أثر انتهاء جلسة المجلس النيابي،سئلت من قِبَل بعض الاصدقاء : متى ستنتهي هذه المهزلة ؟ وذلك على صعيد الدعوى التي نحن بصددها . ايها السادة، ان المهزلة كانت في مرحلة احالة هذه القضية الى التحقيق ، وكانت في اثارة الموضوع بالاساس وقبل وصوله الى هذه المحكمة ، وما يزيدني قناعة بذلك ، افادات الشهود التي تقلصت كليا . فلربما ان المحقق تأثر نسبيا ، كما يقول في تحقيقه ، بالرأي العام ، فاني لأسأله : أي رأي عام عنه يتكلم ؟ فهل نحن لا نمثل رأيا عاما في لبنان ؟ ان القضية كانت منذ البدء مهزلة ... مهزلة للعدالة . انهم استندوا الى مشاعر واحاسيس خاصة ليزجوا بهؤلاء الابرياء في هذه القضية ... لقد كان هناك تسرّع في الاصول التي أتبعت بهذه الدعوى . وعلى هذا الاساس نطلب من المحكمة التي عودتنا قول الحق في كل مناسبة ، نطلب منها وقف هذه المهزلة عند هذا الحد » .

مرافعة باسم الجسر

عن الشعبة الثانية والجيش ، قال الاستاذ الجسر : «...ان الشعبة الثانية لم تسيء الى الجيش ، فالجيش كان في عهدها محترما مهابا وتتمنى ان يبقى ويظل هكذا ... وهل المهابة تعني الخوف ؟ ان الديموقراطية في عصرنا ليست ديموقراطية اثينا او المدينة الفاضلة . هذه الديموقراطية الشكلية لم تبق حتى في بلاد الغرب . يقول البعض ان الشعبة الثانية اساءت استعمال سلطتها ، فهل استعملوا الاسرار التي لديهم للتشهير بأحد ، او التأثير عليه ؟ هل ضاربوا في البورصة ، هل

اشتروا اسهما ، هل قاموا « بشانتاج » سياسي ؟ وهم يملكون من الاسرار ما يهدم هذا البلد ؟ ! »

* * *

هذه القضية ، حتى هذه القضية ، تثبت ان الشهابية دفعت ضريبة الديموقراطية مرتين : مرة وهي تنتزع جنين الحرية « العامة » من بين أنياب الحريات « الخاصة » فتقود البلاد الى اول مراحل العدالة الاجتماعية وتكافوء الفرص تحت راية انضباط مسؤول .

ومرة ثانية عندما افتتحت ، بمثولها امام ميزان العدالة ، عُرف محاكمة المسؤول واماطة اللثام عن أصابعه وبصماته . وفي هذا المجال نسأل : ترى ، لِمَ توقف هذا العرف ، لِمَ لم يوجد قبلا ؟ وكم وكم من الجباه المتكابرة والعيون الفاجرة تستحق المحاكمة لا بل الحكم والادانة ؟ ولكنها تبقى تسرح وتمرح فوق منابر متاجر الرأي العام ؟..
واذ تترك الجواب للغد ، تثبت الحكم ببراءة المقدم غابي لحود رئيس المكتب الثاني الاسبق ، كذلك جميع رفاقه ، الضباط الذين قدموا « للمحاكمة » .هذا الحكم الذي صدر باجماع رئيس واعضاء هيئة المحكمة المؤلفة من العقيد الطيار جورج غريب رئيسا ، والاعضاء : القاضي فوزي أبو مراد ، والعقيد فارس لحود ، والمقدمين حكيّم وداغر.

واخيرا ... ان كانت البراءة تنفي الاتهام ، ترى ، هل تستطيع محو صورة « القضبان » من ذاكرة المحاكمة ؟

* * *

من القضايا الاخرى المرتبطة بوهج الشهابية ، كانت : شعبيتها . او ذلك المد من الناس الذين راحوا يتطرفون ويتفننون في ابتكار اعاجيب الشهابية وخوارقها فيرسمون بتصرفهم هذا حدودا وهمية لسلطتها او"تسلطها" . ويتبارون في ابتكار فنون الموالاة والتأييد ،

والالقاب ، التي نادرا ما اجتمعت في شخص واحد او مدرسة واحدة . فمن النزاهة الى الاعتدال ، الى الاستقامة الى الصدق الى التضحية بصمت الى الشرف الى الكفر بالطموحات الذاتية الضيقة ، الى الادب الى الاخلاق ، راحت الشهابيـة ، في طروحات هؤلاء ، ترتقي مراتب الميتافيزيقية والصوفية لتصل الى « القداسة » مع الاستاذ سعيد فريحة .

وقبل ان نسجل ملاحظاتنا حول مدى صدق هذه الشعبية التي انتقلت ، بعد العهد الشهابي ، وبسحر ساحر الى ضفاف اخرى متعددة ، نود أن نعود بالذاكرة الى وقفات التأمل والنصوص الاعترافية التي سجلت فوق رأس جثة مؤسس الشهابية وفي الذكرى الاولى لرحيله . كل ذلك في «عهد » اقل ما يقال فيه انه لم يكن شهابيا . هذه الوقفات وهذه الاعترافات «والانصافات» أعلنها وجاهر بها سياسيونا ، اكثريتهم، كلهم ربما ، فهل ان ما قالوه ، لا بل الجزء القليل القليل الذي سنعرضه مما قالوه ، يشكل « واجبا » تقتضيه اصول السياسة ومناوراتها ؟ ؟ نترك للقارىء ان يستنتج وان يحكم وتتعهد نحن بأمانة « النقل » .

جريدة العمل

نشرت جريدة « العمل » يوم الجمعة في ٢٧ نيسان ١٩٧٣ مقالا بعنوان « مات قبل ان ينصفوه » هذا نصه : « مات فؤاد شهاب قبل ان ينصفه اللبنانيون . مات والجدل ما يزال حادا حول « عهده ».هل كان ، حقيقة ، كما صوره البعض ، حاكما ظالما متسلطا ؟ هل هو الرئيس الذي حاول ان يقيم للعدالة في لبنان صروحا عالية كما فهمه محبوه ؟ الجدل هذا لم يكن بعد قد انتهى ، عندما كان فؤاد شهاب يغمض عينيه امس على هذه الدنيا . اذن ، مات والناس غير متفقين حول شخصه ، واعماله ، وسياسته التي كانت « نهجا » هو النقيض للذهنية التي ما تزال سائدة حتى الآن . وربما لهذا السبب ، كان الانقسام حـادا بين

اللبنانيين . فالرجل لم يكن رئيسا عاديا من صنع الظروف . بل كان شخصية فريدة فعلت في الظروف ، وفي حياة لبنان ، فترة ليست قصيرة من الزمن ، حتى ليصح القول ان « عهد فؤاد شهاب » يشكل صفحة غير عادية ، بارزة في تاريخ لبنان . كان الناس قد بدأوا يكتشفون كم كان هذا « الرئيس » كبيرا في تفكيره السياسي ، وعظيما في نظرته الى الدولة ، الى اعمال الحكم ، الى العدالة الاجتماعية في لبنان . كانت ثمار اصلاحاته قد بدأت تظهر ، وتينع ، في كل مرافق البلاد .

فضل فؤاد شهاب انه كان يبني للمستقبل ، وما أتيح للناس ، وهو في مركز المسؤولية ، ان يدركوا ابعاد هذا البناء ، فما رأوا الا الجانب السلبي منه .

ومأساة حكمه كانت هنا ، في هذه النقطة بالذات . فقسا على نفسه وعلى الآخرين ، يقينا منـه ان المستقبل يقضي بذلك ... وربما كان على حق .

ولكن هل كان فؤاد شهاب ينتظر انصافا ومكافأة ؟

الأرجح ، ان الفقيد الكبير كان قد اكتفى من دنياه بما فعل ، وكان فعله ، بلا ريب كبيرا . والذين يعرفونه ، يؤكدون انه من الرجال الذين لا يهمهم ما يقال عنهم ، وقد دخل المعترك السياسي اضطرارا ، فما فكر يوما ان يكون فريقا في هذا الصراع .

واذا كان قد خاصم بعض السياسيين ، فليس لانهم منافسين له ، بل بدافع الاعتقاد بأنهم عقبة في طريقه ، في طريق السياسة التي رسمها لنفسه ولعهده .

فؤاد شهاب مـات ؟

مات ، اذن ، عظيم من بلادنا . مات مصلح كبير كُتِبَ له ألا ينصفه مواطنوه الا وهو في العالم الآخر ... تلك هي حال كل الذين دخلوا التاريخ » .

وفي اليوم التالي ، عادت « العمل » لتكتب مقالا آخر بعنوان « كم هو متخلف هذا الصراع ». جاء فيه : « هذا الاجماع على ان فؤاد شهاب ، كان رجل دولة ، طاهرا ، ومصلحا عظيما ، لماذا لم يكن قبل موته ؟ ؟ ؟

بل لماذا كان بعضنا ينكر عليه هذه الخصال ويلصق به نقيضها احيانا ؟ هل لانه كان منافسا كبيرا ، خطيرا ... وبطل اليوم ان يكون كذلـك ؟ ؟

هذه الظاهرة تكشف لنا ، كم هو متخلف هذا الصراع الدائر بين السياسيين في بلادنا ، وكم هو ملتصق بالحساسيات ، والانانيات ، والاحقاد ، والاغراض الشخصية ، وكم كان بعضنا يغش نفسه والناس ، أيام كان يكيل التهم جزافا للرجل الكبير ، يحرض الشعب عليه وعلى سياسته . نسجل هذه الظاهرة ، لا لغرض سياسي معين ... ولا للانتقاص من قدر احد . بل اعتقادا منا بأن الحسرة الشاملة ، والصادقة ايضا ، على فقد فؤاد شهاب ، قد تكون سبيـلا لهز الضمائر التي تستبيح لنفسها ، في زحمة الصراع السياسي ، التلاعب بكرامات الرسل مـن كبارنا وزعمائنا ، ولا تتورع عن تلويث فضائلهم وتمريغها في الضغائن والاحقـاد .

فلبنان لم يفرغ من الاخيار ... وفيه سياسيون قدوة وعناوين زهد وكفر بالذات ... كما فيـه سياسيون صغار ، بعقول ضيقـة ايضا . والمطلوب ، ان نصون الخميرة الطيبة فلا نجازف بهـا . ان للصراع السياسي حدودا ان تخطاها اصبح قتالا بين ثعالب ... او ذئاب . وفؤاد

شهاب ، كان كما نقول عنه الآن بعد مماته ، رجل دولة وفي السياسة رسولا . ومع ذلك ، لم نرحمه ، ولم يشأ هو ان يدافع عن نفسه ، ان يقاتل ، وآثر الوحـدة والصمت والانزواء . وربما كنـا سبب كفره بالسياسة ، وعلة تنكبه عن المسؤولية . وكأنه كان يقول في نفسه ، وهو في وحدته : اذا كان جزاء الرسولية ، هذا الجزاء ، فمعناه ان لا مكان للمصلحين والاخيار على هذه الارض .

أجل يهمنا ان نقرب من بقي بيننا من طينة فؤاد شهاب ، او من ستلدهم امهاتهم بهذه الطينة . كيف ؟ بحد ادنى من الانصاف مع من نخاصمهم . بقدر صغير من المحبة ، والصدق مع أنفسنا ومع الآخرين ، بالفصل بين عواطفنـا ونزواتنا ، وبين المواقف العامـة التي لا تعني اصحابها بقدر ما تعني الشعب ومصالحه الاساسية . فهل هذا ممكن ؟ »

كمال جنبلاط

اما الاستاذ كمال جنبلاط فقد كتب في جريدة الانوار مقالا بعنوان: « فؤاد شهاب : مدرسة واخلاق » ، جاء فيه : يفقد اللبنانيون في الرئيس فؤاد شهاب ، وجها مميزا ، من تاريخه القديم والحديث ، وكأنه حدث ظهر في السياسة اللبنانية ، يصعب تصور بروزه في بلاد كلبنان ، ولم يكن له حزب ، ولم يكن يعطف على أرباب السياسة او يوفر لهم نقدا ، ولم يكن يتصل بالشعب مباشرة ، وكانت ابواب بيته معظم الاحيان مغلقة في وجه القاصدين ، ولكنه بالرغم من كل ذلك كان انجذاب الناس اليه كبيرا جدا . كمن يهرب من درب الطبيعة فتسعى الطبيعة اليه ...

كان رابط الجأش لا يحركـه خبر ، وهو في الآن نفسه شديـد الاحساس ، كثير الحياء ، كالصبية ، وهو يعرف ما يريد وكيف يريد ـ أي ما هي الوسيلة الى تحقيق الهدف ـ وهـذا امر قلّ ما يتوفر

للسياسيين الذين لا يعيشون عادة الا تحت سطح الماء . اما هو فكنا
نشعر وكأنه يعيش فوق سطح الماء ، مرتقبا المقبل من الايام ، يرى ما
لا يراه الآخرون . وهذه هي ميزة القادة الحقيقيين:ان تكون لهم رؤية
المستقبل ، ان يتسموا بالحدس العميق لمصير الاشياء . وكان ذا عقل
حصيف يعرف كيف يحلل المسائل مهما تعقدت ، وكيف يبسطها بايجاز
كبير ، وكيف يرد عليها ، لان التحليل العلمي الموضوعي وحده يمكننا
من ان نعطي للقضايا حلولها الملائمة الثابتة .

ربما كان يخطىء احيانا ، ومرجع ذلك الى انه كان يتأثر الى حد
كبير بسمع اذنيه ويصدق ما يسمع . وفي لبنان ، ويا للاسف ، تعمّر
آفة الكذب كما لا تعشعش في أي بلد آخر ، فكيف لا يصدق الصادق
قول النمامين . ولكنه كان لا يلبث ان يصحح ما سمعه عندما تبلغه
الحقيقة . وكان شديد المعرفة بالرجال ، من سيمائهم يتبصر في حقيقتهم
وهي صفة ايضا من صفات القيادة اذ انـه كان يعرف كيف يختـار
معاونيه ، والى أي وظيفة يصلح هذا او ذاك . وكانت له فكرة رفيعة
عن واجبه الذي يقوم به بكل دقة وبكل امانة ، وبدون جلبة ، بـل
يؤثر الصمت فيما يعمل على كل ظهور . وقد تكون من صفاته محبـة
الاختفاء ، والهرب من الظهور ، والاحتجاب الدائم . فكان سره عميقا ،
يقرر ما يجب ان يتقرر في الصمت وفي الهدوء ، وبعد التأمل الناصت
لتحليل يجري في عقله ، فاذا تلفظ به كان الرد الصواب . قد يكـون
فاته معرفة فن السياسة الحقيقي، والقدرة على نظم الجماهير في تشكيلات
تؤيد فكرته ، وسعيه ، واهدافه . وقد كان فيه ، ربما ، خشية من مثل
هذه المواجهة ، وهذا التفاعل مع الناس . وقد يكون في حدسه ان الناس
يجب ان تأتي اليه وان تختاره ، لانها تعلم بوجوده دون ان يكون بحاجة
الى الخروج الى الناس . وهذا التصور عطل ، ربما ، قسما كبيرا مما كان
يفكر بتحقيقه ، لان الجنرال ديغول نفسه ، لولا الحزب الذي انشأه او

الاحزاب التي استند اليها لما كان استطاع ان يفعل ما فعل في تاريخ
فرنسا . وفي ظننا ان الجنرال شهاب كان ترك اثرا اوسع لو انه ركز كيان
دولته على تأييد الاحزاب ولما كانت صارت هذه الردة بعده التي تهدد
اليوم مصير بعض المؤسسات الادارية التي انشأها . فالحزب هو مؤسسة
بالنسبة للانسان ولفكره ، تبقى ولو ترك الانسان هذه المؤسسة ، او
تقاعد ، او توفي ...

عرفت فؤاد شهاب منذ سنة ١٩٤٣ تقريبا ، وكنت اعجب بتواضعه
الجم الذي كان يرافقه دائما لون من الرفعة والتميز في خلقه ، وفي
اخلاقه . وكان هو يشعر احيانا بذلك ، وبأنه على مثل هذا المستوى ،
فاذا بمرآة الانا تقف حينا حاجزا لا يتعداه الى البساطة الاخيرة الصافية.
ولكنه ، في كل حال ، كان ملح الرجال لو ادرك الناس قيمة هذا الملح
بالعجين ، وفي عجانة الدنيا .

وكان فؤاد شهاب يحتقر صغار النفوس ، وارباب التسلط على
المال من السياسيين ، وكذلك لا يحب الخفة في الرجال ، ولعل امتعاضه
من هؤلاء اكسبه عداوتهم . وكان من الصرامة في حياته الخاصة والعامة،
بحيث انه لا يقبل بالالتواء والتزوير عند غيره ، على ان من المفارقات
العجيبة ، في نظري ، التي لم افهمها الا في معيار الفصل احيانا بين تطلبات
الملك ونجوى الملكوت ، فان هنالك افعالا كان يرتضيها من غيره ولو
كانت منافية لبعض النواميس . ولعل معرفته بالناس كانت تدفعه الى
عدم الاصرار عليهم ، ومعاقبتهم كما يتوجب . ولكنـه كان شديدا في
ملاحقة الموظفين ، يعلم ما للمراس والنظام مـن قدرة تربوية بالنسبة
للانسان .

نضيف الى ذلك كله شعورا اصيلا بالديموقراطية ولكن على غير
منحاها البرلماني القائم حيث تضيع المسؤولية بضياع القيادة ، وهو في

تفكيره الديموقراطي بقي لا يتجاوز حدود العائلات الروحية التي تتعايش في لبنان ، ولو فكر احيانا بضرورة صهر اللبنانيين شعبا واحـدا فيما يتعدى كل طائفية . على انه كان يحلم بنظام للحكم يعدل فيـه هذا الدستور بشكل من الاشكال ليمكن الحاكم من القيام بكل استقلال ، بما يرتضيه للبنان من اصلاحات جذرية . فؤاد شهاب مدرسة واخلاق ونزاهة عميقة ، وشرف اصيل ، ووفاء للاصدقاء ، ومحبة للاخرين . وهو لغز في آن واحد كجميع الذين دخلوا الى الحق تعالى من ابواب السماوات فظلوا في نعيمها يترفهون ولم يهجهم الشوق الى الصيرورة في النار الازلية » .

جريدة المحرر

وبتاريخ ٢٧ نيسـان ١٩٧٣ كتب الاستـاذ كمـال جنبـلاط تحت عنوان : « خسره لبنان » : « فؤاد شهاب خسره لبنان لانه لم يستحقه معظم ابنائه ولم يقدروه حق قدره في الحكم وخارج الحكم . كان من الرجالات القلائل الذين يتصفون بصفات رجل الدولة ، ولا شك انه ترك اثرا كبيرا في ضمير اللبنانيين لانه كان يجمع بين العلم الغربي ونزعته التنظيمية وبين هذه الشهامة الطبيعية والبساطة العفوية ، وارستقراطية الخلق التي يتميز بها بعض اللبنانيين من الجدود ومـن احفادهم . وكانت نظرته ثاقبة بعيدة للقضايا الاجتماعية ، وكان يدرك ان المشكلة الاجتماعية هي مشكلة العصر الذي نعيشه ونعايشه ، وكان على غاية كبيرة من العفوية مما سبغ انسا رائعا على تصرفاته واحاديثه وكان له من المنعة النفسانية ومن شرف نفسه ما يرفّعه عن التدخل في الصغائر والكبائر على محبته للنكتة ، وكم كان يستحقها السياسيون .

ان الذين انتقدوه او ينتقدونه احيانا لا ينظرون الى انفسهم ويرون

انهم دونه درجات ودرجات ، وقد يكونون اقرب الى الدرك الاسفل منهم الى اعالي المعراج . وكانت افكاره ومبادئه على ما تحتضنه من تراث عميق مدرسة في تصور الاصلاح الشامل وفي استقراء معالم المستقبل القريـب .

ان موت فؤاد شهاب يترك فراغـا ضخما لا يعوض في السياسة اللبنانية . ومن ألم المصادفة ان يكون فؤاد شهاب قد عبر هذه السنوات الثلاث بمطهر حقيقي للنفس لما كان يراه من محاولات لتشويه افكاره وتقويض اسس المنظمات والقوانين التي انشأها لتحويل الاتجاه العام في البلاد الى لون من هذه الليبرالية الاحتكارية التي نشهدها . لا شك ان المحنة ، كانت عظيمة في نفسه ، محنة الرجل الذي يرى عمله الكبير تمزقه وتعبث به أيدي الجهالة . وكان فؤاد في مسيحيته يكره المـال واربابه من الذين لا يحسنون انفاقه – وكان بسيط العيش يستلهم من هذه البساطة اثرته لفقراء هذه الدنيا ، ويفكر يوم كان رئيسا للدولة بعيشهم وبآلامهم وبما يحسن ان يفعل لاجل تحسين احوالهم .

ليس من حظ لبنان ان يبقى فؤاد شهاب حتى يوم اعتزل في بيته صخب السياسة لانه لم يكن من نصيب اللبنانيين لان يعود الى الحكم ليكمل ما بدأ .

من الذي سيخلفه في القيام بهذا العمل ؟ لا ادري ... بعض رجال التاريخ يمحون ويطوي الزمن أعمالهم ونشاطاتهم الى حين ، ثم تبرز الدفعة الجديدة فيتحقق الانسان من ميت في فكره ، لان التاريخ هو هكذا طي ونشر » .

جريدة النهار

وفي ٢٧ نيسان ١٩٧٣ ايضا ، كتب الاستاذ ميشال ابـو جوده

تحت عنوان : « الابتعاد الكبير » : «...كان قويا بصمته . كان قويا بعزلته . كان قويا بتفرده بصفات عديدة سبقت ورافقت توليه الرئاسة والحكم وجعلت منه علامة استفهام كبرى . كان قويا بزهده . كان قويا بكتمانه . كان قويا بابتعاده . والزهد والكتمان والابتعاد خلقت حوله هالة يصفها الجنرال ديغول – مثاله الاعلى – « بأنها اهم ما يحتاج اليه القائد » . كان فؤاد شهاب يبدو في الحياة العامة في لبنان كأنه لم يترك الجيش ولم يدخل السياسة . وكان هو يعزز هذا الانطباع بل يشدد عليه كأنه اعز شيء لديه ، بل اهم سلاح لديه ، في الوسط العسكري وفي الوسط السياسي .

وكان اول رئيس جمهورية يأتي كقائد للجيش وليس نتيجة اللعبة البرلمانية ، بل استطاع ان يظهر كأنه اول قائد في المنطقة العربية يخلع ثوبه العسكري ويتخلى عن سلاحه ليتسلم الحكم بينما كان القادة الاخرون يصعدون سلم الحكم ببزاتهم مستعملين أسلحتهم كاملة . ولعل قصته مع الحكم في لبنان انه حاول ان يدخل العصر الى مؤسسات الدولة مستفيدا من خبرته الطويلة في الجيش الذي كان آنذاك اقرب المؤسسات اللبنانية الى العصر الحديث ... ومع ذلك استطاع فؤاد شهاب ، بفضل اوضاع لبنان ، ان يساعد في منع الاصطدام العنفي بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية فمرّ لبنان ، خلافا للمنطقة بالتجربة الانتقالية وخرج منها بسلام . وبموته تأخذ امور كثيرة احجامها الحقيقية سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أم على الصعيد العسكري.

...وبموته يطرح التساؤل الكبير في الوسط السياسي اللبناني حول مصير الشهابية . من خلال ذلك كله يبقى فؤاد شهاب ، الجندي والقائد والحاكم، قصة لم تكتب . قصة من حياة لبنان حافلة بالكثير غير المعروف ، عسكريا وسياسيا ، وان يكن الناس يتداولون القليل الشائع حتى الآن » .

حزب النهج

وتحت هذا العنوان ، كتب الاستاذ ادوار حنين في جريدة « البيرق » : « اما وقد فارق الرئيس شهاب نهجه فماذا يبقى على النهج ؟ من حظ النهجيين : انهم ينتسبون الى جميع الطوائف وانهم ينتمون الى جميع المناطق . ومن حظهم ان لهم انجازات ، في التشريعات الشهابية ، تجسد مبادىء ، فتجاوزوا، بفضلها، مرحلة المبادىء–الكلام. فلماذا لا يركبون حظهم–ما دامت الريح مؤاتية–ويواصلون مسيرتهم ، فينشئون من أنفسهم حزب النهج ؟

محازب يدعو الناس الى انشاء حزب غير حزبه ...

انه لمنتهى العجب .. غير ان ما هدف اليه هذا المحازب يوم دعا الى قيام حزب الحلف هو ما يهدف اليه ، داعيا الى قيام حزب النهج . لا كلفا بالنهج بل رغبة في ان يقوم نظام الحزبين في لبنان . افضل نواة لحزب لبناني اهل النهج ، لما يمثلون من الجوانب اللبنانية فحرام ان تضيع المناسبة ... قبل ان يجف التراب على ضريحه عاهدوه ، عاهدوا فؤاد شهاب ، على ان تصبحوا حزبا ... ثم اقسموا ، هناك ، على ان تعملوا كل ما من شأنه ان ينشيء الحزب المناوىء » .

* * *

ان تدوين هذه المواقف والوقفات امام شخص « المعلم » كما كان البعض يحب ان يسميه – لا يتلاءم والخط الذي سرنا عليه في المراحل السابقة من الكتاب، ان لم نقل انه يتناقض ويتعارض . كل ما نبغيه من اعادة تهوئة هذه « المعلقات »،هو اثبات ان « شعوبنا » اللبنانية ، وحتى اشعار آخر ، ما تزال تنسى .. تسامح.. تغض الطرف ، ما تزال "صابون" اخطاء السياسة اللبنانية ومساحيق تجميلها المختبئة تحتها الحقائق والاسرار ... شعوبنا ما تزال تجهل « المقارنة » ...

كامل الاسعد

أما عن علاقة الفكرة بالشخص فقد اختصرها الرئيس كامل الاسعد في احتفال الذكرى الاولى للرئيس شهاب ، في قصر الاونسكو (٢٨ نيسان ١٩٧٤) بقوله : « ... لقد كان نظاما في رجل ، عرف في الوقت نفسه ، كيف يكون رجلا في نظام » ...وعن شهاب الرجل والنظام قال الرئيس الاسعد – في الاحتفال المذكور –"تبرز في ذكرى الرجال العظام آيتان ، آية الغياب وآية الحضور . فكلما طال احدهم غيابا ، ونأى بُعدا ، تعاظم حضورا وازداد قربا . واحد من هؤلاء كان الرئيس الراحل فؤاد شهاب ... وما كان هذا التوازن المعجز ، بين واجب الحضور ، وحكمة الغياب ، الا حصيلة نشأة سويّة مؤمنة صابرة ، في الطريق الصعب ، صقلت رعيلا باسلا ينتمي اليه الفقيد ، تعوّد قهر النفس حتى لو اراد ان يثنيها بسهل من بساط العيش ، ما طاوعته مختارة ولا اذعنت لهواه .

لقد شاءت الاقدار ان يتحول من قائد عسكري ، الى قائد سياسي . من قلب يتحدى الموت ، الى عقل ينهض لبناء الحياة . من يد تمسك بآلة العنف ، الى ارادة تتصدى لبناء المجتمع والدولة . وكما استطاع ان يبني المؤسسة العسكرية ، ويوفر لها القدر الكبير من الخلق والاحترام ، وان يجعل منها مؤسسة نموذجية في هذا المنقلب المضطرب من الارض ، انطلق بعد توليه مقاليد الحكم ، في محاولة رائدة لبناء المؤسسة المدنية ، بناء علميا حديثا . وبدأت مرحلة شاقة من كفاح رجل الدولة في سبيل بناء الدولة . دولة المؤسسات الحضارية المتطورة .

لقد ادرك عنف التحدي في القطاع الاقتصادي ، وعنف الرياح التي تعصف في بناء المجتمع اللبناني . ان اتوقف لحظة انصاف وتقدير ، أمام تلك الشخصية العسكرية التي عرفت كيف تعصم الدستور ،

وتصون مرتكزات الشرعية ، وذلك عندما اشرفت وحدة الوطن على الانهيار عام ١٩٥٨ ، وفي أدق الظروف واحلكها ، وتحت وطأة التناقضات التي كثيرا ما استبدت بالمواقف ، ونزعت الى التطرف . فقد كان فؤاد شهاب على ضآلة احتفاله بالشأن البرلماني ، ثابت الايمان بالقواعد الدستورية الشرعية . فكان هاجسه الدائم ، التقيد بأحكام الدستور وتعاليمه فهو عنده الكتاب الذي لا يمس . ولعل مرد ذلك الى ايمانه بأن الممارسة الديموقراطية ، التي ارتضاها اللبنانيون،هي خير سبيل لتعزيز وحدة الصف اللبناني ، وهي الضمانة الأولى ، لارساء قواعد الوحدة الوطنية في لبنان ...

فؤاد شهاب ، عمارة اخلاقية ذات جذور عميقة في التراث ، ارادة عنيدة في فعالية الزمن الهازل والقدر الغاشم ، شخصية فذة هي نسيج نفسها في الزهد والتقشف والبعد عن المظاهر والاهواء .

ميزات ترفع اسم الفقيد الى مصاف القادة الخالدين ، لقد عمل بصمت وتألم ، ومات ولم يتكلم . فسلام عليه في يوم ذكراه : نظاما في رجل عرف كيف يكون في الوقت نفسه ، رجلا في نظام » .

تقي الدين الصلح

وفي ذات الاحتفال تحدث الرئيس تقي الدين الصلح . فكان مما قاله : « ... قبل توليه السلطة لفترة بعيدة ، كان شخصه مهيأ ليكون جوابا على مشكلة وطنية ، وهي مشكلة ايجاد الرئيس ، الذي يخلف الرئيس ، الذي تحقق في عهده الاستقلال . لكن فؤاد شهاب الذي لم يأت الى السلطة يومذاك ، لحل مشكلة غياب رئيس كبير ، أتى بعد ست سنوات لحل مشكلة وطن ... كان وفاؤه العميق لاستقلال الدولة ، يرسم له قواعد بناء دولة الاستقلال . حتى يأسه كان صورة من صور

الايمان وشكه وجها آخر من وجوه اليقين ... كان حرصه على الكتاب ، أي القانون ، العنوان الذي أراده هذا العسكري للحفاظ على الديموقراطية . ولكن تحرره السياسي ، وفهمه للضرورات التي بها يستقيم الحكم ، وادراكه الوطني العميق لحاجة لبنان الى سرعة التقدم والتطور ، كل ذلك بلغ به حدود الثورة ، غير انها ثورة من ضمن الشرعية ، وفي اطارها ، وهو المتشرب لروح الحرية والديموقراطية ، والمؤمن بانهما مع الاستقلال والسيادة الدعائم الاساسية للبنان » ...

وقال : «... في قدوة الترفع والنزاهة ، في اعطاء كل الذات للواجب ، في العناء المرير بحثا عن الحقيقة والصواب ، في التوجه الدائم وجهة التجدد والتقدم ، في الاصرار الثابت على متابعة الخط ، في الحصانة الصارمة امام القريب قبل البعيد ، كان فؤاد شهاب ، الحاكم الصالح الذي اقتطع لنفسه باستحقاق صفحات باقية في تاريخ لبنان » .

فيلسوف دولة لقضايا الانسان

تحت هذا العنوان ، قال الوزير السابق فؤاد نجار في كلمته : « لم يكد فؤاد شهاب يتسلم الحكم ، حتى اصبح فيلسوف دولة ، فسارع الى وضع برنامجه الانساني قاصدا به معالجة قضايا الانسان اللبناني ، على اطلاقها . ومن جوهر برنامجه هذا توضحت الرؤيا امامه ، وقام بمسيرته الاجتماعية الفريدة لخلق شعب جديد ووطن جديد ، فسن القوانين التي نظمت الادارة ونشرت العدالة الاجتماعية والتي عممت مشاريع الانماء في شتى مجالاتها ، وهكذا ارسى لبنان على قاعدة دولة حديثة .

وكان الانسان اللبناني موضوع اهتمام رجلنا الكبير ، فلبنان في نظره كان انسانه ، في أية بقعة من لبنان ، لا سيما في القرية النائية . وكان

هو بمثابة أب له ومن اجل ابنائه عمل الاب ، ليعزز شأنهم ، ويبث فيهم بعدالته المثالية روح الطمأنينة الصحيحة وما كانت مصلحة الانعاش الاجتماعي ، والحركة التعاونية ، وغيرها من المؤسسات سوى تحقيق لبعض ما كان يهدف اليه .

لم يكن للارتجال اثر في تصرفاته ، فعمله كان مبنيا دوما على الدرس والتخطيط ، ضمن برامج موضوعة بالدقة التامة ، ولعل تنسكه وعدم ظهوره امام جمهوره اللبناني ، في مناسباته الكثيرة ، قضت به ، رغبته في الانصراف الى تحضير هذه الدروس ، وتجسيدها بالمشاريع البناءة التي اشتهر بها في مختلف مبادئها الاجتماعية والاقتصادية . كان محدثا لبقا ، وحديثه الذي من نوع ما قل ودل كان يعطره بظرفه وروح نكتته وكان الى جانب هذا مستمعا ، من الطراز الاول ، ومستوعبا لحديث الغير بصورة تثير الاعجاب .. كان منفذا على اسرع ما يكون التنفيذ ولعل المصالح المستقلة التي انشأها لخدمة المواطنين ، ليست سوى تعبير صادق عن رغبته الملحة في هذه السرعة ، وكم من مرة ، كان المراجع يصل حقه ، وهو في حضرة الرئيس ، لان الرئيس كان يتحول من رئيس دولة الى متتبع لقضية ، ارضاء لضمير المسؤولية وحرصا على انصاف المواطنين .

عندما يعود التاريخ المعاصر الى نفسه ، وهو يجوب هذه البقعة من العالم باحثا عن منشود ، فانه سيجده دون شك هنا ، في لبنان بشخص رجل على مستوى التاريخ اسمه فؤاد شهاب » .

خاتشيك بابيكيان

اما النائب بابيكيان فقال : « ... كان الانسان محور اهتمامه ، وغاية كل خطة ورجاء ، الله والانسان ، واين يجتمع اله المسيحية باله

الاسلام . واين يجتمع الانسان بأخيه الانسان ، على اختلاف الجنس والعرف والملة والحلة ؟ اين ؟ ان لم يكن في لبنان . فكان اول ما كان لبنانيا ، لا يرى للحياة معنى الا الامعان في خدمة لبنان . سبعون عاما عاشها الرئيس فؤاد شهاب ، لم يعرف خلالها ، من الحياة غير ألوانها القاتمة الجائرة ، هل تذكرون انه شارك يوما في احتفال او استقبال ، في عشاء او غداء ؟ انا لا اذكر ، ولكن الجميع يذكر هذا الناسك المعتكف ، تمر الايام ، تمضي الاشهر والسنون ، والرئيس فؤاد شهاب نزيل داره المتواضعة ، في بقعة من ربوع كسروان ، لا ينفك عنها ، ولا يبتعد ولا ينهي ، كما لا يقربها احد او يجاورها . هكذا كان الرئيس شهاب زاهدا منعزلا ناسكا منفصلا . وعن الكتاب–القانون ، كان يردد مع احد كبار الفلاسفة الفرنسيين : بين القوي والضعيف الحرية هي الطغيان ، والقانون هو الانصاف . فملأ عهده بالقوانين والأنظمة ، بالمراسيم والقرارات ، التي ما زال لبنان واللبنانيون يحتكمون اليها ويتفيئون ظلالها .

فالمرأة اللبنانية التي أعلن عن بعض حقوقها في العام ١٩٥٢ كحق الانتخاب (قانون ١٩٥٢/١١/٤) قضى الرئيس شهاب ، في قانون الارث لغير المحمديين بمساواتها الكاملة مع الرجل في الارث والوصية (قانون ١٩٥٩/٦/٢٣)، ثم اعتق العامل من نير الاحكام القاسية ابان عمله ، فاعطاه ما سمي حقا بالضمان ، الضمان الاجتماعي ، وهو وجه من وجوه العدالة الاجتماعية الشاملة ، التي طالما سعى اليها جهده وبذل في سبيلها زهرة عهده .

كان ، رحمه الله ، ذا قرار ، وذا حزم ، اذا اعتمد الامر لا يرتد عنه . فهاكم هذا القانون الثورة . قانون الضمان الاجتماعي الذي كم وكم نفض عنه الغبار ، ثم طويت صفحاته ، تحت ضغط الضاغطين ،

واحتجاج المحتجين . فما انفك يتابعه، يلاحقه ، يشرح منافعه ويعلن محاسنه ، حتى قضى بنشره بمرسوم . فتحمل وحده المسؤولية في تحوير مجرى الاقتصاد اللبناني امام التاريخ ، فيما كانت فئة تنادي بالويل والثبور وعظائم الامور . **الا ان اسم الرئيس فؤاد شهاب ، سيبقى الى الابد ، مرتبطا بتلك السلسلة الضخمة من المراسيم الاشتراعية والتنظيمية التي اصدرها ما بين ١٢ حزيران و١٦ كانون الاول سنة ١٩٥٩ ، وهي اكبر مجموعة للقوانين والانظمة الادارية شهدتها البلاد منذ استقلالها .**

في عام ١٩٦٢ ، وفيما كنت مجتمعا الى اساتذة الادارة في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة ، سألني عميد الكلية عما لدينا من اطروحات في موضوع الاصلاح واضاف : « ان اكثر من دولة في منطقة البحر المتوسط ، تراجعنا مستفسرة عن الاسس التي قامت عليها حركة الاصلاح الاداري في لبنان » . منذ ١٩٥٩ ، وهذه المراسيم ، هذه الانظمة ، هذه القوانين ، هي موضوع أخذ ورد ، بعضهم يرى فيها الخير والفلاح ، وبعضهم يرى فيها كل النكسة والبلاء . **ولكنه ما من لبناني الا ويعترف في قرارة نفسه انها كبرى المحاولات الجدية المنظمة المحكمة ، لبناء دولة حديثة ،** تستوحي العلم منهلا ، **والعدالة هدفا والقانون سبيلا .**

دولة الاستقلال كما كان يطيب له ان يسميها ، بعد استقلال الدولة ، الذي أتمّه الرعيل الاول من أبناء الوطن الابرار . مراسيم اشتراعية وانظمة ادارية نحملها شأن سائر القوانين ، كل اسباب الفساد، حيثما يكون فساد ، وكل اسباب التقاعس حيثما يكون تقاعس ، ونحن نعلم في قرارة ضمائرنا ان السر هو في النفوس والضمائر لا في النصوص والشعائر ، وكفى هذا المشروع الاكبر للبنان الحديث ، فخرا واعتزازا ، ان البلاد بعد مضي ١٥ سنة ونيف ، لا تزال تحميها مجموعة هذه الانظمة والمراسيم » .

* * *

هذا الكلام الكثير الكثير في فؤاد شهاب الشخص ، القـائد ، الرئيس ، مؤسس المدرسة الشهابية ، يكاد يندرج في خانـة « ادب البلاط » لو انـه قيل ايام كان شهـاب ما يزال حيا ، ويكاد ايضا ينطبـع بمسحـة الصفـح عـن الاموات لو انـه انحصر في خطب التأبـين المذروفة مع الدموع ، وهي كثـيرة كثيرة ، ساعـات المأتم . أهميـة هـذا الكـلام انـه صادر عـن تيارات عـدة ، متناقضة الاساليب والغـايات السياسيـة واثـر زمن عزلـة فـؤاد شهـاب وتنازله عن أي عمل سياسي ... مما ينفي ، أو يكاد ينفي الاهـداف النفعية والانتهازية لهذه الاقوال ، فالرجل كان قد رحل ، وفريق عمله مشرذم والمصلحة السياسية تقضي بالتنصل من أي ارتباط به او بعهده .

فان كان هذا ما قيل فيه ، بعد رحيله ، جاز لنا ان نقول ان الرئيس شهاب استطاع مرتين متتاليتين ان يحقق اجماعا وطنيا حول شخصه وما يمثله هذا الشخص :

– المرة الاولى في ٢٠ تموز ١٩٦٠ .

– المرة الثانية ... ، بموته .

وان كان كل ما اعترف به سياسيونا صحيحا ، ترى لماذا هجرت شعبية الشهابية وهاجرت ؟ وأكثر من هذا تنكرت ونكرت ؟ ترى ألأنها « شعبية من الدرجة الثانية » على حد قول الاستاذ جورج نقاش الذي فسر علاقة الرئيس شهاب بشعبه ، على طريقته فكتب تحت عنـوان «حب عقلاني» : « انها لفريدة في الحقيقة صورة هذا الرئيس الذي اختارته الامة ، والذي جعلت منه منقذها رغما عنه . صورة فريدة ، مكونة من فضائـل متناقضة ، لا تسطو جاذبيتها مباشرة على عقول الشعب . فصاحبها ، على وجه التأكيد ، نقيض « الزعيم » الذي يستثير الجماهير . لا انطلاقات هنا ولا سطوة مباشرة على الجموع ، وان خفرا

عميقا ، وما يشبه الاستحياء – وبعض البوادر ، وكياسته تلك المتنبهة ابدا ، تكاد توحي جميعها بفقدان الحرارة في هذا الانسان .

ولكن الرواء الخفي في ذلك الوجه ما لبث ان افاء بظله عـلى القلوب : فتعاظم شأن الرجل في أعين الناس ، وبدأت اسطورته تنشأ في أذهانهم . واذا به ، وهو الانسان المتكافيء ، البصير ، المثابر على العمل، الذي يحيا في باطنه همّ الخدمة وحدها ، المعرض عن هاجس التألـق وحيازة الاعجاب اعراضا غريبا ، يغزو روح الشعب على مهل . وهذا ما ادعوه « شعبية من الدرجة الثانية » . فليس بينه وبين البلاد مغامرة عاطفية : بل حب عقلاني وزواج مبني على العقل .

وعرف له كونه من القوة بما يكفي ليكون تحرريا – من القوة بما يكفي لكي لا يبدو قويا . عرف للامير تمتعه بفضائل الاعيان : فأحب الناس حكمته ودأبه وبعد نظره . فبُعد البذخ المذهل عن تصرفه ، عرف الناس لهذا الاب الوادع بساطة خلقه ، وتواضع ميوله ، وحياة اهل الضواحي التي يعيشها على بعد ٢٥ كيلومترا من العاصمة ، في دار حييّة كأنها لموظف كبير متقاعد . وعرف له الناس ايضا ادخاله أدب السلوك الى مقام الذروة ، وتطهيره اروقة الحكم من غدوات الرعاع وروحاتهم ، واخيرا تلقينه الاحترام للبنانيين.

فهذا الامير الذي يحكمنا ، الذي يدعى والده عبدالله وجدّه حسن ، والذي هو في الوقت نفسه شيخ كسرواني اصيل ، يجمع الظرف الى العقل ، الا يتحقق في شخصه الانصهار المسلم–المسيحي الكامل ؟ الا يمثل دمجا جسمانيا للطوائف اللبنانية التي هي في أساس مشكلة لبنـان ؟ ؟

واكثر ما استلفت نظري فيه ، ليس تلك الرفعة الاخلاقية ، والمثابرة التي لا يعتريها كلل ، ومواصلة العمل بعناد ، بل مـا اعتبره المزيـة

الاساسية لرجل الدولة : ما ادعوه « التشاؤم البناء » . فهو لا يدع كثيرا من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهدته – انه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح واهواء – ولكنه يعرف ايضا انه ليس منه الخيار ، وان صنع الدولة اللبنانية لن يكون الا مع اللبنانيين كما هم ، مع هؤلاء الزعماء السياسيين ، مهما كانت قيمتهم ، ومن خلالهم ».

فهل كان يعرف ايضا ما ستسفر عنه تجربته ؟ هل كان يقدّر أو يتصور « المكافأة الشعبية » ؟ وهذا الصراخ والنواح الشعبيين ، لِمَ استمرا في خنق جهوده ومحو آثار بصماته الا عما هو موضوع اتهام وتشكيك ؟

ربما الحق ، كل الحق على الحالة المستمرة التي صورها الاستاذ سعيد تقي الدين بقوله : « تأتي جهود الفرد ، كبيرة او صغيرة ، على قدر الاحداث التي تجابهه ، حتى ليكاد يقفز الكسيح من سريره حين تهدده النار . وللامم مثل هذه الوثبات . فتركيا التي كانت رجل اوروبا المريض انتفضت بعد الحرب العالمية الاولى انتفاضة نعتها يومئذ البعض بأنها ستؤدي الى العدم . وإنكلترا بعد ويلات الحرب العالمية الثانية اهتزت واعتنقت نظاما قال فيه كبار المفكرين التقليديين من لابسي المونوكل ان عنفه سيذهب بها الى الخراب في عامين أو أقل .

أما هنا ومنذ كارثة فلسطين ، فان تفكيرنا الكسيح لم يقفز من فراشه ، بل ازداد العويل ونتف الشعر وقرع الصدور ، وسادت فكرة واطئة تقول بتغيير الاشخاص والحكومات . وما كانت ولن تكون الحكومات والاشخاص الا من بعض مظاهر عافية الشعب او مرضه .

نحن أشد ما نكون حاجة الى قفزة من السرير ، قفزة في التفكير ». أما القفزة التي حاولت الشهابية ان تدفع لبنان اليها فقد كانت ، مع

الاسف ، قصيرة المدى والنفس ، سريعة الارتداد ، سريعة الاتهام ، حتى قال احدهم: « كثرت الاتهامات ، والمتهم واحد . كثرت الاتهامات والصحافة تتبعها كظلها، تنقلها بشغف فهي مادة دسمة، و...« ربيحة» ».

* * *

والناس تقرأ ...

منهم من يقرأ بهدوء ،ومنهم من يضحك ملء قلبه ، ومنهم من يتفرج ...

كثرت الاتهامات ، واشتدت ، حتى قيل عنها ، لقد اصبحت تجريحا ،

والمتهم ؟ ... صامت . يسمع ، يدخن بهدوء ، لا يتكلم .

صمته أتعب اخصامه . جعل حقدهم يزداد . يكيلون له الكيل كيلين ، عله ينزل الى ساح المعركة وهو صامت ، يسمع ، يدخن بهدوء ، ولا يتكلم ».

ولم يتكلم ... ربما لانه كان يدرك مدى عمر هذه الاتهامات ، وعمر الابواق التي تبثها ، فمن رآه يبتسم يوم زحفت اليه الموالاة مرة اخرى عام ١٩٧٠ تطالبه بترشيح نفسه الى رئاسة الجمهورية من جديد ، فهم سبب استخفافه المزدوج بالاتهامات وبالرد عليها .

وهذا ما دفعه الى الخروج عن صمته في منتصف الساعة الحادية عشرة من ليل الثلاثاء ٤ آب ١٩٧٠ لتوجيه البيان الآتي :

« امام الضغوط التي تعرضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الاولى ، رأيت من واجبي قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد ان اتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين وذلك لاتبين

الامكانات التي يمكن ان تتوافر لي لخدمة بلدي وفقا لمفهومي الشخصي لهذا الواجب ولما يتطلبه هذا الوضع من اجل مستقبل البلاد ومستقبل ابنائهـا .

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعددة وخاصة في رئاسة الدولة ، وانطلاقا من تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال نظرتي الخاصة الى معنى السلطة والى المهمات التي يجب ان تؤديها الدولة والهالة التي يجب ان تلازمها ، ونظرا الى ما يمكن ان يتلاءم واسلوبي الخاص في العمل والى ما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم ، يبدو لي الموقف على الوجه الآتي :

ان المؤسسات السياسية اللبنانية والاصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين ، ذلك بأن مؤسساتنا التي تجاوزتها الانظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيا وراء فعالية الحكم ، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها احداث عابرة ومؤقتة ، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات ، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني .

ان الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول الى تركيز ديموقراطية برلمانية اصيلة صحيحة ومستقرة ، والى الغاء الاحتكارات ليوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في اطار نظام اقتصادي حر سليم يتيح سبل العمل وتكافوء الفرص للمواطنين ، بحيث تتأمن للجميع الافادة من عطاء الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق .

ان الاتصالات العديدة التي اجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدة لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها الا في اطار احترام الشرعية والحريات الاساسية التي طالما تمسكت بها .

وعلى ذلك ، واستنادا الى هذه المعطيات ، قررت الا اكون مرشحا لرئاسة الجمهورية . وفي الوقت الذي اعلن قراري هذا اتوجه بالشكر الى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين اولوني ثقتهم متمنيا لهم التوفيق في خدمة لبنان . »

* * *

هل هو الزهد أم اليأس أم الرفض ؟ ؟ وما هي مضامين وابعاد هذا البيان ؟ تنبؤ بالآتي ؟ وصية ؟ صرخة استغاثة ؟ أم انها الادانة المهذبة سجلها الرئيس شهاب في ضمائر الساكتين ، مثله على ضيمهم وجراحاتهم و ... معلوماتهم ؟ ؟ مهما يكن من امر ، فالثابت ان مطالبة شهاب بالعودة، كان وراءها تيار سياسي لم ينجح في اقناع العارف-الساكت بالتخلي عن صمته .

ألم يقل الاستاذ كمال جنبلاط : « على فؤاد شهاب ان يخرج من عزلته ولو كانت ذهبية ، لان من له مباديء وافكار يجب ان يناضل من اجلها ، الا اذا كان قد بلغ به القرف من كل شيء حده النهائي ، كما يبلغ بنا احيانا . ويجب على الشهابيين ، خصوصا الذين هم في مستوى فهم افكار ومباديء فؤاد شهاب ونزاهته ، ان يتكتلوا من جديد وان يجتمعوا ، وان يطوروا انفسهم ، وان يضموا الى صفوفهم الاوساط المثقفة والواعية والشعبية،على ان يتبنوا خطة فؤاد شهاب وخطه السياسي . هذا الرجل الذي حقق مشاريع اقتصادية وحارب الجشع وبكى مرة عندما قدم مشروعا لمحاربة الاحتكار وعارضه الوزراء ؟ »

اوَلم يقل ايضا ، عندما سئل عن الشخصيات اللبنانية ، غير الامير فخر الدين ، التي ساهمت في تأسيس لبنان الحديث : « طبعا هناك احمد شهاب والأمير الرئيس فؤاد شهاب.ولا شك ان التاريخ سينصفه في يوم من الايام ، فهو احد مؤسسي الدولة اللبنانية الحديثة ... اصبحنا نقول اليوم:« قبل عهد فؤاد شهاب وبعد عهد فؤاد شهاب » ، ولو قبل وقتها بالتجديد لانقلب تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي رأسا على عقب ، لانه كان رجل عنده فكر دولة ، وكان مدرسة بحد ذاتها وهو أحد الكبار الذين شعروا مع المساكين والناس والفقراء ، لقد كان عنده شعور اجتماعي » .

* * *

لم ينصفه شعبه فهل أنصفه التاريخ ؟ وما هو التاريخ ، هـذا الكائن المتحجّر الصامت الباهت الذي لا يحفظ الا اسماء الموتى ولا يضم بين دفتيه الا الصور المحنطة لعالم لم يعد موجودا ؟ وهـل هو التاريخ ، « جابر خواطر » المثاليـين الذين جرّحهم حاضرهم ومرّغهم بأكثر من ألم وأكثر من معاناة ؟ وهـل ان حشر اسم فؤاد شهاب في اللوائح المرتبة وفـق التسلسل الهجائي والزمني ، يكفي لانصافـه واستيعاب حجم مهمته ودوره ؟ !

ثم ، أين هي المدرسة الشهابية في كتب الحاضر ؟ ؟ ؟

في كتاب : « تاريخ لبنـان الحديث » للدكتور كمال الصليبي نقرأ : « في ٢٢ ايلول ، تسلم فؤاد شهاب مقاليد الحكم من كميـل شمعون . وفي اليوم ذاته ، تم تأليف وزارة اولى ... فثانية ... وفقت هذه الوزارة الاخيرة في مهمتها فعادت الحياة الطبيعية الى البلاد بسرعة فائقة ، واستؤنفت العلاقات بين مختلف الفئات اللبنانية وكأن شيئا لم يحدث . ولعل الرئيس فؤاد شهاب كان صاحب الفضل الاكبر في ذلك . فباصراره على مبدأ العدالة في توزيع مسؤوليات الحكم والادارة بين جميع الطوائف وفق الى القضاء على السبب الاساسي الذي كان يثير استياء البعض من الدولة . ثم انه ابدى اهتماما كبيرا بالمناطق المحرومة ، فخصّها ، للمرة الاولى ، بنصيب وافر مـن العناية . وهكذا وضـع المشاريع لتعبيد الطرق ، وجر المياه ، ومد خطوط الكهرباء الى القرى في جميع المناطق اللبنانية . فنتج عن ذلك ان اصبحت الاقاليم النائية ، وقد كانت من قبل مواطن حصينة للخارجين على القانون ، اوثق وحدة بالبلاد واكثر تقبلا للتقدم . وحاول العهد ، في سياسته الخارجية اتباع نهج معتدل ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية . فاعتمد موقف التقرب من مصر دون أي مساس بصداقة لبنان التقليدية مع الغرب ، كما حاول قدر الامكان الوقوف موقف الحياد في القضايا العربية . وقد ساعد

هذا الاعتدال ، ولا شك ، في ضمان سلامة الوضع اللبناني في فترة عصفت فيها التقلبات بمعظم دول المنطقة ...

وكان الرئيس شهاب الى جانب وعيه اهمية تدعيم الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف اللبنانية ، يعي ايضا حاجة لبنان الماسة الى الاصلاح الاداري ، ذلك ان البلاد ، في العهـدين السابقين ، تطورت تطـورا ملحوظا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ادارتها ظلت ، الى حد بعيد ، اداة يستعملها السياسيون لارضاء اتباعهم ، وذلك بالرغم من الاصلاح الذي قام به عهد الرئيس شمعون .

دشن الرئيس شهاب عهده باجراء اصلاح جديد ، اصبح ديوان الرئاسة ، بموجبه ، للمرة الاولى ، دائرة منظمة يجري فيها العمل وفق نهج اداري قويم . وكذلك انشيء مجلس الخدمة المدنية مرتبط بديوان رئيس مجلس الوزراء ، مهمته اختيار الموظفين وتدريبهم ، للحد من نفوذ السياسيين في التعيينات الحكومية . وألحق ايضا بمكتب رئيس مجلس الوزراء مجلس جديد للتفتيش المركزي ، مهمته الرقابة على حسن سير الادارة . وبمثل هذه التحسينات ، اتاح العهد الشهابي للبنان نظامـا اداريا أكثر تجاوبا مع العصر ». وبمثل هذا الاقتضاب ، تحدث الدكتور عادل اسماعيل عن عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) في كتابه « لبنان-تاريخ شعب » .

أما الكتب التي تدرسها الناشئة فيبدو ان اهتمامها ما يزال منكبا على العصور البائدة والازمنة المتحجرة بدليل انها تركز على هذه المراحل في تقديمها لأطباق التاريخ الاكثر دسامة والاكثر غرابـة عبر سلسلة الاسماء التي « تكاغيها » الالسن وتتزحلق فوقها العقول . فلا يفهم الطالب منها الا ما يساعده على تحسين علاماته . ازاء هـذا التجاهل والتناسي والتغاضي والتخطي والتأجيل والتشحيل والتحجيم والاجتزاء

والتجريح ، لم يبق من الشهابية غير فكرة سابحة في جاذبية الضمير
اللبناني تنتظر رأسا ما ، عقلا ما لتسلمه ولتستودعه لقاح التجربة التي
نجحت وفشلت في آن .

نجحت في كل مرة عملت وتعاملت مع الوطن كمجموع وكمستقبل،
وفشلت متى كانت ترتطم بمدارات التزعم والتدخل والتوسط
واحتسابات الحصص وتوزيع الالقاب والمراكز وزوايا الصفحات الاولى
للصحف واصوات الناخبين ، فشلت عندما لم تنشىء حزبا او تجمعا او
حركة وفشلت عندما ارادت ان تكون للكل فلم ترضِ « كلّيتها »
« فئوية » اللعبة السياسة اللبنانية .

ان ما اوردناه حتى الآن يكفي ، برأينا ، لتوضيح معالم القضية
الشهابية وما رافقها من اخذ ورد ، من اتهامات و« توبات » ، واذ نترك
الحكم النهائي على « التجربة » الشهابية للانسان اللبناني وحده ،
وللمعاناة الوطنية العامة قبل غيرها ، نشير الى حقيقة ان كل المآخذ
والاتهامات والادعاءات التي استهدفت الشهابية بقيت في اطار الاعتراف
الصريح او غير المباشر او المتأخر والمؤجل بأن لهذه التجربة مميزات
تختص بها وتفتتح من خلالها تصنيفا جديدا لاصول الحكم اللبناني .

عن هذه المميزات ، تحدث الاستاذ جورج نقاش فقال : « كيف
تتمثل لنا التجربة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزته بعنف ازمتان
من أزمات النظام ؟ واذا كانت الشهابية « اسلوبا سياسيا جديدا »
فعلامَ تقوم جدتها ؟ وما الذي يميزها ؟ وما الذي يميز رئيس الدولة
الجديد ، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته عن اسلافه ؟

اذا صح ان العبقرية السياسية هي نتاج الانسان والظروف ، فان
لدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثرة ، وأكاد اقول فاجعة .

ففي الحقيقة لم يكن من شيء يهيىء هذا الجندي الهادىء الذي
اوشك على التقاعد ، اللامبالي بالامجاد ، والاكثر ابتعادا عن الاعيب
السياسة ، لم يكن من شيء يهيئه للدور الذي جعل منه الحكم الاعلى
على مصائر الامة . لانه اذا كان هناك من قائد نقيض القائد الذي
يستهويه العصيان فهو هذا . اجل ، وفي مقدورنا جميعا ان نشهد بذلك :
فليس هو الذي سعى الى التاريخ ، وانما التاريخ سعى اليه : لقد سعى
اليه مرتين : المرة الاولى في ايلول من عام ١٩٥٢ ، وقد تملص من اجابة
النداء (ينبغي الاعتقاد ان ضغط الاحداث لم يكن بعد قويا الى درجة
كافية) كأنه كان من المستلزم ان تقع ، بعد ست سنوات ، هذه المأساة
الرهيبة ، التي ما زالت اثارها عالقة بنا ، وان يوشك لبنان على التردي
في مهاوي النكبة بفعل الفظائع التي ارتكبها العصاة ، ليتم الامر . في
ذلك الحين لم يبق ممكنا ان يهرب من مصيره (هل من حاجة لاعادة
رسم صورة ذلك الصيف المشؤوم) : نصفا لبنان يقبعان وراء المتاريس،
وهذا الجندي وحده ، في الوسط ، يحتفظ برباطة جأشه ، ليس له من
خطة غير منع المجزرة الطائفية.. بهذا المظهر بدت « الشهابية » اولا
للبنانيين ، لقد بدت للبلاد عندئذ كبارقة اخيرة من الامل اليائس (وهكذا
كان يراها هو نفسه ، فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت،
عندما قرر التخلي عن ولايته تقديرا منه ان مهمته قد انتهت : « لقد
اعدت القطار الى خطه » . — « لست أنا من انتخب اللبنانيون ، فانني
لا أمثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر » . فلم يدع الوهم يعتريه
يوما حول هذه النقطة . حتى في مساء العشرين من تموز ، عندما تحرك
لبنان بأسره ليصبح موكبا على طريق جونيه ، وعندما افضى الاندفاع
الاجماعي لكل الفئات وجميع الطوائف الى هذا الاستفتاء غير العادي
الذي اضطره مرة اخرى ان يقول : « نعم » ، كان يعي ايضا ان هذا
الاجماع هو اجماع سلبي : فاذا كانت فكرة ذهابه قد أثارت هذا

الرعب ، فذلك لانه كان يبدو للشعب على انه الحاجز الاخير في وجه الفوضى ، كما كان يبدو للسياسيين على انه الضمانة الاخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله ان يتابعوا الاعيبهم » .

* * *

« لست أنا من انتخب في ذلك اليوم ... » يجب ان نقبل برؤية الاشياء كما هي ، كما رآها هو بشفافية نظرته ، وربما يكمن هنا سر سلطته الاول : ان ولايته هي ولاية يأسنا . (الا يصح هذا القول في ولاية الرئيس سركيس ايضا ؟) فلقد مثل ارادة الامة في متابعة الحياة . هذا الذي لا يؤمن بانقاذ امة رغما عنها ، ها هو وقد اصبح ، برغمه ، رجل العناية .

فحيال غرق لبنان السياسي ، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي وهذا هو المظهر الآخر للشهابية : جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي ... لقد انتخب قائد الجيش اللواء شهاب رئيسا في بيروت – وهي بصحراء اشبه – على يد مجلس منعه الارهاب المدني من الاجتماع طوال تسعين يوما ، فليس هناك ، من الناحية السياسية ، بشخص أكثر منه وحدة وانعزالا (وهنا ايضا نكاد نعتقد ان المقصود الرئيس سركيس وعهده) وهو هذا الضعف بالذات ، مرة اخرى ، ما كان ، وسيبقى ، قوته الاولى : هذه العزلة الخارقة حيث كان في وسط السياسيين . ليس فقط انه كان غير مرتبط بأي من الاحزاب التقليدية ، ولكن فيه عجزا عن الاهتمام بالاعيب المعسكرات التي تستهوي جميع اللبنانيين . وفي الظروف التي جاء فيها ، خرج مدينا بسلطته للجميع ، أي انه خرج غير مدين لأحد » .

هذا الكلام وغيره ، هل ينفي اخفاق الشهابية او ينصفها ؟ وهل ان توقع النائب الاستاذ لويس ابو شرف اصبح في طريقه الى النور ، هذا التوقع الذي اطلقه يوم ٢٥ نيسان ١٩٧٣ بقوله : « ان ذهاب فؤاد شهاب عن هذه الحياة خسارة كبيرة ، وان الديان العالي والتاريخ ومحبي الحق والحقيقة من الاحياء هم الذين سينصفون » .

* * *

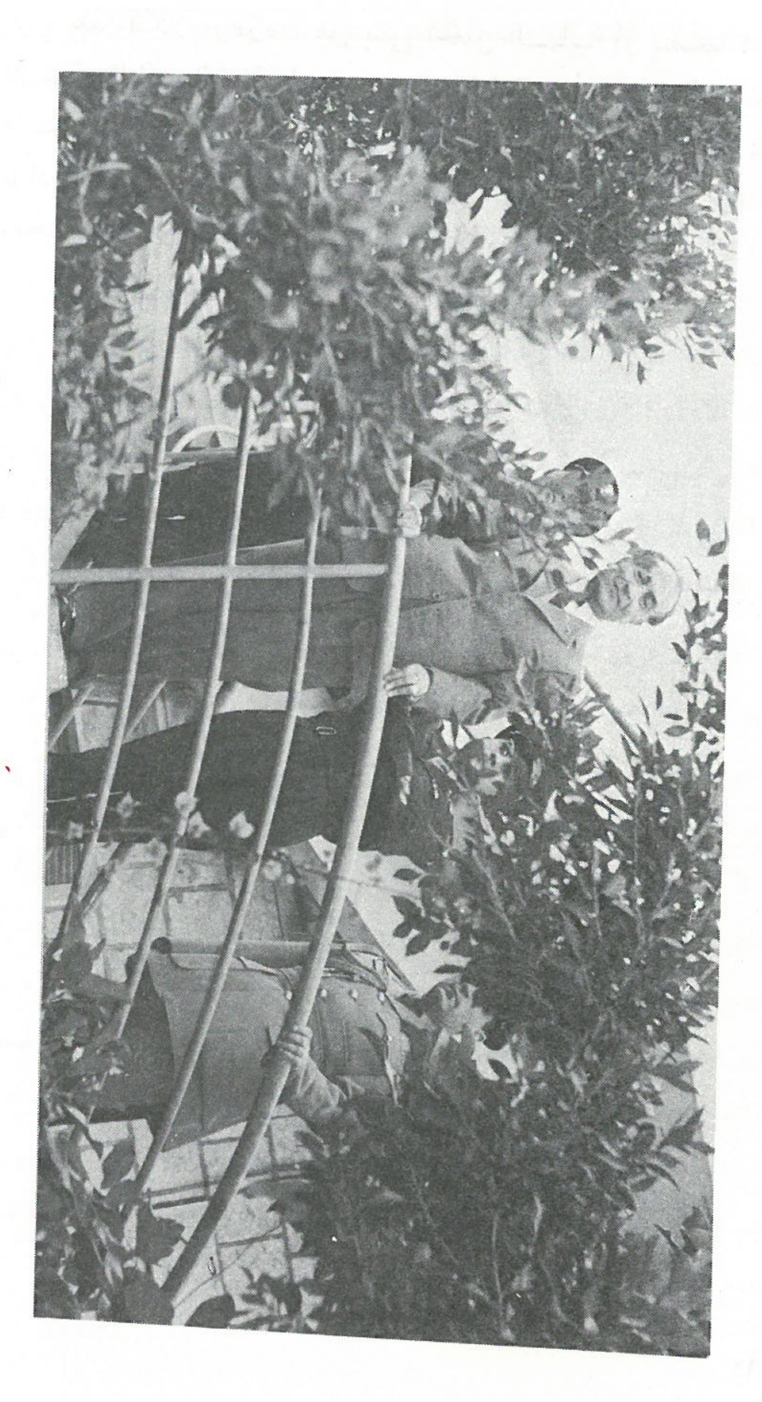
خاتمة

ولم يتكلم ... استطاع ألا يتكلم ... في بلد لا يتوقف فيه بحران عن المد والجزر ، أبـدا . بحر الطبيعة وبحر الالسنـة والتأويـلات والمسموعات والتوقعات . أصرّ على ألا يتكلم ، حتى وهو يهوي ... وهو ينهـار .

اثنان كَوّنا صفعة فؤاد شهاب المهذبة لوجـه الزمـن : صمته والآخ : حكمته المقتضبة . يكفيه ... يكفيه هذا التفرد في التمنع عن المشاركة في « فبركة » الانفعال . يكفيه انه لم يجرّح ولم يتطاول ... يكفيه انه شبع . انه استطاع ان يتوقف ، وان ينسحب وان يعتذر عن تلبية « النـداء » .

منجزاته ؟ لحظات نجاحه ؟ كلها طويت ودخلت متحف الذاكرة لتصبح ملك « الوطن » . حتى هو ، لم يعد حرا في قبره . صار اسير استحالـة النطق واستحالة التصحيـح والتصويب والتكذيب ، صار سطرا ، عدة اسطر في كتاب حاول ان ينقب في بقايا « حجمه » ، عن بعض الحقيقة وبعض اسباب اختلاق اخفاقه .

ان تضمحل قيمة الشخص فيه : هوذا احد اهدافه . لهذا تجاهل اهمية « مذكراته » ومعلوماته واكتشافاته الشخصية . فمضى قبل ان يتحقق له ، ربما ، سحب صورته حتى ، من التداول .



سلبية ؟ يأس ؟ شلل في الطموح ؟ أكيد ان لا ... انهـا ضُريبة المعرفة ... تلك التي تمكّن المرء من استباق النتائج . ألم يقل شهاب بأن « البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدّة لتقبـل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها الا في اطار احترام الشرعية والحريات الاساسية التي طالما تمسكت بها »؟أليست هي المعرفـة تعظم فتصبح نبوّة ، نحياها اليوم ؟!!...

لو قدر لنا ان تتخيل محاكمة وهمية ، يتم فيها « حشر » كامل الشعب اللبناني داخل قفص اتهام هائل ، يكون بحجم الخطـأ الذي ارتكبه هذا الشعب في فهمه للشهابية ، لو قدّر لنا فتح الملفات المرشدة الى الابواب السرية وكهوف الضمير ، لوجدنا « فؤادان » شهاب في قاعة المحكمة . فؤاد شهاب وكيل الدفاع وفؤاد شهاب القاضي ، ولوجدنا ان كليهما صامت واجم .

الصمت – الادانة الذي أطفأ فؤاد شهاب ، لا توازي اقتضابه الا كلمتا : « انا انسان » اللتان افتتح بهما الشيخ بشارة الخوري مؤتمر الاونيسكو المنعقد في بيروت ، ايام عهده .

« أنا انسان » ، فهل فهم شعبك ، هل فهم ماذا فعل بك ؟ هل فهم ان من شوّهوا عهدك واستغلوا هالتك ، ان هؤلاء ، لم تستقدمهم من المريخ او الزهرة ، وانهم ، ذاتهم ، يصفقون ، اليوم في مواكب غيرك ويمتصون من هالته ، القوة والمنافع ؟...

... ولكي لا نسترسل ، نسكت ونعتذر ، نلتمس الصفح من فؤاد شهاب وحده ... نرجوه ألا يعتبرنا من المتطاولين على بيت قربانه : صمته . نرجوه ان يسمح لنا بتساؤل اخير يقول :

ترى ، أين أصبح جيل الشهابية وأين هي البداية التي رسمها « النهج » لوطن العدالة الاجتماعية ؟ ؟ ؟

المراجع

مجموعة خطب الامير اللواء فؤاد شهاب : ١٩٦٤
محـاضرات النـدوة : ١ حزيران ١٩٥٦
محـاضرات النـدوة : ٣٠ حزيران ١٩٥٣
مجلة التشريع اللبناني : ١٢ جزء
J. C. Lauret, R. Lasierra : **La Torture et les pouvoirs**
V. Giscard d'Estaing : **Démocratie Française**
Georges Naccache : **Le Chéhabisme**
تاريخ لبنان الحديث : كمال الصليبي
Adel Ismaïl : **Le Liban, histoire d'un peuple**
Georges Balandier : **Anthropologie politique**
محاضرات في القانون الدستوري : الرئيس حسواني
ميثاق ١٩٤٣ : باسم الجسر
لبنان المجتمع والدولة : ١٩٦٤ – ١٩٦٧ – وضـاح شراره
André Frossard : **La France en général**
Léon Noël : **La Diplomatie**
أعلام القومية اللبنانية : يوسف السودا
قصة الوحدة والانفصال : رياض طه
Michel Chiha (1942) : **Liban d'Aujourd'hui**
الوحدة اللبنانية : انطوان نجم
Charles Rizk : **Le Régime Politique Libanais**
محنة الديموقراطية والعروبة في لبنان : الدكتور محمد مجذوب
تاريخ لبنان الحضاري : يوسف السودا
محـاضرات النـدوة : من ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣ حتى ١٩٦١

العدالة في المسيحية والاسلام : ١٩٦٦ النشرة ١١ — ١٢

أهم المشاكل الاقتصادية الاجتماعية للبنان المعاصر : قبلان سليم كيروز

القضايا المعاصرة : موريس الجميل، شارل مالك، وليد القاضي — المجلد الثاني

القضايا المعاصرة : فؤاد بطرس، أمين الحافظ — المجلد الاول ١٩٦٩

بحث عن الشخصية : رينه حبشي

آفاق : العدد الثالث ١٥ آذار ١٩٧٤

واقع الثورة اللبنانية : ١٩٥٩ — نواف كرامي

العلوم المالية : خطار شبلي

حقائق لبنانية : بشاره خليل الخوري

Le conflit de Palestine dans le jeu des puissances : René Aggiouri

La question du Liban : P. Noujaim

حقائق لبنانية : جورج سكاف

الخطب والرسائل : سعيد تقي الدين

من الاحتلال الى الاستقلال : جورج حنا

L'enracinement : Simone Weil

التعادلية : توفيق الحكيم

Propos d'économie Libanaise : Michel Chiha

Traité du chef : André Montagnon

Le Personnalisme : Emmanuel Mounier

Le système monetaire et la banque au Liban : Talal Georges

في مجرى السياسة اللبنانية : كمال جنبلاط

الحكومات البوليسية : أبو الخير نجيب

حقائق ووقائع : جميل لحود

خصائص الاقتصاد اللبناني : خطار شبلي

القضايا المعاصرة : باسم الجسر ، رشاد سلامه ١٩٧٠

القضايا المعاصرة : بيار اده ، كاظم الصلح ، غسان تويني ١٩٦٩

أزمة الانسان الحديث : تشارلز فرنكل

قلق الشباب اللبناني المعاصر : جوزف أبو جوده (آفاق)

أرشيف دار الصياد

مجموعة « الحوادث » : في السبعينات

لبنان في التاريخ : الدكتور فيليب حتي

تقارير بعثة ايرفد : المجلد ١ و ٦ و ٧

Visage et présence du Liban : Michel Chiha

مستقبل الديموقراطية ومفاهيمها : منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية

مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان : كاظم الصلح

Ma Doctrine : Adolphe Hitler

Le Fascisme - Doctrine - Institutions : Mussolini

المجموعة — الكاملة — المقالات الادبية والسياسية : سعيد تقي الدين

فهـــرس

صفحة

صفحة


ان التبني المؤقت للتغيير يصطدم سريعا عندنا « باذعان » فجائي وتسليم بالأمر الواقع . اما الغريب والخطير في ذات الوقت ، فهو ان هذا الاذعان لا يثير من يتوجب عليهم التفكير والتعبير فيسكتون بسبب الخوف حينا ، او المصلحة او لعدم وعي المشكلة ، او بسبب افتقادهم للحس الوطني احيانا اخرى . على ان استمرار الشعب اللبناني في عدم محاسبته وعدم انتفاضته ما يزال في اساس الاهمالات المزمنة وغياب المعالجات الفعالة للقضايا العامة .
الثمن : ٢٤ ل.ل. او ما يعادلها